التشاور السياسي

دراسة للمفهوم

الدكتور

حنان كمال عبد الغنى أبو سكين



التشاور السياسي
دراسة للمفهوم

إعداد

د.حنان كمال عبد الغنى أبو سكين

الناشر

المكتب العربي للمعارف

اسم الكتاب : التشاور السياسي دراسة للمفهوم
اسم المؤلف : د.حنان كمال عبد الغني أبو سكين
رسوم الغلاف : شريف الغالي

الناشر
المكتب العربي للمعارف
26 شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي
ميدان هليوبوليس - مصر الجديدة - القاهرة
تليفون /فاكس: 0٢٦٤٢٣١١٥ - ٠١٢٨٣٣٢٢٢٧٣
بريد إلكتروني : Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى 2018

رقم الإيداع : 2017/9721
الترقيم الدولي : I.S.B.N.978-977-812-133-9

مقدمة

اهتمت دراسات كل من النظرية السياسية والنظم السياسية بموضوع التشاور السياسي، لظهوره كآلية بديلة لصنع القرار وإدارة الدولة، في مواجهة الافتراض السائد بأن التصويت هو الآلية المحورية في صنع القرار السياسي، وتركيزه على تمثيل آراء الجميع. كما يرى منظرو التشاور السياسي أنه يمتلك آليات لتصحيح نفسه بنفسه، منها أنه ينظر للحلول التي يصل إليها أنها غير نهائية وقابلة للتعديل والمراجعة باستمرار حسب مستجدات وظروف الواقع فالتشاور هو تفاعل مفتوح في المجال العام والمجتمع المدني ويسهم في تكوين الإرادة السياسية.ومفهوم التشاور السياسي (Political Deliberation)هو أحد عناصر صنع القرار باعتباره عملية تهدف إلى بناء مقومات الديمقراطية أثناء مرحلة التحول، أو تصحيح وتجاوز الانتقادات التي وجهت إلى ممارسة النظم الليبرالية، وذلك بهدف أن تصدر القرارات بالشكل الذي يمثل الآراء والمصالح المختلفة في المجتمع، ولإكساب القرار مزيدًا من القبول والشرعية وضمان تمثيله للآراء المتنوعة في المجتمع. ويمثل مفهوم التشاور مراجعة للديمقراطية الليبرالية التي تعطي الأولوية لعنصر الكم من خلال تمثيل كل المواطنين دون تمثيل كل الآراء، وتبرز أهمية التطبيق لتعميق الفهم للتشاور، فاختلاف السياق السياسي والثقافي للنظم السياسية في مرحلة التحول مثل مصر باعتبارها لم تصل بعد لدرجة من التطور الديمقراطي كما هو في الدول الليبرالية الغربية يؤثر على

نوع العملية التشاورية الممكن تطبيقها وملامحها ودرجة ارتباطها بالمؤسسات الرسمية ومجال ممارستها، وطبيعة الموضوعات محل التشاور واتخاذ القرار بشكل جماعي.

ويرتبط مفهوم التشاور بالعديد من مفاهيم العلوم الإنسانية، مثل المشاركة المجتمعية، التشبيك بين المؤسسات، مجموعات النقاش البؤرية، استطلاعات الرأي العام. و تطرحه الدراسة في تخصص النظم السياسة بمزيد من التعمق، فالنظام حينما يلجأ للتشاور هو يجد لنفسه مخرج أو مبرر لتحقيق الشرعية، في ضوء أن بديل التشاور والحوار هو السخط والغضب أو العنف الذي ينعكس سلبا على كل مجريات العملية السياسية. والتشاور ليس مطلوبا لذاته وإنما مطلوب لما يؤدى إليه من نتائج إيجابية في الواقع، التشاور السياسي هو الضامن الرئيس لتحقيق تمثيل متوازن وصحيح لكافة الآراء أو التيارات السياسية، وتقتضى العدالة السياسية الأخذ بالرأي الأفضل بناء على الحجة وتقديم أسباب ترتبط بالصالح العام من جانب التيارات التي تشارك في العملية التشاورية وإن لم يكن لها نفس الدرجة من التكافؤ في القوة، والحيلولة دون تغليب تيار معين.

وتتلخص الإشكالية في أن بعض الأدبيات تعتبر العملية التشاورية قابلة للتطبيق في الدول التي حققت درجة متقدمة من الديمقراطية، بينما تشير بعض الأدبيات الأخرى إلى إمكانية تطبيق التشاور بالتوازي مع عملية التحول الديمقراطي باعتباره عاملاً يساهم في التحول إلى شكل ديمقراطي للحكم، وبالتالي ما الظروف والمؤشرات الدالة على ذلك، وما السياق المناسب في التطبيق.

وتبدأ الدراسة من عام ٢٠٠٧ حيث تزايد الحديث عن الإصلاح السياسي والسير في عملية التحول الديمقراطي مما صاحبه زيادة في هامش حرية الرأي والتعبير، والقيام بإجراء تعديل ٣٤ مادة من الدستور السابق عام ٢٠٠٧ بما أثارته من آراء عدة بين فريقي المؤيدين والمعارضين حول انعكاس تلك التعديلات على الحياة السياسية، في ضوء تنامي الخطاب السياسي المنادى بتفعيل دور الأحزاب السياسية، وهو الإطار المتوقع أن يصاحبه زيادة في مساحة التشاور السياسي، وتنتهي الدراسة في عام ٢٠١١؛ حيث قيام ثورة ٢٥ يناير وسقوط النظام السياسي القائم وفتح الباب أمام تكوين أحزاب جديدة وتنامي التشاور والحوار حول بناء مؤسسات سياسية جديدة، وخطوات وضع دستور جديد،حيث يتم تركيز الجهد في تلك الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ لمعرفة واقع العملية التشاورية ودراسة نماذج لها في مصر.ويمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال الأهمية على المستوى النظري والأهمية على المستوى العملي، فعلي المستوى النظري يمكن القول :

جدة المفهوم ومحدودية الدراسات الأكاديمية باللغة العربية التي تناولت مفهوم التشاور باعتباره موضوعًا رئيسًا للدراسة، وصلاحيته في التغلب على سلبيات الديمقراطية التقليدية، وقابليته للتطبيق في المجتمعات التعددية.وتعمل الدراسة على استيعاب مفهوم التشاور السياسي وما يرتبط به من مفاهيم والانفتاح على أفق المفهوم في التجارب الليبرالية المعاصرة، باعتباره أحد المفاهيم المستخدمة في الاستراتيجيات التنموية المعتمدة على المشاركة المجتمعية. بالإضافة إلى الإسهام النظري في إلقاء الضوء على الجدل الدائر حول الديمقراطية الليبرالية وصعود مفهوم التشاور باعتباره طريقة لتلافى

المثالب المترتبة على تطبيق الديمقراطية الليبرالية، وإدراك صورة مكتملة الأبعاد عن النظرية الديمقراطية .

أما على المستوى العملي فهناك عدة اعتبارات عملية تنبع منها أهمية الدراسة هي :

توجيه نظر النخبة إلى أهمية التشاور في ظل توقع انتقال الجدل الدائر حول المفهوم في الغرب إلى المنطقة العربية، علاوة على توضيح كيف يمكن تحقيق الفوائد من تطبيق التشاور، وكيفية تهيئة البيئة الداخلية لاستيعاب المفهوم. علاوة على أن تناول موضوع التشاور يمثل صعيدا جديدا من صعد الاهتمام بمسألة التحول الديمقراطي والتطور نحو الإصلاح بالنظر لارتباطه بمدنية الدولة، واعتباره مؤشرا لها، وأن تطبيقه يمثل درجة من المدنية التي تتجاوز مجرد التسامح و الحياد إزاء الآخر. وتصاعد الدعوة لبناء مؤسسات جديدة للأخذ بالتشاور على المستوى العالمي لعلاج مشكلات التنمية الاقتصادية، تغير المناخ العالمي، الفقر، نقص الغذاء، مرض الإيدز. ويقوم الكتاب بتحديد مؤشرات إجرائية لمفهوم التشاور وممارسته ومعرفة لأي مدى يمكن تقبل عدد من هذه المؤشرات في النظام السياسي المصري، وتوقع كيفية ممارستها. وإيجاد سبل للتعاون مع المؤسسات المهتمة بتطبيق برامج لتعزيز التشاور على المستوى الدولي، ومن أمثلتها مشروع التشاور في نظام ديمقراطي (Deliberating In a Democracy Project) الذي يهدف إلى التنشئة السياسية على التشاور والتفاعل التعاوني، من خلال تطبيق برامج معدة لهذا الهدف سواء في قاعات الدراسة أو عبر (Video

(Conference) ويشترك فيها طلاب ومدرسون من ٧ دول أوربية و ٥ ولايات أمريكية[١].

ويطرح الكتاب تساؤل رئيس هو كيف يسهم التشاور السياسي في تحقيق التحول الديمقراطي؟

ويتفرع عنه عدة تساؤلات أخرى مثل: هل التشاور السياسي بديل للديمقراطية التقليدية أم داعم ومساند لها؟ هل يمكن تطبيق التشاور في نظم لا تعطى الأولوية لحقوق وحريات الفرد؟ هل يرتبط تفعيل التشاور بنوعية معينة من القضايا؟ ما سمات الديمقراطية القائمة على التشاور؟ كيف يمكن تطبيق التشاور السياسي في مصر في حالة إمكانية تطبيقه؟ ما مؤشرات التشاور السياسي القابلة للتطبيق في النظام السياسي المصري؟ هل تطبيق التشاور السياسي يمكن أن يتوازي مع عملية التحول الديمقراطي؟ هل سيتيح الأخذ بالتشاور السياسي التأثير إيجابيا على شرعية النظام السياسي؟ ما معوقات تطبيق التشاور السياسي في مصر؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟، وللإجابة على ما سبق يفترض الكتاب أنه : توجد علاقة طردية بين تطبيق التشاور في صنع القرار السياسي والتمثيل الكيفي للآراء المختلفة في المجتمع.وتوجد علاقة طردية بين تضمين التشاور كجزء من عملية اتخاذ القرار وعملية التحول الديمقراطي. كما توجد علاقة عكسية بين تحقيق التشاور وتنامي الانقسامات والاستقطاب في النظام السياسي.

---

(١) بدأ هذا المشروع عام ٢٠٠٤، ويصدر تقرير تقييمي كل عام عن الأنشطة التي تم تطبيقها، انظر:

Avery, Patricia G, (Supervisor), Deliberating in a Democracy Project Evaluation Report: Year 4, (Minneapolis: University of Minnesota, 2008), p4.

ويعمل الكتاب على محاولة الوصول إلى نتائج بشأن وضع التشاور ودوره وأهميته وكيفية تفعيله، ومدى قبول القوى السياسية والأحزاب المختلفة له، وأي تلك الأحزاب أكثر قبولا لمبادئ العملية التشاورية وعما إذا كان التطور يسير في اتجاهها، وذلك من خلال أسلوب المقابلة المتعمقة المستندة لدليل المقابلة، وُصمم دليل المقابلة من خلال الاعتماد على المؤشرات الإجرائية في تعريف العملية التشاورية، واتجاهات الأدبيات حولها، وحُكم من قبل الأساتذة المتخصصين، وتم عمل تجربة استطلاعية (Pre Test) للتأكد من صحة الدليل في التطبيق، وأُخذت الملاحظات التي ظهرت أثناء التجربة الاستطلاعية في الاعتبار قبل مرحلة التطبيق الفعلي، وطبقت الدراسة دليل المقابلة مع عينة عمدية مكونة من ٣١ مفردة تم اختيارها حسب المعرفة بالموضوع محل الدراسة، تضم أعضاء في الأحزاب السياسية المصرية الفاعلة ممن ينادون بالحوار المجتمعي والتشاور. وجدير بالذكر أن عدد الأحزاب في النظام السياسي المصري قبل٢٥ يناير ٢٠١١ كان يبلغ ٢٤ حزبا[١] وقد بلغ العدد بعد الثورة ٦٠ حزبا في مارس ٢٠١٢[٢]، وضمت العينة أيضًا عددًا من الممارسين والنشطاء في العمل السياسي، بالإضافة إلى عدد من ممثلي التيارات السياسية الرئيسة في المجتمع، التي تمارس نشاطًا

---

(١) جدير بالذكر أن هناك أحزابًا أخرى تحت التأسيس منها: حزب الكرامة العربية، وحزب الإصلاح و التنمية، والحزب الشيوعي، وحزب الاشتراكيين الثوريين، والحزب المصري الليبرالي، وحزب مصر الأم، وبعد الثورة تم تأسيسها انظر:

- د/ هالة مصطفي، الأحزاب، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٠)، ص ١٣٣.

(٢) مؤشرات مرشحي انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢ المرحلة الثانية، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فبراير ٢٠١٢)، ص ٢٠.

واسع المجال لا يخلو من صبغة سياسية، وتعمل الدراسة على معالجة البيانات بالتحليل الكيفى. وتستعين الدراسة بمجموعة من الكتب والدوريات، التي تشمل معلومات نظرية وإحصائية ترصد واقع التشاور السياسي بالتطبيق على مصر، مع مراعاة تنوع المصادر المكتبية مابين كتب ودوريات وصحف وتقارير وندوات ومؤتمرات سواء باللغة العربية أو الأجنبية. وبصفة عامة يلاحظ ندرة الدراسات باللغة العربية التي تتناول التشاور السياسي، وإن كانت هناك دراسات تشير للمفهوم بالتركيز على أحد جوانبه وذلك على النحو التالي:

هناك دراسات التي تركز على التشاور من الناحية النظرية مثل: دراسة أيمى جوتمان ودينيس ثومبسون بعنوان لماذا الديمقراطية التشاورية وتركز على الأهمية المتزايدة التي تحظى بها الديمقراطية التشاورية في الدول الليبرالية من خلال تعريفها والهدف منها و كيفية اختلافها عن الديمقراطية التمثيلية وتوضيح التحديات التي تواجهها وتقسيمها لتحديات نظرية وتحديات عملية تتصل بالتطبيق، وتقديم اقتراحات لمواجهة تلك التحديات، كما تتناول الدراسة المفاهيم المتضمنة في الديمقراطية التشاورية مثل التبادلية و الاحترام المتبادل والقدرة على الوصول للاتفاق، وتحاول الدراسة تصحيح الخطأ الشائع عن الديمقراطية التشاورية أنها عملية إجرائية بحتة وذلك بتحديد المبادئ التي تستند إليها وتأسيس إطار نظري لها، وتأكيد أن قدرتها على التوفيق بين المتناقضات السياسية والأخلاقية تكمن في أنها

باستمرار تصل لحلول مؤقتة قابلة للتعديل وليست دائمة[١]. ودراسة أكسل تشنتشر بعنوان "التشاور كسمة منطقية للنظريات المعاصرة للديمقراطية وتؤكد الدراسة على دور التشاور في تحقيق شرعية النظام السياسي، وأنها عملية التفكير والاستنتاج من خلال المناقشة التي تسبق اتخاذ القرار، وتفرق بين التشاور الذي يتم بين ممثلي المواطنين تجاه المصلحة العامة، وبين التشاور بين المواطنين مباشرة، وترى الدراسة استبعاد المواطنين الذين لا يتأثرون بالقرار من عملية التشاور، كما تفرق بين التشاور والحوار أو المحادثة الذي لا ينتهي باتخاذ قرار، ويتم فيه الوصول لتسوية أو حل وسط (compromise) ولكن لا يتم الوصول إلى إجماع الفرقاء (consensus)، كما تضع الدراسة الشروط التي بتطبيقها يتم جعل المحادثات الواقعية (Real Discourse) مكونا أساسيا في الديمقراطية التشاورية، وتعتبر الدراسة العملية التشاورية متطلبًا أساسيًا لتحقيق العدالة الإجرائية، وتميزها عن الرأي العام الذي تعتبره نوعًا من التشاور العشوائي[٢]. ودراسة بيتر دهيجرن بعنوان " الإعلام و الديمقراطية التشاورية والثقافة المدنية " وتهدف الدراسة لفهم الديمقراطية التشاورية من خلال وضعها في إطار تحليلى يربطها بكل من الثقافة المدنية و المجتمع المدني والرأي العام والمجال العام

---

(1) Guttmann, Amy & Thompson, Dennis, Why Deliberative Democracy?(New Jersey: Princeton University Press, 2004).

(1) Tschentscher, Axel," Deliberation as a Discursive Feature of Contemporary Theories of Democracy", in Aaken, Anne Van, (Editor), Deliberation and Decision Economics, Constitutional Theory and Deliberative Democracy, (London: Ashgate, 2004).

ورأس المال الاجتماعي، وأن دورها يتعدى مجرد تحسين الديمقراطية إلى الإسهام في حل العديد من المشكلات الاجتماعية مثل الإحساس بالانتماء لجماعة، فالديمقراطية التشاورية ليست عفوية وإنما مدنية وعلنية، وهى واحدة من عدة أبعاد للثقافة المدنية منها القيم المدنية، والمعرفة المدنية، والممارسات المدنية، والهويات المدنية، وتنبه الدراسة لأفق أوسع في دراسة الديمقراطية التشاورية عبر المجال الافتراضي[1]. وتستفيد الدراسة من هذه الأدبيات في بناء الإطار النظري للدراسة والتعرف على مفهوم التشاور في الكتابات المعاصرة والعلاقة بينه وبين الديمقراطية الليبرالية.

وهناك دراسات تركز على التشاور من الناحية التطبيقية: مثل دراسات تركز على التشاور في دول في مرحلة التحول الديمقراطي: ومنها دراسة ستيفن كونلى بعنوان "التشاور في مواجهة السلطة": تدرس الورقة كيفية التوسع في عمليات المشاركة العامة بسبب الانتشار العالمي لمبادئ الديمقراطية التشاورية، من خلال دراسة حالة لبرامج التخطيط التشاركى في القرى الريفية والمدن الصغيرة في مصر وهى مبادرة ممولة دوليا. وتتناول موضوعات مثل البيئة، التنمية الاقتصادية المحلية، المساواة، وتضم ممثلي المصالح المختلفة ومجموعة من المواطنين المستفيدين بالبرامج وتعد نتائج التشاور بين تلك الأطراف ملزمة للدولة، رغم أن سياق المشاركة غير مألوف، وتتحدث عن أن تعزيز التشاور والمداولات يتقاطع مع الأوضاع القائمة في الحكم وهياكلها المؤسسية والافتراضات الثقافية التي تقوم عليها،

---

(1) Dahlgren, Peter," In Search of the Talkative Public, Media, Deliberative Democracy and Civic Culture", the Public, Vol.9, No.3, 2002, pp 5-26.

ويؤدى ذلك إلى مناقشة إمكانية أن يسهم التشاور في عمليات أوسع من الديمقراطية واستخدام الدولة له لاحتواء الضغوط المطالبة بالإصلاح والاستجابة بدرجات متفاوتة لمطالب المواطنين. وتناقش كيف تكون طبيعة التشاور في السياق الثقافي المصري. وتنطلق في الإطار النظري من مقولات هابرماس وأهمية " العقلانية الاتصالية " "communicative rationality"، وكيفية قيام السلطة بتسهيل أو تقييد عملية التشاور ودورها في تحديد القائمين بالتشاور، وتشكيل العملية التشاورية ذاتها، وفي التطبيق كانت وثائق توجيه البرنامج التي تقدمها الأمم المتحدة تؤكد على المشاركة، وأهمية التواصل وجها لوجه في هذه العملية، وكانت المناقشات داخل وبين مجموعات أصحاب المصلحة موجهة نحو التوصل إلى اتفاق حول أولويات التنمية المحلية والمشاريع، وبالتالي يقصد منها أن تكون ذات طبيعة تشاورية، وتعرف الديمقراطية التشاورية أنها فحص دقيق للمشكلة أو القضية، وتحديد الحلول الممكنة، والاستماع لآراء ووجهات نظر الآخرين، واتخاذ القرارات الجادة، وإنشاء أو إعادة تأكيد المعايير التقييمية، وكل برنامج عقد أكثر من اجتماعين تضم مختلف الأطراف، ثم عدة اجتماعات على حدة للمواطنين المستفيدين من المشروع في ٤٠٦٠ قرية و٧ مدن، واستند التحليل أساسا إلى عينة من المقابلات شبه المنظمة التي أجريت في عام ٢٠٠٧ مع اثني عشر من الاستشاريين وكبار المسئولين في التخطيط بالوزارة المسئولة والأمم المتحدة، وأيضا مقابلات وزيارات ميدانية مماثلة.

وتصميم العملية التشاورية تم من خلال التعاقد مع فرق من الخبراء الاستشاريين و كان كل فريق برئاسة مستشار مع عدد من المساعدين، وعليه مسؤولية تقديم البرنامج في مدينة ومجموعة من القرى وإشراك المواطنين

ومسئولي الإدارة المحلية، وواجه البرنامج صعوبات منها خوف المسئولين من السلطة الأعلى، وانعدام الثقة، ومعارضتهم للعمليات التي يمكن أن تفتح مناقشات حاسمة، لكن وجد إقبال من المواطنين على التشاور، وقدرة على تحديد المشكلات التي تواجههم بوضوح وهم ما يسهم بدرجة ما في التغيير الثقافي، والتحول الديمقراطي من خلال نشر المساواة السياسية[١]. وأيضًا دراسة ميشيل بيمبرت وتوم ويكفورد بعنوان "الديمقراطية التشاورية وتمكين المواطن" وتؤكد الدراسة على قيمة الديمقراطية التشاورية وأنه بدونها تصبح الديمقراطية منقوصة، وأنها تخلق فضاء للمواطنين للتأثير في القرارات السياسية، كما أنها تعمل على تمكين المواطنين خصوصا في دول الجنوب الفقيرة، وذلك من خلال ممثلي المواطنين في العملياتِ التداوليةِ، وهيئاتَ محلفى المواطنين، ولجان المواطنين، وورش العمل، ومؤتمرات للوصول إلى حلول رضائية، ومجموعات النقاش، والاجتماعات العامة. وتنبع أهمية الديمقراطية التشاورية في دول الجنوب بسبب ما تعانيه من أزمات الحكم، وضعف ثقة المواطنين في الحكومات، وبالتالي تسهم عملية التشاور في حل تلك الأزمة وإضفاء الشرعية على القرارات السياسية، وتشير الدراسة إلى عدة قضايا تم فيها تطبيق الديمقراطية التشاورية في دول الجنوب مثل تلوث

---

(1) Connelly, Stephen," Deliberation in the face of power: stakeholder planning in Egypt ", Paper presented at Discourse, Power and Politics, 4th International Conference in Interpretive Policy Analysis, (Hessen: University of Kassel, June 2009).

الهواء، الزيادة السكانية، استغلال الثروة الحيوانية،وتلقى الدراسة الضوء على عوائق ممارسة الديمقراطية التشاورية في دول الجنوب(١).

وبإلقاء الضوء على دراسة ميشيل بروي بعنوان "الديمقراطية التشاورية في سياق عالمي : نموذج التعليم العالي في جنوب إفريقيا " نجد أن الدراسة تقدم نموذجًا لممارسة الديمقراطية التشاورية في قطاع التعليم العالي في جنوب إفريقيا، في جامعةِ شبه جزيرة كيبِ التقنيةِ، حيث تم تمثيل الطلاب، ووكلاء الجامعات، والمدراء، ومنظمات المجتمع المدني، وسلطات الحكومة. وتم التشاور حول القضايا الكبرى التي تواجه التعليم العالي، مثل عدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم العالي، وقد أسهمت العملية التشاورية في تضمين المصالح المختلفة، وكسر الحواجز بين داخل الجامعة وخارجها، وترى الدراسة أن مجرد إرساء قيم الديمقراطية التشاورية هو تقدم في ذاته، حتى وإن واجهت عملية التشاور نفسها عقبات(٢). وتساعد هذه الأدبيات في معرفة العوامل المؤثرة على العملية التشاورية في تجارب دولية مختلفة، وأيضا معرفة الدور الذي يقوم به التشاور في عملية التحول نحو نظم أكثر ديمقراطية، ونوعية القضايا التي يزيد فيها احتمال إجراء التشاور.

---

(2) Pimbert, Michel, & Wakeford, Tom, "Overview: Deliberative Democracy and citizen Empowerment", PLA Notes, Issue 40, February 2001, PP 23-28.

(1) Burawoy, Michael ,"Deliberative Democracy in A Global Context: A South African Model of Higher Education", Paper Presented at The Stakeholder Summit on Higher Education Transformation,(Cape Peninsula: Cape Peninsula University of Technology, April 22-23 ,2010).

أما الدراسات التي تركز على التشاور في الدول الديمقراطية فمنها دراسة ليا سومين بعنوان "الديمقراطية التشاورية والجهل السياسي" ترى الدراسة أن المدافعين عن الديمقراطية التشاورية يريدون أن يشارك المواطنون في الحوارات والمداولات المختلفة حول القضايا العامة وليس فقط التصويت في الانتخابات كل عدة سنوات، دون الأخذ في الاعتبار مدى عقلانية الناخبين أو معرفتهم ومعلوماتهم عن القضية محل النقاش حتى في دول الديمقراطية الليبرالية، في ظل كبر حجم الحكومات الحديثة وتعقدها، وتطبق الدراسة على النظام السياسي الأمريكي في وقت إدارة الرئيس أوباما. وتشير الدراسة إلى مبادئ الديمقراطية التشاورية، وكيف يكون ضعف إلمام الناخبين بالأبعاد والجوانب المختلفة للقضايا المطروحة عقبة أمام تفعيل الديمقراطية التشاورية، وتقدم الدراسة ثلاثة مقترحات لزيادة معرفة المواطنين وهى : الاهتمام بالتعليم، وانخراط المواطنين في العمليات التشاورية لزيادة معرفتهم السياسية، ونقل السلطة إلى المستويات الأدنى في الحكومة. وتنتهي الخاتمة بالتوصية بتقليص دور الحكومات ومنح مزيد من الصلاحية لمؤسسات القطاع الخاص(1).

وتهتم دراسة أندريه بشتيجر ودومينيك هانجرتنر بعنوان "المؤسسات والثقافة والتشاور المثالي بحث في النظرية والتطبيق " بتجسير الفجوة بين النظريات والتطبيق العملي لعملية التشاور وذلك بطريقتين هما المدخل الثقافي ويركز على الهوية والأعراف والقواعد غير الرسمية، والمدخل المؤسسي ويركز على المؤسسات الرسمية. وتستخدم الدراسة المدخلين معا في تحليل

---

(1) Somin, Iiya ,"Deliberative Democracy and Political Ignorance, Critical Review, Vol.22, No. 2, 2010, PP253-279.

الديمقراطية التشاورية، لأن المدخل الثقافي قد يعزز أو يعوق المدخل المؤسسي. وتقوم منهجية الدراسة على التحليل الكمي لعينة عمدية من النقاشات البرلمانية للقضايا المعاصرة، وعددها ٥٥ مناقشة في الفترة من أواخر الثمانينات حتى أول التسعينات، في كل من البرلمان السويسري باعتبار النظام السياسي قائمًا على ائتلاف حزبي ومجلس العموم البريطاني والكونجرس الأمريكي والبوندستاج الألماني على أساس أن النظام السياسي تنافسي وليس ائتلافيًا بدرجة أو بأخرى، والمتغيرات التابعة هي الاحترام المتبادل والوصول إلى اتفاق، باعتبارها سلوكًا ظاهرًا وليس كامنًا. واعتمدت الدراسة على مؤشرات لقياس الاحترام المتبادل والوصول إلى اتفاق، وتصل الدراسة لوجود البعد المتعلق بالديمقراطية التشاورية رغم وجود مساومات ووضوحه بشكل أكبر في ضوء النظم الائتلافية عنه في النظم التنافسية(١).

وتهدف دراسة ماكرو ستينبرجن وأندريه باشتيج بعنوان "قياس التشاور السياسي :مؤشرات جودة المحادثة" الدراسة إلى وصف المؤشرات (٢) المستخدمة في العديد من الدراسات الإمبريقية التي تقيس نوعية الديمقراطية التشاورية في الدول الأوربية الديمقراطية، وكذلك الدراسات التي تهدف للربط بين ممارسة الديمقراطية التشاورية ومخرجات العملية السياسية من قرارات

---

(1) Bachtiger, Andre & Hangartner, Dominik," Institutions, Culture, and Deliberative Ideals: A Theoretical and Empirical Inquiry", Paper Presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association,(Washington, DC: American Political Science Association, August 30th-September 2nd, 2007).

(٢) تعرف هذه المؤشرات باسم (Discourse Quality Index) ويشيع اختصارها في عدد من الأدبيات (D QI).

وسياسات، واعتمد الوصول لتلك المؤشرات على الأطر النظرية لأدبيات الديمقراطية التشاورية وخاصة كتابات هابرماس منذ عام ١٩٨١ لتحقيق قدر من الاتساق الداخلى وتجاوز مساحة الاختلافات، كما تشرح الدراسة كيفية استخدامها في التطبيق الإمبريقى، كما تعرض الدراسة للقواعد الأساسية لممارسة الديمقراطية التشاورية التي استندت لها وهى المناقشة المفتوحة التي تسمح لكل فرد بالمشاركة، وتبادل الآراء ووجهات النظر بين المشاركين، والاحترام المتبادل بين المشاركين وما يطرحونه من آراء، وأخذ الصالح العام في الاعتبار مع عدم استبعاد تحقيق المصلحة الشخصية وإنما جعلها ملائمة وتسهم في تحقيق المصلحة العامة. وتتبنى الدراسة مفهومًا للمصلحة العامة انطلاقا من كتابات جون راولز (مبدأ الفرق) أن مساعدة الأشخاص الأقل حظا في المجتمع تخدم المصلحة العامة، وأخيرا الوصول إلى سياسات بناءة[١] تُستخدم هذه الدراسات في معرفة دور التشاور في تحسين العملية الديمقراطية وتلافى عدد من سلبياتها، وتحديد بعض المؤشرات الإجرائية لقياس التشاور.

والجديد الذي يأتي به الكتاب أنه يقدم إسهاما نظريا وتطبيقيا، ويتمثل الإسهام النظري في دراسة التشاور السياسي من منظور النظم السياسية بالاستناد لأبعاده المختلفة وخصائصها كما هي مطروحة في النظرية الديمقراطية المعاصرة، في إطار يلم بالأدبيات التي تناولتها بالشرح والتفصيل وأرست تعريفات المفهوم، ومحاولة التعرض للمفاهيم المرتبطة بالعملية

(1) Steenbergen, Macro R & Bachtige, Andre &Others,"Measuring political Deliberation, Discourse Quality Index", Comparative European politics, Volume 1, Number 1, 2003, pp. 21-48.

التشاورية وتحديد الفروق بينها بما يخدم في تحديد أوضح لها، ودراسة إيجابيات ممارسة العملية التشاورية، وكيف يمكن ممارستها وتفعيلها وتحت أي شروط، والوقوف على التحديات والإشكاليات التي تواجه المفهوم في ضوء سياقاته المختلفة، بينما يتمثل الإسهام التطبيقي في معرفة وضع التشاور في النظام السياسي المصري، وأهمية الأخذ به وممارسته. وعما إذا كانت نتائج المقابلة المتعمقة مع الخبراء والمتخصصين تسفر عن نتائج إيجابية معززة لممارسات التشاور في الواقع أم أن المعوقات لها الصوت الأعلى في تعطيل العمل والأخذ بالتشاور. وتعمل الدراسة على معرفة مؤشرات العملية التشاورية القابلة للتطبيق، مما يعطي رؤية عن تحديد موقع النظام السياسي المصري من هذا الجدل المعاصر الدائر حول الديمقراطية التشاورية باعتبار التطور الديمقراطي يسير في اتجاه تطبيقها. ومن الجديد أيضًا دراسة النظام السياسي المصري في مرحلة البناء الجديد بعد ثورة ٢٥ يناير.

ويعمل الكتاب على تقديم رؤية لواقع الحوار والتشاور في مصر الثورة، فهذه الفترة غاية في الأهمية في تاريخ الوطن فقد جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير كمرحلة تاريخية مهمة من مراحل تطوّر الإسلام السياسي في مصر، ومثّلت الثورة على نظام مبارك وحكمه ثورة أخرى ربما أشد قوة على المخزون التاريخي والفكري للتيار الإسلامي. فقد فتحت الثورة للإسلاميين باب السياسة على مصراعيه، وبات ثمة تجاذب مستمر وتداخل شديد بين الدين والسياسة، حيث برز الإخوان والسلفيون كأكبر فصيلين إسلاميين في مصر الثورة، رغم أنهما لم يكونا في صدارة المشهد الثوري في أيامه الأولى، وكان لهما دورهما في حسم معركة الثورة ضد النظام البائد

مما يفتح الأفق أمام الأسئلة عن نهج هذه التيارات في التشاور ومدى أخذها به عند وصولها للحكم.

ويقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول رئيسة، يناقش الفصل الأول "التشاور السياسي على المستوى النظري"، ويتكون من مبحثين، يتطرق المبحث الأول إلى تعريف التشاور السياسي، فيما يتناول الثاني التشاور في الفكر السياسي. وعلى النحو ذاته، يتناول الفصل الثاني "نتائج المقابلة المتعمقة وتحليلها"، حيث قام المبحث الأول بتناول إجراءات التطبيق الميداني والتعريف بالعينة، فيما استعرض الثاني "وضعية التشاور السياسي في الفترة من ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١". وفي الفصل الثالث، يتم التطرق إلى التشاور السياسي والتحول الديمقراطي ودور وسائل الإعلام بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث تتم مناقشة التشاور السياسي حول قضايا التحول الديمقراطي بعد الثورة عبر المبحث الأول، ودور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور السياسي وعوائق ممارسته في المبحث الثاني.

حنان كمال أبو سكين

مايو ٢٠١٣

الفصل الأول
التشاور السياسي
على المستوى النظري

تزايد اهتمام دراسات النظرية السياسية بالتشاور في العقدين الماضيين، وانتقل هذا الاهتمام إلى مجال النظم السياسية لاختبار الفـروض وتطبيـق الأطر النظرية في موضوع التشـاور علـى البيئـات السياسـية المختلفـة [١].ويرجع الاهتمام بالتشاور السياسي في الخمسة عشر عاما الأخيـرة إلـى الاعتراف بأنه لا يمكن الحديث عن خطاب ديمقراطي شرعى أو تحول النظم إلى الديمقراطية دون اتخاذ إجراءات من شأنها أخذ رأى المواطنين المتأثرين بالسياسات المتخذة في الاعتبار [٢].

يثور التساؤل كيف يمكن أن يتعايش المواطنون مع بعضهم البعض وكل منهم يحمل قيمًا مختلفة، في ضوء أن القيم لا يمكن قياسها أو المقارنة

---

(1) Keane,Michael J, political Equality and The Empirical Analysis of Deliberation, A dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy,(Indiana: University of Notre Dame,2010),p7.

(2) Drake, Anna Marie, Constructing Democratic Space: Inclusion Efficacy, And Protest in Deliberative Democratic Theory, A dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, (Ontario: Queen's University, November 2008), p5.

بينها أو تفضيل بعضها على الآخر، هنا تظهر أهمية التشاور لتحقيق هذا التعايش كما أنه لا يقتصر على كونه مجرد عملية لاختيار أفضل الوسائل للوصول لهدف معين إنما له أدوار عدة[1]، والتشاور يقتضي وجود اختلاف في الآراء بين المشاركين، بينما إذا كان المشاركون يتبنون نفس الرأي لن توجد فرصة للتداول والتشاور بينهم، ويكون لديهم الدافع للمشاركة، فنوع البيئات السياسية التي تعزز الديمقراطية التشاورية تزيد فيها الانقسامات بدرجة ملحوظة، ويساهم التشاور في خفض حدة الاختلافات حول القضية المطروحة، كما أن الاختلافات السياسية وآراء وتوجهات الأفراد الشخصية تؤثر على قرار المشاركة، فالمشاركة ليست بالضرورة تشاور، قد تكون مشاركة بالاستماع،الحضور، الفعاليات السياسية.

*** ***

(1) Roth, Amanda L, Ethical Inquiry as Problem – Resolution: Objectivity, Progress and Deliberation, dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, (Michigan: University Of Michigan, 2010), p4.

تعريف التشاور السياسي

يتناول هذا المبحث مفهوم التشاور السياسي على مستوى التعريفات اللغوية ثم مستوى تعريفات الأدبيات السياسية، وكيفية تعريف الباحثين له سواء المهتمين بالجوانب النظرية أو التطبيقية له، والعلاقة بين التشاور والتحول الديمقراطي، وقياس التشاور، والتشاور في المجال الافتراضي عبر شبكة الإنترنت.وقد يكون من المفيد في هذا السياق التعرف على مفهوم التشاور السياسي كما يلي :

أولاً: مفهوم التشاور السياسي[١]:

أ-التعريف اللغوي :

تعمل الدراسة على استكشاف التشاور السياسي في القواميس والمعاجم كما يلي :

لا تقدم **موسوعة العلوم الاجتماعية** تعريفا للتشاور(Deliberation) ولكن تقتصر على تعريف عملية صنع القرار[٢]، وكذلك تخلو **الموسوعة**

---

(١) تعتبر بعض الأدبيات أن التشاور هو أساس بناء مفهوم الديمقراطية التشاورية، تتعدد ترجمات مصطلح (Deliberative Democracy) ومنها الديمقراطية التشاورية – الديمقراطية التداولية – الديمقراطية الحوارية – ديمقراطية المحفل العام، واستخدمت الدراسة الديمقراطية التشاورية باعتبار مصطلح التشاور مألوفا بدرجة أكبر في السياق المصري عن التداول أو المحفل العام.

(2) Kuper, Adam & Kuper, Jessica, the Social Sciences Encyclopedia, 2nd Editions, (London: Routledg, 1996), pp 165-205.

الأمريكية[١] من تعريف هذا المفهوم، وكل من **الموسوعة البريطانية**[٢] **وقاموس العلوم الاجتماعية**[٣]، وقاموس **أكسفورد الموجز للسياسة**[٤]، بينما يعرف **قاموس أكسفور الموجز للغة الإنجليزية المعاصرة، في الإصدار الثامن** (Deliberation) بعدة تعريفات هي:الاعتبار الدقيق، مناقشة أسباب كلا الرأيين مع وضد، المناقشة، الحذر والعناية [٥]. في حين يعرف **قاموس أكسفور الموجز في الإصدار العاشر** (Deliberation) بأنه الاعتبار الحذر الطويل، أو الحركة البطيئة الحذرة للفكر [٦]، ويعرف قاموس **المورد** (Deliberation) بعدة معان هي: التروي، تفكير مروى فيه، تداول، تشاورتان[٧] أما قاموس **أطلس الموسوعي** فيعرف (Deliberation) بعدة

---

(1) Encyclopedia Americana, NO 8, (New York: Grolier Incorporated, 1982)

(2) Encyclopedia Britannica INC, the New Encyclopedia Britannica, Vol. 5, (Chicago: Encyclopedia Britannica INC, 1976).

(3) Gould, Julius& Kolb, William L, A Dictionary of the Social Science, (New York: The Free Press of Glencoe, Third Printing, 1965), PP180 – 214.

(4) Mclean lain (Editor), The Concise Oxford Dictionary of Politics, (New York: Oxford University Press, 1996), pp126-148.

(5) Allen, R.E, (Editor), The Concise Oxford Dictionary of Current English, Eighth Edition, (Oxford: Clarendon Press, 1990), p306.

(6) Pearsall,Judy ,(Editor), The Concise Oxford Dictionary, Tenth Edition,(New York:Oxford University Press, 1999),p 378.

(٧) منير البعلبكى، قاموس المورد إنجليزي عربي، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧١)، ص ٢٥٨ .

- Munir Baalbaki , AL –Mawrid a Modern English Arabic Dictionary, (Bauritt: Dar El Eilm Lil Malayen ,1971), p 258.

تعريفات هي: التفكير، التشاور، التداول، التروي، التمعن، التدارس، المناقشة، الدراسة، التأني، التفكر، التمهل[١].

بينما يعرف **قاموس الميراث الأمريكي** (Deliberation) أنه عملية الدراسة،المناقشة وإعطاء اعتبار لكل جوانب القضية، التفكير الكامل في قرار أو فعل، الراحة في السلوك أو الحركة [٢]. ويأتي تعريف (Deliberation) **في قاموس ويبستر** أنه الاعتبار الحذر، والمناقشة، وشروط المناقشات مثل الحذر والسماح للآخرين بالتعبير عن رأيهم، وتفكير رجال الدولة، التفكير الحذر[٣].

ويعرف قاموس **إلياس** التشاور بأنه أخذ آراء الآخرين[٤]، ولا يوجد تعريف للتشاور (Deliberation) **في موسوعة العلوم السياسية**، وإنما تعرف الشورى بأنها مصطلح إسلامي وهو اسم من(المشاورة) التي تعنى في اصطلاح العربية استخراج الرأي فهي فعل إيجابي لا يقف عند حدود التطوع بالرأي بل يصل إلى درجة العمل، على استخراج الرأي واستدعائه

---

(١) قاموس أطلس الموسوعي، (القاهرة: مركز أطلس العالمي للدراسات والأبحاث، ط١، ٢٠٠٢)، ص ٣٣٩ .

(2) The American Heritage Dictionary of The English Third Edition Language, (New York: Houghton Mifflin Company,1996), P 494.

(3) Friend, Joseph H.& Guralink,David B.,(General Editors),Webster s New World Dictionary Of The American Language,(New York: The World Publishing Company,1957), P 387.

(٤) قاموس إلياس العصري عربي إنجليزي، (القاهرة: شركة دار إلياس العصرية للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٣٥٩.

Elias Modern Dictionary Arabic English, (Cairo: Elias Modern Publishing House,1994),P 359

قصدا[١]. وفي **المعجم الوسيط** يقال شاوره في الأمر معناها طلب رأيه، و(المشورة) ما ينصح به من رأى[٢]، ويتفق معه في التعريف **المعجم العربي الأساسي**[٣]. ومن ثم يتضح أن **المتفق عليه في التعريفات اللغوية** المختلفة أن التشاور هو "نوع من تبادل الرأي بحرية استنادا إلى الدراسة المتأنية والتفكير وأخذ كل جوانب القضية في الاعتبار مع تقديم أسباب التمسك برأي معين".

ب- تعريفات الأدبيات السياسية:

أن **فكرة التشاور** وممارسته عمليا قديمة في العلوم السياسية قدم فكرة الديمقراطية ذاتها، وتعود جذور التشاور إلى القرن الخامس حيث ظهرت في أثينا حينما رأى القادة السياسيون أن المناقشات ليست عقبة في طريق التنفيذ، وإنما مرحلة تمهيدية لا غنى عنها أمام أي فعل حكيم على الإطلاق[٤]، وكان أرسطو أول فيلسوف يدافع عن عملية مناقشة المواطنين لآرائهم مع بعضهم البعض على الملأ للوصول لقرار أفضل من القرار الذي يتخذه الخبراء بمفردهم. وكان يتم التشاور في مجلس مفتوح لكل المواطنين. وفي مرحلة لاحقة بدأت عام ١٤٨٩ أصبح التشاور في تضاد مع الديمقراطية لأنه لم يعد

---

(١) محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)،ص ١٤٩ .

(٢) المعجم الوسيط، الجزء الأول، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط ٣، ١٩٨٥)، ص ٥١٨-٥١٩.

(٣) المعجم العربي الأساسي ، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩)، ص ٧٠٨-٧٠٩ .

(4) Elster, Jon, (Editor), Deliberative Democracy, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p 2.

يحدث بين جميع المواطنين و إنما بين عدد محدود من القادة السياسيين. وفي القرن الثامن عشر أصبح التشاور جزءًا من عملية الدفاع عن الديمقراطية التمثيلية التي يعبر عنها في البرلمان، وساد الاعتقاد بأن المؤسسات القائمة في المجتمع تعزز التشاور، وفي القرن التاسع عشر كان جون ستيوارت ميل من أبرز المدافعين عن التشاور في ممارسة الديمقراطية، ويمكن تتبع ظهور التشاور السياسي في حركات المصالح العامة التي ظهرت بكثافة في الفترة من ١٩٦٠- ١٩٧٠ وكان هدفها بناء السياسات العامة والتشريعات على أسس وأسباب موضوعية وعقلانية(١).

رأى أيضًا عدد من المنظرين مثل الف روس، جون ديوى أن التشاور هو جزء أساسي من العملية الديمقراطية، و يعد هابرماس من أبرز المنظرين الحاليين لمفهوم التشاور ويربطه بفكرة السيادة الشعبية، وأن المصدر الأساسي للشرعية يستند للرأي الجماعي للمواطنين، وإن كانت توجه له انتقادات أن هذه الفكرة تأتي على حساب حرية و حقوق المواطن الفرد، وهناك مساهمات لجون راولز حول التشاور في إطار نظريته عن العدالة (٢). والمعيار الذي يجعل التشاور والتداول يتسم بالديمقراطية ويسهم في التحول

---

(1) Bucci ,Lucie Marisa, Bringing The Public Back In: Stem Cell Research and National Bioethics Committees as Mechanisms of Public Deliberation, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Master in Public Policy,(Montreal: Concordia University,2007),p33.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

John Rawls, Political Liberalism, (New York: Columbia University Press, 1993), pp4-29.

إلى الديمقراطية هو من ينخرط في التشاور، وأنها عملية تضــمينية وليســت استبعادية.

يعمل التشاور على إضفاء الشرعية على القرارات التي يتم اتخاذها بالاستناد إلى اتفاق المواطنين أو ممثليهم، وتقديمهم لأسباب تكون مقبولة من جانب المواطنين الأحرار المتساوين الذين يسعون للتعاون بشكل منصف، بحيث لا تكون تلك الأسباب مجرد أسباب إجرائية صرفة أي تحظى بموافقة الأغلبية، وهنا يوجد تأكيد على البعد الأخلاقي المتمثل في محاولة تقليص الاختلافات في الرأي إلى أدنى حد ممكن للوصول لأرضية مشتركة من خلال الاحترام المتبادل لآراء الآخرين. فالمواطنون في ظل العملية التشاورية هم فاعلون مستقلون يشاركون في حكم مجتمعهم سواء مباشرة أو عن طريق نوابهم، ويقدمون مطالبهم ورؤيتهم حول القضايا المختلفة مما يعطيهم دورا في صياغة القوانين التي يعيشون في إطارها[١].

ويجد التشاور أيضًا جذورا له في الديمقراطية الراديكالية التي تركز على انتقادات للديمقراطيات التمثيلية التنافسية، هذه الانتقادات نابعة من اهتمام الديمقراطيين الراديكاليين بقيم المسئولية والمساواة والاستقلالية، فالمسئولية تعنى أن يضطلع المواطنون بمهامهم لذا يقلق الراديكاليون الديمقراطيون من الاعتماد المتزايد على الممثلين السياسيين للشعب في صنع الاختيارات السياسية، فممثلو الشعب يمتلكون أدوات محدودة الفاعلية في مساءلة السياسيين. أما المساواة فتعنى مساواة الجميع في تقدير أهمية آرائهم

---

(1) Gaventa, John, "Triumph, Deficit or Contestation Deepening the Deepening Democracy Debate", Paper Presented at the Seminar on Deepening Democracy Governance and Civil Society Unit, (Rio de Janeiro: Ford Foundation, December, 2004),pp10-11.

أثناء العملية الجماعية في اتخاذ القرار، ويقوم التشاور بتخفيف حدة استئثار من يملكون الموارد بصنع القرار وذلك لصالح الرأي الأفضل، كما يقوم بتعزيز الاستقلال السياسي لأنه يمكن المواطنين من أن يحيوا وفق القواعد التي صنعوها بأنفسهم. وتأخذ عملية التشاور قيم المساواة والإنصاف والصالح العام في اعتبارها لذا لا تنتج قرارات خاضعة لحسابات المساومات البحتة(١).

تختلف تعريفات الباحثين للتشاور السياسي وفي الممارسة، يهتم الباحثون بتوفير الشروط الموضوعية الملائمة لتعريف التشاور، والسياق المناسب لإجراء المناقشات، مثل توفير المعلومات المتوازنة حول موضوع التشاور، تنوع الأطراف المشاركة في التشاور، وسطاء مدربين لإدارة العملية التشاورية (٢). وفيما يلي عدة تعريفات نظرية للتشاور :

تعريف التشاور من زاوية علاقته بالديمقراطية الليبرالية :

التشاور هو عملية تواصلية تعتمد على الحوار والنقاش وطرح الحجج والأسباب واستخدام أساليب الإقناع للوصول إلى صيغة رضائية، وليس مجرد تجميع الآراء (Aggregation) المعتمد على التصويت والمساومة، فالتشاور ينمى أسلوب المنتدى وليس السوق، كما هو في النظرية الليبرالية.

التشاور هو العملية التي يتم فيها صنع القرار من خلال مركزية الحديث بدلا من مركزية التصويت، حتى لا يكون التصويت هو مجرد تجميع

---

(1) Walzer, Michael, " Deliberation and What Else", In:Macedo, Stephen, (Ed), Deliberative Politics, (Oxford: Oxford University Press, 1999), PP 58 – 62.

(2) Muhlberger, Peter, Report to the Deliberative Democracy Consortium: Building a Deliberation Measurement, (Texas: Texas Tech University, 2007), p7.

للتفضيلات السابقة أو الأولية، إنما يستمع الفاعلون السياسيون كل منهم للآخر، ويقدمون أسبابًا و تفسيرات لمواقفهم المختلفة، ولديهم الاستعداد لمراجعة وتعديل تفضيلاتهم الأولية (١). وسيتناول المبحث الثاني تفصيل ذلك.

تعريف التشاور من منظور علم النفس :

يبدأ التشاور حينما يحدث صراع بين الرغبات والعادات والدوافع بعضها البعض، وبينها والبيئة المحيطة حينئذ يكون الشخص مستعدًا في لحظة زمنية معينة، ويكون التشاور هو الوسيلة للتغلب على هذا الصراع من خلال وضع مجموعة من الأفعال الممكنة والاختيار من بينها(٢).

ينظر هذا التعريف إلى التشاور باعتباره ينبع من خبرتين في الإنسانية، الأولى: هي الحاجة لتنسيق الفعل بين الناس، والثانية: تنسيق الذات داخل الفرد، تبدأ النظرية الفردية من افتراض أن الأشخاص اجتماعيون، ويعرفون دور السياسة في تنسيق الأفعال داخل الشخص نفسه، من هذا المنطلق لا يختلف تنسيق الأفعال داخل الشخص نفسه عن تنسيق الأفعال بين الأفراد في المجتمع، فالتنسيق داخل ذات الفرد يقصد به التفاوض بين الهويات والرغبات والمفاهيم والقيم، ويحدث ذلك أيضًا عند التنسيق بين الأفراد وبعضهم البعض. التشاور إذن يلعب دورا في مساعدة الأشخاص على

---

(1) Steenbergen , Macro R & Bachtige , Andre &Others ,"Measuring political Deliberation , Discourse Quality Index", Comparative European politics, Volume 1, Number 1,2003, pp21-22.

(2) Forrester,Alexa A, Considering The Options:The Purpose and Authority Of Practical Deliberation ,A dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy,(Michigan: The University Of Michigan,2009),p19.

إدراك أن مصلحة الفرد متداخلة مع مصلحة المجتمع وتنسيق أفعالهم وكيفية الدفاع عنها سواء داخل أنفسهم أو مع الآخرين.هذا الدفاع لابد أن يستند إلى أسباب، وقد تدعو الأسباب في بعض الأحيان إلى استثارة العواطف أو الاستغراق في السرد ولكن العواطف أو السرد غير مفيدين في التشاور لأنهما لا يوصلان إلى معرفة ما يجب فعله لحل القضية موضع التشاور، مثال عند سرد قصة حزينة عن معاناة أسرة فقيرة يؤدى إلى شعور كل فرد يسمع تلك القصة بالألم، وفي ذات الوقت قد يأخذ الليبراليون هذه القصة كدليل لتقوم الحكومة بتحسين فوائد الرفاهة، بينما قد يأخذ المحافظون هذه القصة كدليل لإزالة خدمات الرفاهة، لذلك لابد من تضمين الأسباب والأسانيد [١]. يقوم التشاور على الرضاء وهو لا يتضمن الإكراه أو التلاعب أو اللاإرادة لسماع الآراء المضادة أو المبررات الأفضل.

تعريف التشاور من منظور رؤيته للفرد :

التشاور السياسي ينظر لكل فرد على أنه شخص عقلاني ولكن في حدود معينة، وفقا للنظرية التشاورية فالفرد ليس فقط شخصًا عقلانيًا يصنع اختياراته بما يحقق مصالحه ورغباته، ولكن أيضًا فاعل أخلاقي وتعاوني [٢].

---

(1) Muhlberger, Peter, Op.Cit, p8.

(2) Smith ,Ryan Atkinson , A Comparative Assessment Of Deliberative Claims:The Health Services Commission ,The Oregon Watershed Enhancement Board , And New Community Meeting 1And 11, dissertation Submitted in Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy,(Oregon : University Of Oregon, 2009),pp 5-8.

تعريف التشاور من منظور أخلاقي :

التشاور هو التزام أخلاقي، حيث لا تستلزم القرارات الشخصية تبريرها بسبب طبيعتها أنها تخص الفرد و حريته، بينما القرارات السياسية يوجد التزام أخلاقي لتبرير اتخاذها والأسباب التي أدت إليها بسبب طبيعتها وأنها تنعكس على المجتمع ككل وإذا لم يتم عرض هذه الأسباب على عموم المواطنين فسيتم التشكيك في ثقة المواطنين في السياسيين، وهذا الالتزام هو ما تهدف العملية التشاورية للوصول إليه (١).

تعريف التشاور من منظور أهدافه:

يتمثل الهدف الأخير للتشاور في المساعدة في تصحيح بعض الأخطاء التي تصدر نتيجة سوء الفهم سواء من المسئولين الرسميين أو المواطنين أثناء عملية اتخاذ القرار بشكل جماعي، ويتم ذلك من خلال عملية الأخذ و الرد للآراء و الأسباب ووجهات النظر حول القضية المطروحة، فيتعلم المتشاورون من بعضهم البعض، ويدركون مواضع سوء الفهم، فينمون آراء جديدة أكثر عمقا وتفهما لما يخدم زملاءهم المواطنين (٢).

---

(1) Bride,Cillian Mc, "Deliberative Democracy and the Politics of Recognition"Political Studies, Vol.53,No.3,2005 ,pp 497-499.

(2) Fung, Archon," Deliberation before the Revolution: Toward an Ethics of Deliberative Democracy in an Unjust World", Political Theory, Vol. 33 No. 2, June 2005, P 414.

تعريف التشاور من منظور تعدد البدائل :

التشاور يعنى وزن نقاط القوة ونقاط الضعف لكل بديل من بدائل حل المشكلة للوصول لقرار جماعي ليس مبنيا فقط على المعلومات والحقائق ولكن أيضًا على القيم والاعتبارات غير المتصلة بالجوانب الفنية (١).

تعريف التشاور كطريقة للتفكير:

التشاور، لَيسَ " نوعًا من أنواع الصوابِ بالمعنى المطلق"، بما يشبه ذلك التفكير الرياضي، ولكنه نوع مِنْ الحسابِ العقلاني. هو، بالأحرى طريق للتفكيّر عمليًا – تفكير حول الشكل الصحيح لإنْجاز الغاياتِ (٢).

وعلى نقيض مُعظم الأدبيات الأخيرةِ على الديمقراطيةِ التشاورية، التشاور السياسي. لَيسَ شكلا مِنْ أشكال اتخاذ القراراتِ بأسلوب جماعي فقط، التشاور السياسي يُعلمُ ويُهيئ لاتخاذ القراراتَ بمُسَاعَدَة المواطنين الفرديينِ ليُقرروا أي فعل جماعي يدعمونه، وتطبيق قاعدة قرارِ جماعي، مثل القاعدةِ أو إجماعِ الأغلبيةِ، لتَحويل هذه المجموعةِ مِنْ الاختيارات الفرديةِ إلى اختيار

---

(1) Gastil, John, "Cultivating a Deliberative Civic Culture the Potential Value of Public Deliberation in Mexican Municipal Governance", University of Washington, p2. http://faculty.washington.edu/jgastil/pdfs/Cultivating%20a%20deliberative%20civic%20culture.pdf

(2) King, Chris, Democracy, Deliberation, And Political Legitimacy, dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy, (Tennessee: Vanderbilt University, Faculty of the Graduate School, August 2007), p 127.

جَماعي. لهذا السبب، خطأ مقارنة التشاور السياسي بالتصويت كأحد وسائلِ الوُصُول لقراراتِ جَماعيةٍ[1].

التعريف الذي تأخذ به الدراسة :

يستخلص مما سبق أن تعريفات التشاور السياسي تتعدد باختلاف الباحثين و منظوراتهم، ولكن تتفق تلك التعريفات على أنها تشير إلى طريقة جماعية في اتخاذ القرار من خلال مشاركة كل من يتأثرون بهذا القرار أو ممثليهم، **وتعريف الدراسة للتشاور أنه :**

هو عملية يتخذ فيها المواطنون الأحرار والمتساوون وممثلوهم القرار من خلال التشاور والحوار والاحترام المتبادل للآراء المختلفة في رأى كل فريق، شريطة أن تكون هذه الآراء مقبولة على نطاق واسع، بهدف الوصول لقرار ملزم لجميع المواطنين وقابل للتشاور والتداول في المستقبل[2].

تجدر الإشارة إلى أن عملية التشاور يجب أن تخلو من القوة وهى من منظور التشاور تعنى التهديد بعقوبة أو باستخدام العنف ويجب أن تغيب تماما عن العملية التشاورية، حتى تتحقق المساواة بين المشاركين في التشاور[3]. ومن مؤشرات استبعادها إلا يتم فرض أي آراء على المشاركين، وأن يتم

---

(1) Sundberg, Eric, Deliberative Civic Education and Student Civic Engagement, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor Of Philosophy (New York: Hofstra University, April 2008),pp15-18 .

(2) Smith, Ryan Atkinson, Op.Cit, p8.

(3) Eemeren, Frans H. van & Grootendorst, Rob, A Systematic Theory of Argumentation: The Pragma-dialecticalA pproach, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004),p5.

تضمين جميع المعنيين بالقرار في العملية التشاورية، وألا يستأثر أحد بالسيطرة على العملية التشاورية، فالبيئة التي يزدهر فيها التشاور لا تكون مواتية بطبيعتها وإنما هي بحاجة للإنشاء والتهيئة [١].

وتم الأخذ بهذا التعريف لأنه يشير لعناصر العملية التشاورية مثل عرض الآراء المختلفة و أسبابها والتزام المشاركين بقيم العقلانية و الموضوعية، ويشير لأهمية الإلزام وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه لتحقيق نتائج فعلية، ولا يخرج عما اتفقت عليه الأدبيات في تعريف التشاور، وقد يمتد التشاور من صنع القرار إلى تنفيذ السياسات[٢].

وهناك التفرقة بين **التشاور والديمقراطية التشاركية** التي تستند في شرعيتها إلى قدرة المواطنين على محاسبة ممثليهم وذلك عن طريق إجراء انتخابات تتسم بالنزاهة والشفافية وبالتالي يتم تغليب الكم وليس الإجماع والأغلبية لمن يحصد أكبر عدد من الأصوات ولا تشترط بالضرورة إجراء التشاور قبل الانتخابات، بينما الديمقراطية التشاورية تستند في شرعيتها إلى إجراء التشاور السياسي بين مختلف الأطراف للوصول إلى اتفاق ملزم وصيغة رضائية فهي تهتم بالإجماع، وإن كانت تلجأ للتصويت بعد عملية التشاور فيكون لاتخاذ القرار، وغالبا ما تؤثر المناقشات في عملية التصويت، وتحمل أسبابًا ومبررات علنية تجاه السياسات العامة لجميع من يعيشون في هذا النظام السياسي ويحكمون بقوانينه، ويعتبر بعض المنظرين أن

---

(1) Friedman, Will," Deliberative Democracy and the Problem of Scope", Journal of Public Deliberation, Vol. 2, No. 1, 2006, p5.

(2) Elster , Op.Cit, p 8 .

الديمقراطية التشاورية أحد أنواع الديمقراطية التشاركية، وكلاهما يطور الديمقراطية [١].

كما يختلف التشاور عن **التفاوض** تتفق الأدبيات على أن خصائص التشاور السياسي هي تضمين العدد الأكبر من المهتمين والمتأثرين بموضوع التشاور، أن يكون للمشاركين فرص متساوية في التأثير على عملية التشاور، التمتع بالحقوق الأساسية للفرد وهى الحرية والمساواة، الاحترام المتبادل للأراء المختلفة، وينبغي أن تعطى الأسباب و المبررات التي يمكن للآخرين فهمها وتقبلها. ويجب أن يهدف التشاور إلى إيجاد شروط عادلة للتعاون بين الأشخاص أحرارا ومتساوين. و ويطالب منظرو التشاور السياسي بأن يتحدث المتشاورون بصدق. وينبغي أن تحقق غاياتهم عن طريق عملية التبرير المتبادل، وعدم محاولة تغيير سلوك الآخرين عن طريق ممارسة قسرية مثل التهديد أو استخدام القوة أو فرض العقوبات [٢]، وهو الاختلاف الواضح بين التشاور والتفاوض فالعملية التفاوضية لا تهتم بالإجماع ولكن المساومة، ولا تخلو من المساومات والتهديد بالانسحاب من المفاوضات والارتكان لعنصر القوة سواء القوة المادية أو القوة الناعمة مثل الدبلوماسية و الهيمنة الثقافية ودور وسائل الإعلام. في هذا السياق يجب توضيح أن هناك أنواعًا معينة من التفاوض تتضمن عدة عناصر من التشاور مثل المفاوضات التعاونية التي

---

(1)Vitale, Denise," Between deliberative and participatory democracy: A contribution on Habermas", Philosophy & Social Criticism, Vol. 32, No. 6, 2006, pp 752–760.

(2) Forester, John, the Deliberative Practitioner: Encouraging Partici patory Planning Processes, (Cambridge: M.I.T Press, 1999), p 17-18.

تحدث داخل كيان تنظيمي واحد، أو المفاوضات التكاملية مثل مفاوضات تحقيق التكامل الأوروبي، هذا النوع من المفاوضات يشترك مع التشاور في قيم الاحترام المتبادل و تقديم كل طرف الأسباب و الأسانيد المقبولة من جانب الطرف الآخر، ومحاولة التوصل لمخرجات عادلة لكل طرف والإجماع عليها، ومن ثم فهي خالية من استخدام أو التهديد باستخدام القوة[(١)]. ويختلف التشاور عن **الكوربوراتية** التي تعرف بأنها "نظام لتمثيل المصالح وفقا لنمط من الترتيبات المؤسسية الموحدة يحقق الارتباط بين المصالح المنظمة في المجتمع وبين أجهزة اتخاذ القرار في الدولة، فهي أحد أنماط التمثيل المصلحي الذي تكون المصالح فيه مندمجة وموحدة"[(٢)]، فالتشاور يتعدد الفاعلون به ولا يقتصر بالضرورة على جماعات المصالح، وقد يتم في المجال العام دون تدخل الدولة.أي خارج الإطار الرسمي، كما أن التشاور به بعد أخلاقي يعتمد على قدرة المواطنين على إدراك مصالحهم في ضوء تحقيق الصالح العام وأيضا قدرتهم على تقديم أسباب ومبررات مقنعة ومقبولة في ضوء المبادئ العامة التي تقوم عليها الدولة، وتنتفي العلاقات الهيراركية في التشاور حيث يتمتع جميع المتشاورين بالمساواة، ولا يوجد إكراه، بينما في الكوربوراتية أحد عناصر تعريفها أنها تتم في الإطار الرسمي للدولة، وتهدف الجماعات لتحقيق مصالحها بالأساس والمساومة. بينما **مركزية**

---

(1) Mansbridge, Jane, "Deliberative and Non-deliberative Nego tiations", Paper Presented at HKS Faculty Research Working Paper Series, (Harvard: Kennedy School of Government - Harvard University, April 2009), p39.

(٢) أ.د / إكرام بدر الدين، "التوحدية دراسة للجماعات المصلحية في تطورها المعاصر"، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث السياسية، العدد رقم ٢٦، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٠ .

الإجماع في اليابان تتم في إطار النخبة بشكل أساسي، وكان يسيطر على عملية اتخاذ القرار في اليابان لفترة طويلة - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - تحالف ثلاثي من رجال الأعمال و كبار الموظفين البيروقراط والحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، واحتكر هذا التحالف الثلاثي عملية صنع السياسة في اليابان ووصل قمته في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بينما ازدهر في فترة الثمانينيات والتسعينيات الاتجاه التعددي في صنع السياسة في اليابان وانتقد النموذج النخبوي في صنع القرار أكثر من استكشافه لعناصر التعددية في صنع القرار في ضوء أنه لازال الفاعل الرئيس في صنع السياسة هم البيروقراط وكبار رجال الأعمال والحزب الليبرالي الديمقراطي[١]. ونجح الاتجاه التعددي في إثبات أن عددًا من جماعات المصالح ووسائل الإعلام والرأي العام يؤثرون بدرجة ما في صنع السياسة في إطار ما يعرف بالتعددية المزخرفة (patterned pluralism)[٢] ولذلك فالتشاور محدود يتم في الغالب في إطار التحالف الثلاثي.

يقسم التشاور استنادا لمعيار الإلزام طبقا لتصنيف عدد من الباحثين إلى نوعين **أولهما**:التشاور الرسمي وهو التشاور الذي تتوافر فيه الشروط الموضوعية السابق الإشارة إليها وينتهي بقرار ملزم، **وثانيهما** : التشاور

---

(١) وهو حكم اليابان من ١٩٥٥حتى ٢٠٠٩وعاد الحزب للحكم بعد نجاحه في الانتخابات البرلمانية التي أجريت ديسمبر ٢٠١٢ .

(2) Mohamed, Ahmed Abdrabou Ahmed, Policy Networks and Policy –Making Process A Comparative Study OF Education and ODA Reform In JAPAN 1984-2008, A dissertation Presented For The Degree Doctor Of Philosophy, (Hokkaido :Hokkaido University, Graduate School Of Law , 2011), pp 119-120.

غير الرسمي ودائرته أوسع من التشاور الرسمي وأكثر انتشارا، فهو يشمل حديث السياسة اليومي (Every Day Political Talk) والمناقشات عن الاتجاهات السياسية و السلوك و الأحداث والقضايا مثل اللقاءات غير الرسمية بين المواطنين. هذا النوع من التشاور يثير الجدل بين الباحثين لأنه يوسع مفهوم التشاور ويمدده ليبتعد عن الشكل المحدد الذي صاغه منظرو التشاور السياسي مثل هابرماس وجون راولز وكوهين وجون ديوى وغيرهم(١).

تكمن أهمية التفرقة بين هذين النوعين في معرفة أن حال نجاح التحديات التي تواجه توافر الظروف والشروط الموضوعية لإجراء التشاور الرسمي ومنع الوصول لصيغة رسمية للتشاور يتم اللجوء إلى التشاور غير الرسمي(٢) . يمكن أيضًا التمييز بين نوعين من التشاور هما **التشاور المثالى** الذي يحدث بتوافر جميع الشروط الموضوعية للتشاور، ولابد أن تكون نتيجة التشاور ملموسة في صورة قرار أو قانون من أشهر منظريه هابرماس وكوهين، والثاني هو **التشاور الواقعي**، ومن أشهر منظريه جوتمان

(1) Mccoy, Martha L.,& Scully, Patrick L.," Deliberative Dialogue to Expand Civic Engagement: What Kind of Talk Does Democracy Need?", National Civic Review , Vol. 91, No. 2, Summer 2002,pp 117-121.

see also: Keane, Michael J, Op.Cit, p11.

(2) Blong, Linda, Making Public Deliberation: A Study of Moderator Episode Work at National Issue Forums, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor Of Philosophy,(Santa Barbara: the faculty of Fielding Graduate University,2008),pp81-90.

وثيمبسون، ويحدث حينما لا تتوافر جميع الشروط الموضوعية للتشاور ولكن لابد أن يستند أيضًا إلى أسباب وأدلة[1].

يعتمد التشاور على علم المتشاورين بالقضايا التي يتناولونها وامتلاكهم لموارد متساوية نسبيا ومدى أخذ آراء المعارضين في الاعتبار، وتعبير المواطنين عن آرائهم في المجال العام باستمرار يساعد على اتخاذ تلك الآراء وأسبابها كمبررات وأسانيد عند ممارسة العملية التشاورية [2].والتشاور ينتج عنه الرأي العام الذي يشكل الإرادة الجماعية، [3] ويمرن المواطنين على إجراء التشاور في المستقبل، وكيفية نجاحه وبلورة الآراء المختلفة للخروج بتوافق أو أرضيات مشتركة، ونقل المواطنين من الاهتمام بالشأن الخاص فقط إلى الشأن العام. والتشاور يجعل المواطن يشعر أنه جزء من المجتمع الأكبر، ويساعد على توسيع القاعدة المعرفية، وينمي المهارات التحليلية والاتصالية، ويعمل التشاور على تعزيز ثقة المواطن في نفسه وفي قدرته على الفعل[4].

---

(1) Levinson, Meira," Challenging deliberation ", Theory and Research in Education, Vol. 1, No.1, March 2003, pp 23–27.

(2)Young, Iris Marion, "Activist Challenges to Deliberative Democracy ", Political Theory, Vol.29, No.5, October 2001, p 688.

(3) He, Baogang, " Deidealize Deliberative Democracy: An Adm inistrative Perspective of Deliberative Democracy", paper presented at Analysing Collaborative & Deliberative Forms of Governance workshop, (***Australia: Australia's national university,*** 14 November 2008), p9.

(4) Gastil, John ,"Cultivating a Deliberative Civic Culture The Potential Value of Public Deliberation in Mexican Municipal Governance ", University of Washington, p10.

قد ينتج التشاور نتائج جيدة ليس فقط في ضوء توافر الشروط الموضوعية له مثل المساواة، والالتزام المتبادل للوصول إلى اتفاق، ولكن أيضًا في ضوء الظروف الأكثر واقعية، حيث يظل التشاور من أفضل الطرق في صنع القرار، ويمكن تجنب العقبات من خلال تحسين قدرات المشاركين، وإتاحة قدر أكبر من المعلومات، كما أن العوائق أمام التشاور مرهونة بدرجة كبيرة بنوع القضية المطروحة للتشاور(١).

توجد عدة عوامل تؤثر على ممارسة العملية التشاورية، منها :

١- الالتزام الحزبي.

٢- نوع القضية محل التشاور، ومدى الانقسام الأيديولوجي حولها.

٣- علنية التشاور.

٤- الأدوار السياسية.

٥- توجهات النخبة.

٦- السن و الملكية.

٧- العوامل الشخصية (الخجل – ضعف الاهتمام بالقضية – القراءة والاطلاع على الجوانب المختلفة للقضية – --)(٢).

ويشترط أن يكون هذا التشاور أو التداول علنيًا وأن يفهم المواطنون المنخرطون في التشاور محتوى القضايا التي يناقشونها و أبعادها وقد يعتمد

---

http://faculty.washington.edu/jgastil/pdfs/Cultivating%20a%20deliberative%20civic%20culture.pdf

(1) Fung ,Archon," Op.Cit ,p 406.

(2) Guttmann, Amy & Thompson, Dennis, Why Deliberative Democracy? (New Jersey: Princeton University Press, 2004), pp8-11.

المواطنون على الخبراء في فهم الجوانب المعقدة أو الفنية لتلك القضايا، وفي هذه الحالة يجب على الخبراء الشرح والتوضيح للمواطنين بطريقة مبسطة، ويهدف التشاور للوصول إلى قرار ملزم لفترة زمنية معينة، وليس الهدف من ممارسته الحوار من أجل الحوار و لكن الهدف هو التأثير على قرار ستقوم الحكومة باتخاذه، ويكون التشاور عملية ديناميكية، فبعد الوصول لقرار وتنفيذه قد تظهر انتقادات له في الواقع أثناء التنفيذ مما يحتاج إلى إعادة التشاور بشأنه، فالقرار الصادر اليوم ليس بالتأكيد صالحًا للغد.

يمكن **تلخيص أسباب نجاح التشاور في عدة خصائص** : نقطة البداية هي توافر النية الصادقة التي تحكم السلوك التشاور ى، وإعطاء الأسباب والمبررات بحيث لا تستند الأسباب إلى أسانيد شخصية غير موضوعية وهو ما يعرف بعقلانية التشاور، وتضمين الأطراف المختلفة في التشاور وعدم إقصاء أحد لضمان سماع مختلف الأصوات [1]، والوصول لصيغة رضائية ملزمة للجميع ولا يتعارض مع ذلك وجود عدة اختلافات بعد التشاور، أن يكون التشاور عملية ديناميكية مستمرة تتطلب مجالاً عامًا نشطًا، تتم فيه مناقشة القضايا السياسية والموضوعات محل الاهتمام المشترك[2].

---

(1) Andreou, Chrisoula," Might Intentions Be the Only Source of Practical Imperatives?"
Ethical Theory and Moral Practice, Vol. 9, No. 3, Jun., 2006, p324.

(2) O'Doherty, Kieran c.& Davidson, Helen j, "Subject Positioning and Deliberative Democracy: Understanding Social Processes Underlying Deliberation", Journal for the Theory of Social Behaviour, Vol. 40 , No. 2 , June 2010, p226.

توجد عدة **أسباب للأخذ بالتشاور السياسي**، فعندما يعمل المديرون في المستوى المحلى على استخدام التشاور في حل المشكلات يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها فهم قدرة المواطنين العاديين على التعامل مع مشكلات السياسة العامة، واختبار المبررات والحجج والأسباب على أرض الواقع على المستوى الجزئي قبل أن تطرح أو تنفذ على المستوى الكلى، ولمحاولة قطع الطريق على الاستقطاب أثناء المناقشة عامة، فالتشاور هو وسيلة المديرين لجعل المؤسسات أكثر استجابة لتفضيلات ومطالب المواطنين. ويرى عدد من المنظرين أيضًا أن التشاور يعمل كقناة لتوصيل واستيعاب المطالب المختلفة وبلورتها، ويولد المزيد من المعلومات حول السياسة المتبعة في قضية معينة ويساعد على تجنب عدة أخطاء، ويقلل الصراعات الاجتماعية وكذلك الشكاوى والالتماسات التي يقدمها المواطنون، ويمكن أن يحمى المسئولين من تهم الفساد عن طريق زيادة الشفافية والمصداقية، وفي الحالات التي يصعب فيها اتخاذ القرار يخفف التشاور من المسئولية الملقاة على عاتق المدراء والمسئولين لأن القرار لم يتم اتخاذه بطريقة فردية، فكلمة " أنا أقرر " تعنى" أنا أتحمل المسئولية " بينما" نحن نقرر" تعنى " المواطنون أيضًا يتحملون المسئولية "، مما يعطى شرعية أو غطاء سياسيًا يحمى المسئولين.

يشير الواقع إلى أنه بالرغم من العدد الهائل لتجارب التشاور والتداول على مستوى العالم،إلا أن العديد من الجلسات والمحافل التي تعقد من أجل التشاور يتم إحباطها سواء من جانب المديرين وأصحاب السلطة أحيانا أو المشاركين في أحيان أخرى. وعدد محدود فقط من نتائج عمليات التشاور السياسي هو الذي ينفذ. وقد يرجع ذلك إلى محدودية الوقت المتاح، لأن التشاور يحتاج إلى وقت كاف، ونوعية القضية المطروحة للتشاور، فالقضايا

التقنية والمتخصصة غالبا لا يتم التشاور بشأنها مع المواطنين، وتعارض المصالح، كما أن العملية التشاورية مكلفة وتحتاج إلى تمويل وموارد لتنظيم اللقاءات بين الفاعلين المختلفين(١).

ومن **أسباب إخفاق التشاور** أن الوقت والمال والخبرة لا تكون موزعة بالتساوي، وبعض الجماعات يتوافر لديها الوقت للمشاركة أكثر من غيرها. ونتيجة لذلك، حتى عند الانخراط في عملية التشاور، يمكن أن تظهر النتائج التي لا تنظر في احتياجات ومخاوف المواطنين بأكملها(٢). وفيما يلي عدد من الأمثلة للتشاور السياسي :

يرى أنصار التشاور عدم وجود نظم سياسية تطبق مبادئ العملية التشاورية كاملة، وأن تطبيقها يكون بدرجات متفاوتة، ومن أمثلتها جنوب إفريقيا في أواسط التسعينات من القرن العشرين، حيث شكلت لجنة المصالحة والحقيقة(٣):

وكانت لجنة تشاورية ولها سلطات في منح العفو وتقدير التعويضات، لضحايا سياسة التمييز العنصري (الأبارتيد)، ولم تكن توصيات تلك اللجنة نافذة في كل الأحوال(٤).

ويرى عدد من المنظرين أن الدول النامية تعرف درجات من العملية التشاورية وإن كانت محدودة بمقارنتها بالدول المتقدمة مثل استخدام

---

(1) He, Baogang, Op.Cit, pp13-15.

(2) Stone, Deborah, Policy Paradox: the Art of Political Decision Making, (New York: W.W. Norton & Company, 3rd edition, 2002), p 22.

(3) Truth and Reconciliation Commission

(٤) شادي أحمد محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٢٠ – ٢٢ .

الديمقراطية القائمة على التشاور لحل الأزمة الصحية البيئية الناجمة عن تلوث المياه الجوفية بالزرنيخ في بنجلاديش، هذا الخطر يصيب حوالي ٢٨ مليون مواطن، وتم تنفيذ مشروع برعاية البنك الدولي لتوفير مصادر المياه وكان يتم إشراك السكان المحليين والمسئولين الرسميين ومنظمات المجتمع المدني في كل مرحلة من مراحل المشروع، وكان البعد الأخلاقي لممارسة التشاور متمثلا في أهمية الحفاظ على البيئة باعتبارها تؤثر على المواطنين ونشاطهم الإنساني [١].

عندما تتعارض القيم التي يؤمن بها المشاركون في التشاور بالشكل الذي يتعذر معه الوصول إلى اتفاق أو يتم إقصاء قيم الأقلية التي لا تؤمن بقيم الأغلبية يكون الحل من جانب التشاور السياسي أن يتم تحويل الهدف من الاتفاق على القيم إلى الاتفاق على تحقيق المصالح المشتركة. مثال في ولاية كولرادو عام ١٩٩٤ تم توجيه الدعوة لمناقشة توزيع التمويل نحو مشروع مواجهة مرض الإيدز، وتضمن المشاركون ممثلي الجهة المانحة للمشروع وهى مركز السيطرة على الأمراض[٢]، وتضمن أيضًا ٦٠ مشاركا منهم موظفون رسميون في مجال الصحة، ومجموعة من موظفي الخدمات الاجتماعية، عدد من المنحرفين في سلوكهم الجنسي، أعضاء المجموعات الدينية المسيحية المحافظة، مجموعة من أقارب مرضى الإيدز، ويصعب تحقيق اتفاق قيمى بين تلك المجموعة لأنه لا توجد حقوق مدنية معترف بها

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تنفيذ المشروع انظر:

P. J. Atkins & M. M. Hassan, and C. E, Dunn, "pragmatic governance and deliberative democracy: the Poisons arsenic crisis in Bangladesh", Geoforum, Vol. 38, No.1, 2007, pp155-170.

(2) The Center for Disease Control (CDC).

بشكل صريح للشواذ، وفي ذات الوقت لابد أن تصل هذه المجموعة لاتفــاق حتى يتم تمويل المشروع، بالرغم من ذلك نجح المتشاورون في إصدار خطة ولاية كولرادو لمنع مرض الإيدز عام ١٩٩٥ وذلك لمدة ٣ ســنوات قادمــة ونفذتها حكومة الولاية بنجاح. يرجع سبب ذلك إلى أن المتشــاورين عملــوا على تحقيق اتفاق من أجل المصلحة المشتركة أو بمعنى أكثر تحديدا تحقيــق القطاع العريض من المصالح[١].

هناك مثال آخر يتعلق بقضية استخدام خلايا جذع المخ للأجنــة فــي البحث العلمي والتي تثير جدلا واسعا في كل من الولايات المتحدة وكندا لذا تم تشكيل أكثر من لجنة لدراسة تلك القضية وأشهرهما لجنة فــي الولايــات المتحدة هي (مجلس الرئيس لأخلاقيات البحث في القضايا الحيوية)[٢] ولجنة في كندا[٣].

وتلخص الجدل حول القضية في رأى فريقين الأول هو فريق ينتمي له عدد من المواطنين وممثلي المؤسسات الدينية و يرى أن استخدام الأجنة في أغراض البحث العلمي وعمل تجارب علمية على خلايا جذع المخ يتعارض مع الأخلاقيات وينتهك الحق المقدس في الحياة، وأن الجنين ليس مجرد شئ إنما هو له وضعية وحقوق يجب حمايتها بمجرد إدراك وجوده، بينما الفريق الثاني ينتمي له العلماء وعدد من المرضى والمواطنين ممن يشجعون البحث العلمي، يرى هذا الفريق أن الجنين ليس له سمات وخصائص الكائنات الحية لذا لا يتمتع بنفس الحقوق، كما أن البحث العلمي في قضية خلايا جذع المخ

(1) Drake, Anna Marie, Op.Cit, p220

(2) The President s Council On Bioethics (PCBE).

(3) The Canadian Biotechnology Advisory Committee (CBAC) .

قد يؤدى لاكتشاف علاج العديد من الأمراض وأن إجراء البحث على تلـــك الأجنة يكون بموافقة المتطوعين من أهل الجنين وبدون تقديم حوافز ماديـــة لهم حتى تتم مراعاة البعد الأخلاقي، ويتلخص عمل تلك اللجنتين في إجراء مناقشات وتشاور مع كل فريق، وإتاحة المعلومات الكافية لبنـــاء رأى كـــل فريق، فضلا عن إعداد تقرير بما تم التوصل له من اتفاق بعد إجراء التشاور وتقديمه للحكومات ليتم أخذه في الاعتبار عند إصدار تشريع يقـــنن البحـــث العلمي في تلك القضية. وأهم النتائج تمثلت في اقتراح حلـــول هـــي إتاحـــة البحث العلمي على الأجنة مع وضع قيود أخلاقية عليه، أو عزوف الحكومة عن تمويل ذلك النوع من البحث مقابل أن يموله القطاع الخـــاص، تحديـــد الفترة الزمنية التي يحظر خلالها استئصال خلايا جذع المخ مما يترتب عليه موت الجنين، البحث عن بدائل من الكائنات الحية يـــتم إجـــراء التجـــارب عليها(١).

ثانيًا: العلاقة بين التشاور والتحول الديمقراطي:

أن التشاور السياسي هو أحد سمات النظم الديمقراطية، وهو لا يقتصر على التحول الديمقراطي، ويرتبط بصفة عامة بالديمقراطية، وتتناوله الدراسة في مرحلة التحول نفسها وفي النظام الديمقراطي أساسا. حيث تهدف العملية التشاورية في المقام الأول إلى تعزيز شرعية القرارات التي تتخـــذ بطريقـــة جماعية، مما يؤدى لقبول المواطنين الاختيارات التي يصدرها المسئولون في صورة قرارات تتخذ بشكل تشاوري حتى بالنسبة للمواطنين الذين يتلقون أقل

---

(1) Bucci, Lucie Marisa, Op.Cit, p89-95.

مما يستحقون، لأنها قرارات لم تبن على أساس المساومات الحزبية فقط [1]، كما تهدف إلى تشجيع المواطنين على عرض وجهات نظرهم في القضايا العامة مما يؤدى لاتساع نظرتهم نحو تحقيق الصالح العام. لذا يرى عدد من المنظرين و الأكاديميين السياسيين أن التشاور يسهم إيجابيا في التحول نحو الديمقراطية، وفي ذات الوقت يعمل على تلافى سلبيات الديمقراطية التمثيلية، لعدة أسباب منها أن الديمقراطية التمثيلية تأخذ بآراء الأغلبية كما هي كمعطى دون النظر في أسباب ووجهات نظر المعارضين، ولتوضيح تلك الفكرة نفترض أن العملية التشاورية فشلت في التوصل لاتفاق إزاء قضية معينة وعلى الحكومة اتخاذ قرار فيكون هناك احتمال من اثنين :

إما تأخذ الديمقراطية التمثيلية بآراء الأغلبية سواء عن طريق التصويت أو عمل استطلاعات للرأي العام، فالترجمة الدقيقة للديمقراطية التمثيلية أن نواب الشعب في البرلمان هم من يأخذ القرار عن طريق أغلبية الأصوات، أو تقوم الحكومة بوضع التفضيلات المختلفة في إطار تحليلي مثل تحليل التكلفة والعائد كما هو في المدرسة النفعية مع وجود صعوبة في المفاضلة بين القيم على هذا الأساس، مثل هل تقوم الحكومة بعلاج الأمراض الخطرة التي تؤثر على حياة عدد قليل من المواطنين أم توجه الإنفاق لتحسين الرعاية الصحية

---

(١) لأن إجراء الانتخابات، والتعددية الحزبية هو من المؤشرات الإجرائية للديمقراطية، بينما مضمون الديمقراطية مثل احترام حقوق الإنسان، والتوافق، والحل السلمي للخلافات لا يعتمد فقط على صندوق الانتخابات . انظر:

- أ.د / مصطفي كامل السيد، كلمة رئيس جلسة ثورات الكرامة العربية والمفاهيم العامة، مؤتمر ثورات الكرامة العربية :المفاهيم والتطورات، (القاهرة: منتدى البدائل العربي ومنظمة هيفوس، ٢٨ ـ ٢٩ أغسطس ٢٠١٢).

لأكبر عدد من المواطنين، فالبديل الأول هو أكثر في التكلفة المادية من البديل الثاني لكن القيم متعارضة.

وبالرغم من أن الديمقراطية التمثيلية تتميز بقدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة واضحة و محددة، إلا أنها تكرس توزيع القوة كما هو سائد في المجتمع [١]، بينما التشاور أكثر انفتاحا ولا يطرح طريقة واحدة لاتخاذ القرار ويعطى مساحة واسعة لسماع الآراء المختلفة في مساحة تفاعل مشترك بين المواطنين، ولا تقتصر المشاورة على من يملكون القوة السياسية بل تعطي الفرصة للجميع، كما تتضمن العملية التشاورية مبادئ أخلاقية بشكل صريح وليست محايدة تجاه الأخلاق كما هو في الديمقراطية التمثيلية، علاوة على أن القرارات التي تتخذ بعد ممارسة التشاور تدل على احترام الحكومة لآراء مواطنيها و تلقى قبولا من المواطنين أثناء تنفيذها، فالتشاور يساهم في الديمقراطية حيث يسعى لتمثيل مختلف الآراء وليس فقط تمثيل الأفراد[٢].

يختلف المنظرون حول المدى الذي تمتد له العملية التشاورية، هل على المستوى المحلى أو القومي أو الدولي، والرأي المشترك بين المنظرين أن القرارات تتخذ عن طريق النواب مع تشجيع مشاركة المواطنين في التشاور، لضمان جودة التشاور وعدالة التمثيل النيابي، وضرورة تضمين المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني في التشاور، وجدير بالذكر أن هناك

---

(1) Guttmann, Amy & Thompson, Dennis, Op.Cit, pp 16-23.

(2) Rissi, Jill Jamison, Deliberative Democracy: How Dialogue Structures Policy Preferences For Health System Reform, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy,(Arizona: Arizona State University, May 2008),pp 14- 17.

تيارًا يلقى العبء الأكبر في ممارسة التشاور على النواب حيث يرى أن النواب لا يتشاورون ويتداولون بين بعضهم البعض فقط و إنما عليهم الاتصال باستمرار مع مواطني الدوائر التي يمثلونها، في ضوء وجود آليات متعددة لمساءلة النواب، ومن ثم يكون الاعتماد الأكبر على النواب وكفاءتهم في ممارسة التشاور نيابة عن المواطنين. وفي مقابل هذا التيار يرى عدد من منظري الديمقراطية التشاورية ضرورة انخراط المواطنين بصورة أكبر في ممارسة التشاور حتى يمكن تعزيز القيم التي يرسيها التشاور مثل الاحترام المتبادل لمختلف الآراء مما يعزز قيم الديمقراطية، وإن كانت محدودية وقت المواطنين وخبرتهم بالقضايا موضع التشاور تمثل أهم عائق تجاه هذا التيار[1].

أن الحديث عن دور التشاور السياسي في التحول الديمقراطي يعتمد على إسهام المواطنين في صنع السياسة العامة، فالاعتقاد السائد أن التشاور يمكن إعماله فقط في الدول الديمقراطية، لكن الأدبيات المعاصرة عن تحقيق العدالة في المجتمع، كما في كتابات جون راولز، وغيرها تتحدث عن التشاور كمكون أو عنصر من عناصر الديمقراطية، فالتشاور ليس نتيجة للديمقراطية ولكن سبب لها. لا يتم التحول الديمقراطي فقط باحترام حقوق الإنسان أو تحسين شروط المنافسة بين الأحزاب السياسية ولكن أيضًا بتفعيل التشاور السياسي بين المواطنين أو ممثليهم والسلطة القائمة.

---

(1) Dryzek, John S. & List, Christian "Social Choice Theory and Deliberative Democracy: A Reconciliation", British Journal of Political Science, Vol. 33, Issue 1, 2003, pp3-5.

يرتبط التطبيق الدقيق لدور التشاور السياسي في التحول الـــديمقراطي بثلاثة أسئلة :

أولها من؟ من يتم اختيارهم للمشاركة في التشاور السياسي، وإلـــى أي مدى يمثلون القطاعات العريضة من المواطنين، وثانيها كيف؟ كيف وإلى أي مدى وما الطرق التي تجعل المناقشات تشاورية وثالثها: ما تأثير التشـــاور؟ ما الاختلاف الذي تسبب فيه التشاور سواء على صنع أو تنفيذ السياســـة أو على تغيير بعض المشاركين لآرائهم [1]؟.

للإجابة على تلك التساؤلات تقوم بعض الدول الديمقراطية مثل بريطانيا والولايات المتحدة،وكندا أو الدول التي في مرحلة التحول الديمقراطي مثـــل الصين ودول أوربا الشرقية بعمل استطلاعات تشاورية، ويتم تطبيقها علـــى عينة ممثلة من المواطنين، وتكون هذه العينـــة عشـــوائية، وذلـــك لمناقشـــة السياسات أو التشاور حول قضية معينة، ويتم إرسال ملخصات متوازنة لهـــم حول القضية موضع التشاور، وعمل جلسات للتشاور وإعطـــائهم الفرصـــة للسؤال عن النقاط الغامضة أو الملتبسة ويوجهون أسئلتهم إلى الخبراء، ثـــم يجيب أفراد العينة على الأسئلة الموجودة في الاستطلاع، مثل ما المشـــروع الذي تحتاج إليه في مدينتك؟ ما عوائد هذا المشروع؟ وهكذا يمكـــن وضـــع العديد من الأسئلة التي تخص موضوع التشاور بهدف الوصول إلـــى قـــرار معين أو سياسة يتم تبنيها مثل الوصول لأفضل مشروع تحتاجه هذه المدينـــة وفق آراء المواطنين. وتعمل هذه الطريقـــة علـــى ضـــمان المســـاواة بـــين

(1) R. Sunstein, Cass, “Deliberative Trouble? Why Groups Go to Extremes", Yale Law Journal, Vol.110, Issue 1, October 2000, p 75.

المواطنين من خلال التمثيل العشوائي للعينة، وتوفير المعلومات و الإجابة على تساؤلات المواطنين، وعمل جلسات للتشاور يمثل الشروط الموضوعية لإجراء التشاور[١].

لكي يؤدى التشاور إلى التحول الديمقراطي يشترط أن يكون له تأثير أو يتم الأخذ بنتائج التشاور، وهذا يعنى أن يتنازل المسئولون الرسميون عن بعض سلطاتهم للمشاركين في التشاور، وذلك من أجل الوصول لأرضيات مشتركة مع المشاركين في التشاور، فالتصويت يعد آلية سريعة لمعرفة تفضيلات المواطنين، ولكن التشاور يتطلب الإيمان بأن المناقشة والتشاور يؤدى إلى الخروج بأحكام وتصورات ومعلومات جديدة، كما يتطلب التشاور أن يكون لدى المواطنين دوافع لإجراء التشاور ومهارات تتعلق بكيفية تعبيرهم عن أنفسهم، وسماع الآخرين، وكيفية الاختلاف معهم، وتشكيل التفضيلات المختلفة في ضوء تحقيق الصالح العام [٢].

يعطى التشاور فرصة للجماعات الفقيرة والمهمشة مثل ساكني الأحياء العشوائية والمرأة و الفئات الأقل تعليما في المجتمع أن تنمى منظورها الخاص تجاه القضية محل التشاور، ويسمح لها بوجود مساحة للمساهمة في صنع القرار رغم وجود سوء توزيع للدخل والفرص ولا مساواة، فالتشاور

---

(1) Fishkin, James S & He, Baogang & Others," Deliberative Democracy in an Unlikely Place: Deliberative Polling in China" British journal of political science, Vol. 40, No. 2,2010, pp 435-441.

(2)Gastil, John, "Cultivating a Deliberative Civic Culture The Potential Value of Public Deliberation in Mexican Municipal Governance", University of Washington, p 9.
http://faculty.washington.edu/jgastil/pdfs/Cultivating%20a%20deliberative%20civic%20culture.pdf

هو آلية للحد من اللامساواة في المجتمع وتضمين الفاعلين المختلفين، وإن لم ينجح في تحقيق المساواة و العدالة فهو على الأقل يخفف من حدة اللامساواة والتناقضات الاجتماعية. يتضمن التشاور السياسي عدة قيم منها : التعـــاون في المجتمع الديمقراطي، والاحترام المتبادل، والحريات الأساسية، والمساواة، وإنصاف المواطنين، والعلنية، والمحاسبية، وبعض هذه القيم يعلو على الآخر وفق اتجاه منظري التشاور السياسي ورؤيتهم لما يجب أن تكون عليه العملية التشاورية.

مثلا يركز كل من جوتمان وثمبوسون على قيمة التبادلية، عند التعامل مع الاختلافات الخلقية بين المتشاورين، حيث تتطلب التبادلية تقديم المواطنين أسبابًا وتفسيرات لمواقفهم وتبريرات متبادلة. وفـــي الحـــالات التـــي يقـــدم المتشاورون أسبابًا دينية قوية، أو أسبابًا متطرفة يرى جوتمـــان وثمبوســـون ضرورة استبعادها. مثال عند مناقشة قضية أخلاقية تتعلق باجراء الأبحـــاث العلمية على الأجنة مع شخص يؤمن بقدسية حق الحياة تتعقد عملية التشاور. في هذه الحالة إذا لم ينجح التشاور في الوصول إلى اتفاق فإنه ينجح في منح كل طرف فرصة متبادلة لفهم أسباب ومبررات واعتقادات الطرف الآخـــر، بهدف الوصول لرضاء مشترك وبناء قرار واتخاذ أفعال(١). وفيما يلي إلقـــاء الضوء على أهم قيم التشاور التي تسهم في التحول الديمقراطي:

---

(1) Hally, Edmond David, How To "Sell" Engaged Politics: An Examination And Justification of Individual -Level Benefits In Deliberative Democracy , A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy,(Iowa: Graduate College of The University of Iowa, July 2007),p 10.

التبادلية (Reciprocity) تعد التبادلية سمة أساسية للتشـــاور، وهـــى شكل من أشكال التعاون المتبادل الذي يعتمد على الاحترام المتبادل لـــلآراء المختلفة حتى لو بدت خطأ، واحترام المعارضين مهما كانـــت وضـــعياتهم والوظائف التي يشغلونها [١].وتهدف العملية التشاورية أيضًا إلى تعزيز عملية الاحترام المتبادل بين الآراء المختلفة، لحل الخلاف السياسي وليس إثبات أن رأى الآخر صواب أو خطأ، مثلا قضية مثل الإجهاض تضع قيمة الحياة في صراع مع قيمة الحرية، في هذه الحالة لا يتوقع من العملية التشاورية التوفيق بين القيم المتعارضة، إنما التشاور يجعـــل المتشـــاورين يـــدركون الأبعـــاد الأخلاقية ومزاياها في آراء معارضيهم عندما تتضمن هذه الآراء فعلا مزايا و إيجابيات، كما تساعد العملية التشاورية على قيام المتشاورين بالتمييز بـــين الاختلافات التي تنشأ عن تعارض حقيقى في القيم وتلك التي تكون قابلة للحل رغم عدم وضوح ذلك في البداية [٢].

حرية التعبير وهى حرية تعبير الأفراد عن أنفسهم وآرائهم ويجـــب أن تكون مكفولة للجميع دون استثناء على اختلاف الانتماءات السياسية و الإثنية واللغوية. و**الاحترام** هو قيمة ضرورية لإجراء التشاور وهو ممارسة المدنية، وقيمة أخلاقية تعنى بالاعتراف بمزايا المعارضين في الـــرأي والاعتـــراف

---

(1) Bachtiger, Andre &others," Toward More Realistic Models of Deliberative Democracy Disentangling Diversity in Deliberative Democracy: Competing Theories, Their Blind Spots and Complementarities", The Journal of Political Philosophy, Volume 18, Number 1, 2010, pp. 36–38.

(2) Bride,Cillian Mc, Op.Cit, pp 497-499

بمنطقية أسبابهم ومبرراتهم وعدم ازدرائها أو التقليل من شأنها[1]. تعد **المساواة** ضرورية لإجراء التشاور أكثر من غيره من مفاهيم الحكم الديمقراطي، وتعد اللامساوة في الوصول للمعلومات أو توزيع الدخول أو مستوى الثقافة السياسية للمشاركين في التشاور من أهم عوائق التشاور[2]، ويمكن التغلب على تلك العقبة من خلال نقطتين **الأولى** : الدعوة للالتزام القيمى بين المتشاورين، وأن التشاور يهدف لتحقيق قيمة العدالة من خلال الوصول لاتفاق برضاء جميع الأطراف، ويقوم جميع الأطراف بالاعتراف أنهم غير متساوين في الدخل، والثقافة، والمعلومات مما يوجب عليهم قبول الإجراءات التي تحيد تأثير خلفياتهم غير المتساوية، و**الثانية** : هي الاعتماد على عينات ممثلة للأطراف المختلفة في إجراء التشاور، علاوة على دور المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام المختلفة في مراقبة التشاور في الموضوعات المختلفة، وتركيز الضوء على دور الأطراف المختلفة في إنجاح التشاور وقدرة كل طرف على إقناع الآخر.

ويواجه دور التشاور في التحول الديمقراطي بعدة تحديات، حيث توجه عدة انتقادات للتشاور أهمها : الاختلاف الثقافي، اللامساواة الاقتصادية،

---

(1) Kim, Joohan& Kim,Eun Joo," Theorizing Dialogic Deliberation: Everyday Political Talk as Communicative Action and Dialogue", Communication Theory, vol. 18 issue 1, February 2008,p 51.

(2) Mansbridge, Jane& others," The Place of Self-Interest and the Role of Power in Deliberative Democracy", The Journal of Political Philosophy, Volume 18, Number 1, 2010, pp 66–69.

غياب الإرادة، الاستقطاب [١]، ربما ينتج عن التشاور نوع من الاســتقطاب، ويحدث الاستقطاب حينما تكون الأسباب و المبررات للآراء المختلفة محدودة أو غير موضوعية، أحيانا يشجع الانقسام والفئوية،وفي كثير من الأحيــان لا تؤثر مخرجات العملية التشاورية على صنع وتنفيذ السياسات مــن الناحيــة الواقعية، ولا يتم تضمين الفاعلين المختلفين المعنيين بالقضية فــي التشــاور ويتم تهميشهم [٢]. كما يرى عدد من منظري التشاور السياسي أنه في نهايــة العملية التشاورية سيتم التصويت على اتخــاذ القــرار، وقــد يجعــل ذلــك المشتركين في التشاور أقل ميلا لســماع مبــررات وآراء الآخــرين الــذين يعتبرون في نظرهم لا يملكون عقل عام قويًا[٣].

كما توجد عدة عوائق أمام اتساع مجال التشاور مثل مبــدأ الســرية، ومحدودية الوقت المتاح للتشاور خاصة في قضايا السياسة الخارجية وحالات الحروب[٤]، ويوجد تحد يتعلق بمدى الاتفاق على أن الأسباب والحجج المقدمة تتسم بالعقلانية والمعقولية (reasonable) فالمشكلة الأساسية التــي تواجــه

---

(1) Karolewski, Ireneusz Pawel," Pathologies of Deliberation in the EU", European Law Journal, Vol. 17, No. 1, January 2011, pp 69–72.

(2) Smith, Andrew, "On the Epistemic Incentives to Deliberate publicly", Journal of Social Philosophy, Vol. 41 No. 4, winter 2010, pp 455–458.

(3) Schneiderhan, Erik & Khan, Shamus," Reasons and Inclusion: The Foundation of Deliberation", Sociological Theory , Vol. 26, No. 1. March 2008, pp 4- 8 .

(4) Fung, Archon, Op.Cit, pp398-401.

منظري الديمقراطية التشاورية هي الحاجة لفهم مصطلحات الخير والصالح العام في ضوء التركيبة السائدة في المجتمع وقد تكون غير عادلة، واختلاف مصالح وقيم الأفراد في المجتمع مما تزيد معه ضرورة التغلب على تلك العقبات من خلال تضمين أكبر عدد ممكن من المواطنين المعنيين بموضوع التشاور، وطرح الأسباب و المبررات التي تستند إليها كل وجهة نظر(1).

ويثور التساؤل ماذا يحدث حينما تنتج العملية التشاورية قرارات غير عادلة؟ لا تنكر النظرية التشاورية أنه في بعض الحالات يكون للعدالة أولوية على التشاور والتداول حينما يكون لدى المواطنين طرق ووسائل واضحة لتحقيق العدالة وهو ما يتطلب أيضًا انخراط المواطنين في العملية التشاورية لتنسيق تلك الطرق، حيث يعد التشاور بصفة عامة أفضل طريقة لاتخاذ القرار بشكل جماعي يحظى بالشرعية، أو بمعنى أكثر تحديدا العملية التشاورية أفضل طريقة للوصول لأقل درجة ممكنة من عدم الرضاء، ولكنها لا تملك عصا سحرية لتحويل القرارات السيئة لقرارات نافعة ومفيدة، إنما ممارسة العملية التشاورية تزيد احتمالات الوصول لقرارات عادلة مقارنة بغيرها من البدائل، فمثلا هناك جماعات لها نفاذ للموارد والقوة السياسية والمعلومات وغيرها من التفاوتات التي تمثل الخلفية التي تجرى فيها عملية التشاور، فتقوم العملية التشاورية بتركيز الضوء على تلك التفاوتات وقد تسهم في الحد منها، لأن البديل هو إما صنع القرار عن طريق النخبة التي تعد هذه التفاوتات في صالحها، وإما صنع القرار عن طريق المساومات بين جماعات

(1) Drake, Anna Marie, Op.Cit, P75.

المصالح التي تعيد إنتاج وتكريس تلك التفاوتات[1]. وقد يسهم التشاور في حل الخلافات سلميا، فالحل الحاسم للنزاع ينبع من إرادة الخصــوم، وطالمــا أن الحل الرضائي لم ينتج عنه أو يسبب أدنى ضرر للمصلحة العامة فإنه يحــق لأحد الأطراف تقديم الاتفاق إلى المحكمة المختصة لإســباغ صــفة الحكــم القضائي عليه، ومنحه المرتبة القانونية وذلك مــن حيــث الحجيــة والقــوة التنفيذية[2].

هناك تحد يتعلق بقياس التشاور السياسي، ودوره في إحــداث التحــول الديمقراطي، هل يتم قياسه بناء على ما حققه من نتائج علــى أرض الواقــع بمعنى أن تأخذ الحكومة بنتائج هذا التشاور أم قياســه بنــاء علــى احتــرام المواطنين لآراء بعضهم البعض على اختلافها، وقدرتهم على صياغة حلول بديلة تتمتع بالتوافق عليها[3]. ومن التحديات أيضًا خضوع السياسيين وممثلي الشعب للقيود الحزبية بحكم انتمائهم لأحزاب سياسية، ومن ثم رغــم اقتنــاع النائب بالآراء المضادة له إلا أنه قد يحجم عن القبول بهــا بســبب القيــود السياسية والحزبية. فقد تتنافى تلك الآراء رغم صحتها مع سياسات الحــزب الذي ينتمي له النائب، وقد يتم التغلب على تلك العقبــة بتحديــد الســياقات والظروف التي تزيد احتمالات نجاح العملية التشاورية عــن غيرهــا مــن

---

(1) Saward, Michael," Direct and Deliberative Democracy", Paper Presented at Workshop on Democracy from Below, (Copenhagen: the ECPR Joint Sessions, April, 2000), pp14 -17.

(٢) د. إبراهيم الشهاوى، ثقافة التفاوض والحوار، (القاهرة: المؤلف نفسه، ط١، ٢٠١٠)، ص ٦ .

(3) Smith, Ryan Atkinson, Op.Cit, p18.

السياقات التي يتضاءل فيها هذا الاحتمال[١]، كما أن الدفاع عـــن المصـــالح الشخصية أو الحزبية الضيقة لا بد أن يغلف بالدفاع عن المصلحة العامة[٢].

ثالثًا: قياس التشاور السياسي:

كانت معظم المقاييس التقليدية للمشاركة السياسية مقيـــدة **بالمؤشـــرات السلوكية** مثل التصويت، والانضمام إلى أو العمل التطوعي لتنظيم سياســـي، جهود الضغط Lobbying ، والانخراط في الاحتجاج السياسي، وشكل آخر من المشاركة هو التشاور العام والخطاب السياسي بين المواطنين[٣]. والقياس يعنى تحديد خصائص الشئ المراد قياسه وتقديرها، وكى يمكن إجراء القياس لابد أن يكون الشئ المراد قياسه قابلا للملاحظة والقياس، وحتى يتسنى قياس المفهوم يتم تقسيمه إلى أبعاد بهدف تقليل درجة تعقيده، وهذه الأبعـــاد هـــي مشتقات منطقية للمفهوم، ويتم الوصول إليها بمطالعة الأدبيات السابقة. ويتم تقسيم تلك الأبعاد إلى مؤشرات أو متغيرات ليتم قياسها، ويجـــب أن تعبـــر المؤشرات تعبيرا صادقا عن المفهوم بحيث تكون هـــذه المؤشـــرات كافيـــة للتعبير عن المفهوم وتغطيتها للأبعاد الرئيسة[٤].

---

(1) Bachtiger, Andre & Hangartner, Dominik," Institutions, Culture, and Deliberative Ideals: A Theoretical and Empirical Inquiry", Paper Presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, (Washington, DC: American Political Science Association, August 30th-September 2nd, 2007), p4.

(2) Elster,Jon,(Editor), Op.Cit, P12

(3) Borgida, Eugene, and Others, "Beliefs about Deliberation: Personal and Normative Dimensions", Journal of Social Issues, Vol. 64, No. 3, 2008, p. 552.

(٤) د.فاروق يوسف، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨)، ص ٣٢-٣٥.

تحدد نتائج التشاور على المستوى العملي لمدى نجاح العملية التشاورية، وإذا ما كانت خصائص التشاور بحسب رؤية المنظرين لها مردود على المستوى العملي والواقعي من عدمه،وهناك رأيان فيما يتعلق بقياس نتائج التشاور **الأول** يقضي بأن فوائد التشاور على المستوى الواقعي تكاد تتطابق مع الفوائد على المستوى النظري، وأنه يخلق فرصة لمزيد من الإنصاف والعدالة في التوزيع، ويحسن من شعور المواطنين بالاستقلال في مواجهة السلطة، وانفتاح العقل على الأفكار المختلفة وإرساء القيم الديمقراطية، وتخفيف حدة التوتر بين شرائح المجتمع غير الراضية، بينما يقضي **الرأي الثاني** بأن هذه الفوائد النظرية لا يمكن جنيها على المستوى الواقعي بنفس الكيفية لأن عددًا كبيرًا من المتشاورين يدخلون النقاش بمعتقداتهم الثابتة ولهم مصالح لا يتنازلون عنها رغم اقتناعهم بصحة الأسباب المقدمة من الآراء الأخرى مما يعمق الانقسامات. وفي حالة الأقليات تعاني بعض الجماعات محدودية الموارد وضعف قدرتها على المشاركة بفعالية في التشاور مما يؤدى إلى زيادة شعورهم بالضرر. وهكذا، هناك نوعان من وجهات نظر المختلفة تماما حول أثر التشاور [1].

ترى الدراسة أنه أيا ما كانت نتائج التشاور السياسي على المستوى الإمبريقى فمن الأهمية بمكان معرفة طرق القياس وكيفية إعمالها. تقسم طرق قياس التشاور السياسي في الدراسات الإمبيريقية إلى طرق كمية وكيفية كما يلي :

---

(1) Sulkin, Tracy& F. Simon, Adam,"Habermas in the Lab: A Study of Deliberation in an Experimental Setting", Political Psychology, Vol. 22, No. 4, 2001, pp809-810.

الطرق الكمية في قياس التشاور السياسي :

من الطرق الكمية لقياس التشاور السياسي:استخدام المسوح الإحصائية للمشاركين في إجراء التشاور في قضية ما والتطبيق على عينـــات، وتكـــون صحيفة الاستبيان التي تطبق على المشاركين في التشـــاور هـــي أداة جمـــع البيانات. ومثال لها استطلاعات الرأي التشـــاورية (Deliberative Pools) وهى مسوح ميدانية يتم تطبيقها على عينة عشوائية من المواطنين قبل وبعـــد ممارستهم للتشاور حول قضية معينة، وتبدأ باختيار عينة ممثلة من الســـكان وتوجيه الأسئلة لكل شخص من تلك العينة، وبعد ذلك يتم إرسال مجموعة من البيانات والمعلومات حول قضية معينة ثم توجيه دعوة إليهم للحضور للتشاور مع مراعاة دفع تكلفة الانتقال لهم. ويقسمون عشوائيا إلى مجموعات صغيرة لمناقشة القضية الرئيسة وما يتعلق بها من موضوعات، في وجود عدد مـــن المنظمين ممن يديرون التشاور لضمان إعطاء فرص متساوية للجميع للتعبير عن آرائهم، ثم يتم توزيع نفس الأسئلة عليهم لإجابتها، لمعرفة تأثير العمليـــة التشاورية عليهم(١).

الطرق الكيفية في قياس التشاور السياسي :

من الطرق الكيفية في قياس التشاور : أسلوب دراسة الحالـــة لقضـــية معينة، ووضع عدد من مؤشرات التشاور السياسي و اختبارها مثل تســـاوى فرصة المشاركين في التشاور في عرض آرائهم، كفاية الوقـــت المخصـــص للتشاور، شعور المشاركين بالعدالة، توافر المعلومات اللازمة عن موضـــوع التشاور، مدى شعور المواطن برضائه عن القرار الذي تـــم التوصـــل لـــه، المعلومات الجديدة التي اكتسبها أثناء التشاور، وجود تغير في رأيـــه نظـــرا

---

(1) Keane,Michael J, Op.Cit ,p38.

لاقتناعه برأي آخر [1].ويعتمد الباحثون في إجراء الدراسات الإمبريقية على التعريف الإجرائي للتشاور السياسي المستند إلى مؤشرات التشاور السياسي، وتعمل الدراسة على تعريف التشاور إجرائيا كما يلي :

البعد الأخلاقي ويتضمن عدة مؤشرات هي :

- قبول التشاور.
- احترام آراء الآخرين.
- الإصغاء للآخرين.
- تقدير المواطنين المشتركين في التشاور.
- تغيير الرأي عند سماع رأى آخر أصوب.
- الالتزام بآداب الحوار.
- مواءمة المصلحة الشخصية مع الصالح العام.
- الاهتمام بالآراء المعارضة وعدم التقليل من أهميتها.
- مقولات إيجابية عن الجماعة.

البعد موضوعي ويتضمن عدة مؤشرات هي:

تقديم أسانيد للرأي منطقية.

توضيح أسباب التمسك برأي معين.

اقتراح حلول بديلة تتصل بالقضية المطروحة.

البعد السياسي ويتضمن عدة مؤشرات هي:

- حرية التعبير عن كل الآراء ووجهات النظر المطروحة.

---

(1) Hess, Thomas M.&others," To Deliberate or Not to Deliberate:
- Interactions Between Age, Task Characteristics, and Cognitive Activity on Decision Making", Journal of Behavioral Decision Making, Vol. 25, Issue 1, 2012, pp 30-32.

- المساواة بين المشاركين في التشاور.
- التعبير عن التيارات المختلفة.
- محاولة تقريب الآراء ووجهات النظر المتعارضة.
- الوصول إلى اتفاق.
- الاعتقاد بأهمية التشاور وجدواه.
- الاعتقاد بإلزامية التشاور.
- وزن نقاط القوة ونقاط الضعف لكل بديل من بدائل حل المشكلة.
- إعادة التشاور عند حدوث مستجدات حول القضية المعنية.

البعد التنظيمي ويتضمن عدة مؤشرات هي:

إتاحة الوقت الكافي للتشاور.

الاطلاع على بيانات و معلومات حول الموضوع محل التشاور.

الاستفادة من معلومات الآخرين.

الابتعاد عن المشادات الحوارية و الانفعال(١).

كانت أول دراسة إمبريقية للتشاور السياسي هي دراسة " بعد خصومة الديمقراطية "، وأوضحت نتائج دراسة الحالة للأزمة الناجمة عن التحضر في انجلترا، أن تنوع واختلاف المصالح أحبط محاولات انخراط المواطنين في التشاور للوصول لقرار أفضل(٢)، وتطورت الدراسات المختلفة لبحث تأثير

---

(1) Steenbergen , Macro R & Bachtige , Andre &Others ,"Op.Cit,PP 2-20.

- بعض هذه المؤشرات من إعداد الباحثة من خلال استقراء عدد من الأدبيات.

(2) Mansbridge, J., Beyond adversary democracy, (New York: Basic Books, 1980), p 15.

متغيرات معينة مثل المستوى التعليمي ومستوى الدخل للمشاركين في التشاور على نتائج العملية التشاورية. وقد وجدت بعض الدراسات أن التشاور يزيد معرفة المواطنين، مثل دراسة" زيادة التطور السياسي من خلال التشاور العام "التي استخدمت الاستبيان وطبقته على المواطنين قبل وبعد إجراء عملية التشاور السياسي حول سبع قضايا قومية تمت مناقشتها في منتديات عامة [(١)]. ظهر نمط آخر من الدراسات الإمبريقية ركز على تأثير التشاور السياسي على مخرجات العملية التشاورية نفسها من قرارات يتم التوصل إليها وليس تأثيره على المشاركين. وظهرت دراسات ترفض الفرضيات القائمة على أن التشاور غير الجيد أفضل من الانفراد بالقرار وعدم وجود تشاور على الإطلاق ؛ لأن التشاور غير الجيد يعمق الانقسام والتنافر ويدحض في شرعية القرار، مثل دراسة " التشاور كمصدر لنزع شرعية النظام والتنافر الشعبي"[(٢)].

تستنتج عدة دراسات إمبيريقية أن التشاور حينما يتم بين عدد من المواطنين المتجانسين من حيث الخلفيات والآراء فإن آراءهم بعد التشاور تزداد تطرفا وتمسكا بآرائهم كما تقل حدة الاختلافات بينهم، لأن المواطنين يتعلمون من آراء زملائهم الأسباب والمبررات التي تدعم رأيهم أكثر. وذلك

---

(1)Gastil, J., & Dillard, J.," Increasing political sophistication thorough public deliberation", Political Communication, Vol. 16, Issue 1, 2001, pp15-23.

(2) Hibbing, J., & Theiss-Morse, E., "Deliberation as a source of system delegitimation and popular disharmony", Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, (Chicago: Midwest Political Science Association April, 2000).

من خلال قياس رأى كل مواطن بمفرده قبل اشتراكه في التشاور ثم قيـــاس مدى التغير في الرأي بعد عملية التشاور مثل قضية تغير المناخ العالمي [١].

تعاني دراسات التشاور الأمبريقية ضعف الاهتمام بعدة جوانب، منهـــا المتغيرات الديمغرافية للمشاركين في التشاور، ونتائج التشاور، ومدى تضمين الجماعات المهمشة في التشاور.قدرة جميع المشاركين على ممارسة التشاور equal access & equal respect بدون تمييز أوخوف أو قهـــر، كمـــا تخلص معظم تلك الدراسات إلى أن الآليات التي تنشئها الحكومة مـــن أجـــل إعمال التشاور مثل اللجان يجب أن تنتهي مهمتها بانتهاء وضـــع اتفـــاق أو تصور المتشاورين حول القضية المطروحة، لضمان فاعليتها و إلا تتحـــول لكيانات غير فاعلة بعد انتهاء مهمتها[٢].

رابعًا: التشاور الافتراضي:

يتم في مجال عام مفتوح ويكون من حق كل فرد أن يكتـــب تعليقًـــا أو يسأل سؤالاً دون التقيد بالحدود الجغرافية أو الزمانية، ويعبر المشاركون عن آرائهم بحرية، ويبين خريطة الآراء والتوجهـــات. فالإنترنـــت هـــو فضـــاء اجتماعي جديد له قوانينه الخاصة، وترى عدة أدبيات أن من أسباب انتشـــار التشاور عبر الإنترنت أن الفضاء الذي يخلقه الإنترنت يختلف عن غيره من وسائل الإعلام مثل الراديو والتليفزيون لأنها وسائط إرسال ونقل فقط بينمـــا الإنترنت ينقل ويخزن، ويمكن للمتشاركين في التشاور الرجوع للمعلومـــات

---

(1)Thomassen, Lasse, Op.Cit, p 449.

(2) Risse, Thomas,& Kleine, Mareike" Deliberation in negotiations", Journal of European Public Policy, Vol. 17, Issue 5, August 2010,pp 718-721.

حول الموضوع في أي وقت، كما أنه يسهم في تجنب نقـــائص الديمقراطيـــة التمثيلية، لأنه يعطى المواطن القدرة على ممارسة دوره ونشر آرائه وأفكاره وعرضها على الآخرين. كما يتم في كثير من الأحيان عقـد لقـــاءات غيـــر متوقعة وغير مخططة،ومن الحالات التي ينجح فيها التشـــاور الافتراضــــي وجود مشروع جماعي مشترك، وأن تكون شبكة المعلومات مســـتقلة(١)،وأن يترجم التشاور عبر الإنترنت لنتائج ملموسة في الواقع، وينعكس على معيشة المواطن (٢)، وفي هذا الفضاء يكون المشاركون غير مرئيين ويسود التشكك حول هوياتهم وتسود وجهتا نظر :

الأولى متفائلة ترى أن المجال الافتراضي يشجع جميع المـــواطنين – على اختلاف فئاتهم وأعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية وانتمـــاءاتهم اللغويـــة والإثنية والقومية – على ممارسة التشاور السياسي، مما يؤثر إيجابيا علـــى درجة المشاركة السياسية في الواقع، ويشجع على وجود مشاورات أو حوار يتسم بالحرية والمساواة و التعددية والصدق، بينما وجهـــة النظـــر **الثانيـــة** متشائمة ترى وجود عقبات أمام إجراء التشاور في المجال العام الافتراضــــي بسبب نقص الوقت والمهارات التقنية ووصول الإنترنت للقطاع الأكبر مـــن السكان مما يجعل المناقشات فوضوية ومضـــطربة وينتشـــر فيهـــا الهجـــوم

---

(1) Becker, Ted," How Much Deliberative Democracy Is There In Internet Politics?" Journal of Public Deliberation, Vol. 2, No. 1, 2006, pp 32- 33.

(2) Zavestoski, Stephen & Shulman, Stuart & Schlosberg, David, " Democracy and the Environment on the Internet Electronic Citizen Participation in Regulatory Rulemaking ", Science, Technology, & Human Values, Vol. 31, No. 4, 2006, p 405.

الشخصي بدلا من التشاور الموضوعي العقلاني. كما أن ممارسة التشاور في المجال الافتراضي يهمش دور السياسيين المنتخبين(١).

وبين التأييد والمعارضة **يرى فريق آخر** أن كل مواطن حر في اختيار نوعية المناقشة التي يريدها، ويتحدد التشاور في المجال الافتراضي بعدة عوامل منها :

البنية الاتصالية للفضاء الذي يتم فيه التشاور، حيث يقصد بالبنية الاتصالية كلاً من الجوانب الفنية التي يتسم بها الفضاء الذي يتم فيه التشاور، والطريقة التي ينظم بها التشاور في الفضاء الإلكتروني. وبالنسبة إلى الجوانب الفنية فالمنتديات، وقوائم الإيميل، والنشرات الإخبارية أكثر احتمالية أن يتم بها جدل عقلاني عنها في غرف الدردشة، أما بالنسبة للطريقة التي ينظم بها التشاور في الفضاء الإلكتروني فتشمل : التعريف، درجة الحرية والانفتاح التي تتمتع بها المحادثة، التعديل ووجود مراقب، وضع أجندة القضايا محل التشاور .وقد تطلب بعض الفضاءات من المشاركين تعريف أنفسهم، والبعض الآخر لا يشترط ذلك، كما أن التعريف نفسه مسألة جدلية بسبب بث البعض لمعلومات خاطئة عن أنفسهم، ووجود مراقب قد يمنع ظهور بعض الآراء التي تختلف مع الروح العامة للمناقشة.

الأغلبية في مواجهة الأقلية في ممارسة التشاور : ويقصد به أنه في حالة وجود تأثير من المشاركين على النتائج السياسية توصف العملية التشاورية في المجال الافتراضي بأنها

(Major)، وتوصف العملية التشاورية أنها(Minor) حينما لا تكون لها نتيجة سياسية محددة.

---

(1) Becker, Ted, Op.Cit, p31.

الثقافة السياسية : يتأثر التشاور السياسي في الفضـــاء الإلكترونـــي بالثقافة السياسية السائدة في الدولة أو الإقليم الذي ينتمي له المشاركون فـــي العملية التشاورية، كما تتأثر أيضًا بالفاعلين السياســيين الــذين يستضـــيفون العملية التشاورية مثل الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، اتحادات التجارة [1].

إذا نجح التشاور الافتراضي فهو يحسن المــواطنين أنفســهم ويجــدد عقلهم[2]، والذي يميزه عن المناقشة أنه يهتم بالوصول لاتفــاق و دوره فـــي تنوير المشاركين ويساعد على ذلك درجة تفتحهم الــذهني (Open Mind) وقوة الأسباب والمبررات المطروحة لتفسير الاستناد لرأى معــين، كمــا أن عوامل نجاح التشاور الافتراضي تختلف عن صورة التشاور الذي يتم فـــي المجالس التشريعية المنتخبة أو المؤسسات السياسية أو وسائل الإعلام. بسبب المصالح السياسية أو الانتماء الحزبي أو وجود أجندة [3].

---

(1) Janssen, Davy& Kies, Raphael, "Online Forums and Deliberative Democracy Hypotheses, Variables and Methodologies", paper presented at the Conference on Empirical Approaches to Deliberative Politics, (Florence: European University Institute, 22-23 May 2004), PP 3-8. &see also :

- Gimmler,Antje," Deliberative democracy, the public sphere and the internet" Philosophy & Social Criticism, Vol. 27, No 4, 2001, pp. 27–30.

(2) Barabas, Jason, "How Deliberation Affects Policy Opinions", The American Political Science Review, Vol. 98, No. 4, Nov., 2004, p 687.

(3) Ibd, P 699.

ينتهي هذا المبحث إلى أن التشاور السياسي هو عملية لصنع القـــرار أو إصدار تشريع، حيث يسمح لكل المعنيين بهذا القرار بالمناقشة و التـــأثير على السياسة العامة من خلال الاحترام المتبادل للآراء[١].وأنه مفهوم يتضمن قيم المساواة والتبادلية وحرية الرأي والاحترام، كما تم توضيح دور التشاور في التحول نحو الديمقراطية، ويلاحظ الإيجاز فيما يتعلق بالتشاور الافتراضي لأن موضوع الدراسة هو التشاور السياسي وتطبيقه في الواقع مع عدم إغفال أهمية التشاور الافتراضي، نظرا لأن التشاور الافتراضي يحتاج إلى دراســـة مستقلة.

□□□ □□□

(1) Knops, Andrew," Delivering Deliberation's Emancipatory Potential", Political Theory, Vol. 34, No. 5, Oct., 2006, p. 594.

التشاور في الفكر السياسي

يتناول هذا المبحث التنظير الفكري للتشاور السياسي في مراحل مختلفة من تطور الفكر السياسي مثل العصور القديمة عبر تناول الفكر السياسي الفرعوني واليوناني والروماني، ثم العصور الوسطى من خلال تناول الفكر السياسي المسيحي، والفكر السياسي الإسلامي، ثم ينتقل للعصر الحديث بالإشارة إليه في الفكر الاشتراكي، ودراسة نشأة التشاور السياسي في النظرية الليبرالية ورؤى المفكرين المعاصرين، ومن أبرزهم جون راولز وهابرماس للقضايا المرتبطة به مثل دوره في تحقيق العدالة السياسية، واعتماده على المجال العام، وذلك على النحو التالي :

أولاً : التشاور السياسي في العصور القديمة والوسطى:

تميزت **الحضارة المصرية القديمة** بحكومة الملك الفرعون، وكان للملك حق العبودية من قبل جميع طبقات المجتمع المصري، نصب نفسه إلها وفي ذات الوقت لم يُمنح العبيد النصيب الأكبر من الحقوق فعلي صعيد الملكية الفردية، كانت الأرض ملكا للفرعون ولا يحق لأحد أن تكون له ملكية خاصة إلا بموافقة الفرعون والملكية لا تتضمن حق التصرف فمازال الفرعون هو المالك الشرعي للأرض ومن عليها ولم يخرج الكهان ومعابدهم عن ملكية الفرعون.

كان المصريون محكومين بطبقات اجتماعية، أفضلها الفراعنة والكهان، ثم طبقة الأشراف وتليها طبقة العامة ثم العبيد، الأمر الذي أعطى كل الحقوق المدنية ماعدا حق الملكية والحقوق السياسية إلى طبقة الأشراف في حين أعطيت الحقوق منقوصة لطبقة العامة أما طبقة العبيد فهي التي يقع عليها

جور جميع الطبقات، وفي حقبة الدولة الفرعونية الوسطى برز إلى الواقع فكرا جديدا اتجه نحو الإصلاح وتتصل عن فكرة إلوهية الملوك " الفراعنة " فقد كان"إخناتون" أول ملك في تاريخ الإنسانية نادى بوحدانية الله.وقام هذا الاتجاه أيضًا بتحقيق المساواة ما أمكن بين أبناء المجتمع كما تنازل عن فكرة ملك أرض مصر بمن عليها من قبل الفرعون، وهنا شهدت الحقوق المدنية تطورا في التطبيق يتميز بكونه إيجابيا، فحرية العقيدة قد كُفلت.أما المرأة فقد تمتعت بشخصية قانونية كاملة[١]، وتقلدت العديد من الوظائف المهنية مثل مستشارة الفرعون، كبيرة الكاهنات وهو منصب بالغ الاحترام.

كان الفرعون هو القوة الكلية للدولة، ولكنه لم يستطع، هو نفسه أن يكون البيروقراطية ولا الكهنة. وعلى ذلك تألفت هيئة حاكمة من حكام الأقاليم ورؤساء إدارة الجيش ومن الكهنة. **يستعين بهم على تدبير شئون الشعب**[٢] وعمل العديد من الكهنة كمستشارين ووزراء للفرعون، وكان **التشاور محدودا** للغاية في ظل تقديس الملوك واعتقاد أن الملك ابن الله أو يمثله على الأرض أو من نسل الآلهة.

تكونت **اليونان القديمة** من عدد من الوحدات السياسية وعرف كل منها باسم دولة المدينة، وكل منها كانت تعتبر سياسيا دولة مستقلة، تتمتع بالسيادة بمفهومها الحديث، رغم محدودية نطاقها الجغرافي وعدد سكانها الذي يصل في المتوسط إلى ٣٠٠ ألف نسمة، وتميزت بوجود الدستور والمؤسسات التمثيلية بدرجات متفاوتة، والتسامح الديني الذي أتاح التفكير

---

(١) أ.د/ أحمد شاكر العلاق، الديمقراطية والحرية في الحضارات القديمة

http://ahmedalalaq.3abber.com/post/107398

(٢) شيماء عز، إثنولوجيا الفكر الإنساني في مصر القديمة

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=356184

الحر، ولم تعرف سلطة الكهنة، وأثينا هي أهم دول المدينة وكانت لها الزعامة بين دول المدينة بحكم تفوق نظامها السياسي، وتمت ممارسة التشاور في أثينا لأن النظام السياسي كان قائما على الديمقراطية المباشرة[١]، وكانت المواطنة وظيفة تملى على المواطن حق وواجب الاشتراك في الحياة السياسية مباشرة.وتفرغ المواطنون لشئون الحكم والعمل السياسي حيث تولى العمل اليدوى المنتج طبقة العبيد، ومن ثم كانت ممارسة التشاور السياسي مقصورة على المواطنين، وتنقسم طبقة المواطنين داخليا إلى فئة الأشراف وفئة العامة.وشجعت المشاركة السياسية المباشرة النقاش والجدال والالتقاء المباشر بين المواطنين مما أسهم في تقابل الآراء وتعارضها وطرح الأسباب والمبررات في ضوء حرية التعبير. وترجم ذلك في عدد من المؤسسات السياسية على رأسها الجمعية أو المؤتمر العام، واعتبرت بمثابة برلمان عام يضم جميع من لهم صفة المواطنة، وكانت تعقد عشرة اجتماعات عادية في العام على الأقل فضلا عن الاجتماعات غير العادية. وتختص برسم السياسة العامة للدولة، وكانت منبرا للمناقشة بين المواطنين في كافة الموضوعات، ولكن ظلت للجمعية الكلمة النهائية في القضايا المهمة مثل إعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات[٢]. والأفكار الرئيسة في أثينا الديمقراطية هي الديمقراطية والحرية، والديمقراطية عناصرها : أ- المساواة السياسية، وكانت المساواة حاجزا ضد الإسراف في استعمال القوة، وتعنى الاشتراك في شؤون

---

(١) أ. د / حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبد ه، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٩٩)، ص ٢٩ - ٣٥.

(2) Lang, Mabel, ,The Athenian Citizen Democracy in the Athenian Agora,) Princeton: American School of Classical Studies at Athens,2004),p 8-12.

الدولة بالتساوي وكذلك في الحكم، ب- المساواة الاجتماعية مثل تقديم معونات تساعد على المساهمة والاشتراك في الحياة العامة، واتخاذ تدابير المساعدة العامة للمعوزين، وج- حكومة الشعب تكمن السيادة بالتساوي في مجمل الجسم المدني، وكل فرد ملزم بممارسة هذه السيادة والمواطنة هي في مطلق الأحوال وظيفة، ويقول الأثينيون " نحن ننظر للشخص الذي لا يهتم بشؤون الدولة، لا كمواطن كسول غير آبه فقط، بل كإنسان تافه "، أما الحرية فتعني الحرية الفردية وهي بالضبط عند الأثينيين عدم العبودية لأي كان ولأي شئ كان، وقد حصل الأثينيون على حريتهم المدنية عند منع العمل بنظام سجن المدين ضمانا لسداد دينه، وحصلوا على حريتهم الحقوقية بتشريع يحمي جسد المواطن، وحصلوا على حريتهم السياسية والتي تتمثل في نظر الإغريقي بحقه في عدم الخضوع إلا لحكم القانون وحده[١].

وتم الاهتمام في الفكر اليوناني بالتشاور في إطار تحقيق المصلحة العامة، واعتمد على تحقيق الجانب الأخلاقي أثناء التشاور، وتعليم اتخاذ القرار بشكل تشاوري[٢]. وشجع على ذلك انتفاء وجود سلطة سياسية مركزية تفرض سلطانها، ولا نظام كهنوتيًا يفرض عقيدته، فقد تصور المواطنون المدينة باعتبارها تجمعا أخلاقيا للعيش المشترك وفق قواعد الخير، وكانت المدينة تسعى لهدف أخلاقي، ولم ينفصل الاهتمام العملي عن الاهتمام

---

(١) جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٣)، ص ١٨- ٢١ .

(2) Nieuwenburg, Paul, "Learning to Deliberate: Aristotle on Truthfulness and Public Deliberation", Political Theory, Vol. 32, No. 4, Aug., 2004, p 464.

الأخلاقي[1]. ولكن **يتسم التشاور في اليونان القديمة بالازدواجية**، حيث تتم الاجتماعات بانتظام تقريبًا أربعين مرة كُلَّ سَنَة، وتتَضمَّن نسبة عالية مِنْ المواطنين الأثينيين. والممارسة الفعلية للتشاورِ العامِّ التي تحَدث في هذه الاجتماعاتِ تجعله يَبْدو مفتوحًا وشاملاً نسبيًا، ولكنها في الحقيقة استبعدت غالبية السكان لأنهم ليسوا مواطنين بالمفهوم السائد للمواطنة في دولة المدينة، وتم استبعاد المرأة، والعبيد، والأجانب المقيمين، ولم يكن مسموحًا لهم بالحضور أو التصويت، وكانت المساواة والحرية تطبق فقط بين المواطنين وليس جميع السكان[2].

يرى أفلاطون وجود سمات سيئة لكل من المتحدثين وأعضاء الجمهور، وأن المتكلمين مخادعون وأعضاء الجمهورَ سذَّج [3]، وموقفه القوي ضدّ الممارسةِ يُلائمُ منظورَه الأيديولوجي ويُؤكّدُ أن التشاور السياسي تتم ممارسته من خلال أولئك الذين لا يمتلكون معرفةِ حقيقيةِ.أما سقراط فيتسم موقفه بالازدواجية بسبب اعترافه بقيمةِ التشاور السياسي وأيضا رفضه السلوك اللاعقلاني الذي يحدث في الممارسة من جانب بعض أعضاء الجمعيةَ في أثينا، ورغم ذلك يُؤكّدُ أن نجاحَ الديمقراطية الأثينية يعتمد على الأقل جزئيًا، على ممارسةِ التشاور السياسي. بينما مُناقشةُ أرسطو للتشاورِ

---

(١) محمد الخطيب، الفكر الإغريقي، (دمشق: دار علاء الدين، ط١، ١٩٩٩)، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(2) Timmerman, David M.," Fix: Fourth Century B.C. Perspectives on Political Deliberation", Rhetoric Society Quarterly, Vol. 32, No. 3, summer, 2002, pp 77-78.

(٣) د/ نظلة الحكيم، وأ.د/محمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣)، ص ١٢٩-١٤٩.

السياسي تركز على اتجاهين **أولهما** يحل السمات السلبية للتشاور في فكر أفلاطون وسقراط، **وثانيهما** أن التشاور هو أكثر طريقة شاملة لمعالجة الموضوع، كما أنه يربط التشاور بتعريفه للمواطنة(١).

وبالنسبة **للرومان** فقد دامت الإمبراطورية الرومانية لأكثر من ألف عام إلا أن الرومان لم يكونوا رجال فكر وإنما رجال سياسة وإدارة وعسكرية، وتأثر الرومانيون بالثقافة اليونانية.وكان للحرب دور أساسي في التاريخ الروماني، وأدى اتساع الإمبراطورية التي ضمت العديد من الأفراد والدول إلى ضعف الانتماء (٢)، بالرغم من حرية اكتساب الجنسية واتسعت قاعدة المواطنين، وكان للجميع قانون واحد باعتبارهم رعايا الإمبراطورية الرومانية، وكانت الدولة مصدر الحقوق القانونية إلا أن السلطة للشعب (٣). لم يقبل الفكر السياسي الروماني وثنيا أو مسيحيا مطلقا بوجود دولة داخل الدولة حتى لو كانت هذه هي الكنيسة المسيحية في ظل إمبراطور يعتبر نفسه نائب المسيح على الأرض، وطور الرومان القانون الطبيعي(٤). وعرفت الإمبراطورية أشكالا مختلفة للحكم وأوضاعا دستورية متباينة، فقام فيها النظام

---

(1) Timmerman, David M.," Fix: Fourth Century B.C. Perspectives on Political Deliberation", Rhetoric Society Quarterly, Vol. 32, No. 3, summer, 2002, pp93- 94.

(2) Hope, Valerie M," Trophies and tombstones: commemorating the Roman soldier", World Archaeology, Vol. 35, No. 1, Jun., 2003, p93.

(٣) أ. د / حورية توفيق مجاهد، مرجع السابق، ص ١١٩ .

(4) Straumann , Benjamin, "Ancient Caesarian Lawyers in a State of Nature: Roman Tradition and Natural Rights in Hugo Grotius's De iure praedae", Political Theory, Vol. 34, No. 3 ,Jun., 2006, p330.

الملكي والنظام الجمهوري وفي ظل هذين النظامين وجدت حكومـات فرديـة، وحكومات أقلية مثل الأرستقراطية والأوليجاركية، ثم حكومات ديمقراطية، لكن فكرة الديمقراطية هذه لم تستطع أن تثبت جذورها في روما لأسباب ترجع إلـى طبيعة الرومان وتعلقهم الشديد بالتقاليد الموروثة، كانوا عكس اليونانيين، ولم تكن للمجالس الاستشارية سلطة ملزمة للحاكم، **ومن ثم لـم يكـن هنـاك مجـال للتشاور**[١]، لأن عبقرية الرومان كانت تكمن **خارج نطاق التفكيـر**، وينظـر الروماني لكل توقف عن العمل أنه تراجع حتى لو كان موجها نحو السياسة، مقارنة بأثينا، فالراحة الإغريقية المليئة بالتفكير والمناقشات كانـت تـوحي للرومان بالحذر، وحتى التفكير المنهجي بالنسبة للرومان كان مضيعة للوقت قبل كل شئ، والمسلمة الأولى عند الرومان " العمـل أولاً وبعـدها الفلسـفة "وكثير منهم لم يجدوا مطلقا الوقت الكافي للانتقال لمرحلة الفلسفة، بل ظلـت كلمة تفلسف عندهم لفترة طويلة موضع احتقار، خاصة في بدايـة تأسـيس روما، وبعد ذلك [٢] إذا ما سمح الوقت يتم تبادل الآراء والنقاش[٣].

التشاور في الفكر السياسي المسيحي:

لم تحمل الديانة المسيحية في طياتها أي نظام أو فكر سياسي محدد، وإنما حصرت نطاق اهتمامها في تغليب الجانب الديني والأخلاقي على نظام الحكم في دولة العصور الوسطى، وجاءت المسيحية كديانة روحية خالصة، وسيطر على الفكر المسيحي قول المسيح – عليه السلام – " مملكتي ليست

---

(١) د/ رأفت عبد الحميد، الفكر السياسي الأوروبي في العصور الوسطى، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢٠ -٢٩ .

(٢)- تغير الوضع مع (التوسكولان) Tusculanes، وهى جزء من الأعمال الفلسفية لشيشرون.

(٣) جان توشار، مرجع سابق، ص ٥٤- ٥٥ .

من هذا العالم " فالمسيحية دين فقط وليست دينًا ودولة، وبالتالي لم تتضمن تعاليم المسيح مبادئ سياسية أو أسسًا للدولة[١]. وبالرغم من احتواء المسيحية على قيمة المساواة في إطار الوحدة التي تربط بين المسيحيين برباط روحي أقوى من أي رباط دنيوي، إلا أن مبدأ ازدواج السلطتين ما بين السلطة الزمنية للدولة والمسائل الروحية التي تشرف عليها الكنيسة أثر سلبيا على إمكانية ممارسة التشاور. وعندما كانت الكنيسة ضعيفة في بادئ الأمر كانت الأفكار تنادى بضرورة ضمان سلطتها وحريتها في نشر دعوتها وتمتعها بممتلكاتها، والحث على طاعة الحاكم حتى وإن كانت آراؤه مخالفة للدين. ولكن تدريجيا اكتسبت الكنيسة سلطة ضخمة وثراء، ووصل بها الأمر إلى أن أصبحت دولة داخل الدولة. وأصبح للبابا رأس الكنيسة اليد العليا في مواجهة الحكام.

باكتساب الكنيسة لسلطاتها الضخمة أصبحت الأفكار تدور حول الدفاع عن سلطتها في مواجهة السلطة الزمنية وإعطائها اليد العليا مما ينعدم معه أي مجال للتشاور في المجال السياسي، وانتهى الأمر في نهاية العصور الوسطى التي مارست فيها الكنيسة ورجالها الهيمنة الفكرية واستخدام صكوك الغفران إلى المطالبة بإخضاع الكنيسة لسلطة الدولة [٢]. **ومن ثم لم يكن هناك أيضًا مجال للتشاور السياسي.** بدأت العصور الوسطى المظلمة من **٥٢٥م إلى ١٥٠٠م،** فقد امتدت العصور الوسطى في الغرب من القرن السادس إلى القرن الخامس عشر الميلادي ولكنها كانت بمثابة عصور الازدهار في

---

(١) أ. د / محمد ممدوح على محمد العربي، الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ٦٤ .

(٢) أ. د / حورية توفيق مجاهد، مرجع السابق، ص١٣٢-١٣٤ .

الشرق، وانتشر في الغرب أثناء العصور الوسطى الإقطاع والتخلف والأمراض ومحاربة الكنيسة لكل ما هو ضد معتقداتها، وشن الحروب الصليبية[١].

التشاور في الفكر السياسي الإسلامي

يتميز الفكر السياسي الإسلامي باستناده إلى مرجعية محددة تتمثل في **القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة**[٢]، وقد تناول هذا الفكر مبدأ الشورى، وأن لها دورا عظيما في تحفيز الأفراد لأنها تشعر الفرد أنه شارك في اتخاذ القرار[٣]، فالتشاور في العصر الإسلامي عرف بالشورى، **والثابت بين العلماء أنه لا خلاف حول مشروعية الشورى، وأهميتها** في حياة الأمة، والمجال الذي تطبق فيه، وذلك وفق أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ــ إنما يقع الخلاف في بعض الأحكام الجزئية، مثل حكمها، وصفات أهل الشورى، أسلوب وطريقة إجرائها[٤]. وذلك على النحو التالي :

---

(١) د. محمد الجوهري حمد الجوهري، النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣)، ص ٢٦ ــ ٣٦ .

(2) Brown, L. Carl, Religion and State: The Muslim Approach to Politics, (England: Columbia University Press, 2000), pp 198-200.

انظر أيضا:

- غانم محمد صالح، "مقاربة سياسية بين الشورى والديمقراطية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣١، صيف ٢٠١١، ص ١٠.

(٣) أ. د/ محمد بن عبد الله البرعي، مبادئ الإدارة والقيادة في الإسلام دراسة مقارنة،(الدمام: نادي المنطقة الشرقية الأدبي، ط١٩٩٦،٢)، ص ٦٦ .

(٤) د/ على بن سعيد الغامدى، فقه الشورى: دراسة تأصيلية نقدية،(الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢٠٠١،١)، ص ٤٧ .

تصب مجمل **تعريفات الشورى** في الفكر السياسي الإسلامي في أنها "منهج شرعي لتبادل الرأي والفكر الحر قبل إصدار القرار من الجماعة أو أهل الحل والعقد الممثلين لها أو من المختصين وفقا لأحكام الشريعة في جميع الشئون الاجتماعية والفردية [١]". وتتم التفرقة بين الشورى والاستشارة، فالشورى تكون في القضايا العامة بينما الاستشارة تكون على مستوى حياة الفرد الخاصة فهي بمثابة نصيحة، **وبالطبع تنصرف الدراسة إلى الشورى العامة لأنها تخص المواطنين جميعا.**

ويتضمن هذا التعريف عدة عناصر هي : مشاركة أفراد الجماعة عامتها وخاصتها أو ممثليها بالرأي في كل قرار يتعلق بشئونها العامة حرصا على تضامنها، حرية الرأي لأفراد الجماعة سواء منهم العامة والخاصة وحقهم في مناقشة الآراء جميعها قبل اختيار القرار الذي يُنفذ ويلتزم به الجميع، وهدف الحوار هو الموازنة بين الآراء المختلفة موازنة موضوعية، من حيث صلاحيته وعدالته واتفاقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها، يصدر القرار عن الجماعة إذا حاز الإجماع عليه أو إجماع الأغلبية[٢]. وبذلك تكون الشورى هي فرع من فروع الشريعة وتابعة لها، وتعمل على تقييد سلطة الحكام وتحصين المجتمع من الاستبداد، وتجعل الدور الأول في استنباط الأحكام وتجديدها ونموها للمفكرين والعلماء والجماهير والأفراد، ولا دخل فيه لأصحاب السلطة من الحكام.فالشورى عبادة والحاكم عندما يمارس

---

(١) د/ توفيق محمد الشاوى، الشورى أعلى مراتب الديمقراطية،(القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٩٤)، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤- ٣٥ .

الشورى فهو يؤدى عبادة إلى الله، والمسلمون عندما يقدمون الشورى فهم يقومون بواجب العبادة حسب المفهوم القرآني الواسع العميق للعبادة [1].

وطبقا **للرأي الراجح بين العلماء أن الشورى هي واجب مفروض**، فقد نزلت آية سورة آل عمران في صيغة الأمر **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾**[2]، وتكلمت سورة الشورى عن الشورى جنبا إلى جنب مع الصلاة والزكاة، وهما من أركان الإسلام، بمعنى أنها تعتبر من صفات المسلم المؤمن وشرائطه الأساسية، ولأهمية مبدأ الشورى في الإسلام حرص الصحابة أن يسموا السورة كلها باسم سورة الشورى، لورود آية **﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾** [3]، هذا إلى ما تزخر به كتب التاريخ والتفسير والحديث بالأمثلة الدالة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يكثر من مشورة أهل الرأي وكذلك فعل الخلفاء الراشدون. **فورد عن الرسول** قوله " استعينوا على أموركم بالمشاورة"، "ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم "، وأنه قال في مواطن كثيرة "أشيروا على" [4]، وكان يحرص دائمًا على مشاورة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، بل جاء في حديث الإمام أحمد رحمه الله أن الرسول قال

---

(١) د. محمد سعيد رمضان البوطى" الشورى في عهد الخلفاء الراشدين"، في:عز الدين الخطيب التميمي (محررا)،الشورى في الإسلام، (عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الجزء الأول، ١٩٨٩)، ص٦٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية رقم ١٥٩ .

(٣) سورة الشورى، الآية رقم ٣٨ .

(٤)سعد عبد السلام حبيب، الشورى في الإسلام،(القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٦)، ص ١١- ١٢.

لهما: " لو اجتمعتما على رأى ما خالفتكما" وهذا الالتزام من الرسول صـــلى الله عليه وسلم يدل على تأكيد هذا الأمر ووجوبه. فمن أمثلة مشاورة الرسول مشاورته للمسلمين في غــزوة بــدر[١]، وأحــد [٢]، والخنــدق[٣]، وصـــلح الحديبية[٤]، وحادثة الإفك[٥]. وقد ربط بعــض المفكــرين شــرعية الحكــم بالشورى، ويستشهدون بحديث ابن ماجة يقول فيه الرسول صـــلى الله عليـــه وسلم " ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرا، وذكر أولهــم رجـــلا أم قوما وهم كارهون " وقالوا أن كان ذلك في الصلاة فكيف في أمـــور الحيـــاة والسياسة والناس، فالشورى في الإسلام ليس حكما فرعيا من أحكـــام الـــدين يستدل عليه بآية أو آيتين أو بعض الوقائع والأحاديث، وإنما هي أصل مـــن أصول الدين ومقتضى من مقتضيات الاستخلاف،أي أيلولة السلطة الربانيـــة إلى العباد، الذين أدوا ميثاقهم مع الله ليعبد وه، ومن هنا كانت الشورى أحـــد الأعمدة وأسس سلطات الأمة، والنهوض بأمانة الحكم على أساس المشـــاركة والتعاون في المسؤولية [٦].

---

(١) حيث شاور الصحابة في مصير الأسرى .

(٢) أشار بعض المسلمين على الرسول صلى الله عليه وسلم بالبقاء في المدينة في غزوة أحد، وألح عليهم آخرون بالخروج، والكل يقدر جانب المصلحة في ذلك لم يكن أحد منهم يقطع أين يكون الخير، فقد كان احتمال النصر مع الخروج واردًا بل محققا لولا مخالفة الرماة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٣) حيث أشار سليمان الفارسي على الرسول بحفر خندق وأخذ الرسول بمشورته .

(٤) حيث أشارت أم سلمة زوجة الرسول عليه ماذا يفعل حتى ينفذ المسلمون أمره .

(٥) د. حسن ضياء الدين محمد،الشورى في ضوء القرآن والسنة،(دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ٢٠٠١)، ص ٧٥ ـ٨٠ .

(٦) أ. د/ عمر الحضرمي، " الشورى والديمقراطية حوارية الموروث الديني والحداثة السياسية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧، ص ٤٣ ـ ٥٥.

وبالنسبة **للخلفاء الراشدين** فعلي اختلاف التطبيقات وتفاوت درجة الأخذ بالشورى **فثمة قواسم مشتركة بينهم جميعا** هي : وجوب الرجوع إلى مشورة العلماء، وذوى الخبرة، كلما تعذر الموضوع على الحاكم ولم يطمئن إلى معرفة حكم الله تعالى فيه، بالرغم من اختلاف الطريقة التي تولى بها الخلفاء الراشدون الحكم، فإن جميعهم اتفقوا على أن استقرار الخلافة لا يكون إلا بالمبايعة القائمة على أساس الشورى، وقد رسخ هذا الاتفاق بالواقع العملي الذي لم يهمل في عهد أي من الخلفاء الراشدين[١]. وعمر بن الخطاب هو القائل" من بايع أميرًا من غير مشورة المسلمين فلا بيعة له، ولا بيعة للذى بايعه"[٢]، وهو من عزل خال النبى وأحد العشرة المبشرين بالجنة –سعد بن أبى وقاص– عن ولاية الكوفة نزولاً عن رغبة أهلها "لا عن عجز ولا خيانة" كما قال ابن الخطاب[٣]، ولم يكن أي من الخلفاء الراشدين يلزم نفسه بالمشورة التي تعرض عليه سواء جاءت من شخص واحد أو من جمهرة الناس وعامتهم، إلا بعد إمعان النظر فيها، فإن رجح لديه أنها الأصوب أخذ

---

(١) فخلافة أبى بكر كانت قائمة على الشورى ، وخلافة عمر وإن جاءت بناء على عهد من أبى بكر له بها إلا أنها لم تستقر إلا على أساس من المبايعة التامة، وبرضاء العامة، وخلافة عثمان وإن كانت محصورة فيما أوصى به عمر في أولئك الذين سموا بأهل الشورى،إلا أن الاتفاق على عثمان لم يتم إلا عن مشورة تامة وبيعة مباشرة، وقد بذل الصحابي عبد الرحمن بن عوف جهدا دءوبا في استطلاع رأى الناس، وخلافة على لم تستقر إلا بناء على بيعة معلنة في المسجد، وهى تمت برضاء الكثيرين وليس الجميع وذلك بعد الفتنة التي نشبت مع مقتل عثمان بن عفان .

(٢) أ.د/ محمد عمارة،" الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية "، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٨، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٩٥ .

(٣) أ.د. ماجدة صالح، "العلاقات الدينية المدنية "، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إدارة التحول في مصر رؤى سياسية واقتصادية، (الجيزة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٦- ٧ إبريل ٢٠١٣)، ص ٦.

بها، وإن لم تكن أعرض عنها، ومن ثم لا يلزم الحاكم بالرجوع إلى الشورى فقط لأنها منبع التشريع الذي يخضع له الشعب كما في النظرية الديمقراطية ولكنها تكون ملزمة لأنها أيضًا تعين الحاكم على أن يتلمس حكم الله تعالى ويبحث عنه بين الآراء الاجتهادية المختلفة. ومن المعروف في الفكر الإسلامي أن المجتهد مهما استعان بما عند الآخرين من مذاهب ووجهات نظر فيما يجتهد ويبحث فيه لا يجوز له أن يأخذ إلا بما يطمئن له قلبه، ويرى استنادا إلى الأدلة الشرعية أنه الرأي الصواب. **وبالتالي يجب على الحاكم الذي يفقد أهلية الاجتهاد في أحكام الشريعة الإسلامية وغير دارس لعلوم الدين - كما هي الحال في نظم الحكم المعاصرة - أن يأخذ بالشورى سواء عن طريق الأخذ بمجلس للشورى يتكون من علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية، أو علماء متخصصين في القضية محل موضوع التشاور، وعليه أن يأخذ بما يراه جميعهم أو أغلبيتهم، أو يرجع إلى الشعب مباشرة حيث تختلف تفاصيل تطبيق مبدأ الشورى. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتبع الحاكم رأيه الشخصي لأنه لا يستند إلى بصيرة فقهية أو أساس اجتهادي. وتفسير ذلك أن الخلفاء الراشدين في بعض الحالات المحدودة أخذوا برأيهم وليس بالرأي الذي نتج عن الشورى لأن من شروط الحاكم في عصرهم أن يكون أهلا للاجتهاد** ولديه القدرة على استنباط الأحكام، فهو يستشير أهل الحل والعقد، ثم ينظر في الكتاب والسنة، ويسدد ويقارب، ويوازن بين أقوال المستشارين؛ فينظر أقربها إلى الكتاب والسنة وأوفقها للمصالح التي تعتبرها الشريعة فيقدم أرجح الآراء ولو كانت رأى الأقلية.

فلما انعدم هذا الشرط - شرط أن يكون الحاكمُ مجتهدًا - كان عليه إلا يقطع أمرًا دون مجلس الشورى، إلا ما فُوض فيه، أو ما لم يكن مخالفًا للكتاب

والسنة أو معارضًا لمادة من مواد دستور الدولة[1]. ويدعم هذا الرأي **عدة أسباب** وهى :

أ- حدوث وقائع كثيرة تدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عن رأيه لرأى جمهور أصحابه.

ب- لو كان مقررًا في الشريعة أن الحاكم غير ملزم إلا برأيه لكان هذا مدعاة إلى التسلط والقهر، وإلغاء لرأى الأمة، وإتلافاً لإجماعها وهى معصومة من الخطأ كما تقرر في الأصول، والحاكم غير معصوم من الخطأ. فكيف يحكم غير المعصوم على المعصوم.

ج- لو فرضنا جدلاً أنه ليس في الشريعة الإسلامية ما يقرر بأن الأخذ برأي الأكثرية ومشاورتهم واجب، فإن الأولى والأحرى أن يشرع ذلك الآن لأن **المصلحة المرسلة** تقتضى ذلك[2].

ويتضح أنه رغم صعوبة إجراء الشورى لتعدد الآراء وتشعبها فقد أمر الله بها وذلك لما تحتويه من فوائد عديدة[3] منها : أنها فضيلة إنسانية وهى الطريق الصحيح لمعرفة أصوب الآراء، فهي "ألفة للقلوب ومسبار (مصباح) للعقول وسبب إلى الصواب "[4]، تعمل على وحدة المشاعر الجماعية من خلال عرض المشكلات العامة وتبادل الرأي، كما تسهم في تربية المواطن

---

(١) د. محمد سعيد رمضان البوطى، مرجع سابق، ص ١٦٦ ــ ١٦٧ .

(٢) د. أحمد شلبي، السياسة في الفكر الإسلامي، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٥، ١٩٨٣)، ص ٨٣-٨٩ .

(٣) د. حسن ضياء الدين محمد، مرجع سابق، ص ٣٤

(٤) عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآيات الفرقان، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون،الجزء الثامن عشر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦)، ص ٤٨٧.

على ممارسة حقوق المواطنة وأداء وظيفته الاجتماعية وتنمية قدراته وتفتيح مداركه، الشورى تعصم الحاكم من الوقوع في أخطاء لا يشعر أنه يرتكبها وتجعله يستفيد من جهود الآخرين وخبراتهم، كما تؤكد الشورى على أن الشعب هو صاحب السلطة وأن رئيس الدولة هو وكيل عنه مما يحد من النزوع إلى الاستبداد، الشورى ضمان لشرعية الحكم ورضاء المواطنين (١).

يوجب الفكر الإسلامي **وجود صفات معينة في أهل الشورى أو أهل الحل والعقد الذين قد ينوبون عن المحكومين في اتخاذ قرارات معينة، فالإمام الماوردى** يحدد تلك الصفات في خمس صفات هي :عقل كامل مع تجربة سالفة، لأنه بكثرة التجارب تصح الرؤية، وأن يكون المستشار ذا دين تقى، لأن الدين هو عماد كل صلاح، وأن يكون ناصحا ودودا، فالنصح والمودة يصدقان الفكرة ويمحصان الرأي (٢)، وأن يكون سليم الفكر، لأن لو اعترض فكره شوائب الهموم لن يسلم له رأى، وألا يكون له في الأمر– محل الاستشارة – غرض يتابعه، ولا هوى في نفسه، كما وضع الماوردى صفات يجب توافرها في **أهل اختيار الخليفة** وهى : العدالة الجامعة لشروطها، العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها، الرأي والحكمة المؤديان لاختيار من هو للإمامة أصلح وبتدبير المصالح أقوم وأعرف (٣).

كما صنف **الإمام القرطبى** صفات المستشار في صنفين حسب موضوع الشورى :

---

(١) د/ حسن ضياء الدين محمد، مرجع سابق،ص ص١٣٦- ١٣٧

(٢) قال عدد من الحكماء: لا تشاور إلا الحازم غير الحسود، واللبيب غير الحقود .

(٣) أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق د/ أحمد مبارك البغدادي (الكويت: دار بن قتيبة، ط١، ١٩٨٩)، ص ٤.

١- إذا كان الموضوع في **الأحكام الشرعية** وجب أن تتوفر في المستشار ثلاث صفات هي العلم والتقوى والعقل.

٢- إذا كان الموضوع **شأنا من شؤون الدنيا** ومشاغلها، وجب أن تتوافر في المستشار عدة صفات هي العقل، التجربة أي الخبرة، أن يكون من أهل التقوى والأمانة والخوف من الله [١].

وانتقل الفكر الإسلامي في **مرحلة التجديد إلى إمكانية أن يكون غير المسلم** من أهل الشورى **إذا كانت المسألة دنيوية** وهو متخصص فيها، ذلك في فكر **الإمام محمد عبد ه** فيرى أيضًا أن الشورى هي أحد دعائم الدولة الإسلامية و قد تناولها بالتحليل وبلور عدة أفكار جديدة في هذا المجال موضحا أن الشورى ضد الاستبداد وأنها تعبر عن الحرية السياسية وهى تتطلب وجود هيئة سياسية تقوم بها، وأن الشورى ليس لها تطبيق محدود يوضح مناخ المشاركة بين الحاكم والمحكوم، وعليه فقد رآها مرتبطة بالإطار الديمقراطي وكان يؤكد على حتمية الإرادة الشعبية عامة [٢].وتصور الإمام أن هناك سيادتين الأولى أساسية و أصلية هي سيادة الله و الثانية ثانوية هي سيادة البشر التي على ضوئها لهم الحق في اختيار الطريق الملائم لحياتهم الدنيوية، وأن الإسلام لم يضع تصورا محددا للشورى تاركا للمسلمين تنفيذها و فق مصالحهم، وأن الشورى دليل توافر إحساس الفرد بحريته الإنسانية، ورأى أن الحكم السليم هو القائم على إرادة الأمة التي تعبر عنها من خلال ممثليها وأدوات الحرية السياسية [٣].وحينما كتب عن شكل الإدارة بمصر مع

---

(١) د. حسن ضياء الدين محمد، مرجع سابق، ص١٧٩- ١٨٠.

(٢) أ.د / حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ٥٤٥ .

(٣) د.عبد العاطى محمد أحمد، الفكر السياسي للإمام محمد عبد ه، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٨٩ -١٩٤ .

الاحتلال أوجب تشكيل مجلس على نسق مجلس الشورى، وينبغي أن يكون الوزراء وكبار الموظفين أعضاء فيه وليس هناك ما يمنع من انتظام بعض كبار الموظفين من الإنجليز في الحكومة المصرية في سلك أعضائه ويكون اختصاص هذا المجلس سن القوانين الجديدة، وكتب الإمام سلسلة مقالات عن الشورى[١].

ويتفق العلماء على أن **مجال تطبيق الشورى** ينحصر في ثلاثة موضوعات **أولها** : طريقة تنفيذ حكم ورد فيه نص شرعي، والشورى هنا لا تكون في أصل الحكم إنما الشورى تبحث عن أفضل أسلوب في تنفيذ الحكم، **وثانيها** : الاجتهاد وهو استنباط الأحكام من النصوص الشرعية أو بناؤها على المصالح والأعراف، فقد تغفل النصوص الإشارة صراحة إلى أحكام بعض القضايا فيقدم فيها المجتهد رأيه، **وثالثها** كل ما كان أصله الإباحة، أي كل موضوع لم يرد فيه نص شرعي يعطيه حكما من الأحكام الشرعية الخمسة[٢] فهو مباح شرعا وبالتالي محل للشورى[١].

---

(١) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده،الجزء الأول،(القاهرة: مطبعة المنار، ١٩٣١)، ص ٨٩٩ .

(٢) أعمال الإنسان وأفعاله وكذلك أفكاره و نواياه في الشريعة الإسلامية لا تخرج عن حدود الأحكام الخمسة وهي: الواجب وهو ما أمر الشرع به فلا يجوز للمكلف تركه إلا لعذر، مثل الصلاة و الحج والصوم، والمستحب: و هو ما يثاب الإنسان إذا ما أتى به، لكن لا يعاقب لو تركه، والمستحبات كثيرة منها الصدقة، قراءة القرآن، الابتداء بالسلام، المباح وهو كل عمل جائز تساوى طرفاه في الحالات الطبيعية، فلا يثاب لو أتى به، كما لا يعاقب على تركه، مثل شرب الماء، والمشي والأكل الحلال، المكروه وهو كل عمل رغب الشارع أن يتركه الناسَ فوَعَدَ بالثواب لتركه، لكن لم يتوعّد بالعقاب على فعله، مثل الطلاق، والنوم الزائد، الحرام وهو كل عمل نهى الشرع عن فعله، و توعد فاعله بالعقاب، كما وعد تاركه بالثواب، مثل الكذب، شهادة الزور.

وقد اتجه تيار من المفكرين لتوضيح أن العلاقة بين الشورى بالمعنى الإسلامي والديمقراطية بالمعنى الليبرالي هي **علاقة تكاملية** وثمة عناصر مشتركة بينهما هي حق الجماعة في اتخاذ قرارها بحرية كاملة، وجود مساحة للاجتهاد في القواعد التفصيلية مما يؤدى لتنوع التطبيقات، حاجة النظم السياسية إلى مظلة من المبادئ العليا التي تكون سقفا تقف عنده جميع السلطات البشرية[٢]. وجوهر الشورى في الفكر الإسلامي هو حرية الرأي وليس الأغلبية العددية، وقداسة حقوق الإنسان وكرامته التي تعطيه حق المشاركة في شئون الجماعة[٣]، فقد ربط النموذج النظري التاريخي في الفكر الإسلامي المشروعية السياسية بشورى أهل الحل والعقد وبإجماع الأمة، فقد طور الفقهاء مبدأ ضرورة اختيار الأمة للخليفة وضرورة التزامه بالعدل بين الرعية وتطبيق الشريعة. **ومع انتقال الخلافة إلى الملك العضوض مع معاوية تراجعت قضية الإجماع والشورى**، حيث بدأت السلطة الجديدة بتطوير خطاب سياسي هدفه تحويل طبيعة السلطة السياسية من الشورى إلى الطاعة،مما يتنافى مع الشريعة لكن هذا الخطاب اصطدم بالمعارضة التي طورت من جانبها أيضًا خطابها وأيديولوجيتها[٤].

---

(١) د/ حسن ضياء الدين محمد،مرجع سابق، ص ١٢٤- ١٢٥.

(٢) د/ توفيق محمد الشاوى، الشورى أعلى مراتب الديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٣) د/ توفيق محمد الشاوى، فقه الشورى والاستشارة، (المنصورة: دار الوفاء، ط٢، ١٩٩٣)،ص ٣٨٧-٣٨٩.

(٤) د / أحمد الموصللي، الشورى والديمقراطية :الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧)، ص ٥٠- ٥٥ .

ثانيًا : التشاور السياسي في الفكر المعاصر:

تعرف مرحلة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث باسم عصر النهضة، وسعت أوربا في عصر النهضة إلى تخطى ظلام العصور الوسطى الذي عم جميع أوجه الحياة، وبناء الدول القومية، وكان الملوك المطلقون هم بناة الدول التي قامت على أنقاض النظام الإقطاعي، وكان الشاغل الأساسي في تلك المرحلة هو كيفية بناء الدولة وإدارتها ومثلت نظرية العقد الاجتماعي لهوبز ولوك وجان جاك روسو حجر الزاوية في هذا المجال. كما عملت حركة الإصلاح الديني على إدخال الإصلاحات التي تحد من دور الكنيسة وقوة نفوذها لتعود بها إلى الأمور الروحية وإخضاع الكنيسة للدولة[١]، وفي العصر الحديث – في القرن الثامن عشر– انتقلت الدول إلى التصنيع، وتم الانتقال إلى الديمقراطية ومبدأ السيادة الشعبية، كما تبلور اتجاهان هما الاتجاه الاشتراكي، والاتجاه الليبرالي، **وفي ضوء نشأة التشاور في النظرية الليبرالية ومعالجة منظريها له يتم التركيز على بؤر اهتمام الفكر الليبرالي بموضوع التشاور السياسي بعد العرض المختصر للتشاور في الفكر الاشتراكي كما يلي :**

التشاور السياسي في الفكر الاشتراكي :

انتشر الاتجاه الاشتراكي في أوربا الشرقية وفي بعض بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والتشاور في الفكر السياسي الاشتراكي، كان محدودا، وارتبط الحكم في كل تلك الدول بالتسلط وببيروقراطية الدولة

---

(١) Rosenblum, Nancy L," Religious Political Identity, and the Cold Shoulder of Liberal Democratic Thought", Ethical Theory and Moral Practice, Vol. 6, No. 1, Mar., 2003, pp 23-53.

وشمولية حكم الحزب الواحد وإن حدث أي نوع من التشاور فهو على مستوى القمة وليس القاعدة [١]. ويعتقد منظرو التشاور أن الفكر الاشتراكي يساهم في توفير الشروط الاقتصادية اللازمة للتشاور، مثل توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين[٢]. وأثر الدور القوى للدولة على التشاور سلبيا، لأن الحقوق السياسية تقلصت لصالح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[٣]، وفي إطار مراجعة الفكر الاشتراكي مراجعة نقدية بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي السابق، طرحت بعض الأحزاب الطريق الثالث بالخلط بين الأفكار الشيوعية والليبرالية، ونظر الفكر الاشتراكي لذاته ليس باعتباره الطليعة والبديل كما اعتاد ولكن باعتباره الشريك المتساوي في القيمة مع الشركاء الآخرين، وهذا التحسن جزئيا حدث في ثمانينات القرن العشرين مع بروز **الطريق الثالث** وتبنى نظرة توافقية للمجتمع بالتمايز مع النظرة الصراعية للمجتمع عند الاشتراكيين، فحسن نسبيا من وضع التشاور

---

(١) N. Bellah, Robert, The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial,(Chicago: University of Chicago Press, Second Edition,1992),pp135-137.

(٢) Cohen, Joshua," The Economic Basis of Deliberative Democracy", Social Philosophy and Policy, Volume 6 , Issue 2 , Spring 1989, pp 25-27.

(3) Brier, Robert," Adam Michnik's Understanding of Totalitarianism and the West European Left a Historical and Transnational Approach to Dissident Political Thought", East European Politics and Societies, Vol. 25, NO. 2, May 2011, p 213.

السياسي، وتم تسليط الضوء على الروابط التي تربط كل أعضاء المجتمع وتجاهل الفوارق الطبقية وعدم المساواة الاقتصادية [١].

جذور نشأة التشاور السياسي في النظرية الليبرالية :

ظهر التشاور السياسي (Political Deliberation) في سياق النظرية الليبرالية والمراجعات التي تمت لها. وتنطلق النظرية الليبرالية من إعلاء قيمة الحرية الفردية في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتركز على أهمية الفرد وتحرره من كل أنواع السيطرة والاستبداد، والتسلط بنوعيه : تسلط الدولة وهو الاستبداد السياسي، وتسلط الجماعة وهو الاستبداد الاجتماعي[٢]. وتهتم النظرية الليبرالية في الجانب السياسي بالحقوق والحريات المدنية، واستقلال الفرد، والنظم الديمقراطية الليبرالية، وحرية إنشاء الأحزاب السياسية والإصلاح القانوني والاجتماعي، وفي الجانب الاقتصادي تهتم بالحرية الاقتصادية والتنافسية ونظام السوق، ومن أشهر منظريها جون لوك وجون ستيوارت ميل وآدم سميث.

تشهد الليبرالية من حيث وجودها النظري والفلسفي تباينات تصل أحيانا إلى درجة الاختلاف الشديد بين الرؤى، فالفكر الليبرالي عند جون لوك مثلا يتمايز عن ليبرالية ماديسون، وليبرالية فريدريك هايك تختلف عن ليبرالية توكوفيل، والليبرالية بمنظورها التحرري الإطلاقي مع فريدمان أو بوشانان أو نوزيك تختلف عن الليبرالية بمنظورها الكينزى، أما على

---

(١) أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة د/ محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٢)، ص ١٦٨ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د.أميمة عبود، الليبرالية الجديدة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ٢٥، ٢٠٠٧.

المستوى الواقعي فإن الأمر أكثر إشكالا وتعقيدا، فالليبرالية أنماط واجتهادات مختلفة، وتطورت النظرية الليبرالية الكلاسيكية، وظهرت انتقادات لها في محاولة للتوفيق بين الحرية والعدالة، وظهرت إسهامات جون راولز لتحقيق العدالة التوزيعية. والنيوليبرالية هي خط جديد داخل التيار الليبرالي ظهر في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، بسبب الانتقادات التي تعرضت لها الليبرالية الكلاسيكية، مثل افتقارها إلى الرؤية الكلية للواقع الاقتصادي، فهي بسبب فردانيتها تنظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة من الأفراد ينبغي أن تعطى لهم حرية مطلقة في الفعل، أما المجتمع فإنه سينتظم تلقائيا بناء على تلك العلاقات الناظمة بين أفراد أحرار في سلوكهم، بينما أثبتت الأزمة، التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي، أنه لابد من تدخل الدولة لترشيد السلوك الاقتصادي(١).

أن المواطنين في الديمقراطية التمثيلية ليسوا في حاجة لأن يتشاوروا أو يتناقشوا مع بعضهم البعض لأن تعاملهم يكون مع الحكومة، فهي التي تلبى مطالبهم، بينما الديمقراطية المستندة لإجراء التشاور يكون المواطنون في حاجة إلى أن يعملوا مع بعضهم البعض(٢)، حيث تنظر الليبرالية إلى النظام الانتخابي على أنه آلية لنقل قوة الناخبين السياسية إلى ممثليهم، تلك القوة التي يحوزون عليها بطريقة طبيعية، وهى ملكهم بالكامل في حالة الطبيعة الأولى، ويتخلون عن جزء منها للنظام السياسي عن طريق عقد اجتماعي. ومعنى ذلك أنه إذا كانت الليبرالية تصر على أن الفرد الواحد هو صوت انتخابي

---

(1) Johnston, David, the Idea of a Liberal Theory: A Critique and Reconstruction, (New Jersey: Princeton university press, 1994), pp 3-7.

(2) Drake, Anna Marie, Op.Cit, p7.

واحد فإن هذا أيضًا يعد علامة على نظرتها الكمية والسلعية للقوة على الرغم من الطابع المساواتى والعادل الذي تظهر به هذه الفكرة[١]. وهناك انتقاد آخر للديمقراطية الليبرالية يتعلق" بمشكلة الحدة في الديمقراطية، وقد أثيرت هذه المشكلة من الناحية العملية نتيجة لتحليل حالة خاصة في ظل فكرة حكم الأغلبية، بمعنى أن القرارات يتم اتخاذها وفقا لمبدأ الأغلبية، إلا أن فكرة حكم الأغلبية هذه بشكلها النقي لا تضع فواصل كيفية بين أعضاء الجماعة، فكل شخص متساو مع الآخرين، وكل شخص عندما يدلى بصوته في الانتخابات فإنه يمنح تأييده للقرار الذي يفضله أو يميل إليه، ويعتبر هذا التأييد مساويا لتأييد أي شخص آخر في المجتمع، وهكذا فإن المجموعة التي تقوم باتخاذ القرار تتبنى القرار الذي يفضله أغلبية أعضاء المجتمع. وقد أثير الشك حول قاعدة الأغلبية المطلقة هذه والتي تعتمد على المساواة المطلقة في التصويت وفي التفضيل، وقد أثير هذا الشك بالنسبة لنمط معين من أنماط الأغلبية وهو الأغلبية السلبية،أي تلك الأغلبية التي تتكون من أفراد يفضلون تأييد قرار معين إلا أن هذا التفضيل ليس قويا، وهنا تثار تساؤلات مهمة هل نعطى التأييد القوى ذات الدرجة التي نعطيها للتأييد الضعيف؟ وهل يكون ذلك صحيحا؟ وهل من الممكن أن نصل لوزن نسبى للتفضيلات من حيث القوة والضعف؟" [٢].

---

(1) Kenny, Michael, The politics of identity: liberal political theory and the dilemmas of difference, (Cambridge: Polity Press, 2004), pp 27-32.

(٢) أ. د/ إكرام بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية،(بيروت: دار الجوهرة، ١٩٨٦)، ص ٨٩-٩٠ .

يرى منظرو التشاور السياسي أن الديمقراطية التمثيلية لا تشجع على تدخل المواطنين في عملية صنع السياسة، وتستبدل بدور المواطنين دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وتقصر دور المواطنين على المشاركة في الانتخابات والتصويت، في هذا السياق يطرح المنظرون التشاور السياسي لكونه أكثر شرعية وعقلانية وديمقراطية، وعدالة وعملية ودائم الاستجابة للانتقادات الموجهة للديمقراطية التمثيلية لأنه لا يقصر اتخاذ القرار على النخب السياسية، ويعمل على مراعاة الآخرين[1].

في هذا الإطار تناولت الأدبيات التشاور السياسي (Political Deliberation) الذي نشأ كنتيجة للمراجعة النقدية لحالة الديمقراطية في العديد من الدول الغربية، وذلك لعلاج المشاكل التي واجهت الديمقراطية الليبرالية، والمتمثلة في مشكلتين أساسيتين **أولاهما** انخفاض اهتمام المواطنين وثقتهم بالسياسيين والمؤسسات السياسية، الأمر الذي أدى إلى انسحابهم من السياسة وانخفاض معدل مشاركتهم في الانتخابات، مما أثار المخاوف حول شرعية تلك النظم السياسية، و**ثانيتهما** الهجرات الضخمة التي شهدتها المجتمعات الغربية في القرن العشرين، وما ترتب عليه من انعكاسات سلبية على الديمقراطية الانتخابية (Electoral Democracy)، حيث أصبحت الحملات الانتخابية تركز على الاختلاف في المعتقدات والهوية والقيم،

---

(1) Smith ,Ryan Atkinson , A Comparative Assessment Of Deliberative Claims:The Health Services Commission ,The Oregon Watershed Enhancement Board , And New Community Meeting 1And 11, dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy,(Oregon: University Of Oregon, 2009) ,pp 6-7.

بطريقة قسمت المجتمع لجماعات ضد بعضها البعض، الأمر الذي أثر سلبا على تكوين وجهة نظر واحدة، ولمواجهة تلك المشكلة نادى عدد من المنظرين السياسيين بالشكل التشاور ى للديمقراطية [(١)].

التشاور السياسي وتحقيق العدالة :

ينطلق جون رولز من تنظيره للتشاور السياسي من فكرة تحقيق العدالة التي ترتبط بالحقوق الأساسية وهى الحقوق المدنية والحقوق السياسية. تعنى الحقوق الأساسية الحريات المكرسة في البلدان الديمقراطية ذات الثقافة الليبرالية مثل حرية التعبير، حرية الانتماء إلى جمعيات، حرية المؤسسة، حرية الحركة ذهابا وإيابا وهي تعنى كما حددها جون راولز حرية الشخص وحمايته من الضغوطات النفسية ومن الاعتداءات الجسدية، وهكذا فإن "الحقوق –الحريات" بما هي حقوق مدنية أساسية، تهدف أساسا إلى حماية الفرد من تجاوزات الأفراد الآخرين، وكذا حمايته من عنف النظام السياسي للدولة وتعسفه.

وبموجب هذه النظرة، يصبح هدف العدالة ضمان الحرية في أفق نظام حقوقى ينظم توافقية أو تركيبة عامة، جامعة لكل الحريات الفردية، لكن لا يمكن ممارستها فرديا إلا إذا توافر شرط ممارستها من قبل الجميع. بمعنى أن

---

(1) Addis, Adenom, "Constitutionalizing Deliberative Democracy in Multilingual Societies", Berkeley Journal of International Law, Vol.25, No. 2, 2007, pp103-107.

انظر أيضا:

- شادي أحمد محمد عبد الوهاب، أثر الطائفية على النظام السياسي: دراسة حالة العراق في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجيزة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ٢٠.

العدالة تكمن في التوافق – دور التشاور – الذي بموجبه، نجد "أن الشخص ينبغي أن يتمتع بحق مساو للنظام الأكثر اتساعا للحريات المكفولة للجميع، والذي ينبغي أن يكون متوافقا مع النظام ذاته الخاص بالآخرين (١)".

هذا التنظيم الكلاسيكي الليبرالي التوجه، يفضل نمطا معينا من الحقوق الأساسية هو نمط الحقوق المدنية أو الحقوق-الحريات في مقابل الحقوق الاجتماعية، والحريات لا يمكن الحد منها إلا باسم الحريات، فهذا يعني أن الحد من واحدة من الحريات، أو الحد منها عند العديد من المواطنين، هذا مشروط بزيادة الحريات عند الجميع أو الآخرين.ولكن أيضًا في مقابل الحقوق السياسية بامتياز كحقوق المشاركة التي يمكن أن نطلق عليها "حقوق المواطنة" وهنا يكون مفهوم المواطنة قد اتسع ليكتسب معنى المواطنة الفعالة الموضوعية والتي لا تختزل بالنسبة للفرد في مجرد الحصول على حماية اجتماعية أو مدنية، حماية بالمعنى الشامل للكلمة، بل أنها تتمثل في ضرورة اكتساب حق المشاركة الفعالة في صياغة القرارات والتشاور حول المعايير التي تهدف إلى تنظيم مجمل الحياة الجماعية. وبمقتضى وجهة النظر هذه، فإن العدالة السياسية تسعى لأن تُضمن لكل المواطنين، الذين يقدر بأنهم مؤهلون مدنيا، فالاقتراع العام يعد في الواقع خطوة أولى فقط نحو العدالة(٢)، فإذا ما تم النظر إلى العدالة بأنها إمكانية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات وقبل هذا وذاك أنها مشاركة في المناقشات السياسية يتضح أن تحقيق العدالة يستوجب صيغا أخرى للمشاركة الفعالة عدا تلك المتمثلة في

---

(١) جان مارك فيرى، فلسفة التواصل، ترجمة عمر مهيبل،(بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦)، ص ١١٢.

(٢) أ.د / محمود بسطامي،" أزمة العدالة في الفكر القانوني"، المجلة الجنائية القومية، مجلد ٥٥، العدد الأول، مارس ٢٠١٢، ص ٧ ـ ٨ .

القدرة على انتخاب المتمثلين، ومعاقبة من انتهت مدته الانتخابية متى حـــل موعد الانتخابات الدورية، العامة منها أو المحلية. فالسلطة غير محتكرة من قبل الدولة، وغيـــر مركـــزة داخـــل مؤسســـاتها الدســـتورية (كالبرلمـــان، والحكومة...الخ) بل أنها منتشرة عبـــر الهيئـــات المختلفـــة مثـــل الهيئـــات العسكرية، النقابية، الصناعية، البيروقراطية،الإعلامية، الحزبية[١].

يفترض رولز وجود "ستار الجهل" Veal of Ignoranance، وهى عبارة عن حالة وهمية يتلخص هدفها في تصور أن التأمل حول المبادئ يتم تحت ستار يحرم الأفراد من تحصيل المعلومات التي يمكن تصورها حول مكانتهم. ويتمثل حجاب الجهالة في معرفة كل شخص من المشاركين مختلف مجالات الحياة معرفة متعمقة وواسعة، وجهله التام بكل شيء يهم شخصه ويعود عليه بالفائدة، أي أنه يجهل الطريق المؤدى إلى تحصيل منفعته الخاصة. فكل ما يعرفه عن نفسه أنه إنسان بغض النظر عن المحددات الفردية وهو يعرف بمقتضى معلومات العامة أنه باعتباره إنسانا فلابد أن تكون له أهداف، ولكنه لا يعلم شيئا عن هذه الأهداف، وهذا هو بالضبط ما يقصده رولز بحجاب الجهالة.

والحكمة من افتراض رولز أن المساهمين موجودون وراء حجاب جهالة، ولا يعرفون كيف تؤثر الإمكانات المختلفة في حالتهم الخاصة، أن يفرض عليهم الحكم على المبادئ على أساس الاعتبارات العامة. حيث لا يعرف الشخص في البدء مكانته في المجتمع ووضعه الطبقى أو منزلته

1- صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي،(الدنمارك: كلية القانون والعلوم السياسية الأكاديمية العربية، ٢٠١٠)،ص ١٤٧- ١٤٨ومنشورة على موقع:
western_idea_by_salah_nayouf.doc - 712.0 Kb

الاجتماعية. فكل شخص من المتشاورين وإن تمتع بمعرفة دقيقة عن جميع المجالات، فإنه لا يعرف أي شيء عن نفسه، وكل ما يعرفه أنه إنسان بغض النظر عن محددات شخصيته الفردية، وإن له أهدافا معينة في حياته ولكنه يجهل الوسائل المؤدية إليها.

ويقصد جون رولز من افتراضه لمقولة حجاب الجهالة ضمان الحياد التام في عملية التشاور للحيلولة دون أن يتحيز أحدهم إلى مصلحته الشخصية ويعتدي على المصلحة المشتركة ويبدع مبادئ تكوينية للمجتمع تحقق مصلحته ويفرضها على الآخرين دون أن تقنعهم، ودون أن تضمن مصلحتهم. لما كان كل شخص يجهل أوضاعه الخاصة، فإنه لن يستطيع طرح مبادئ تتحيز إلى أوضاع يستفيد منها البعض على حساب البعض الآخر لأنه يخشى أن يكون من بين الذين لا تنطبق عليهم هذه المبادئ وأن يكون من غير المستفيدين لو رفع حجاب الجهالة عنه، ولذلك يحاول قدر الإمكان أن يكون عادلا. تتمثل المفارقة في أن مجموعة من المتفاوضين يلتقون في الموقف الأصلي وهم يتسمون بالحكمة العامة والجهل الخاص في الوقت ذاته، فهم يعرفون كل شيء عن كل ما يحيط بهم ويجهلون كل شيء عن كل ما يتعلق بأنفسهم، وحتى أن سعى المرء إلى تحقيق مصلحته الخاصة، فإنه سيعجز لأنه لا يقدر على التمييز بين ما يخصه وما يخص غيره، وهكذا كل واحد من المتفاوضين يجد نفسه مجبرا على اختيار مبادئ العدل التي لا تفضل واحدًا على آخر. يتفق المتشاورون من هذا المنطلق على حياد المبادئ المفترضة وموضوعيتها وعدم تحيزها لطرف على طرف ويجمعون أيضًا على ضرورة أن تتصف هذه المبادئ الفئات الأقل حظا في المجتمع[1].

---

(1)Rawls, John, Political Liberalism, (New York: Columbia University Press, 1993), pp23-25.

الاجتماعية. فكل شخص من المتشاورين وإن تمتع بمعرفة دقيقة عن جميع المجالات، فإنه لا يعرف أي شيء عن نفسه، وكل ما يعرفه أنه إنسان بغض النظر عن محددات شخصيته الفردية، وإن له أهدافا معينة في حياته ولكنه يجهل الوسائل المؤدية إليها.

ويقصد جون رولز من افتراضه لمقولة حجاب الجهالة ضمان الحياد التام في عملية التشاور للحيلولة دون أن يتحيز أحدهم إلى مصلحته الشخصية ويعتدي على المصلحة المشتركة ويبدع مبادئ تكوينية للمجتمع تحقق مصلحته ويفرضها على الآخرين دون أن تقنعهم، ودون أن تضمن مصلحتهم. لما كان كل شخص يجهل أوضاعه الخاصة، فإنه لن يستطيع طرح مبادئ تتحيز إلى أوضاع يستفيد منها البعض على حساب البعض الآخر لأنه يخشى أن يكون من بين الذين لا تنطبق عليهم هذه المبادئ وأن يكون من غير المستفيدين لو رفع حجاب الجهالة عنه، ولذلك يحاول قدر الإمكان أن يكون عادلا. تتمثل المفارقة في أن مجموعة من المتفاوضين يلتقون في الموقف الأصلي وهم يتسمون بالحكمة العامة والجهل الخاص في الوقت ذاته، فهم يعرفون كل شيء عن كل ما يحيط بهم ويجهلون كل شيء عن كل ما يتعلق بأنفسهم، وحتى أن سعى المرء إلى تحقيق مصلحته الخاصة، فإنه سيعجز لأنه لا يقدر على التمييز بين ما يخصه وما يخص غيره، وهكذا كل واحد من المتفاوضين يجد نفسه مجبرا على اختيار مبادئ العدل التي لا تفضل واحدًا على آخر. يتفق المتشاورون من هذا المنطلق على حياد المبادئ المفترضة وموضوعيتها وعدم تحيزها لطرف على طرف ويجمعون أيضًا على ضرورة أن تتصف هذه المبادئ الفئات الأقل حظا في المجتمع(١).

---

(1)Rawls, John, Political Liberalism, (New York: Columbia University Press, 1993), pp23-25.

ويلاحظ أن **أفكار أرسطو تتعارض مع فكر رولز عن حجاب الجهالة :** فكرة الوضع الأصلي التي يطرحها رولز، لتبنى منظورًا غير متحيز أثناء التشاور في القضايا السياسيةِ المتنازع عليها [1]، يتضح من فكر أرسطو انتقاده لهذا الرأي، إذ يعتقد أن هذا النوعِ مِنْ المنظورِ النزيهِ غير المتحيز بالمعنى المطروح يُضعفُ التشاور السياسيِ بدلاً مِنْ تَحسينه. لأن نتيجته اقتراحات طائشةِ وغير منطقيةِ، لأنه لا يكون للمشاركين مصلحة مباشرة في نتائج التشاور، لعدم اكتراثهم بالمخاطر فهي لا تمسهم مباشرة [2].

ويعتبر جون ستيوارت ميل العدالة هي " الجـزء الأساسـي والأكثـر قدسية وإلزاما على الإطلاق ضمن الأخلاق كلها، ليس على أسـاس الحـق المجرد ولكن لأن مقتضيات العدالة تحتـل أعلـى درجـات سـلم المنفعـة الاجتماعية "، مما يجعلها أكثر الواجبات قيمة، وفي التشاور يجب التخلي عن الحجج والأسباب المستمدة من فكرة الحق المجرد كفكرة مستقلة عن المنفعة، فالمنفعة هي آخر ما تؤول إليه جميع المسائل الأخلاقية، ولابد من فهم المنفعة بأوسع معانيها من حيث هي قائمة على مصالح الإنسان الدائمة ككائن يتطور. والحرية بالنسبة له ليست فقط محددة من أجل الفرد، ولكن أيضًا مـن أجـل المجتمع. كل فرد له الحق في التفكير، البحث، الحوار، التقييم بحرية، ولديـه

---

(1) Saward, Michael," Rawls and deliberative democracy", In: Passerin D'Entreves, Maurizio, Editor, Democracy as public deliberation: new perspectives. Perspectives on Democratization, (Manchester, UK, and New York: Manchester University Press, 2002), p 114.

(2)Yack, Bernard, "Rhetoric and Public Reasoning an Aristotelian Understanding of Political Deliberation ", Political Theory, Vol. 34, No. 4, Aug., 2006, p 433.

الحق في أن يكون مقتنعا وليس مجبورا على الاقتناع. الحرية هي جزء من الطبيعة الأخلاقية عند الإنسان، والمجتمع الليبرالي هو المجتمع الذي يعترف بهذه القيمة الأخلاقية الجوهرية "الحرية"،ويقيم مؤسساته على أساس حمايتها[١].

التشاور كواجب للمدنية (Liberal Duty of Civility):

يقصد **بواجب المدنية** (Liberal Duty of Civility) أنه واجب أخلاقي وليس واجبًا قانونيًا، إذا كان الموضوع المطروح يثير الانقسام بدرجة عالية، فمن واجب المواطنين (الواجب المدني) أن يحاولوا صياغة مطالبهم أحدهم تجاه الآخر في إطار القيم السياسية، وأن المبادئ و السياسات التي يدافعون عنها ويصوتون من أجلها تجد دعما لها في إطار القيم السياسية **للعقل العام**، ويتضمن هذا الواجب أيضًا الاستعداد لسماع الآخرين، وتفتح الذهن.[٢] و يتجه رولز في كتابته الأخيرة إلى الربط بين ممارسة التشاور و مفهوم العقل العام[٣].و العقل العام(Public Reason) هو صورة التفكير المنطقي الملائم للمواطنين المتساوين الذين يفرضون كجسم تعاوني قواعدهم بعضهم على البعض الآخر مدعومة بعقوبات تضعها سلطة الدولة، والخطوط المرشدة للبحث وطرق التفكير المنطقي تجعل ذلك العقل عموميا، بينما حرية التعبير والتفكير في نظام دستوري تجعل ذلك العقل حرا، وخلاف ذلك يكون

(١) مايكل ج . ساندل،" الليبرالية وحدود العدالة "، المستقبل العربي، العدد ٣٧٤، إبريل ٢٠١٠، ص ٢٣ .

(2) Rawls, John, Political Liberalism , Op.Cit, , p 217.

(3) Rawls, J. , 'The idea of public reason revisited', The University of Chicago Law Review, Vol.64, No.3, 1997, p 772.

العقل اللاعمومي الذي يلاءم الأفراد والجمعيات داخل المجتمع يدلهم كيف يفكرون بطريقة مناسبة لاتخاذ قراراتهم الشخصية والتجمعية مثل النوادي الخاصة، الجامعات، الجمعيات العلمية.

فالأفراد يحتاجون لطريقة معترف بها من التفكير المنطقي تفيد في مسألة ما يجب فعله ليكون عملا مسؤولا ومعقولا، وهذا ينطبق على الحكومة ومواطنيها بوصفهم جسما تعاونيا، كما ينطبق على الجمعيات مثل الشركات ونقابات العمال والجامعات والكنائس، وطرق التفكير المنطقي المعترف بها التي تمارسها الجمعيات هي عمومية بالنسبة لأعضائها، لكنها ليست عمومية بالنسبة إلى المجتمع السياسي، وكل طرق التفكير – سواء كانت فردية أو جماعية أو سياسية – لابد لها من أن تتقبل عناصر عامة معينة، وهى مبادئ الاستنباط المنطقي، وقواعد البرهان، ويجب أن تدمج التصورات الأساسية للاستنباط المنطقي والحكم المنطقي والبرهان وأن تشمل معايير الصحة والصدق، ودون ذلك لا تكون طرق تفكير منطقي إنما مجرد كلام بلاغى، أن القدرة على تعلم وتطبيق تلك التصورات والمبادئ هي جزء من عقلنا الإنساني العام[1].

يرى رولز أن العقل العام إما مجموعة الأسباب التي يتم طرحها أثناء التشاور أو طريقة التفكير في تلك الأسباب، وأنه سمة المواطنين الديمقراطيين، ويهدف لإنتاج المفهوم السياسي للعدالة، وعند التفكير في القضايا العامة يجب على المواطنين قبول بعض القيود. ويثور السؤال من

---

(1) John Rawls, Political Liberalism, Op.Cit, pp 216- 220.

انظر أيضا:

- جون راولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة د/ حيدر إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط١، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٥- ٢٢٩.

يضع هذه القيود على المواطنين أثناء التشاور حول الموضوعات العامة؟ يجيب رولز أن ممارستنا للسلطة السياسية تكون صحيحة فقط عندما تكون بموجب الدستور الذي تكون مبادئه مقبولة من جانب المواطنين كمبادئ عقلانية ومعقولة[1]. هذه المقولة العامة يمكن تحليلها إلى عدة أبعاد هي : المواطنون معقولون وعقلانيون مدركون للتعددية، المواطنون يجدون بعض المبادئ كنماذج مقبولة لهم، المواطنون يصدقون على هذا الدستور الذي يجسد تلك المبادئ، أن السلطة السياسية التي تمارس وفق هذا الدستور تكون شرعية، والتشاور يتم وفق مفهوم العقل العام، وطرق التفكير التي يطرحها، ومن ثم يكون العقل العام عند رولز هو بمثابة خطوط مرشدة لطرق التفكير في القضايا العامة، وسمة للأشخاص الديمقراطيين، وهو عقل المواطنين الذين يتقاسمون أوضاعًا متساوية من حقوق المواطنة [2]ويرتبط تركيب مفهوم العقل العام بقضية العدالة وكيفية تحقيقها. والعقل العامّ في النماذجِ الحديثة للتشاور هو عقل مقيد، ويحدد شكل التشاور بضوابطه ومادة الحجّةِ السياسيةِ والأسباب التي يتم طرحها لتَسهيل التعاونِ بين الأفرادِ الأحرار والمساوينِ[3].

---

(1) Pegram, Jeffrey Keefe, Political Liberalism, Religion, and The Prophetic Tradition, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor Of Philosophy, (Georgia:University of Maryland, the Faculty of the Graduate School of the College Park,2007),pp 15-18.

(2) Rawls, John, Political Liberalism, Op.Cit, p 213.

(3) Senchaudhuri, Esha, A Critique of Pure Public Reason, A thesis submitted to the Fulfillment for the degree of Doctor of Philosophy, (London: The London School of Economics and Political Science, December, 2011), pp 182-184.

يوجه انتقاد مفاده أن التنظير الأخلاقي المستند إلى فكرة العقل العام وواجب المدنية وأن كل مواطن سيعمل قاعدة التبادلية مع الغير وأن التعاون سيتم بين المواطنين على تعدد خلفياتهم وهوياتهم الإثنية هي أفكار مثالية أكثر من كونها أفكارًا مجردة. ويطرح رولز تفسيره لهذه النقطة بأن المواطن يكون مدفوعا بتحقيق رغباته لذا يكون سلوكه عقلانيًا Rational وفي ذات الوقت يكون لديه دافع أن يكون مواطنًا صالحًا متعاونًا مع الآخرين ليس فقط بحسابات المصلحة البحتة Reasonable فتتم الموازنة بين الدافعين، وعند المواطن الصالح تتغلب رغبته في أن يكون مواطنا صالحا على رغباته النفعية البحتة. مع الاعتراف بأن عدد المواطنين الصالحين بهذا المعنى ليس كثيرا. يعتقد رولز أن العدد الكبير من المواطنين ممن لا يطبقون الجانب الأخلاقي القائم على التعاون واحترام أسباب الآخرين أثناء التشاور أو لا يطبقون فكرة واجب المدنية كما تم طرحها من قبل هم يعانون محدودية فهم دورهم كمواطنين[١]. ويرتبط وجود المواطن الصالح بقيمة التبادلية ومدى رسوخها في المجتمع. فالمواطن غالبا يسلك سلوكًا معقولاً Reasonable بالمعنى الذي يقصده رولز إذا ما تأكد أن المواطنين الآخرين أيضًا سيبادلونه نفس السلوك المعقول Reasonable وليس العقلاني المنفى البحت[٢].

يوجه انتقاد آخر مفاده أن التشاور و العقل العام كليهما يختلف عن الآخر، كما أن تعريف رولز للعقل العام وكيفية نشأته في ضوء مبادئ

---

(1) Brown, Eric," Rawls and the Duty of Civility", IWM Junior Visiting Fellows Conferences, Vol. 15, 2003, pp13-15.

(2) Long, Ryan," A New Proviso for Rawlsian Public Reason", Paper Presented To Political Theory Workshop,(Chicago: University of Chicago Law, 23April 2012),p7.

الدستور لم تستند إلى التشاور. فتعريفات التشاور تتعدد وقد تتباعد فيما بينها. البعض يَرونَه كمناقشة القضايا في المنتديات الرسمية وهيئات الدولة، وآخرون يرون وجود التشاور في السياقات غير الحكومية؛ واتجاه آخر يراه مكملاً حيويًا من أجل خروج الممارسات الديمقراطيةِ مثل التصويت[1]. ويرى منتقدو رولز أن الموافقة على المبادئ الدستورية السابق الإشارة إليها تمت فردية من كل شخص على حدة ولم تستند للعقل العام.مما يجعل منتقديه يرون مفهومه عن العقل العام غامضًا.

يرى رولز فكرة العقل العام لا تهاجم ولا تنتقد خلفيات المواطنين الدينية أو الفكرية أو العقائدية ويسميها راولز المذهب الشامل **(comprehensive doctrine)** وذلك فيما عدا المذاهب غير المتوافقة مع ضروريات فكرة العقل العام أو قبول الديمقراطية وشرعية القانون، حيث يقدم راولز شرطا لقبول أسباب ومبررات صاحب مذهب معين داخل العقل العام وهو أن يقدم أسبابًا معقولة وعلنية و مقبولة من جانب المواطنين الآخرين المتساوين الأحرار داخل المجتمع ويسميه رولز الشرط(**the proviso**)، فالعقل العام يتميز بأنه يرد كليا داخل المفهوم السياسي للعدالة[2] وقد لعب العقل العام دورا في الولايات المتحدة أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر في تهدئة الانقسام بين المذاهب وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، لأن المجتمع كان مقسما بين عدد من المجموعات المنفصلة ذات المصالح المتباينة، كل مجموعة – سواء كانت خلفياتها دينية أو غير دينية – تشترك

(1) Patterson, Rachael," Reviewing Public Reason: A Critique Of Rawls' Political Liberalism And The Idea Of Public Reason", Deakin law review, Vol. 9, No. 2,2004, pp 718-722.

(2) Rawls, J., "The idea of public reason revisited", Op.Cit, p 776.

في الاعتقاد بأن الطريقة الوحيدة لممارسة الحريات والحصول على الحقـوق هي الاتفاق على المبادئ الدستورية التي تعد ملزمة للجميع، وإذا ما حاولـت جماعة معينة تخطى هذه المبادئ الدستورية أو فرض هيمنتها وأفكارها على الآخرين فإنها تنتهك مبدأ الحقوق والحريات المتساوية لجميع المواطنين ممـا يتنافى مع العقل العام [١].

يشير رولز إلى أن تحقيق مبدأ العدالة السياسية وما يرتبط به من منظومة مفاهيم ليبرالية ليس بالضرورة ينطبق داخل الأسرة أو المؤسسة الدينية كالكنيسة فهو يفرق بين الفرد كمواطن وبين الفرد كعضو في أسرة. فالقيود التي تفرضها التجمعات الفرعية داخل الدولة لا تتعارض مع حرية الفرد لأنه اختار الخضوع لها بإرادته.[٢]مثال لكيفية إعمال العقل العام في التحليل أن راولز يرى أن الدول الغربية التي تفصل الدين عن الدولة هي لا تحمى دينها فقط من تدخل الدولة وتحمى نفسها من تدخل الدين ولكن هي عندما اختارت الفصل كان لحماية كل الأديان الموجودة داخل الدولة و بالتالي فالعقل العام هو طريقة للتفكير في أسباب و مبررات تكون مقبولة من المواطنين الآخرين وليس من جانب جماعة واحدة أو تيار واحد داخل المجتمع.

---

(1) Onbasi, Funda Gencoglu," Democracy, Pluralism and the Idea of Public Reason: Rawls and Habermas in Comparative Perspective",CEU Political Science Journal, Vol. 6, No. 3, November 2011,p 443.

(2) Trifiro, Fabrizio," John Rawls's Justice as Fairness: anti-founda tionalism, deliberative democracy, and cosmopolitanism", IIISD iscussion Paper, No. 93,October 2005,pp 9-11.

المجال العام ودوره في ممارسة التشاور بين المواطنين :

يصف هابرماس كيف جعلت التغييرات التي حدثت في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر المجال العام يتسع ولم يعد يستبعد أحد بناء على وضعه أو مكانته أو التقاليد أو هوية المشاركين. ويستنتج أن العقل ومزايا الرأي، وقوة الحجة أصبحت أساس المشاركة في الحياة العامة، مما أعطى الفرصة للأفراد للتجمع ومناقشة القضايا ذات الاهتمام العام(1) ينصب تركيز يورغن هابرماس في التنظير للتشاور السياسي على تحليل المجال العام ودوره في ممارسة التشاور بين المواطنين، لأن المشاركين في التشاور لا يمكنهم تجاهل المبررات و الأسباب التي يصنعها المواطنون في المجال العام. وتتعدد تعريفات المجال العام، وأغلبها ينظر للمجال العام أنه الفضاء أو الإطار الذي يجمع مجموعة من الأفراد تربطهم شبكة من التفاعلات والعلاقات، انطلاقا مما لديهم من مفاهيم مشتركة و التي تبرر العمل الجمعي وتدفعهم لممارسته، وتسمح باستمرار هذا الإطار وتجدده في الزمان والمكان، فالمجال العام هو شبكة لإيصال المعلومات والتواصل حول وجهات النظر والآراء التي تعبر عن اتجاهات ومواقف قد تكون سلبية أو إيجابية تجاه أمر ما، ومن خلال هذا التواصل يتم ترشيح أي تهذيب ومزج وتركيب تيارات الاتصال والتواصل لتندمج في الرأي العام بخصوص الموضوعات محل

---

(1) Gurke, Deborah E., Deliberation and the Equity Task Force, dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, (Madison: University of Wisconsin-Madison, Madison Metropolitan School District, 2008), p 22.

الاهتمام. فالمجال العام هو الساحة التي تمارس فيها عمليات النقد والنقاش العام في المسائل السياسية التي تهم المجتمع(١).

وقد يرجع تفسير اهتمام هابرماس بالمجال العام في تنظيره للتشاور السياسي إلى أن شرعية التشاور تعتمد في جانب كبير منها على تضمين آراء المواطنين ممن يتأثرون بقرارات التشاور، وبالتالي يلعب المواطنون في المجال العام دورا في التأثير على التشاور ولا يتنافى ذلك مع تركيز عدد من المنظرين على دور مؤسسات الدولة في ممارسة التشاور بدلا من التركيز على المجال العام. ويعطى هابرماس وزنا قيميا كبيرا لعملية الاتصال التي تحدث في المجال العام، وأن شرعية التشاور ترتبط بالعلاقة بين الكيانات والمؤسسات الرسمية التي يمارس فيها التشاور والخطاب غير الرسمي الذي يجرى في المجال العام(٢). فالعملية الاتصالية وفقا لهبرماس تحمى المواطنين من الممارسة غير العادلة للقوة، ويجب أن تكون العملية التشاورية حرة تماما وخالية من ممارسة القمع و أن يكون المتشاورون متساوين(٣). والمجال

---

(1) Haber mass, Jorgen, Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy (Studies in Contemporary German Social Thought),Translated by,Rehg,William,(Cambridge: MIT Press , Third Edition , 1999) ,PP 359- 360.

(2) Habermas, Jorgen& Cronin, Ciaran& De Greiff, Pablo (Ends), The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory, (Cambridge: Cambridge, MA: MIT Press, 1998), p 41.

(3) Jorge, Marcos Engelken," A Collective Learning Perspective on Public Deliberation", University of the Basque Country, Nove mber,2012,

العام يفترض أن يكون مستقلا ولا يخضع لأي قيود ولا تكون القنوات الاتصالية به خاضعة لأي إجراءات مما يجعل المواطنين أحرارا في مناقشة القضايا السياسية، خاصة تلك التي تعزف الدولة عن مناقشتها نظرا لحساسيتها، يعمل المجال العام كمراقب للمجال الرسمي حيث يناقش القضايا ويضع حلولاً للموضوعات التي يتجاهلها المجال الرسمي [1].

يقدم فكر هابرماس جهدًا لتطوير النظرية النقدية التي ظهرت في عشرينات القرن العشرين وتميزت بها لاحقًا مدرسة فرانكفورت، وقد ركز هابرماس ضمن طموحه على تأسيس نظرية معيارية للحداثة، وفي هذا الإطار يطرح مفهوم العقل التواصلي، الذي يجد في القيمة الأخلاقية أساسًا له، وهو المقابل الفلسفي للعقل الوظيفي الأداتي، مع أن الأخير سيفلح بالسيطرة على عالم ما بعد الحداثة في الغرب، لكن العقلانية الأداتية التي أنتجت عالمًا موجهًا من طرف إدارة صارمة، ستكون موضع نقد لا هوادة فيه فيما كان العالم يتجه بخطى حثيثة نحو بداية القرن الحادى والعشرين [2]. والمقصود بالعقل الأداتى أنه العقل المهيمن في المجتمعات الرأسمالية الحديثة

---

http://www.ecprnet.eu/MyECPR/proposals/reykjavik/uploads/papers/1411.pdf

(1) Shahramnia A. M., "Explanation of deliberative democracy in philosophical thoughts of Jurgen Habermas", African Journal of Political Science and International Relations, Vol. 5,No. 5, May 2011, pp 254-257.

(2) Bolton, Roger, "Habermas'S Theory of Communicative Action And The Theory of Social Capital", Paper read at meeting of Western Regional Science Association ,(San Diego, California: Western Regional Science Association, February 2005),pp 7-9.

الذي فقد فيها العقل دوره كملكية فكرية، وتم تقليصه إلى مجرد أداة لتحقيــق أهداف معينة، وهذا العقل الأداتي ينظر إلى الطبيعة والواقــع مــن منظــور التماثل، ولا يهتم بالخصوصية أنه يحاول تفتيت الواقع إلــى أجــزاء غيــر مرتبطة، كما ينظر إلى الإنسان باعتباره جزءا يشبه الأجزاء الطبيعية المادية، ويطرح هابرماس العقل التواصلي للخروج من سلبيات العقل الأداتي ويعمل على تلبية البعد الموضوعي والإنساني للعقل و يتجاوز العقل المتمركز حول الذات (١).

يقوم العقل التواصلي (Communicative Reason)على تنشيط التواصل وقيمه الإنسانية في المجتمع، ويرفض اختزال الظواهر وتسطيحها، ويقدر على تجاوز الذات الضيقة والإجراءات والتفاصيل المباشرة والحاضر والأمر الواقع فهو لا يذعن لما هو قائم ويسعى لتجاوز الأفكار والممارسات والعلاقات السائدة، والبحث في جذور الأشياء والمصالح الكامنة وراءها، والمعارف المرتبطة بها (٢)، ويتجاوز العقلانية الغربية التي أعطت أولوية مطلقة للعقل الغائي، والتي تهدف إلى تحقيق مصالح وغايات معينة. هذا العقل التواصلي يُبنى على فعل خلاق يقوم على الاتفاق وبعيدًا من الضغط والتعسف، وهدفه بلورة إجماع يعبر عن المساواة داخل فضاء عام ينتزع فيه

---

(1) Prychitko, David L.& Storr, Virgil Henry" Communicative Action and The Radical Constitution:
The Habermasian Chaallenge to Hayek, Mises, Ana Their Descendents" ,Cambridge Journal of Economics, Vol.31, No. 2, 2007, pp 265-268 .

(٢) عبد الله إبراهيم، المطابقة والاختلاف: بحث في نقد المركزيات الثقافية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٦٧٢ .

الفرد جانبًا من ذاتيته ويدمجها في المجهود الجمعي الذي يقوم بالتفاهم والتواصل العقلي. يجد هابرماس أن الديموقراطية تجد شرطها النهائي في منطق النشاط التواصلي الذي تعمل المشاورات والتداولات الكلية على إعادة بنائه، حيث يلعب التشاور أو الحوار دورا مركزيا في بلورة ذلك التواصل، ويكون القرار الأخير الحكيم هو القرار الذي تم الاتفاق عليه، بين المتحاورين، و ليس قرارا جاهزا مسبقا و معدا من قبل لجان أو مؤسسات تمثيلية (١).

ويرى هابرماس أن العدالة السياسية مرتبطة فعليا وأساسيا بقدرة كل شخص بوصفه مواطنا على إلقاء وجهات نظره علينا والدفاع عنها بقصد الوصول إلى نتائج عملية ليس فيما يخص الرأي العام فحسب، ولكن فيما يتعلق بالنشاط السياسي أيضًا. وعليه فالمجتمع العادل هو ذلك المجتمع الذي يلبى أفضل الشروط لمشاركة المواطن في التشاور (٢).كما يرى هابرماس أن التشاور الجيد هو الذي ينتهي بسيادة الرأي الأفضل المستند لأسباب، وأن المشاورات يجب أن تقارب شروط الخطاب العملي وهو مثالي ورسمي وغير موجه، يسعى في اتجاه تحقيق النجاح ليس من خلال فرض وجهة نظر الفرد على الآخرين، ولكن بالتوصل إلى تفاهم وتنسيق العمل على أساس من

---

(1)Dux,Gunter,"Communicative Reason and Interest: on The Reconstructing of The Normative Order in societies Structured By Egalitarianism or Domination" in: Honneth,Axel&Joas,Hans (Editors),Communicative Action,(England: Polity press,1991),pp75- 80.

(2) Habermas, Jurgen, Truth and Justification, Fultner, Barbara (Translator), (Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 2003), pp13-15.

الحجج العقلانية، ولا يمكن أن يفرض التفاهم من جانب أي من الطرفين، سواء من خلال التدخل في الوضع مباشرة أو استراتيجيا من خلال التأثير على قرارات من المعارضين. يرى هابرماس أن المتشاور يجب أن يعتقد بإمكانية إقناع أولئك الذين يختلفون معه وقبول أسبابه، لأنه إذا كان المتشاور يعتقد أنه من المستحيل إقناع الآخر، فلن يكون هناك أي سبب لهذا الشخص المشارك في التشاور في إقامة أية حجة على الإطلاق(١). ويعطى هابرماس اهتماما مكثفا بالقواعد التي تحكم عملية الاتصال أثناء التشاور السياسي ومن أهمها وجود لغة مشتركة بين المتشاورين، والتشارك في الموضوعية والعالم المعياري. بدون هذا التشارك يواجه التشاور صعوبة لأنه لا توجد قيم مشتركة ضمنا بين المتشاورين. يرى هابرماس أن المجال العام هو ساحة مستقلة عن الدولة مكرسة للتشاور والتداول العقلاني، ولا يتم تغليب مصالح طرف على آخر، وهى متاحة لكافة المواطنين. وتتم ممارسة النقد والنقاش للمسائل السياسية التي تهم المواطنين(٢).

وبالإضافة للمجال العام يطرح هابرماس أيضًا مفهوم التسامح (Tolerance) كمفهوم أساسي في عملية التشاور(٣)، لأنه يعمل على تضمين

---

(1) Goi, Simona," Agonism, Deliberation, and the Politics of Abortion", Polity, Volume 37, Number I, January 2005, P 56.

(2) Habermas , Jrgen , The Structural Trans Formation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society, translated by Burger, Thomas & Lawrence, Frederic, (Cambridge: Polity Press, 1989),p 30.

(3) Pyatt, Sandra Marquart, & Paxton, Pamela," In Principle and in Practice: Learning Political Tolerance in Eastern and Western Europe", Political Behavior, Vol. 29, No. 1, Mar., 2007, pp 90-92.

المواطنين ومساواتهم مع بعضهم البعض، وتقبل المواطنين للأسباب والتبريرات والحجج المختلفة للآراء حتى وإن لم يتفقوا معها، وإن كان يوجه انتقاد لمفهوم التسامح لعدم قدرته على تفسير أحداث مثل الرسوم المسيئة للرسول[1].

يوجه منظرو ما بعد الحداثة انتقادًا إلى هابرماس مفاده أنه يوجه أو يحاول أن يفرض على المشاركين الوصول إلى توافق الآراء، ويهمش المعارضة، ويعتبر أن التوافق فقط هو الذي يتمتع بالعقلانية، والرد على هذا الانتقاد أن هابرماس يرفض القمع أو التأثير على المشاركين. وضرورة تقديم أسباب إذا تم الاختلاف مع الآخرين في الرأي، وأن التشاور هو طريق لعبور الفجوة بين تنظير هابرماس و رؤية مفكري ما بعد الحداثة[2].

يلاحظ تأكيد كل من راولز وهابرماس على النظرة الحوارية إلى المبادئ والمؤسسات السياسية[3].

هناك اختلاف بين هابرماس وجون راولز، حيث يعطى هابرماس الأولوية للتشاور على الحقوق الأساسية للفرد عند حدوث تعارض بينهما،

وفي مفهوم التسامح انظر أيضا:

- أ.د/ هويدا عدلي رومان، التسامح السياسي المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠)، ص ٣٦- ٣٨.

(1) Thomassen, Lasse, "The Inclusion of the Other? Habermas and the Paradox of Tolerance", Political Theory, Vol.34, No. 4, August 2006, p 439

(2) Martin, Robert W.T, "Between Consensus and Conflict: Habermas Post- Modern Agonism and the Early American Public Sphere", Polity, Volume 37, Number 3, July 2005, p 368.

(3) Saward, Michael, Op.Cit, p 112.

بينما جون راولز يعطى حقوق الفرد الأساسية الأولوية على التشاور، وأثناء الممارسة يمكن حل تلك الإشكالية من خلال تفعيل المبادئ الديمقراطية داخل العملية التشاورية [1]. كما يلاحظ أنه يتفق كل من أفلاطون في العصر اليوناني وهابرماس في العصر الحديث أن قلقهم ليس من ضعف الاتساق مع النفس أو الرذائل، ولكن أن تنطوى هذه الرذائل في الواقع على نوع زائف من التماسك أو نتظاهر عمدا لتمثيل أنفسنا ونقدم للآخرين في المجال العام صورة غير حقيقية ينقصها الصدق والإخلاص في التشاور [2].

المبادئ الأساسية التي تحكم عملية تبادل الأسباب والآراء أثناء التشاور:

قدم كل من جوتمان وثمبوسون إسهاما قويا في التنظير للتشاور السياسي، وتقدم نظريتهما إطارا للديمقراطية التشاورية حيث يتم تبادل الأسباب والمبررات بين المتشاورين للوصول لقرارات تحظى بالقبول المتبادل، وبذلك يكون التركيز في نظريتهما عن التشاور على أساس التعددية الأخلاقية (Moral Pluralism) والاحترام المتبادل، حيث يتم طرح طريقة للتعامل مع الاختلاف، وتركز النظرية على عدة مبادئ أساسية تحكم عملية تبادل الأسباب و الآراء أثناء التشاور هي التبادلية والعلنية والمحاسبية والحريات الأساسية والفرص المتساوية والعادلة، وتسمى هذه المبادئ الدستور التشاورى (The deliberative constitution) ويجب إلا يتم انتهاكه سواء من المسئولين الرسميين أو من جانب المواطنين، ويعطى

(1) Smith, Ryan Atkinson, Op.Cit, p19.

(2) Tarnopolsky, Christina," Platonic Reflections on the Aesthetic Dimensions of Deliberative Democracy ", Political Theory, Vol. 35, No. 3, Jun., 2007, p 308.

جوتمان وثمبوسون أهمية كبيرة للتبادلية باعتبار أنها الأساس الذي تستند إليه بقية المبادئ وهى قائمة على فكرة العقل العام كما طرحها راولز.

ولا تزال الديمقراطية القائمة على التشاور هي أكثر مصطلحات علم السياسة عدالة وتبريرا في التعامل مع الاختلاف بطريقة أخلاقية، يظهر الاختلاف أثناء التشاور لأن كل مواطن لديه مفهومه عن الصالح العام وليس لدينا معرفة أساسية عن كيفية حل الصراعات إذا ما استندت لمبررات أخلاقية، وغالبا لا يملك أحد الدليل القطعى على أن إجابته أو اقتراحه هو الأمثل، وبالتالي فأفضل طريقة وأكثرها مشروعية للتعامل مع مثل تلك الصراعات أن تسمح للمواطنين جميعهم بقدر الإمكان أن ينظموا حياتهم وفقا لمفهومهم عن الصالح العام.

وفرض مفهوم معين للصالح العام على مواطن يتنافى مع الشرعية، ويجب أن يكون هناك احترام متبادل لأسباب ومبررات كل مواطن، وفي ذات الوقت يجب على المواطنين احترام القرارات التي تنتجها العملية التشاورية، مع الإقرار بأن ليس كل المتشاورين سيتفقون مع

مخرجات العملية التشاورية وأن الاتفاق لن يكون بنفس الدرجة [1]، ولكن القرار نفسه يكون عادلاً لأنه ناتج عن التشاور بين الجميع وتحقيق الرضاء بين أكبر عدد ممكن.تؤكد نظرية جوتمان وثمبوسون على قبول الحلول المقترحة (Acceptance) أكثر من حدوث الاتفاق (Agreement) لأنه في بعض الأحيان تكون الاختلافات بين المواطنين جذرية، يدعم ذلك

(1) Guttmann, Amy& Thompson, Dennis, Democracy and Disagree ment, ,p55.)(Cambridge: MA Belknap Press, 1996

وجود الاحترام المتبادل الذي هو اتفاق على كيف يكون الاختلاف، ويشكل التشاور بالأساس عملية تبادلية.

وبالمقارنة يلاحظ اختلاف تنظير جوتمان وثمبوسون عن هابرماس، لأنهما يصوغان نظريتهما عن التشاور في مؤسسات الدولة الرسمية، أن ميزان القوة يميل تجاه مؤسسات الدولة،ويرفضان فكرة أن إجراء التشاور في المجال العام تحت ظروف وشروط معينة يكفى كى يشرع القوانين ويصيغ السياسات، وبالتالي منظورهما للتشاور أضيق من هابرماس الذي يمد التشاور إلى المجال العام. وعندما يدعو جوتمان وثمبوسون إلى أن يتشارك المتشاورون في الأسباب والمبررات التي يتم تقديمها أثناء التشاور لا يقصد من ذلك المشاركة في الاعتقادات السائدة بين المتشاورين أن هذا السبب هو السبب الصحيح ولكن المشاركة في الاعتقاد أن هذا السبب عام وليس شخصيًا[١].

يشترط جوتمان وثمبوسون نوعية معينة من الأسباب والمبررات التي تصاغ أثناء عملية التشاور وهى الأسباب والمبررات المنطقية المستندة إلى العقل العام، ولا يجب اعتبار أن بعض مؤسسات الدولة مثل السلطة التشريعية، والمحاكم هي منتديات لإجراء التشاور وبعضها الآخر هي مكان للقوة واتخاذ القرارات، وإنما يجب تضمين كل المؤسسات، وترفض تلك النظرية الفصل بين التشاور حول القرار وبين اتخاذ القرار بشكل ملزم، وأن

---

(1) Dodd, Jordan" On Gutmann and Thompson's Arguments that Deliberative Democrats Shouldn't be Pure Proceduralists", pp2-5 http://publicreason.net/wp-content/PPPS/Spring2009/Dodd.pdf

تتسق إجراءات الديمقراطية مع جوهرها مثل احترام الآخرين، وضمان حق تكافؤ الفرص[١].

يشترط كل من جوتمان وثمبيسون أن التبادلية وتقديم المبررات والأسباب المقبولة يكون داخل الإطار الثقافي المعاصر، فمثلا لو أن هناك جماعة تدعو للعبودية فلا يمكن أبدا أن يقوم التشاور بدور في التوصل للاتفاق لأن الإطار الثقافي المعاصر ينظر للعبودية على أنها عمل غير أخلاقي وبالتالي لن تستطيع تلك الجماعة تقديم أسباب مقبولة للآخرين[٢]. ويؤخذ على النظرية التي قدمها كل من جوتمان وثمبوسون أنها تشترط نوعية معينة من الأسباب والمبررات التي يتم تقديمها في التشاور السياسي، وقد يكون لذلك أثر استبعادى لأن المواطنين المهمشين والبسطاء قد لا يعرفون تقديم مثل تلك المبررات.

ويمكن أن تتعدد منظورات الباحثين في تفسير تنظير جوتمان وثمبوسون للتشاور، مما يؤدى إلى حدوث عدة انقسامات، يساعد على ذلك الانتقادات التي توجه إلى التشاور السياسي بصفة عامة. تنتقد إيريس يونج نظرية جوتمان وثمبوسون في التشاور لأنهما يحددان التشاور ويخضعانه للعديد من الشروط مما يؤثر على دور التشاور السياسي باعتباره عملية

---

(1) Guttmann, Amy& Thompson, Dennis , "Deliberative Democracy Beyond Process", Journal of Political Philosophy, Vol.10, No. 2, 2002 ,pp 156- 159.

(2) Goi, Simona, Op.Cit, P67.

تضمينية بالأساس [1]، وتقترح أن يتم مد وتوسيع نطاق الأسباب والمبررات التي يتم الاستناد إليها في العملية التشاورية، بحيث يتم الربط بين تلك الأسباب والمبررات من جانب وتحقيق الصالح العام من جانب آخر، كما ترى أنه يجب التعامل مع الاختلافات القائمة بين المتشاورين من حيث أوضاعهم وخلفياتهم وتعليمهم كمورد وليس مشكلة[2].

عناصر ممارسة التشاور السياسي :

يشرح جون درايزك تنظيره للتشاور السياسي بدءا من انتقاداته الموجهة للديمقراطية الليبرالية، وأنها تستجيب للمصالح الضيقة للسياسيين وجماعات المصالح، ولاينبذ العقل الآداتى تماما ولكن يمكنه التعايش مع العقل الاتصالى[3].ويرى أن الديمقراطية التشاورية (Deliberative Democracy) هي نمط من الديمقراطية يستند إلى التشاور، بحيث يتركز النشاط السياسي في المجتمع المدني والمجال العام، وهى تتعدى الحدود بين الوحدات المكونة للنظام السياسي[4]. وتزداد أهمية التشاور السياسي مع زيادة الكتب والمقالات

---

(1)Young, Iris Marion, "Justice, Inclusion, and Deliberative Democracy", In Stephen Macedo (Editor), Democracy and Disagreement, (Oxford: Oxford University press, 1999), p151. ,

(2) Young, Iris Marion "Difference as a Resource for Democratic Communication." In Bohman, James & Rehg William, (Editors) Deliberative Democracy Essays on Reason and Politics, (Cambridge: MA: MIT Press, 1997), p385.

(3) Dryzek, John & Niemeyer, S, "Discursive Representation", American Political Science Review, Vol. 102, No. 4, 2008, pp 481-486.

(4) Bantas, Hercules, John Dryzek and Deliberative Democracy, p2.

والدوريات والخطب والدورات التدريبية والإصلاح المؤسسي لتفعيل التشاور السياسي[1].

يضع درايزك عدة عناصر لممارسة التشاور وهى :

المجال العام (Public space): الذي يستضيف اتصالاً حرًا وواسع النطاق بين المتشاورين، وقد يكونون سياسيين أو نشطاء في الحركات الاجتماعية أو مواطنين وغيرهم وتكون الأماكن في منتديات الإنترنت أماكن تجمعات المواطنين كالنوادى والمقاهى وحجرات الدراسة.

تمكين المجال العام (Empowered space) الذي تتم فيه المشاورات بين الأطراف الفاعلة في المؤسسات لإنتاج قرارات جماعية ويمكن أن يتم التشاور داخل السلطة التشريعية، ومجلس صنع السياسة في الدولة بالشراكة مع ممثلين من الحكومة وقطاع الأعمال، واتحادات النقابات العمالية، ومجلس الوزراء، والمحكمة الدستورية، وما يتم التركيز عليه هو تمكين أصحاب المصلحة من التشاور والحوار، ويمكن للشبكات غير الرسمية أن تكون لها مخرجات جماعية تقوى التشاور في المجال العام[2].

الانتقال (Transmission) يقصد به أن التشاور في المجال العام يمكن أن ينتقل تأثيره إلى المؤسسات الرسمية، عن طريق عدد من الآليات يمكن أن تشمل الحملات النشطة، واستخدام البلاغة والعروض المصممة

---

www.reluctantgeek.weebly.com

(1) Dryzek, John S, Foundations and Frontiers of Deliberative Governance, (Oxford: Oxford University Press, October 2010), p11.

(2) Blau, Adrian," Rationality and Deliberative Democracy: A Constructive Critique of John Dryzek's Democratic Theory", Contemporary Political Theory ,Vol. 10, No. 1, 2011, pp 52-55.

لجذب الدعاية من أجل قضية معينة، تقديم الحجج والأفكار الجديدة المصاحبة للتغيير الثقافي الذي يرتبط في كثير من الأحيان بالحركات الاجتماعية، ويمكن أن تكون مقبولة من قبل الجهات الرسمية، والروابط الشخصية بين الجهات الفاعلة في المجال العام والسلطة. وأشكال هذا الانتقال قد تكون في شكل الدعوة لتبنى فكرة، أو النقد، أو الاستجواب، أو الدعم، أو مزيج بين هذه الأنواع.

المساءلة: (Accountability) تعد المساءلة ضرورية عندما يتعلق الأمر بتأمين شرعية التشاور ونتائجه الجماعية، وتشكل الحملات الانتخابية في الدول الديمقراطية الليبرالية آلية مهمة للمساءلة، والإجراءات التي يتخذها السياسيون يتم الحكم عليها من قبل جمهور الناخبين، ولكن في التشاور السياسي يمكن أيضًا المساءلة عن طريق تقديم أسباب لها اعتبارها وتبرير القرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها إلى جانب وجود الانتخابات.

ما بعد التشاور (Meta-deliberation) وهى مرحلة التشاور حول كيفية تنظيم وإجراء النظام التشاور ى نفسه، فالنظام التشاور ى الصحيح يراجع نفسه باستمرار ولديه القدرة على الفحص الذاتى.

الحسم (Decisiveness) درجة جودة وإتقان ممارسة التشاور في كل عنصر من العناصر السابقة هي المخرج النهائى للعملية التشاورية.

وينظر جون درايزك للتشاور السياسي بأنه محدد من محددات التحول الديمقراطي [١]، وأن مؤشرات التحول الديمقراطي المتعارف عليها في الأدبيات مثل الانتخابات الدورية والتعددية الحزبية يمكن تزييفها بسهولة مثل

(1) Dryzek, John S, Foundations and Frontiers of Deliberative Governance, Op.Cit, pp 11- 15.

دول العالم الثالث والاتحاد السوفيتي سابقا، ويطلق بعض الباحثين على تلك الظاهرة السلطوية التنافسية (competitive authoritarianism) ولا يقلل ذلك مطلقا من أهمية مؤشرات التحول الديمقراطي و إنما توضيح أهمية تضمينها للتشاور والتداول والحوار. وبالمثل لا يعنى التركيز على التشاور أن الديمقراطية ليست سوى المشاورات والمداولات، بل هي أيضًا التصويت، وسيادة القانون، وإدارة غير فاسدة، ومحاسبية، فالديمقراطية لا يمكن قيامها من دون التشاور و المناقشة بالإضافة للانتخابات [١]. يتصور جون درايزك أنه عندما يكون التشاور داخل السلطة التشريعية محدودا يزيد التشاور في المجال العام، مثال دولة بولندا في بداية ثمانينات القرن العشرين، وغالبا ما يحدث ذلك في النظم السلطوية ويقدم درايزك تفسيرا لدور التشاور السياسي في تحقيق التحول الديمقراطي من خلال عدة عناصر هي الشرعية، والتعامل مع الانقسام العميق، الفعالية في حل المشاكل الاجتماعية، الانعكاس وذلك على النحو التالي :

أي نظام يبحث عن مصادر لتحقيق الشرعية لمواطنيه، ومن هذه المصادر اتخاذ القرار بطريقة جماعية من خلال التشاور، مثال ذلك اتخاذ عدد كبير من الحكومات القرارات المتعلقة بالسياسات الصحية عن طريق التشاور. تعانى النظم الديمقراطية في العديد من المجتمعات الانقسام العميق على أسس إثنية،أو دينية أو لغوية، ويتم اقتراح عدد من الحلول لهذه المشكلة، ولا سيما تقاسم السلطة فيما يعرف بالديمقراطية التوافقية، فالتشاور يمكن

---

(1) Dryzek, John ,"Democratization As Deliberative Capacity Building", Paper Presented at Political Science Program Research School of Social Sciences ,(Canberra: Australian National University, July 2008),p3 .

أيضًا أن يلعب دورا في معالجة هذا الانقسام. يسعى التشاور لمزيد من التوافق في الآراء داخل المؤسسات التوافقية، وتشير كثير من الأدبيات إلى كفاءة التشاور في ابتكار الحلول التي تكون فعالة ومقبولة للطرفين، وبالنسبة للانعكاس يقصد جون درايزك أن التشاور ينعكس على المواطن إيجابيا، ويزيد قدراته على الحوار والتفاعل والتشاور [١].

يخلص هذا الفصل إلى أن التشاور هو عملية لصنع القرار أو إصدار تشريع، حيث يسمح لكل المعنيين بهذا القرار بالمناقشة و التأثير على السياسة العامة من خلال الاحترام المتبادل للآراء[٢]. وبدأ إلقاء الضوء على أهمية التشاور مع تزايد الاحتجاجات المناهضة للعولمة يوم ٣٠ نوفمبر عام ١٩٩٩ في مدينة سياتل Seattle في الاجتماع الافتتاحي لمنظمة التجارة العالمية، وذلك احتجاجا على الطريقة السرية وغير الديمقراطية التي كانت تتم بها الاجتماعات رغم أن المحتجين معنيون مباشرة بنتائج تلك الاجتماعات ويتأثرون بها [٣].وأنه مفهوم يتضمن قيم المساواة والتبادلية وحرية الرأي والاحترام، كما تم توضيح دور التشاور في التحول نحو الديمقراطية، ويلاحظ الإيجاز فيما يتعلق بالتشاور الافتراضي لأن موضوع الدراسة هو التشاور السياسي وتطبيقه في الواقع مع عدم إغفال أهمية التشاور الافتراضي، نظرا

---

(1) John S. Dryzek and Christian List, "Social Choice Theory and Deliberative Democracy: A Reconciliation", British Journal of Political Science, Vol. 33, No.1, 2003, pp 1-3 .

(2) Pingree, Raymond J.," How Messages Affect Their Senders: A More General Model of Message Effects and Implications for Deliberation", Communication Theory, Vol. 17, No.4 , November 2007, p 440.

(3) Drake, Anna Marie, Op.Cit, p1.

لأن التشاور الافتراضي يحتاج إلى دراسة مستقلة، وقد يعمل التشاور كآلية لمعالجة التهميش في المجتمع، لأنه يضم المهمشين إلى عمليات التداول والتشاور والحوار، ومن ثم يلعب دورا في التحول الديمقراطي، كما اتجهت لدراسته عدة دراسات إمبيريقية متنوعة منهجيتها ما بين الدراسة الكمية والكيفية له. وفي العصور القديمة والوسطى عرفت ممارسة التشاور في أثينا (دولة المدينة) وإن كانت ممارسة قاصرة على المواطنين فقط بالمفهوم الأثيني واستبعدت النساء والعبيد والغرباء، أما الفكر الروماني فقد اهتم بالعمل أكثر من التفكير، والواقعية الرومانية أثرت سلبا على ممارسة التشاور خاصة في مرحلة بداية تأسيس روما، وبالبحث في الفكر السياسي المسيحي يتضح أن المسيحية جاءت كديانة خالصة ولم تقدم رؤية عن الدولة، وهو ما يختلف عنه الحال في مرحلة الفكر الإسلامي، فقد نظر له عدد من المفكرين الإسلاميين ومارسته الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين باسم الشورى، ولكن انحسر المفهوم وممارسته في العصور الوسطى في أوربا حيث انتشر الإقطاع و سيطرة الكنيسة على الدولة والحروب الصليبية، ثم عاد المفهوم ليزدهر في الفكر الليبرالى في العصر الحديث في فكر جون درايزك وجوتمان وثمبوسون وهابرماس وجون رولز وطرح تنظيرًا للمفهوم في سياق نظرية رولز عن العدالة، وهابرماس عن المجال العام، و طرح وجوتمان وثمبوسون لأسس ومتطلبات ممارسة التشاور. وفيما يخص تطبيق التشاور السياسي على النظام السياسي المصري في فترة الدراسة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ يتم عرض نتائج المقابلة المتعمقة مع عينة من أعضاء الأحزاب والائتلافات والحركات السياسية والنشطاء وتعريفهم للتشاور وكيفية ممارسته، وذلك موضوع الفصل الثاني.

□□□ □□□

الفصل الثاني
نتائج المقابلة المتعمقة وتحليلها

تقوم الدراسة بمحاولة تطبيق مفهوم التشاور السياسي وما يرتبط به من قضايا على السياق المصري، والتفاعل مع الواقع المصري في فترة الدراسة بما يتسم به من تعقيدات وتشابكات وبيئة في مجملها تؤثر على إمكانية حدوث تشاور سياسي، وذلك من خلال الربط بين الأطر النظرية والنتائج الميدانية في التحليل. كما تتطرق لوضع التشاور السياسي وفق رؤية العينة قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعدها. وعما إذا كان ضعف إجراء الحوار مع القوى السياسية وتهميشها يعد سببا لما شهدته مصر يوم ٢٥ يناير، وذلك في ضوء استكشاف ملامح الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١ وما كان لها من خصوصية بارتفاع سقف مطالب المتظاهرين إلى هدف واحد هو إسقاط النظام السياسي القائم، وما إذا كان غياب التشاور ينتج عنه القهر والوصول للرغبة في إسقاط النظام، لأن كل المطالب التي كانت مكبوتة تظهر فجأة، بينما مع إجراء التشاور يتم التهدئة تدريجيا لاسيما مع تنفيذها أو استيعابها. علاوة على دراسة محاولة النظام السياسي استمالة المتظاهرين بعدة إجراءات مثل إقالة حكومة د/ أحمد نظيف، والوعد بإصلاحات دستورية، ثم استخدام العنف وقد تزايدت اتهامات قتل المتظاهرين الموجهة لعدد من ضباط وزارة الداخلية. وتعمل الدراسة على معرفة رأى العينة لكيفية حدوث تشاور وتنسيق وتوافق بين الثوار للوصول لإسقاط النظام، في ضوء مستويين هما التشاور

بين القوى السياسية والنظام، والتشاور بين الشعب وفئاتـــه المختلفـــة وفـــي مقدمتها الثوار لإسقاط النظام.

*** ***

" إجراءات التطبيق الميداني والتعريف بالعينة "

يدور هذا المبحث حول إجراءات التطبيق الميداني بإجراء مجموعة من المقابلات المتعمقة مع عينة عمديه مكونة من عدد من والنشطاء السياسيين وممثلي القوى السياسية، ويتناول توصيف العينة من ناحية الانتماء السياسي، والحالة التعليمية، والتوجه السياسي سواء للقوة السياسية أو المبحوث نفسه، كما يلقى الضوء على الأحزاب و الحركات والائتلافات السياسية الممثلة في العينة، وخصوصا مع حداثة نشأة عدد كبير منها بعد ٢٥ يناير ٢٠١١.

أولاً : وصف العينة

تم إجراء مجموعة من المقابلات المتعمقة مع عينة عمدية مكونة من عدد٣١ من والنشطاء السياسيين وممثلي القوى السياسية، **تقصد الدراسة** بالقوى السياسية الأحزاب والائتلافات والحركات السياسية، وتقصد بالنشطاء السياسيين أعضاء المستويات القيادية في الأحزاب والائتلافات و الحركات السياسية ولكن قد لا يحظون بالصفة التمثيلية للحزب أو الحركة أو الائتلاف، وتم إجراء المقابلات معهم على هذا الأساس.و تبنى نتائج الدراسة فيما يخص العمل الميداني على نتائج التطبيق الميداني في الفترة من ١٥ يوليو ٢٠١١ إلى١٦ أكتوبر ٢٠١١وذلك في ظل زخم الأحداث السياسية وكثرة التغيرات والديناميكية المستمرة التي تشهدها الساحة المصرية وانعكاسه على التشاور بين القوى السياسية.

تمت صياغة الدليل وعرضه على الأستاذ الدكتور المشرف، الذي تفضل بتدقيقه ومراجعته علميا فور تقديم الطالبة للدليل وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٣ يوليو ٢٠١١ وشملت التعديلات الصياغات اللغوية، ووضع بدائل للاستجابات في عدة أسئلة فضلا عن إعادة صياغة بعض الأسئلة بطريقة مبسطة لتصل لذهن المبحوث مباشرة، وتحديد عدة تعديلات من حيث الترقيم للأسئلة الفرعية، وتوجيه إرشادات للطالبة أن يتضح في ذهنها أنواع التشاور، والتفرقة بين العملية تشاورية والقرار النهائي، ثم تفضل مجموعة من الأساتذة الدكاترة بتحكيم الدليل، وتقديم الرأي العلمي حوله. وهم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور/كمال المنوفي أستاذ النظم السياسية ومدير برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد ناقش الطالبة فيه وقام بتحكيمه يوم الخميس الموافق ١٤ يوليو ٢٠١١. وتتلخص الملاحظات في توجيه الباحثة نحو طريقة إلقاء الأسئلة، واقتراح إضافة سؤال كيفي، ومن كلية الإعلام بجامعة القاهرة الأستاذ الدكتور / محمود علم الدين أستاذ الصحافة ووكيل الكلية لشئون البيئة، وناقش الطالبة في الدليل وحكمه أيضًا يوم الخميس ١٤ يوليو ٢٠١١، وأضاف سؤالين كيفيين واقترح غلق عدة أسئلة، وحكم الدليل من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الأستاذة الدكتورة/ نسرين البغدادي، أستاذ الاجتماع ومدير المركز، ورأت أن هذا الدليل يشمل العديد من الأسئلة، ويرجع ذلك إلى أن الطالبة حاولت أن تستفيد من عدد من البيانات الكمية بالإضافة للبيانات الكيفية، وأنه يصلح كأداة استبيان، فقامت الطالبة باختصار الدليل ليتلاءم مع المقابلة المتعمقة، ود/ حسن سلامة الأستاذ المساعد بالمركز، وأبدى ملاحظات على تصنيف التوجهات السياسية للمبحوثين، ود/ أحمد عبد الموجود الأستاذ المساعد بالمركز وقدم إرشادات

للباحثة حول كيفية إجراء المقابلات المتعمقة، وأشار إلى أن حجم العينة ملائم للدراسة. وبالرجوع إلى الأستاذة الدكتورة / صفية عبد العزيز أستاذ الإحصاء بالمركز رأت أن العينة من الناحية المنهجية والإحصائية سليمة لأنها عمدية وحجمها ملائم في ضوء الاعتماد على التحليل الكيفي للبيانات بالأساس وليس المعالجة الإحصائية البحتة[1]. وتركز الاهتمام على التشاور السياسي بين القوى السياسية وليس داخل كل حزب أو حركة على حدة. وقد أبدى الأساتذة الدكاترة المحكمون تعاونا جما لتلبيتهم المشكورة لرغبة الطالبة في استيفاء الدليل وتحكيمه في وقت قصير، نظرا لجسامة الأحداث التي تمر بمصر في تلك الفترة ومحاولة بدء العمل الميداني فور انتهاء التحكيم وإجازته حتى تكون التحليلات والأحداث والتفسيرات حية في ذهن المبحوثين.

بلغ إجمالي عدد المقابلات المتعمقة التي تم إجراؤها ٣١ مقابلة، ومتوسط وقت المقابلة ساعة وربع الساعة وعينة الدراسة **عمدية**، وفي بعض المقابلات كان يتواجد أعضاء من الحزب أو الحركة إلى جانب المبحوث، فحددت الباحثة المقابلة مع ممثل الحزب أو الائتلاف دونما تدخل من باقي الأعضاء. وعدد الذكور ٢٨ وعدد الإناث ٣ **وذلك لأربعة أسباب، الأول** أن الباحثة كانت تتصل بالحزب أو الائتلاف أو الحركة و تعرض موضوع الدراسة وتطلب منهم ترشيح ممثل رسمي عن الحزب أو الحركة أو الائتلاف شريطة أن يكون ملما بموضوع الدراسة فكان الترشيح غالبا ما يأتي ذكوريا، **الثاني** في الحالات التي رشح فيها الحزب ممثلة لإجراء المقابلة معه من الإناث، امتنعت المرشحة عن إجراء المقابلة سواء لضيق الوقت أو ارتباطات

---

(١) الأستاذة الدكتورة / صفية عبد العزيز أستاذ الإحصاء بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المستشار الإحصائي للبحث.

سفر، أو الخوف من أن يكون هذا العمل له تداعيات أمنية.**الثالث** أن مشاركة المرأة بصفة عامة في الحياة السياسية في مصر تكتنفه العديد من العوائق، وتعاني مصر تدني المشاركة السياسية للمرأة[1]،وتأكد ذلك في العمل الميداني إذ لاحظت الباحثة أن مشاركة المرأة غالبا ما تكون أثناء المظاهرات، الجمع المليونية، الوقفات الاحتجاجية بينما العمل السياسي الرسمي المنظم تتدنى المشاركة خصوصا ويتضح ذلك أيضًا أثناء الاعتصامات المستمرة لفترات طويلة. **الرابع** أن العينة عمدية وليست ممثلة ويتم الاختيار بالأساس وفقا لإلمام المبحوث بموضوع الدراسة.

بالنسبة **للحالة التعليمية** للعينة ٣ حاصلين على درجة الدكتوراه، و ٤ حاصلين على درجة ماجستير، و ١ دراسات عليا حاصل على درجة الدبلوم في إدارة المنظمات غير الحكومية، بينما يصل عدد الحاصلين على درجات جامعية ٢٣ مبحوثا.

جغرافيا امتد العمل الميداني ليشمل **تسع** محافظات هي :

القاهرة والإسكندرية والجيزة وحلوان والمنوفية والشرقية والغربية وكفر الشيخ وسيناء، ولم تعتمد الباحثة على إجراء المقابلات عبر الإنترنت أو التليفون حتى يتسنى لها خلق جو من الثقة مع المبحوث في ضوء التشكك

---

(1)Margot Badran, Feminists ,Islam and Nation ,(Cairo: Printshop of The American University in Cairo ,1996), pp207-215

انظر أيضا كلا من:

- أ.د / سلوى العامري، أوضاع النساء المنتخبات في المجالس المحلية، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٨)، ص ١٣- ١٤.
- أحمد محسن وآخرون، نحو إستراتيجية لتمكين المرأة المصرية،(الجيزة: الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، ٢٠٠٩)، ص ٣٧- ٣٨.

والريبة التي سادت المناخ السياسي في مصر وقت التطبيق الميداني، ونظرا لوجود درجة من الانفلات الأمني سادت وقت الدراسة تفضل الأستاذ محمد عمر هندى ممثل حركة ثوار سيناء بتنسيق موعد مع الباحثة والحضور لأحد الأماكن العامة القريبة جغرافيا منها وذلك توفيرا عليها، وتوزيع العينة على المحافظات هو ١ كفر الشيخ، و١ سيناء، و١ الإسكندرية،٢ الغربية، و١ المنوفية، و١٠ الجيزة، و٢ حلوان، ١١ القاهرة، ٢ الشرقية. وداخل محافظتي القاهرة والجيزة **تنوعت المقابلات ما بين الأحياء الراقية، والشعبية، والمتوسطة** حيث شملت محافظة الجيزة أحياء إمبابة والصف والوراق، الهرم، وحدائق الأهرام، و الدقي، والمهندسين، بينما شملت محافظة القاهرة أحياء مصر الجديدة، مدينة نصر، جاردن سيتي، والمعادى، حدائق القبة والمنيرة، والسيدة زينب وعين شمس.**ولم تقصد الدراسة امتداد العينة في هذا النطاق الجغرافي المتسع وإنما فرض ذلك أن عددًا من ممثلي الحركات والأحزاب والائتلافات الثورية في العينة من أبناء الأقاليم.**

ألمت العينة **بالتوجهات السياسية الرئيسة** في الساحة السياسية المصرية وتنوعت أيديولوجيا ما بين الليبرالي واليساري والإسلامي والثوري تنوعت داخل التوجه الواحد ما بين الليبرالي والليبرالي ببعد اجتماعي، وفي التوجه اليساري تنوعت بين اليساري والناصري و في التوجه الإسلامي تنوعت بين المعتدل و الإخوان والسلفي، والصوفي، وفي التيارات الثورية تنوعت مابين تيارات ثورية دون انتماءات أيديولوجية، وأنها تضم العديد من التوجهات وبين تيارات تستلهم روح الثورة والحفاظ عليها. وذلك كما يلي :

جدول (١)

الانتماء السياسي للمبحوثين

الاسم	الانتماء السياسي
١- شادى محمد رضا أبو اليزيد طه	حزب الغد (جبهة أيمن نور)
٢- محمود محمد أحمد إبراهيم	حزب التيار المصري
٣- محمد فرج	حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
٤- رضا طلبة	الحزب العربي الديمقراطي الناصري
٥- إيهاب سمير	حزب المصريين الأحرار
٦- مصطفى سامح أبو العز (صفة شخصية)	حزب الجبهة الديمقراطية
٧- ميادة مدحت (صفة شخصية)	عضو حزب الوفد ومؤسس لاتحاد نهضة الوفد
٨- صبحي صالح	حزب الحرية والعدالة
٩- محمد سراج	حزب الوسط
١٠- محمود محمد فتحي	حزب الفضيلة
١١- عبد العزيز الحسيني	حزب الكرامة
١٢- خالد محمد عزت	حزب التحرير المصري
١٣- مالك أنس محمد (صفة شخصية)	حزب النور
١٤-حلمي السيد فريد محمود	حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس)
١٥- أحمد جمال محمد الشافعي	حركة مستقبل مصر الثورة
١٦- أكرم مجدي	حركة اتحاد قوى ثورة مصر
١٧- عبد الله عبد الغفار نوفل (صفة شخصية)	حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)
١٨- خالد محمد العدوى	الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة

الاسم	الانتماء السياسي
١٩- إبراهيم محمد أبو زينة (صفة شخصية)	حركة ثوار ماسبيرو
٢٠- رامز على المصري	الجبهة الحرة للتغيير السلمي
٢١- أحمد عبد العال محمد	حركة كلنا خالد سعيد
٢٢- محمد عمر هندي	حركة ثوار سيناء
٢٣- سيد فرج محمد فرج	الائتلاف الإسلامي الحر
٢٤- أحمد عبد ربه البرعي	ائتلاف شباب الثورة
٢٥- خالد محمود محمد طه	ائتلاف جبهة ثوار التحرير
٢٦- بكر عثمان على	ائتلاف شباب النوبة
٢٧- عبد المنعم أبو الفتوح	مرشح للرئاسة
٢٨- بثينة كامل	مرشحة للرئاسة وناشطة بحركة كفاية
٢٩- جورج إسحاق	ناشط سياسي
٣٠- ممدوح حمزة	المجلس الوطني
٣١- سلمى أبو المجد	ناشطة سياسية مستقلة
المجموع الكلى	**٣١**

يلاحظ أن **٥ مبحوثين** ممن تمت مقابلاتهم فضلوا أن تتم المقابلة معهم بوصفهم أعضاء في الحزب أو الائتلاف وليس بوصفهم ممثلين له وذلك حتى يتسنى لهم درجة أعلى من التعبير عن رأيهم في موضوع الدراسة دون قيود رسمية. وهم الأستاذ / عبد الله عبد الغفار نوفل أمين التنظيم والاتصالات بحركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، والأستاذ/ إبراهيم محمد أبو زينة مذيع بالتليفزيون وأحد نشطاء حركة ثوار ماسبيرو، والأستاذ/ مالك أنس محمد عضو حزب النور وهو أيضًا عضو بائتلاف دعم

المسلمين الجدد، والأستاذ/ مصطفى سامح أبو العـز منسـق العلاقـات الخارجية للشباب وعضو المكتب التنفيذي بحزب الجبهـة الديمقراطيـة، والأستاذة /ميادة مدحت عضو حزب الوفد ومؤسس لاتحاد نهضة الوفـد وهو اتجاه إصلاحي داخل حزب الوفد.بينما ٢٦ مبحوثا تحـدثوا بصـفة رسمية وممثلة للحزب أو الائتلاف أو الحركة.

ويتضح من الدراسة أن ما هو **شائع إعلاميا** أن حزبًا معينًا له توجه ديني سواء سلفي أو صوفي أو مسيحي هو **غير صحيح** وفق اللائحة الأساسية للحزب، وأن ما يحدث أن يكون الغالبية من أعضاء حزب ما لها انتمـاء ديني ولكن ما هو رسمي وثابت في اللائحة التأسيسية للحزب أنه غيـر قائم على أساس ديني وأنه مفتوح لكل المـواطنين المصـريين **وتفسـر الدراسة ذلك** في ضوء قانون الأحزاب السياسية) رقم ٤٠ لسـنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية) المادة ٥ تحظر أن يقوم الحزب علـى أساس ديني وإن كان ينقص تلك المادة تحديد المقصود بالأساس الديني.

ويتضح ذلك في العينة على النحو التالي :

جدول (٢)

التوجه السياسي للقوى السياسية فئات العينة

الانتماء السياسي	التوجه السياسي للحزب أو الحركة أو الائتلاف
١- الائتلاف الإسلامي الحر	إسلامي مفتوح لجميع المواطنين
٢- حزب النور	مرجعية إسلامية
٣- حزب الحرية والعدالة	مدني بمرجعية إسلامية
٤- حزب الوسط	المرجعية الحضارة الإسلامية
٥- حزب الفضيلة	مرجعية إسلامية

الانتماء السياسي	التوجه السياسي للحزب أو الحركة أو الائتلاف
٦- حزب الغد (جبهة أيمن نور)	ليبرالي
٧- حزب المصريين الأحرار	ليبرالي
٨- حزب الوفد	ليبرالي
٩- حزب الجبهة الديمقراطية	ليبرالي اجتماعي
١٠- حزب الكرامة	يساري مجتمعي
١١- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	يساري
١٢- حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)	ناصري
١٣- الحزب العربي الديمقراطي الناصري	ناصري
١٤- اتحاد قوى ثورة مصر	ثوري
١٥- الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة	ثوري
١٦- ائتلاف شباب الثورة	ثوري
١٧- حركة مستقبل مصر الثورة	دون انتماء أيديولوجي
١٨- حركة ثوار ماسبيرو	دون انتماء أيديولوجي
١٩- الجبهة الحرة للتغيير السلمي	دون انتماء أيديولوجي
٢٠- حركة كلنا خالد سعيد	دون انتماء أيديولوجي
٢١- جبهة ثوار التحرير	دون انتماء أيديولوجي
٢٢- المجلس الوطني	دون انتماء أيديولوجي
٢٣- حركة ثوار سيناء	دون انتماء أيديولوجي
٢٤- ائتلاف شباب النوبة	دون انتماء أيديولوجي
٢٥- حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)	متنوعة أيديولوجيا

الانتماء السياسي	التوجه السياسي للحزب أو الحركة أو الائتلاف
٢٦- حزب التيار المصري	معتدل تجاه كل التيارات
٢٧- حزب التحرير المصري	ديمقراطي اجتماعي
٢٨- مرشح للرئاسة	-
٢٩- مرشحة للرئاسة وناشطة بحركة كفاية	-
٣٠- ناشط سياسي	-
٣١- مستقل	-

يلاحظ أن ال(-) تعنى أن الشخص مستقل ولا يمثل حزبًا أو حركة، وبالنسبة للتوجه السياسي للمبحوث فهو يتطابق مع التوجه السياسي للحزب أو الحركة أو الائتلاف الذي يمثله أو عضو فيه وذلك عدا الحالات التي يكون الائتلاف أو الحركة أو الحزب دون انتماء أيديولوجي حيث يضم أعضاء مختلفي التوجهات السياسية، وكذلك الحركات والائتلافات التي تعلن توجهها السياسي أنه ثوري حيث تقصد به الحفاظ على روح الثورة واستكمال تحقيق مطالبها وبالتالي هي تضم أعضاء مختلفي التوجهات السياسية أيضًا، ولكن مؤمنين بمبادئ الثورة وتحقيق أهدافها، مثل المقابلة مع أ/ أكرم مجدي ممثلا عن اتحاد قوى ثورة مصر ومرجعية الاتحاد ثورية بينما التوجه السياسي للمبحوث أنه ناصري قومي عربي، مما يؤكد على أن الكيانات السياسية المتنوعة أيديولوجيا تضم توجهات سياسية مختلفة بعضها عن بعض لحد كبير وذلك على النحو التالي :

جدول (٣)
التوجه السياسي للمبحوثين في العينة

الاسم	التوجه السياسي للمبحوث نفسه
١- سيد فرج محمد فرج	سلفي وعضو بحزب البناء والتنمية
٢- مالك أنس محمد (صفة شخصية)	سلفي وعضو ائتلاف دعم المسلمين الجدد
٣- محمود محمد فتحي	سلفي ووكيل مؤسسي حزب الفضيلة
٤- صبحي صالح	إخوان مسلمين
٥- عبد المنعم أبو الفتوح	إخوان مسلمين حتى ١٨ يونيه ٢٠١١
٦- محمد سراج	المرجعية الحضارة الإسلامية
٧- عبد الله عبد الغفار نوفل (صفة شخصية)	إسلامي معتدل
٨- شادي محمد رضا أبو اللزيد طه	ليبرالي
٩- خالد محمد العدوى	ليبرالي
١٠- رامز على المصري	ليبرالي
١١- سلمى أبو المجد	ليبرالي
١٢- إيهاب سمير	ليبرالي
١٣- أحمد عبد ربه البرعي	ليبرالي
١٤- بثينة كامل	ليبرالي
١٥- ميادة مدحت	ليبرالي
١٦- ممدوح حمزة	ليبرالي
١٧- مصطفى سامح أبو العز	ليبرالي مع مراعاة البعد الاجتماعي
١٨- جورج إسحاق	يساري ليبرالي
١٩- عبد العزيز الحسيني	يساري مجتمعي وله توجه قومي

التوجه السياسي للمبحوث نفسه	الاسم
يساري	٢٠- محمد فرج
ناصري قومي عربي	٢١- أكرم مجدي
ناصري	٢٢- حلمي السيد فريد محمود
ناصري	٢٣- رضا طلبة
ثوري	٢٤- محمود محمد أحمد إبراهيم
دون انتماء أيديولوجي	٢٥- إبراهيم محمد أبو زينة (صفة شخصية)
دون انتماء أيديولوجي	٢٦- محمد عمر هندي
دون انتماء أيديولوجي	٢٧- بكر عثمان على
دون انتماء أيديولوجي	٢٨- أحمد عبد العال محمد
دون انتماء أيديولوجي	٢٩- خالد محمود محمد طه
دون انتماء أيديولوجي	٣٠- أحمد جمال محمد الشافعي
ديمقراطي اجتماعي	٣١- خالد محمد عزت

ترى الدراسة أنه فيما يتعلق بتصنيف **فئات عينة الدراسة** المختلفة أيديولوجيا كان على النحو التالي :

جدول (٤)
الانتماءات الأيديولوجية للقوى السياسية عينة الدراسة

التوجه الأيدولوجي	عدد الأحزاب	الحركات	الائتلافات	المجلس الوطني	مرشحي الرئاسة	النشطاء	المستقلين
إسلامي	٤	–	١	–	١	–	–
ليبرالي	٤	–	–	–	١	–	–
يساري	٢	–	–	–	–	–	–
ناصري	٢	–	–	–	–	–	–
ديمقراطي اجتماعي	١	–	–	–	–	–	–
معتدل تجاه كل التيارات	١	–	–	–	–	–	–
دون انتماء أيديولوجي	–	٦	٢	١	–	–	–
ثوري	–	٢	١	–	–	–	–
يساري ليبرالي	–	–	–	–	–	١	–
مستقل	–	–	–	–	–	–	١
المجموع	١٤	٨	٤	١	٢	١	١

كانت الباحثة أثناء المقابلات توجه سؤال التوجه السياسي للمبحوث وتمنحه عدة اختيارات هي ليبرالي، يساري، سلفي، إخوان، أزهري، ثوري، أخرى، حيث يحدد المبحوث توجهه إذا لم يكن ضمن الاختيارات التي طرحتها الباحثة، ويلاحظ أن **٣ مبحوثين توجههم سلفي** بينما الأحزاب التي

يمثلونها أو أعضاء فيها ذات مرجعية إسلامية، يعنى ذلك أن القطاع العريض من حزب الفضيلة، والنور، والائتلاف الإسلامي الحر من المواطنين السلفيين بينما تلك القوى السياسية تنص في لوائحها ونظمها الداخلية على المرجعيـة الإسلامية وإمكانية انتماء مواطنين مؤمنين بتلك المرجعية الإسلامية لها دونما أن تكون حكرا على السلفيين أو المسلمين. **وذلك على المستوى النظري** وفق تعريف الحزب والائتلاف لنفسه. **و١ من المبحوثين توجهه السياسي إخوان مسلمين**، وهو ممثل لحزب الحرية والعدالة وتفسير ذلك أن حـزب الحريـة والعدالة هو الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين التي كان نشاطها قبل ثورة ٢٥ يناير محظورا. **وأن مبحوثا واحدا كان ضمن جماعـة الإخـوان المسلمين حتى ١٨ يونيه ٢٠١١** وهو د / عبد المنعم أبو الفتوح الذي تـم فصله بقرار مجلس شورى الجماعة إثر إعلان ترشحه لرئاسـة الجمهوريـة بالمخالفة لقرارات الجماعة[1]. وأن **١١ مبحوثا توجههم ليبرالي أكد اثنـان منهم على مراعاة البعد الاجتماعي في الليبرالية** وهما أستاذ جورج إسـحاق ـ وأستاذ مصطفى أبو العز عضو حزب الجبهـة الديمقراطيـة، **٣ توجـه ناصري، و٢ توجه يساري، و١ إسلامي معتدل** ويقصد بـه الوسـطية دون تشدد، **٦ ليس لهم انتماء أيديولوجي** وهم معتدلون وفقا لرأى المبحوث أن المعيار هو المصلحة العامة وتحقيق مصلحة مصر دونما انتماء أيـديولوجي معين وأنهم ينتمون لكيانات بها توجهات سياسية متعددة لأعضائها، **١ توجهه ثوري** ويقصد به استلهام روح الثورة والحفاظ على مكتسباتها، **و ١ مرجعيته**

---

(١) قرارات مجلس الشورى العام في جلسته العادية في دورته الرابعة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ وذلك يوم السبت الموافق ٢٠١١/٦/١٨.

انظر: شورى الإخوان يقرر زوال عضوية أبو الفتوح من الجماعة، ١٨ يونيه ٢٠١١،

www.ikhwanismailia.com/ismailia/14664.html

الحضارة الإسلامية ويقصد بها كل من يؤمن بالحضارة الإسلامية الواسعة ولا يشترط أن يكون مسلما، ١ **توجهه ديمقراطي اجتماعي**، وهو توجه حزب التحرير المصري الذي يضم قطاعًا عريضًا من الصوفيين ولكن عضويته مفتوحة للجميع. وتلخيص ذلك على النحو التالي :

جدول (٥)

عدد التوجهات السياسية في العينة

التوجه السياسي للمبحوث	العدد
سلفي	٣
إخوان	١
إخوان حتى ١٨ يونيه ٢٠١١	١
ليبرالي	١١
ناصري	٣
يساري	٢
إسلامي معتدل	١
دون انتماء أيديولوجي	٦
ثوري	١
الحضارة الإسلامية	١
ديمقراطي اجتماعي	١
المجموع	٣١

تنوعت العينة في الفئات العمرية للمبحوثين، حيث تم إجراء مقابلات مع عدد من الشباب وعدد من المراحل العمرية المتقدمة، وذلك على النحو التالي :

جدول (٦)

الفئات العمرية للعينة

الفئة العمرية	عدد من تم مقابلتهم
أقل من ٣٠ سنة	٥
من ٣٠ إلى ٣٩	٨
من ٤٠ إلى ٤٩	٣
من ٥٠ إلى ٥٩	٧
٦٠ فأكثر	٥
غير مبين	٣
المجموع	٣١

وفقا لذلك فإن أكثر المقابلات تم إجراؤها مع المبحوثين من ٣٠ إلى ٣٩ سنة وعددهم ٨، بينما تم إجراء ٧ مقابلات مع المبحوثين في الفئة العمرية من ٥٠ إلى ٥٩، في حين يتساوى عدد المبحوثين ممن تمت مقابلتهم وهم في الفئة العمرية أقل من سنة٣٠ مع عدد المبحوثين في الفئة العمرية ٦٠سنة فأكثر، فعدد المقابلات مع كل منهما ٥، بينما أقل عدد من المبحوثين ينحصر في الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٤٩، ويلاحظ أن ٣ **مبحوثات** غير مبين **هن عينة الدراسة من الإناث لم تُذكر أعمارهن**، فقد رفضت إحدى المبحوثات الإجابة عن سؤال السن، فقررت الباحثة الامتناع عن توجيه سؤال السن للمبحوثات تجنبا لإثارة حفيظتهن.

شهد العمل الميداني **عدة صعوبات منها** : دقة وحساسية المرحلة التي تمر بها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير، كما واجهت الدراسة مشكلة أنه لا توجد خريطة واضحة تحدد القوى السياسية والحزبية في مصر مع ظهور عدد كبير من الأحزاب الجديدة وكثرة الانقسامات والانشقاقات في الائتلافات والاتحادات الممثلة لشباب الثورة، تشابه البرامج السياسية بين عدة أحزاب مما يصعب معه تصنيف الحزب وفق التوجه السياسي أو الأيديولوجيا، وكل تيار من التيارات الفاعلة في المشهد السياسي سواء التيار الليبرالي أو الإسلامي أو الثوري أو الاشتراكي يعبر عنه بمجموعة من الأحزاب و الحركات السياسية دون تبلور واضح لها.

واجهت الدراسة صعوبة مشتركة أثناء إجراء المقابلات وهى تشعب المقابلة للكثير من الموضوعات الفرعية كان على رأسها قضية تداخل الانتماءات السياسية للنشطاء، والتمويل الخارجي للحركات والائتلافات، فضلا عن انشغال النشطاء وممثلي الأحزاب والقوى السياسية بالاستعداد للانتخابات البرلمانية، أو مناقشة مستجدات الحياة السياسية أثناء التطبيق الميداني مما شكل عقبة أمام مقابلة العديد منهم، فضلا عن حصول الباحثة على مواعيد لمقابلتهم ثم إلغائها من جانبهم مثل د/ أيمن نور،أ / حمدين صباحي، مرشحي الرئاسة،المستشار / زكريا عبد العزيز، د / إيهاب الخراط عن حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، أ/ محمد عادل المتحدث الرسمي باسم حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)،أ / رانيا علاء عن حزب مصر الحرية.

ثانيًا : التعريف بالأحزاب والحركات والائتلافات السياسية محل الدراسة :

شملت عينة الدراسة **١٤ حزبًا، و٤ ائتلافات، و٨ حركات سياسية و٢ من المرشحين للرئاسة**، و١من المجلس الوطني، و١ ناشط سياسي، و١

مستقل، والفارق أن الناشط السياسي وهو أ/جورج إسحاق عضو بعدد من الكيانات السياسية ولكنه فضل تقديم رأيه كناشط سياسي، بينما د/سلمى أبو المجد مستقلة ولا تنتمي لأحزاب أو حركات سياسية وتمارس نشاطها السياسي من خلال العمل العام، والاعتصام بميدان التحرير، والاشتراك في حملات التوعية السياسية.

حاولت الدراسة أثناء التطبيق مع الأحزاب أن تجمع بـين الأحـزاب الجديدة التي نشأت بعد ٢٥ يناير والأحزاب التي شاركت في تشكيل المشـهد السياسي من قبل ٢٥ يناير ٢٠١١. **وذلك على النحو التالي :**

جدول (٧)

عدد كل فئة من فئات القوى السياسية بالعينة

نوع القوى السياسية	العدد
١- حزب	١٤
٢- حركة سياسية	٨
٣- ائتلاف	٤
٤- مرشح لرئاسة الجمهورية	٢
٥- ناشط سياسي	١
٦- مستقل	١
٧- المجلس الوطني	١
المجموع	٣١

سيتم التعريف بتلك القوى أساسا بالاعتماد على تعريفها لنفسها مـن واقع منشوراتها ومطبوعاتها التي حصلت عليهـا الباحثـة أثنـاء زيـارة

مقراتها،أو مواقع الإنترنت الرسمية لتلك الكيانات، أو من خلال المقـــابلات المتعمقة مع ممثليها، وذلك كما يلي :

أ- الأحزاب:

شملت العينة ١٤ حزبا، منهم **٥ أحزاب ترجع نشأتها لما قبل ٢٥ يناير** وهى حزب الغد، الوفد الجديد، الجبهة الديمقراطية، وحزب التجمع الـــوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، **و٩ من الأحـــزاب التي نشأت عقب الإطاحة برأس النظام بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١** وهـــى حزب الكرامة العربية، حزب التيار المصري، وحزب الوسط،حزب النـــور، حزب المصريين الأحرار، حزب الحرية والعدالة، حزب الفضيلة، التحرير المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري وهو حزب تحت التأسيس. ويمكن التعريف بها، حيث تتنوع الأحزاب الخمسة التي نشأت قبل ٢٥ يناير في عينة الدراسة في الفكر والأيديولوجيا، **مع التركيز على الأحزاب الجديـــدة** التـــي نشأت بعد ٢٥ يناير، **ويمكن تصنيفها وفق معيار الأيديولوجية** كما يلي :

الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية:

وهى في العينة أحزاب الحرية والعدالة، والوسط، والنور، والفضيلة:

١- حزب الحرية والعدالة:

هو الحزب الأول لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وهـــو بمثابـــة الذراع السياسية للجماعة، كما يستند إلى تاريخها الممتد فـــي عمـــق الواقـــع والتاريخ، تم قبول تأسيسه في ٦ يونيو ٢٠١١ بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير فـــي إسقاط النظام السياسي[1]. و يتخذ الحزب من الشريعة الإسلامية التي يؤمن

(١) الأحزاب السياسية في مصر ، ٢٩ أكتوبر ٢٠١١ ،

بها أغلبية الشعب المصري مرجعيته ودليله، ولكن الحزب مفتوح لجميع المواطنين، ويؤمن بمبادئ أولها قضية الوحدة الوطنية، وحرية الاعتقاد وحرية العبادة وحق غير المسلمين في التحاكم إلى شريعتهم في أمورهم الخاصة، واحترام حقوق الإنسان واعتماد الشورى، وبخاصة في النشاط السياسي، وهو ما يترتب عليه الحق في اختيار الحاكم ونواب الشعب ومراقبتهم ومحاسبتهم، والتداول السلمي للسلطة، واستقلال السلطة القضائية، ومدنية الدولة، واحترام الشرعية الدستورية، وسيادة القانون[١].

٢- حزب الوسط :

حزب ذو مرجعية إسلامية، ترجع فكرة تأسيسه إلى مجموعة من قيادات الحركة الطلابية في السبعينات، وقيادات النقابات المهنية المنتمين للتيار الإسلامي ومعظمهم كانوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، ثم انفصلوا عنها عام ١٩٩٦، وتقدموا بطلب للجنة شئون الأحزاب لإنشاء حزب سياسي يحمل اسم حزب الوسط ثلاث مرات في أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٨، و٢٠٠٤ وتم رفض الطلبات الثلاثة [٢]، وبناء على هذا الرفض تقدم الحزب بطعن على قرار اللجنة أمام دائرة شئون الأحزاب بمجلس الدولة المصري، وفي ١٩ فبراير ٢٠١١ قضت الدائرة بالسماح بإنشاء الحزب، وإلغاء قرار لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس الحزب[٣]. يرى الحزب أن

---

http://alaqsaalaziz.alafdal.net/t2174-topic

(١) برنامج حزب الحرية والعدالة، الموقع الرسمي للحزب، ص ٥- ١٠.

http://www.hurryh.com

(٢) – أبو العلا ماضي، رؤية الوسط في السياسة والمجتمع، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط٢، ٢٠٠٧)، ص ١١.

(٣) حزب الوسط، موسوعة ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org/wiki

النهوض بمصر وإخراجها من عثرتها أمر لا يمكن لتيار واحد أن يقوم بـــه وإنما هو عمل يحتاج إلى فكر الكل وجهدهم. ومن ثم، فالحزب يرفض العمل السياسي القائم على الاستحواذ أو الاستئثار. ويؤمنون بأنه ليس في صـــراع ولا تصادم مع أي من التيارات الوطنية. يؤمن الحزب بالمواطنة و الشـــعب مصدر جميع السلطات، المساواة الكاملة بين المرأة والرجـــل فـــي الأهليـــة السياسية، سيادة القانون، التعددية، حرية الرأي والتعبير[1].

٣- حزب النور:

هو حزب ذو مرجعية إسلامية تأسس ١١ يونيـــو ٢٠١١ وعضـــويته مفتوحة للجميع رغم أنه يعد امتدادًا سياسيًا للمدرسة السلفية بالإســـكندرية[2]، ويرى أن الهوية المصرية هي الهوية الإسلامية العربية بحكم عقيـــدة وديـــن الغالبية العظمى من أهلها، واعتمادًا على أن اللغة العربية هي لغة أهلها، فإنّ الواجب الأول للدولة يتمثّل في تعزيز الهوية الثقافية التـــي تُكســـب الأمـــة مكونات هويتها الوطنية، وفي ترسيخ حضور هذه الهوية في مختلف مناحي الحياة [3]، ويدعو لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقـــوق التعايش السلمي بين أبناء الوطن جميعًا، بعيدًا عن النموذج الثيوقراطى، الذي يدعو لدولة تدعى الحق الإلهي في الحكم، وتحتكر وحـــدها الصـــواب فـــي

---

(١) برنامج حزب الوسط، الموقع الرسمي للحزب، ١٧ نوفمبر ٢٠١١

http://www.alwasatparty.com/dpages.aspx?

(٢) جمال عصام الدين، لجنة شئون الأحزاب توافق على تأسيس النور أول حزب سلفي في مصر، جريدة الأهرام، ١٢ يونيو ٢٠١١ .

(٣) حزب النور الثقافة والهوية، الموقع الرسمي للحزب، ١٨ نوفمبر ٢٠١١

http://www.alnourparty.org/page/program_culture

الرأي، وكذلك بعيدًا عن النموذج اللادينى الذي يريد اقتلاع الأمة من جذورها وهويتها الثقافية(١).

٤-حزب الفضيلة :

وافقت لجنة شئون الأحزاب على إنشاء الحزب يوم ١٧ أكتوبر ٢٠١١(٢)، يسعى لنشر قيم العدالة والمساواة، وإصلاح المجتمع و استعادة دور مصر الريادى، ومحاربة الفساد والملاحقة القضائية لكل من ارتكب جرائم بحق الشعب، وضمان حرية التعبير، ورفع مستوى معيشة المواطنين، ودعم القضية الفلسطينية بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية(٣).

ويضم كل من حزبي النور والفضيلة عددا من المواطنين السلفيين **وتلقى الدراسة الضوء على السلفية** كما يلي :

تعرف السلفية بأنها " تيار إسلامي يتضمن العديد من الحركات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين الذين يدعون إلى العودة إلى نهج السلف الصالح (الصحابة والتابعين للرسول صلى الله عليه وسلم) وهم أهل العصمة، والتمسك به باعتباره يمثل نهج الإسلام الأصيل وأخذ الأحكام من الأحاديث الصحيحة دون الرجوع للكتب المذهبية"(٤). فالسلفية ليست جماعة واحدة ولا حركة واحدة ولا تابعين لشيخ واحد ولا لمذهب فقهي واحد ولا لجمعية أو

---

(١) حزب النور البرنامج السياسي، الموقع الرسمي للحزب، ٢٠ نوفمبر ٢٠١١

http://www.alnourparty.org/page/program_poilitcal

(٢) الموافقة على ٣ أحزاب جديدة، جريدة الوفد، ١٧ أكتوبر ٢٠١١.

(٣) حزب الفضيلة المكتب السياسي والأهداف، http://www.alfadyla.com

(٤) هاني نسيرة، السلفية في مصر تحولات ما بعد الثورة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، كراسات إستراتيجية، السنة الحادية والعشرون، العدد ٢٢٠، ٢٠١١، ص ٧-٨.

ائتلاف أو هيئة واحدة، لكن هي فكر يستقى موجهاته الشرعية وتحركاته من القرآن والسنة بفهم علماء السلف لها من الصحابة والتابعين في القرون الثلاثة الأولى للإسلام، ويختلف السلفيون فيما بينهم في بعض الفروع الفقهية والمسائل الشرعية، ولكن متفقون على الأصول الإسلامية والقواعد الكلية الحاكمة للشريعة، وبالتالي فالسلفيون تحكمهم الأصول ولكن يجتهدون في الفروع، إذا وجد الاجتهاد فلابد من الاختلاف، فالسلفية ظاهرة متنوعة، ومن الخطأ نسب قول أحد السلفيين فردا أو داعية لباقي السلفيين [١]. ووفقا للسلفية يجب السمع والطاعة للحاكم على كل مسلم ولا يجوز الخروج عليه[٢]. تنقسم السلفية **وفق المعيار الزمني** إلى قسمين رئيسين هما :

أ- السلفية العادية (التقليدية).

ب- السلفية المتقدمة(الحديثة).

والسلفية العادية أو التقليدية هي السلفية التي تلتزم الإطار الفكري للتيار السلفي ولم يتسلل لها أي مفاهيم دخيلة أو مستوردة، فهناك شيخ لكل مدرسة برع في أحد فروع العلم واشتهر به وطلاب العلم التابعين له ويتبنون كل أفكاره وآرائه، والشيخ يعلم طلابه كل فروع العلم من الفقه والحديث والتفسير والعقيدة وأصول الفقه وغيرها. وغالبا ما يتعصب الطلاب لشيخهم في المسائل التي يختلف فيها مع غيره من شيوخ المدارس السلفية، أما **السلفية الحديثة** فينطبق عليها أيضًا سمات السلفية العادية غير أنها قد تسلل

---

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ / سيد فرج محمد فرج، سلفي وينتمي للجماعة الإسلامية، بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١١ .

(٢) على بكر، مفهوم السلفية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة مفاهيم، العدد ٥٠، فبراير ٢٠٠٩، ص ٥.

إليها بعض المفاهيم والأفكار غير الموجودة في أصول الفكر السلفي مثل مفهوم الحاكمية [1]وجواز الخروج على الحاكم وتغيير المنكر باليد [2]. والوهابية هي الوجه الآخر للسلفية لدى البعض، وجاءت الوهابية إحياء للفكر السلفي الذي يعمل على تصحيح العقيدة ومحاربة البدع والشركيات. والفرق بين السلفية والوهابية أن الوهابية تركز أكثر على محاربة الشركيات. وتنظر السلفية لمن يخالفهم من الدعاة والمفكرين الذين يحاولون التوفيق بين النص والواقع نظرة الشك والريبة، وتتهمهم أنهم أبو اق للغرب الذي يحاول القضاء على الإسلام [3].

الأحزاب ذات المرجعية الليبرالية:

وتضم أحزاب الغد (جبهة أيمن نور)، والوفد، والجبهة الديمقراطية، والمصريين الأحرار:

١-حزب الغد:

هو حزب **ليبرالي** مصري. أسسه المحامى أيمن نور، مع مجموعه من الناشطين أبرزهم موسى مصطفى موسى، وكثير من الشخصيات العامة منها الخمسة آلاف شخص من المعارضين للنظام في عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك عام ٢٠٠٤. ويهدف الحزب إلى إحياء التسامح الديني، وحرية العقيدة، والعمل على تطبيق النظام الديمقراطي الاجتماعي، كنظام سياسي

---

(١) بمعنى هل الحاكم الذي لا يطبق الشريعة الإسلامية مسلم أم كافر، حسب فهم الحركات الإسلامية لمفهوم الحاكمية .

(٢) على بكر، مرجع سابق، ص ١٥- ١٦.

(٣) د/ حسن سلامة، السلفيون في مصر معضلة أم حل؟، مجلة الديمقراطية، العدد ٣٨، إبريل ٢٠١٠، ص ٦٧-٧١ .

يهدف إلى حل الصراعات، بالطرق السلمية، وحماية الحقوق والحريات السياسية، وضمان المساواة القانونية بين جميع المواطنين. ويرى الغد أن يكون نظام الحكم برلمانيًا ويقوم على اللامركزية في الحكم والإدارة، ويكون للدولة وظيفة اجتماعية [1].

خاض أيمن نور الانتخابات الرئاسية كمرشح الحزب في ٢٠٠٥ وكان ترتيبه الثاني من حيث عدد الأصوات الرسمية، وتم القبض على أيمن نور في يناير ٢٠٠٥ أي بعد ثلاثة شهور تقريبا من تأسيس حزب الغد على ذمة قضية التوكيلات المزورة التي اتهمته بها الحكومة. ادعى أيمن نور أن القضية ملفقة بالكامل لإقصائه عن الساحة السياسية ولكن حكم عليه بالحبس لمدة خمس سنوات. وحدث انقسام في حزب الغد في ٢٠٠٥ بين كتلة أيمن نور بقيادة جميلة إسماعيل وكتلة موسى مصطفى موسى ورجب هلال حميدة بعد قيام موسى بفصل رئيس الحزب وأغلب أعضاء الهيئة العليا بقرار إداري مخالف للوائح الحزب الداخلية مما أدى لصدور قرار مضاد بفصله ومن أبقى عليهم في قراره، وبعد حبس أيمن نور في قضية تزوير توكيلات إنشاء الحزب، عقدت جمعيتان عموميتان أصدرتا قرارات متضاربة عن رئاسة الحزب. تصاعد الأمر إلى أن انتهى في نهاية ٢٠٠٨ بإحداث بلطجة وإحراق لمقر الحزب من جانب جبهة موسى. أدى ذلك الانقسام إلى وجود هيكلين حزبيين يدعى كل منهما أنه حزب الغد ويتحدث باسمه. و تم الإفراج عن أيمن نور بعفو صحي في ١٨ فبراير ٢٠٠٩ [2]، ثم أسس د/ أيمن نور **حزب**

---

(١) اللائحة الداخلية لحزب الغد، (القاهرة: حزب الغد، ٢٠٠٥)، ص ٥.

(٢) موقع حزب الغد، ١٨ أكتوبر ٢٠١١

http://www.aymannour.net/ShowGhadInfo.aspx

غد الثورة في أكتوبر ٢٠١١ [١]و هو حزب ديمقراطي ليبرالي اجتمــاعي، يسعى للإصلاح الشامل بدءًا بالإصلاح الدستوري والسياسي، ويشجع التحرر الاقتصادي والتنمية.

٢- الوفد الجديد :

يعد حزب الوفد امتدادًا لحزب الوفد المصري القديم، وتنطلــق ثوابــت الوفد من أن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هــي المصــدر الرئيس للتشريع ولأصحاب الديانات السماوية الأخــرى حق الاحتكام إلــى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية. والوحدة الوطنية هي صمام أمن وسلامة واستقرار البلاد، والمواطنة هي أســاس الحقــوق والواجبــات. ورفض العلمانية التي تفصل بين الدين والدولــة، وكــذلك رفــض الدولــة الثيوقراطية التي تسمح بسيطرة رجال الدين على الحكم. وينشد الديمقراطية القائمة على أسس التعددية الحزبيــة والفكريــة واحتــرام حقــوق الإنســان والحريات العامة وتداول السلطة بانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل،وسيادة القانون والقضاء المستقل والرقابة الشعبية والمساءلة السياســية والصحافة الحرة والإعلام المستقل، والعدالة الاجتماعية القائمة على حســن توزيع الدخل وتقريب الفوارق بين الطبقات وضمان حد أدنى من الدخل لكل مواطن يكفل له حياة كريمة. وعودة الدور الإقليمي الرائد لمصر في محيطها العربي والإسلامي والإفريقي وبناء علاقات مصر الإقليمية والدوليــة علــى أساس من الندية والتعاون والتكامل مع كل دوائر المجال الحيوي المصري[٢].

---

(١) دليل الأحزاب السياسية المصرية، بوابة معلومات مصر،

http://www.eip.gov.eg/Directories/Directory.aspx?id=56

(٢) برنامج حزب الوفد، الصفحة الرسمية للحزب، ١٧ نوفمبر ٢٠١١،

www.alwafd.org/

فقد تحالف الوفد مع الإخوان المسلمين (حزب الحرية والعدالة) في التحــالف الديمقراطي من أجل مصر، إلا أن الوفد أعلن انسحابه مــن التحــالف فــي أكتوبر ٢٠١١، على خلفية إصرار اللجنة العليا للانتخابات البرلمانيــة عــام ٢٠١١على رفض قبول التكتلات الانتخابية التــي تضــم أحزابًــا متعــددة، ومطالبتها بأن حزبًا واحدًا هو الذي يتقدم بأسماء كل المرشحين حتى لو وضع اسم كتلة أو تحالف انتخابي، وأيضا الخلافات السياسية والتنظيمية بين أحزاب التحالف[١].

٣- حزب الجبهة الديمقراطية :

نشأ في مايو ٢٠٠٧، ويهدف للحرية والعدالة وإقامة الدولــة المدنيــة، وأن تكون مصر في القرن الحــادي والعشــرين وطنــا قــدوة و نموذجــا للديمقراطية والرخاء، والحرية والأمان للجميع، أن تستعيد مصــر بموقعهــا الفريد وعمقها التاريخي مكانتها في المنطقة والعالم.

أن وفاء مصر بحاجات أبنائها، وبرسالتها للعالم، مرهون فقــط بقــوة مصر: السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويتأتى ذلك بتطهير مصــر مــن صور الفساد والفوضى والظلم وإقامة نظام اقتصادي عصري، يحترم آليات السوق والتحرير الاقتصادي و يراعى متطلبات العدالــة الاجتماعيــة لكــل مواطن في مصر.

والاهتمام ببناء الإنسان المصري بما يزيل عنه آثار عصور الاستبداد، ويضمن ازدهاره التعليمي والثقافي والصحي والبدني، ويرسى مبدأ المواطنة

---

(١) د/ عمرو الشوبكي، تفكك التحالفات، جريدة الأهرام، ١٧ أكتوبر ٢٠١١ .

كأساس لمكانته في المجتمع، ويراعى استكمال حقوق المرأة ورعاية الشباب والأطفال[1].

٤- حزب المصريين الأحرار:

تأسس في ٤ يوليو ٢٠١١[2]وهو حزب ليبرالي، يؤكد على الشخصية المصرية التي شكلتها الحضارة المصرية القديمة، ذات المنابع الإفريقية وحضارات البحر المتوسط، والتي تجمع بين مُثُلِ ومبادئ الإسلام والمسيحية في تعايش وطني وتآخ إنساني ساد على مدى التاريخ. يؤمن بالديمقراطية وبالحريات والمساواة بين جميع المواطنين، وأن مصر دولة يجب أن تدار بطريقة مدنية تحافظ على حرية المواطنين في ممارسة شعائرهم الدينية وتحافظ على هويتها المصرية ومكتسباتها، ويؤكد على دور المرأة والشباب في المجتمع، وكذلك استقلال القضاء[3].

أحزاب ناصرية ويسارية :

وتشمل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب الكرامة العربية، و حزب المؤتمر الشعبي الناصري وهو حزب تحت التأسيس.

---

(١) حزب الجبهة الديمقراطية الرؤية والرسالة، الموقع الرسمي للحزب، ١٧ نوفمبر ٢٠١١:
http://www.democraticfront.org/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=129

(٢) خليفة أدهم، «المصريين الأحرار» يتقدم بأوراق تأسيسه للجنة الأحزاب اليوم، الأهرام، ١٤ يونيو ٢٠١١ انظر أيضا:

- شئون الأحزاب توافق على إشهار أربعة أحزاب جديدة، جريدة البديل، ٤ يوليو ٢٠١١.

(٣)الخطوط العريضة للبرنامج العام القائم على مبادئ وأهداف حزب المصريين الأحرار، (القاهرة: حزب المصريين الأحرار، ٢٠١١)، ص ١- ٣.

١-حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي:

حزب يساري يطالب أن تكون مصر جمهورية برلمانيـــة ديمقراطيـــة ودولة مدنية حديثة، يهتم بالعدالة الاجتماعية ويطرح برنامجه الانتخابي رؤية مستقبلية تعيد توزيع الثروة القومية، وتســعى لوضـــع حـــد للتفـــاوت فـــي الدخول(١).

٢- الحزب العربي الديمقراطي الناصري:

يقوم على مبادئ وأفكار نسبت للرئيس جمال عبد الناصر إذ تكمن أهم أهدافه في حماية وتجديد الفكر الناصري، ويعتبر قادته بأن المشاكل الأساسية التي تواجه مصر في هذه الآونة لا تختلف كثيرًا عن التحديات التي واجهتها مصر خلال عقدي الستينات والسبعينات(٢).

٣- حزب الكرامة العربية:

حزب الكرامة هو حزب يساري قومي عربي، حصل علـــى شـــرعيته القانونية في ٢٨ أغسطس ٢٠١١ بعد ثورة ٢٥ يناير على الرغم من وجوده بالحياة السياسية منذ عام ١٩٩٧ وقد تم رفضه قبل الثورة عدة مـــرات مـــن لجنة شئون الأحزاب، وقدم مرشحا للرئاسة هو أ / حمدين صباحي(٣).

---

(١) البرنامج الانتخابي لحزب التجمع، ١٦ نوفمبر ٢٠١١،

http://www.al-ahaly.com/index.php?

(٢) أحمد عبد الحفيظ، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٥- ٨.

(٣) موقع حزب الكرامة العربية، ١٩ نوفمبر ٢٠١١،

http://www.facebook.com/pages

٤- حزب المؤتمر الشعبي الناصري وهو حزب تحت التأسيس:

يمثل الحزب(تحت التأسيس) طليعة ثورية تسعى لتحرير الوطن والمواطن، وتحقيق الاشتراكية والوحدة العربية، انتصارًا لقوى الشعب الذي ثار على الظلم والاستبداد والتبعية في ٢٥ يناير ٢٠١١. ويناضل المؤتمر الشعبي الناصري من أجل أن تحتل مصر مكانها اللائق بها في الوطن العربي، ويستلهم مبادئ الرئيس عبد الناصر[١].

وبالنسبة لعينة الدراسة **فتضم حزبًا** معتدلاً تجاه كل التيارات هو حزب التيار المصري، وحزب آخر مرجعيته ديمقراطية اجتماعية هو حزب التحرير المصري، كمايلي :

حزب التيار المصري:

قام مجموعة من شباب ثورة ٢٥ يناير من مستقلين وتيارات فكرية مختلفة بعمل الاجتماع التأسيسي الأول **لحزب التيار المصري** والذي تقوم فكرته على تعزيز التيار الأساسي المصري بعيدا عن الحسابات الأيديولوجية يقوم على تلبية احتياجات عموم المواطنين، ويشاركهم مشاريعهم الوطنية والقومية، يتبنى قيم الحرية ومعايير الحكم الرشيد، والتداول الديمقراطي للسلطة، وتعظيم دور المجتمع المدني، وتطبيق معايير العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي، وضمان تكافؤ الفرص في تلقى خدمات التعليم والصحة والمسكن الملائم ومحاربة الفقر والبطالة، مع تأكيد الحزب على اعتزازه بانتماءاته الحضارية و العربية الإسلامية و العمق الإفريقي في مرجعيته و هويته و أولوية صلاته الخارجية و مدنيته وديمقراطيته، والانفتاح على

---

(١) حزب المؤتمر الشعبي الناصري، ٢٠ نوفمبر ٢٠١١،

http://www.facebook.com/pages/

الآخر، وتلعب القيم والأخلاق والمبادئ الدينية دورا ضابطا لأدائه، وهو حزب شبابي يقدم فهما جديدا للحياة السياسية معتمدا على دور الشباب وطاقاتهم الإبداعية، ويعتبر المواطن هو رأس المال الحقيقي للدولة، وتعتمد صياغة برنامج الحزب على مستخلصات من ورش عمل شعبية تضم عمالاً وحرفيين ومثقفين وأساتذة جامعة ومرأة وفلاحين وخبراء اجتماع،ثم تعرض على الخبراء لوضع خطط قابلة للتنفيذ.

حزب التحرير المصري:

هو حزب شيخ الطريقة العزمية، إحدى الطرق الصوفية، ولكنه مفتوح لجميع المواطنين ويضم ليبرالين وأقباطًا ويساريين [1]، وقد شاركت الطريقة العزمية في الثورة، فهي تجيز الخروج على الحاكم الظالم، والطرق الصوفية بصفة عامة تدعو إلى التسامح والصدق وإخلاص العمل، والدنيا في يدهم وليس في قلوبهم، والصوفية هي القوى الناعمة في مصر لأنها معتدلة وتحظى بتأييد شعبي، ويهدف الحزب لإقامة الديمقراطية والاهتمام بالبعد الاجتماعي [2].

وجدير بالذكر أن التواجد الصوفي في مصر يضرب بجذوره في عمق التاريخ، والصوفية تتمثل في مجاهدة النفس على العمل بالشريعة المحمدية

---

(١) أبو الفضل الإسناوي، الوجه الجديد للصوفية في مصر التحول نحو العمل السياسي، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة السابعة عشرة، العدد ٢٠٠، سبتمبر ٢٠١١، ص ١١٥-١١٦.

(٢) مقابلة شخصية مع الدكتور / خالد محمد عزت، مدرس الأدب الفرنسي بجامعة مونبلييه بفرنسا ومساعد رئيس حزب التحرير المصري، بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١١.

وإدراك الحقيقة بها [1].ويقوم الفكر الصوفي على أربعة أركان هي : المعرفة الدينية والزهد والولاية [2] والمحبة التي تعنى عند الصوفية حب الله والأخوة في الطريقة والمخلوقات التي أوجدها الله، ويعتني التصوف بتطهير القلــوب وصفائها، والتخلص من حب الدنيا،والتصوف هو الذي يقي السياســة مــن الفساد إذا وفر لها ثوابت نقية. وتظهر الإشكاليات في الجانب الحركي، فلــم يعد بعض المتصوفين في حالة من الزهد والتعبد الفردي، بل وجــد تنــافس وصراع بين عدد من الطرق الصوفية، وبعضــها تماهــت فــي الفلكلــور وتحولت لظواهر احتفالية [3].

ب- الحركات السياسية :

تمت مقابلة ٨ حركات سياسية، ونظرا لتنوعهــا الأيــديولوجي، يــتم تصنيفها لمعيار النشأة قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، وحركات نشأت بعد ٢٥ يناير، وفق ذلك المعيار هناك ٣ حركات ترجع نشأتها قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ هــي حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، حركة كلنا خالد سعيد، الجبهــة الحــرة للتغيير السلمي، و٥ حركات نشأت بعد ٢٥ يناير هي حركة مستقبل مصــر الثورة، اتحاد قوى ثورة مصر، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، حركة ثوار ماسبيرو، حركة ثوار سيناء.

---

(١) نشوى محمد أحمد، الطرق الصوفية والمشاركة السياسية الدوافع والعوائق، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، العدد ٨٢، أكتوبر ٢٠١١، ص ٥ .

(٢) الولاية عند المتصوفة تأخذ شكلا قريبا من الإمامة عند الشيعة، وتعزز الولاية الاحترام الأحادي المبنى على العاطفة من قبل القصر (المريدين) تجاه أصحاب الكرامات (الأولياء) .

(٣) نشوى محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٦- ١٨ .

حركات نشأت قبل ٢٥ يناير ٢٠١١:

١- حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر):

كانت الحركة قبل ظهورها الرسمي في ٢٠٠٨ مجموعة من الشباب المصري الذين يشاركون في مناقشة أحوال مصر الاقتصادية والسياسية على مجموعات (groups) على موقع فيس بوك، وفي ذلك الوقت كانت هناك إضرابات عمالية كثيرة متتالية حدث أغلبها في المحلة الكبرى، وأعلن بعض الشباب تضامنهم مع إضراب العمال وتبنوا فكرة أن يكون الإضراب عام وليس العمال فقط، وبدأت الحركة في تشكيل مجموعات لنشر فكرة الإضراب حتى وصل عدد الأعضاء إلى ٧٠ ألفًا في إحدى المجموعات الداعية للإضراب [١]، حددت مجموعة من شباب الإنترنت ومستخدمي موقع الفيس بوك أطلقوا على أنفسهم (شباب ٦ إبريل) أربعة مطالب أساسية لحل مشكلات المجتمع المصري، وهي : حد أدنى للأجور، والتصدي للغلاء، ومكافحة الاحتكارات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ومؤسس هذه الحركة هو المهندس (أحمد ماهر)، وأغلب أعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أو حزب سياسي معين[٢]. وبعد ٢٥ يناير والنجاح في إسقاط النظام حدثت انشقاقات كثيرة داخل الحركة لأسباب كثيرة منها: الخلاف بشأن تحويل الحركة إلى منظمة مجتمع مدني ورفض التحول لحزب سياسي[٣].

---

(١) سحر إبراهيم الدسوقي، مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة ٢٥ يناير، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١١)، ص ٣٣ .

(٢) شباب ٦ ابريل يحددون ٤ مطالب لحل مشاكل مصر، جريدة نهضة مصر، ٢٠٠٨/٦/٣٠ .

(٣) انشقاقات ٦ إبريل وأمراض النخبة السياسية المصرية، قناة النيل الإخبارية، ١٥ نوفمبر ٢٠١١ .

وغياب التفاصيل حول تمويل الحركة،عدم الشفافية في اتخاذ القرارات[1].

٢- حركة كلنا خالد سعيد:

هي مجموعة من الشباب رفعت قضية الشاب خالد سعيد الذي قتل تعذيبا على يد الأمن بالإسكندرية شعارا لها للاحتجاج على الفساد ونظام الحكم وقبضته الأمنية. تقدم نفسها كتجمع استفاد من وسائل الاتصال الحديثة على الإنترنت ليشكل واحدا من التيارات المطالبة باحترام حقوق الإنسان. وتعلن الصفحة أنها مفتوحة للجميع بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العمر أو المؤهل التعليمي أو الانتماء السياسي.والهدف الرئيس هو تحسين الأوضاع في مصر وإذكاء روح المواطنة والتصدي للاستبداد والتعريف بقضايا وهموم الشعب المصري، وتحديدا تلك المتصلة بحقوق الإنسان التي كفلها الدستور.وتعتبر هذه الحركة التي لا يعرف لها تنظيم واضح، أحد المكونات الرئيسية للمظاهرات الاحتجاجية التي بدأت يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ بجميع المدن المصرية، واستمرت حتى تنحى الرئيس[2].

٣- الجبهة الحرة للتغيير السلمي :

هي حركة سياسية شابة، تسعى للتغيير السلمي، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للضغط على السلطة، عبر صنع إرادة للمواطنين، لتحقيق الضروريات وتؤكد على الطبيعة المدنية للدولة، عبر

---

(١) هبة عبد الستار، الأهرام، المتحدث الرسمي لـ ٦ إبريل: يد حكومة شرف مرتعشة ويحركها المجلس العسكري، جريدة الأهرام، ١٨ سبتمبر ٢٠١١.

(٢) كلنا خالد سعيد، ٧ فبراير ٢٠١١،

www.**aljazeera**.net/.../D7401188-D40A-499C-BA52-40BAE326520C.htm

نصوص دستورية صريحة تضمن حرية الاعتقاد، وأنه لا بديل عن توافق التيارات السياسية، وتمارس نشاطها من خلال إطلاق الحملات، والعمل الميداني، والمشاركة في المظاهرات للضغط على الحكومة، ونشر القائمة السوداء والبيضاء لمرشحي مجلسي الشعب والشورى ٢٠١١ ويقصد بالقائمة السوداء : القائمة التي تضم أعضاء سابقين في الحزب الوطني الديمقراطي، ولها فروع بعدة محافظات، ويتميز هيكلها التنظيمي بالشبكية، حيث يوجد منسق عام، مسئول إعلامي، مسئول التنظيم والاتصال، رئيس التحرير، مسئول التقني، مسئول الترجمة، مسئول الشئون القانونية، مسئول ملف الحريات الدينية [١].

حركات نشأت بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ :

١- الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة:

هي حركة مستقلة ولدت بعد قرار التنحي يوم ١١ فبراير ٢٠١١، وجاءت فكرة الحركة من اللجان الشعبية بعد الثورة، وأثناء اندلاع الثورة كان لها بريق وإحساس ورقى ثم اضمحلال فبدأت مكتسبات الثورة تتخاذل، لذا تم إنشاء الحركة لمحاربة الفساد وملاحقة المفسدين، وتهدف إلى أن يكون لها دور إيجابي في المحافظات وتستخدم موقع الفيس بوك في ممارسة أنشطتها، ولها منسق عام[٢].

٢- حركة مستقبل مصر الثورة:

تأسست الحركة عقب قرار التنحي في ١١ فبراير ٢٠١١، بهدف تحقيق مطالب الثورة والاشتراك في التنمية، واعتمدت طريقة حشد الأعضاء على

---

(١) موقع الجبهة الحرة للتغيير السلمي على الفيس بوك،

http://www.facebook.com/?ref=tn_tnmn#!/gabha7ora

(٢) مقابلة شخصية مع أستاذ / خالد عدوى، عضو مؤسس بالحركة، ٢٤ يوليو ٢٠١١.

الشبكة العنقودية، حيث يجمع كل عضو ٥ أفراد [١]. وأعلنت الحركة حل نفسها بعد تسليم السلطة للرئيس المنتخب في يوليو ٢٠١٢ [٢].

٣- اتحاد قوى ثورة مصر:

هي حركة سياسية تؤكد على قضية العدالة الاجتماعية، وتطالب بخفض الأسعار، ووضع حد أقصى وأدنى للأجور، وحل مشكلة البطالة، ومحاكمة رموز الفساد، وتطوير نظام التأمين الصحي، وزيادة المعاشات، يضم الاتحاد ٢٧ حركة و٨ أحزاب [٣].

٤- حركة ثوار سيناء:

هي حركة مستقلة بذاتها هدفها التنمية ومحاربة الفساد وتطوير محافظة شمال سيناء وتضم مجموعة من التوجهات السياسية المختلفة، وتقدم الحركة عدة خدمات اجتماعية وطبية كتنظيم القوافل الطبية في سيناء، وتقديم العلاج المجاني[٤]، وتعمل على المطالبة بتطهير مجالس المدن بالمحافظة من الرشوة والفاسدين، والقضاء على ظاهرة الباعة الجائلين، وإقامة سوق خاص بهم، وزيادة كمية المواد البترولية للمحافظة والقضاء على ظاهرة التهريب من الأنفاق، ومحاسبة المسئولين عن إهدار المال العام بترعة السلام ، ويمكن تفهم خصوصية هذه الحركة من خلال الخصوصية الجغرافية لها كما يلي:

---

(١) مقابلة شخصية مع أ / أحمد المقدامي، عضو مؤسس بالحركة، يوم ١٨ يوليو ٢٠١١، بمقر خيمة الحركة في ميدان التحرير،من الساعة الخامسة إلى السادسة مساء .

(٢) مقابلة شخصية مع أ / أحمد المقدامي، عضو مؤسس بالحركة، يوم ٤ نوفمبر ٢٠١٢، بفندق جراند حياة، من الساعة الثانية إلى الثالثة عصرا .

(٣) اتحاد قوى ثورة مصر، موقع الحركة على الفيس بوك

http://www.facebook.com/pages%/

(٤) قوافل طبية تنظمها حركة ثوار سيناء بالعريش، جريدة الوفد، ١٥ سبتمبر ٢٠١١ .

أن مساحة سيناء ٦١ ألف كم٢ تمثل ٦% من مساحة مصـــر وعـــدد سكانها ٢٧٠ ألف نسمة وهو لا يزيد عن ٠,٥% من سكان مصـــر. ومـــن المعلوم أن سيناء تتمتع بأهمية إستراتيجية للأمن القومي المصـــري لكونهـــا البوابة الشرقية لمصر ومتاخمة لحدود غزة وكل الغـــزوات الأجنبيـــة التـــي جاءت مصر كانت من ناحية سيناء فيما عدا غزوة الفاطميين أتت من الغرب فضلاً عن تمتع سيناء بالكثير من الثروات الطبيعية وخاصة المعادن.

يسكن سيناء قبائل بدوية ارتبطت بمثيلاتها في بـــلاد الشـــام وشـــبه الجزيرة العربية، تجمعت حول آبار المياه في أودية سيناء للزراعة والنقـــل والتجارة، وهي قبائل غير مستقرة وهذا يلقى بالعبء على الحكومة لاستيعابها وتحويل البدو لمواطنين كاملي العضوية في المجتمع المصري[١]. هناك عدة أسباب أدت إلى عزلة بدو سيناء عن المجتمع المصري وضعف انخـــراطهم في النسيج الثقافي والاجتماعي لمصر وأهمها ما يلي:

تاريخيًا سيناء هي أرض البدو، شعب الصحراء وهم أساسًا قبائل لهـــا جذور في المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية، والآن تنقسم نحو ١٥ قبيلة كبيرة تتوطن سيناء في شكل أراض تم ترسيمها وحكمها بموجب اتفاقات بين المجموعات وفق قانون عرفي[٢]. وبالتالي فإن ما يوصف بصـــورة عامـــة

---

(١) رأفت غنيمي الشيخ، سيناء شأن مصري آسيوي، (القاهرة:عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٧)، ص ٢٦ ــ ٢٨.

(٢) أهم القبائل في الشمال الشرقي على طول ساحل البحر المتوسط قبيلتا السواركة والرحيلات فروعهما العائلية واسعة للغاية، وجهة الغرب تتكون الغالبية من المساعيد والبيادية والدواغرة، ويسيطر على وسط سيناء أساسًا ألتياها والحويطات والعزازما، التي تمتد أراضيهم إلى مناطق بعيدة تصل لإسرائيل والضفة الغربية. أما الجنوب فإن مجموعات الغالبية من الطوراة وهي اتحاد قبائل تشمل العليقات، وأولاد سعيد، وموزينة الذين يعيشون في شرم الشيخ، الترابين وهي مجموعات أخرى هامة من الناحية التاريخية

للغاية بأنهم (بدو) هم في الواقع فسيفساء من السكان تكشف عن تاريخ استيطان معقد في شبه الجزيرة في ظل تمايزات واضحة من ناحية الأصول والتقاليد والأنشطة الاقتصادية وحتى اللغة[1].

كان من نتائج الحروب المستمرة بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣ أن بعدت المسافة بين بدو سيناء وبين المواطنين المصريين وفرض الاحتلال الإسرائيلي عليهم مجموعة من المعارف والمعلومات المضللة التي استهدف من ورائها تزييف بعض وقائع التاريخ بهدف كسر حدة الولاء الوطني والقوة بالانتماء لمصر، والجيل الحالى الذي نشأ في ظل الاحتلال الإسرائيلي لسيناء منذ عام ١٩٦٧، فتح أمامه باب العمل في إسرائيل، و شككت إسرائيل في القيم الاجتماعية والوطنية لدى سكان سيناء خاصة الشباب منهم[2].إضافة إلى ذلك رغم أن حرية الوصول إلى المؤسسات السياسية المحلية سواء التمثيلية أو غيرها، لم تكن قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ مغلقة تمامًا أمام البدو إلا أنها كانت تخضع لسيطرة وتحديد شديد للغاية. حيث كان يخضع تمثيل وقيادة قبائل البدو للوائح وموافقة الشرطة بما في ذلك اختيار المتحدث الرسمي لكل قبيلة في المعاملات مع السلطات من بين أسماء عديدة يقترحها المجلس القبلي[3].

ومن ناحية وجودها في سيناء تقيم في نويبع لكن أساسًا في الشمال في منطقة تمتد إلى مناطق تصل لإسرائيل والضفة الغربية.

(١) حسن عيسى، مسألة سيناء المصرية، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ١٧، ١٨.

(٢) رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٣) حسن عيسى، مرجع سابق، ص ٤٢.

٥- حركة ثوار ماسبيرو:

هي حركة تكونت في ٢٠٠٩ ولكن أخذت شكلاً فاعلاً في مارس ٢٠١١، تنطلق من أن امتلاك شاشة حرة يعود بالفائدة على جميع المواطنين، وبالتالي هي لا تعتبر نفسها حركة فئوية، وهدفها تحقيق مطالب الثورة بشكل عام والإعلام بشكل خاص[١].

ج- الائتلافات :

تمت مقابلة ٤ **ائتلافات** لشباب الثورة هي الائتلاف الإسلامي الحر ائتلاف شباب الثورة، جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة، **ووفق معيار النشأة كلها نشأت بعد ٢٥ يناير ٢٠١١**، وذلك على النحو التالي :

١- الائتلاف الإسلامي الحر:

يعرف نفسه " أنه ائتلاف عدد من التيارات الإسلامية المختلفة من أجل العمل الإسلامي المشترك لنبذ الفرقة وإبراز القوة وتطبيق الشرع، يهدف لحفظ تاريخ الثورة من التزوير، وتسجيل مشاركة التيار الإسلامي في أحداث الثورة وحجم هذه المشاركة وفاعليتها، والتصدي لقوى الثورة المضادة ونشر أهداف الثورة، والتأكيد على الارتباط الوثيق للهوية المصرية بالمشروع الحضارى الإسلامي ومواجهة الاتجاهات الفكرية والشخصيات العلمانية الإقصائية التي تحاول السطو على ثورة الشعب المصري المسلم دينا وحضارة، وذلك من خلال استخدام الوسائل السلمية السياسية"[٢].

---

(١) مقابلة شخصية مع عدد من أعضاء الحركة، يوم ٢٦ يوليو ٢٠١١، بأحد الأماكن العامة بالقاهرة، من الساعة١ إلى الثانية ظهرا.

(٢) مطبوع رسمي من الائتلاف الإسلامي الحر كان يتم توزيعه يوم ١٦ يوليو ٢٠١١ الساعة ٥ ونصف مساء بميدان التحرير من ناحية مدخل عبد المنعم رياض .

٢- ائتلاف شباب الثورة :

هو ائتلاف مكون من بعض الشباب الداعين لثورة ٢٥ يناير من بينهم ممثلون لـــ، شباب حركة العدالة والحرية، شباب ٦ أبريل، شباب حملة دعم البرادعي ومطالب التغيير (معا سنغير)، شباب حزب الكرامة، شباب الإخوان المسلمين، شباب حزب التجمع (اتحاد الشباب التقدمي)، شباب من المـــدونين والنشطاء السياسيين المستقلين، شباب حزب الجبهة الديمقراطية. وقد تكـــون الائتلاف في ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير واستمر في الانعقاد طـــوال فتـــرة الثورة، وتجمع على هدف إسقاط النظام، واستمر أثناء المرحلـــة الانتقاليـــة بهدف تحقيق مطالب الثورة [١]. وبعد تسليم السلطة لـــرئيس منتخـــب حـــل الائتلاف نفسه [٢]. ووضح أنه عند تأسيس الائتلاف تم الاتفاق على أن ينتهي دوره بانتخاب رئيس جديد. واعترف الائتلاف أن أبرز أخطائه هي احتكـــار الحديث إعلاميًا باسم الثورة، ورفضه التحالف مع القوى الشبابية الأخـــرى، خوفًا من الاختراق والتشرذم، مما أدى لحدوث فجوة بين القـــوى الثوريـــة والائتلاف[٣].

٣- جبهة ثوار التحرير:

نشأ الائتلاف بعد قرار التنحي، وليس له أيديولوجية معينـــة، ويشـــمل تيارات سياسية مختلفة، ويقترح الائتلاف مشروع مصر ٢٠٢٠، ويقوم على

---

(١) مقابلة مع الأستاذ أحمد عبد الربه من الأعضاء المؤسسين للائتلاف، بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١١ . انظر أيضا:

الصفحة الرسمية لائتلاف شباب الثورة،

http://www.facebook.com/Revolution.coalition?sk=info

(٢) أعلن الائتلاف حله في ٦ يوليو٢٠١٢.

(٣) حل «ائتلاف شباب الثورة» رسميًا، جريدة الوطن، ٧ يوليو ٢٠١٢.

جمع الدعم المادي والمعنوي من الشعب وكذلك دعم المنظمات الدولية، بحيث يتم تمويل مشروعات لمحو الأمية يشارك فيها الطلاب في الإجازة الصيفية، ومكافحة العشوائيات ونقل سكانها إلى مساكن بديلة، ووضع جـدول زمنـي للقضاء على الفقر و الجهل(١).

٤- ائتلاف شباب النوبة:

تأسس الائتلاف بعد ثورة ٢٥ يناير لحل المشكلة النوبية وتنمية المجتمع النوبي، وكان ثمة اقتراح بتأسيس حزب للنوبـة، ولكنـه اصـطدم بقـانون الأحزاب الذي يمنع تأسيس الحزب على أسـاس إقليمـي، وتعـد الجمعيـة المصرية النوبية للمحامين (٢) المنبع الحقيقي لهذا الائتلاف، يهدف الائـتلاف إلى وضع خطة عمل مشتركة لتوحيد كل الكيانات المهتمة بالقضية النوبية من خلال تشكيل لجنة تنسيقية منتخبة من جميع الكيانات الشبابية النوبية، وحـل النزاعات داخل القرى النوبية وديا، والتركيـز علـى العمـل الاجتمـاعي التطوعى، والتنسيق مع ائتلافات الشباب في جميع أنحاء مصـر. وللقضـية النوبية خصوصية على النحو التالي :

تقع النوبة الحالية بعد التهجير عامى ١٩٦٣ – ١٩٦٤ في ثلاث مناطق هي : أولها مركز نصر النوبة، ويضم مدينتين و٣٦ قرية، ويقع على مسافة ٥٠ كم شمال مدينة أسوان، وثانيها قريتا توماس وعافية بمركز أسنا التـابع

---

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ خالد طه، المتحدث الرسمي للائتلاف، بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١١.

(٢) هي جمعية مشهرة برقم ٣٤٥٩ بالجيزة، وتهدف لنشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع النوبي، وتقديم المساعدات المالية والعينية لأعضاء الجمعية وأسرهم، إنشاء جريدة ثقافية واجتماعية وقانونية لخدمة أبناء النوبة، والتنسيق مع الجمعيات النوبية داخل مصر لتقديم الرأي القانوني .

لمحافظة الأقصر، وثالثًا قرية منشية النوبة بمركز الأقصر التابع لمحافظة الأقصر[1].

يسكن هذا الإقليم ٣ جماعات وهى:جماعة الكنوز (شمال النوبة)، وجماعة العرب وتعرف بعرب العليقات ويتكلمون اللغة العربية، وجماعة (الفاديجاه) النوبة وهم يتكلمون اللهجة النوبية[2].وكانت النوبة مجموعات متناثرة من القبائل تحيا نظامًا قبليًا، وعندما تضيق بها الحياة تهاجر إلى قرب مصر أو إلى مصر نفسها. ولقد عرف المواطن النوبي الاغتراب فكان يقصد مصر للعمل والكسب، ولديهم ثقافات محلية متنوعة[3]. قد يتضح من المشاهدات الأولى أن مجتمع النوبة المصرية يمثل في عمومه مجتمعًا كليًا يسوده التكامل والانسجام الاجتماعي بين مكوناته، ولكن في الحقيقة أن الوضع غير ذلك حيث تسود بين الجماعات النوبية الرئيسة (الكنوز، العرب، والفاديجاه) المكونة للنوبة المصرية كثير من العوامل التي تؤدى إلى إحساس كل جماعة بالتفرد والتميز عن الجماعة العرقية الأخرى، ولم يساعد هذا الإحساس بالاستقلال والتمييز الاجتماعي والثقافي لكل جماعة نوبية على نمو رابطة المواطنة بالدولة المصرية، بل أدى الإحساس بالتميز والاستقلال إلى تمسك وحفاظ الجماعات النوبية المهاجرة على خصائص بنائها الاجتماعي

---

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ بكر عثمان على، الأمين العام للجمعية المصرية النوبية للمحامين، بمقر نقابة المحامين، بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١١. انظر أيضا:

- أ.د/ فاروق مصطفي (مشرفا)، أولوية الحاجات الاجتماعية في المجتمع النوبي، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٠)، ص ٦- ١٠ .

(٢) محمد عباس إبراهيم، الثقافات الفرعية دراسة أنثروبولوجية للجماعات النوبية بمدينة الإسكندرية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص٢٥.

(٣) القمص فيلوثاوس فرج، النوبة ملوكًا وشعبًا، (القاهرة: بدون، ٢٠٠٦)، ص١١٥.

والثقافي داخل البيئة الحضرية، فالنوبيون الحاليون ما هم إلا خليط من شعوب مختلفة وبما يتضح في شكل النوبيين الحاليين التأثيرات الإفريقية والعربيــة والحامية، ومجتمع النوبة يعتبر من الناحية الاجتماعية - أي درجة القرابة- مجتمعًا انقساميا، وهذه الناحية تلعب دورًا مهمًا في فصل النجوع النوبية عن بعضها[1]. ويعد اسم الجماعة واللغة عاملين أساسيين لوحدتها وشعور الفــرد بالانتماء إليها وبالتالي الولاء، وغلبت اللغة العربية في المناطق التي انتقــل إليها النوبيون، حيث أدى ذلك إلى انزواء اللغة النوبية وتراجع اســتخدامها، أيضًا سبب انتشار اللغة العربية يكمن في طبيعة اللغة النوبية نفسها، وهو عدم وجود أبجدية تكتب بها، فكما هو معروف فإن اللغة النوبية هي لغة منطوقــة فقط وليست مكتوبة[2]، وقبل التهجير ساعدت الظروف البيئية فــي المنطقــة الأصلية على تدعيم شعور الفرد بانتمائه إلى الجماعة. وظهورهــا كوحــدة منفصلة ومستقلة عن كل من الجماعتين الأخريين وقد أدى ذلك إلى وضــوح التمايز الإقليمي والثقافي بين الجماعات النوبية فكل جماعة من الجماعــات الثلاث تؤكد تميزها عن الجماعتين وتعتقد أنها أعلى منزلة ومكانة منهما[3].

وتم تهجير النوبيين من قراهم أربع مرات: الأولى عام ١٩٠٢ عند بناء خزان أسوان أوائل القرن العشرين، والثانية عام ١٩١٢ عند التعلية الأولــى للخزان، والثالثة عام ١٩٣٣ عند التعلية الثانية للخزان، وكانــت الهجــرات الثلاث مجرد انتقال من مستوى النيل إلى المستويات الأعلــى فــي الجبــال

(١) محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣

انظر أيضًا: على عطا، تاريخ النوبة صورًا في كتاب، www daralhaya.com

(٢) دراسات ألمانية تساهم في الحفاظ على اللغة النوبية،

http://www.dw-world.de/dw/article

(١) محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥.

المحيطة وعلى نفس أرض النوبة القديمة، بينما الهجرة الرابعة عـــام ١٩٦٣ عند بناء السد العالي الذي أتى على ما تبقى من أرض النوبة القديمة، فنــزح الأهالي إلى قرى التهجير في الصعيد (١).

قامت الحكومة بعدة خطوات لاحتواء القضية النوبية منها صدر قـــرار محافظ أسوان رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩ بتخصــيص ١٠ آلاف فــدان للزراعــة و٤٠٠ فدان للمباني و إنشاء وحدات سكنية عددها الإجمــالي ٥٢٢١ وحــدة لتوطين أبناء النوبة كبداية في منطقة وادى كركر وهى تبعد عن أسوان ٢٠ دقيقة فضلا عن استصلاح ٢٤ ألف فدان، ويتم بناؤها على شكل قرى تحمل نفس أسماء القرى النوبية القديمة (٢)، إلا أنه بعد ٢٥ يناير تــم إعـــادة فــتح الملف، وقيام القيادات النوبية بوقفات احتجاجيـــة وانتشـــارها فـــي بعــض المحافظات ويرجع ذلك إلى : استقرار منسوب مياه بحيرة ناصر وإمكانيـــة إقامة مجتمع على شواطئه، تخوف النوبيين من ضياع أراضى الأجداد فـــي ظل تنامي الاستثمارات المصرية والأجنبية حول بحيرة ناصر، عدم ملاءمة منازل التهجير للثقافة والعادات النوبية حيث لم تستوعب كل منهـــا الأســـر الممتدة، وسوء اختيار مكان إنشاء المساكن البديلة فقد أدت طبيعـــة التربـــة الطفيلية غير الصالحة للبناء لحـــدوث تشـــققات فـــي المنـــازل، انخفـــاض

---

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ بكر عثمان على، الأمين العام للجمعية المصرية النوبية للمحامين، بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١١.

(٣) جريدة أخبار اليوم، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٩،

انظر أيضا كلاً من:

- جلسات مؤتمر النوبة، على موقع صوت النوبة www.alnobaa.com
- عادل عبد الصادق،أهل النوبة ووادى كركر جهود التوطين وإعادة الاعتبار، تقرير القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣٢، ٢٦ أبريل ٢٠٠٩

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2009/4/26/COMM.htm

التعويضات التي تقررت للنوبيين، وضعف التنمية الاقتصادية للمجتمع النوبي، عدم استيعاب النوبيين غير المقيمين لحظة التهجير في مناطق التهجير الجديدة وتم تدبير بيوت لأقل من ٥٠ % منهم وتبقى حوالي ٥٢٢١، أسرة نوبية، ويطلق عليهم النوبيون المغتربون، علاوة على ضم النوبة داخل دائرة كوم أمبو الانتخابية مما أفقد النوبيين تمثيلهم في البرلمان.

ويحدد العديد من النوبيين مطالبهم في ضوء تضررهم من جراء نقلهم وتمزقهم الثقافي وتعرض تراثهم للضياع بما يلي : الاعتراف بأحقية توطينهم جنوب السد العالي حول بحيرة ناصر واعتبارها الظهير الصحراوي لمركز نصر النوبة، تجميد توزيع بيوت منطقة وادي كركر وإلغاء تخصيص أراضي٣٠٠٠ فدان من مشروع توشكى للنوبيين لحين إعداد دراسة للموقف، فهي تبعد ١٨٠ كم عن منطقة كركر، إعادة الدائرة النيابية لمركز نصر النوبة، وإعادة النظر في منهج التاريخ في المدارس لسد ثغرة غياب المعلومات عن تاريخ النوبة، والتخطيط الشامل لتنمية منطقة بحيرة ناصر بوضع جدول زمني محدد الإجراءات ينتج عنه إنشاء مجتمع نوبي على نفس المناطق القديمة، يراعى فيها الحفاظ على التركيبة الاجتماعية للنوبيين، حيث يعيش جماعة الكنوز في الشمال والعرب في الوسط والفديجاه في الجنوب[١]. ويمكن عرض اتجاهين مختلفين بين المواطنين النوبيين هما:

١- **الاتجاه الأول:** يرى أنصاره أن من حق النوبيين اللجوء إلى المنظمات الدولية وتدويل القضية النوبية، وأن اللجوء إلى المجتمع الدولى لا يعنى مطالبة الحكومات الخارجية بالتدخل ويرون أن النوبيين أذكى من أن

---

(١) التطورات الحالية في ملف النوبة، دراسة غير منشورة صادرة عن الجمعية المصرية النوبية للمحامين، (القاهرة: الجمعية المصرية النوبية للمحامين ، ٢٠١٠)، ص ٤-٥ .

يستخدمهم البعض لتحقيق أهدافه ضد مصر. ولكن يطالبون بالعودة إلى النوبة القديمة.

٢- **الاتجاه الثاني:** يرفض تدويل القضية ويرى أن مطالب النوبيين ليست انفصالية بل هي مشروعة ويمكن تحقيقها من خلال اللجوء للقنوات المشروعة داخل الدولة للتعبير عن المطالب، ويعى هذا التيار تمامًا أن النوبيين أولاً وأخيرًا مواطنون مصريون ويجب أن تحل مشكلتهم داخل الوطن وهم لا يطالبون بأكثر من حقوق المواطنة المشروعة من خلال المنظمات الحقوقية داخل النظام السياسي(١).

وقد تمت الاستجابة لمطلب إعادة الدائرة النيابية لمركز نصر النوبة وفق تعديلات قانون الانتخابات عام ٢٠١٣(٢).

د- المرشحون للرئاسة والنشطاء والمجلس الوطني والمستقلون:

تمت مقابلة اثنين من مرشحي الرئاسة هما د/ عبد المنعم أبو الفتوح، وأ/ بثينة كامل، وناشط سياسي هو أ / جورج إسحاق، وممثل عن المجلس الوطني هو د/ ممدوح حمزة، وواحد مستقل هو د/ سلمى أبو المجد.

كان **د/عبد المنعم أبو الفتوح** من القيادات الطلابية البارزة في سبعينات القرن العشرين، حيث نسق مع آخرين، لدخول أعضاء الجماعات الإسلامية

---

(١) دعوات تدويل القضية النوبية تثير ردود أفعال متباينة بين النوبيين، المصري اليوم، ٢٠٠٨/٢/١١.

(٢) راجع تقسيم الدوائر الانتخابية في:

- القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الجريدة الرسمية، العدد ٨ تابع (أ)، ٢١ فبراير ٢٠١٣.

الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين. حتى أصبح أحد أكبر القادة في الجماعة، وشغل منصب عضو بمكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى كونه الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب ومدير عام المستشفيات بالجمعية الطبية الإسلامية. واشتهر د/عبد المنعم أبو الفتوح وسط القوى السياسية ووسط العديد من أفراد الإخوان المسلمين بأنه من أكثر الإخوان المنفتحين على الآخر والأكثر في نفس الوقت جرأة وشراسة في معارضة الحكومة. ويعد د/ أبو الفتوح من جيل التجديد داخل الجماعة[١]. وقوبل قرار ترشحه لرئاسة الجمهورية بالترحيب من بعض القوى السياسية والمواطنين، إلا أنه لاقى اعتراضا من قبل مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين لإعلانهم مسبقا عدم تقديم أي مرشح لانتخابات الرئاسة القادمة. وأعلن المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين أن "أي عضو بالجماعة إذا أراد الترشح فعليه أن يترشح مستقلا[٢]".

والمرشح الآخر للرئاسة **الأستاذة / بثينة كامل** وهي إعلامية تقدم برنامج[٣] يعرض على شبكة أوربت الفضائية المشفرة. وعضو في حركات معارضة للحكومة من قبل ٢٥ يناير بينها حركة كفاية. وأعلنت الأستاذة/ بثينة كامل نيتها للترشح لانتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١١، هادفة التأكيد

---

(١) الموقع الرسمي للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، ١٤ نوفمبر ٢٠١١

http://www.abolfotoh.net

(٢) الإخوان تسقط عضوية أبو الفتوح بعد إعلانه الترشح للرئاسة، المصري اليوم، ١٨ يونيه ٢٠١١

(٣) اسم البرنامج "أرجوك افهمني"،و قد قدمت برنامجا باسم "اعترافات ليلية" في الإذاعة المصرية، كان البرنامج يناقش المشاكل الشخصية وقد حاز على شعبية.

على قدرة المرأة على الترشح والمنافسة والتواجد في الانتخابات الرئاسية [1] ويلاحظ أنه عند فتح باب الترشح على المستوى الرسمي، لم تستطع المرشحة جمع عدد التوكيلات المطلوب للترشيح. ومن **المجلس الوطني** تم التطبيق مع د / ممدوح حمزة، هو مهندس استشاري عالمي أشرف على بناء مكتبة الإسكندرية، وكان قائد اعتصام طلبة الهندسة، ورئيس الوفد الذي تفاوض مع الرئيس السادات عام ١٩٦٨، شارك في المظاهرات لخلع الرئيس، وساعد أيضًا المحتجين في المظاهرات. و ساهم في اقتراح مشروع قومي في مصر بعد ٢٥ يناير غرضه نهضة مصر زراعيًا وصناعيا[2]، أسس المجلس الوطني[3] باعتباره مظلة جامعة للقوى والتيارات السياسية والمجتمعية والشبابية والرموز والشخصيات العامة التي شاركت في مؤتمر مصر الأول، ويساهم في العبور بمصر من الفترة الانتقالية من خلال تشكيل مجلس وطني يحافظ على مكتسبات الثورة[4].والناشط السياسي **الأستاذ / جورج إسحاق**

---

(١) بثينة كامل، موقع انتخابات مصر،١٤ نوفمبر ٢٠١١ /

http://www.intikhabat-masr.com

(٢) د/ ممدوح حمزة، موسوعة ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org

(٣) عقد المجلس الوطني المصري دورة انعقاده الأول يوم السبت الموافق ١١ يونيو ٢٠١١ .

(٤) تم انعقاد " مؤتمر مصر الأول "، وهو أول مؤتمر شعبي بعد ٢٥ يناير، عقد في قاعة المؤتمرات الكبرى بمدينة نصر في ٢٧ أبريل ٢٠١١، وضم أكثر من ٢٥٠٠ شخصية من النشطاء والقوى السياسية والمواطنين وشباب الثورة من مختلف أنحاء الجمهورية برعاية المجلس الوطني . انظر :

- بيان صحفي صادر عن مؤتمر مصر الأول، ١٩ إبريل ٢٠١١، موقع المجلس الوطني،

قيادي في حركة كفاية وهو أول منسق عام لحركة كفاية الاحتجاجية التي أُسِّست نهاية عام ٢٠٠٤م ومسؤول المحافظات بالجمعية الوطنية للتغيير [١]، ومن المستقلين تم التطبيق مع د/ سلمى أبو المجد، وهى تشارك بانتظام في عدد من المليونيات، والاعتصامات السياسية، وتنخرط في عدد من الأنشطة التطوعية، ولكنها مستقلة لا تنتمي لأي من الأحزاب والحركات السياسية.

ويخلص المبحث إلى أنه بالنسبة **لأحزاب عينة الدراسة** فالبرامج الحزبية للأحزاب ذات التوجه الإسلامي متشابهة، وكذلك يوجد تشابه بين برامج الأحزاب اليسارية والناصرية، فضلا عن التشابه بين برامج الأحزاب الليبرالية، ويلاحظ أيضًا تأكيد جميع الأحزاب الناشئة بعد ٢٥ يناير على السعي لتحقيق مطالب الثورة ومكتسباتها، والإشادة بنجاحها في إسقاط النظام. **بينما الحركات والائتلافات السياسية المكونة لعينة الدراسة:** لم توضح مصدر التمويل، ولا توجد آليات محددة للعمل غير محاولات حشد الأعضاء، والتظاهر، وإطلاق الحملات الإلكترونية، والمشاركة في الاعتصامات، وتحيط البيانات عن عدد الأعضاء وسماتهم من حيث (التعليم، الوضع الاقتصادي والاجتماعي) بسرية شديدة، لا توجد معايير محددة وواضحة للانتماء للحركة، مما يؤثر سلبا على قدرتها التنظيمية، كما يزيد التشابه في الأهداف مما يثير التساؤل لماذا لا تندمج مع بعضها كما يتشابه البناء

---

http://www.almaglesalwatany.org

(١) الأستاذ / جورج إسحاق، موسوعة ويكيبديا، ١٤ يوليو ٢٠١١،
http://ar.wikipedia.org

التنظيمي للحركات من حيث وجود : منسق عام، ومسئول اتصالات، ومسئول إعلامي، ومسئول التنظيم، وتفضل عدة حركات سياسية إلا تضع أي معلومات عن الحركة، وتنظيمها على مكانها(Account) في موقع الفيس بوك، مثل حركة ثوار ماسبيرو، وحركة مستقبل مصر الثورة، رغم نشأة غالبية الحركات السياسية بعد ٢٥ يناير، إلا أن عددًا من أعضائها ومؤسسيها سبق له العمل السياسي سواء من خلال الأحزاب أو الجمعية الوطنية للتغيير أو من النشطاء السياسيين والمدونين.

ويثور تساؤل لماذا حلت بعض الحركات والائتلافات نفسها بعد تسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة للمدنيين؟ فمن عينة الدراسة حل نفسه كل من ائتلاف شباب الثورة، وحركة مستقبل مصر الثورة، وبسؤال المؤسسين تبين أنه " تم الحل حتى يندمج الأعضاء في الأحزاب، لأنها الكيانات الرسمية المنوط بها العمل السياسي، ولها تمثيل في البرلمان، وأن هدف الحركة انتهى بتسليم الجيش للسلطة وإجراء انتخابات ديمقراطية، ولن يتم اندلاع ثورة ثانية، وكان من المتفق عليه عند تأسيس الحركة حلها بعد تسليم السلطة[1]" ترى الدراسة أن من المفيد تبلور القوى السياسة وألا تكون متناثرة، ولكن يبقى التفكيك العمدى لبعض الحركات والائتلافات لنفسها دون اكتمال تحقيق أهدافها التي أعلنتها عند التأسيس محل تساؤل، ودراسة منفصلة.

---

(١) مقابلة شخصية مع أ / أحمد المقدامي، عضو مؤسس بالحركة، يوم ٤ نوفمبر ٢٠١٢، بفندق جراند حياة، من الساعة الثانية إلى الثالثة عصرًا .

" وضعية التشاور السياسي
في الفترة من ٢٠٠٧
حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١"

يتناول هذا المبحث تعريف النشطاء السياسيين وممثلي القوى السياسية لمفهوم التشاور السياسي وفوائده، والعوامل التي تؤثر على إجرائه، والأبعاد التي يتفق عليها في قياس التشاور السياسي، ونوعية القضـــايا التـــي يجـــب التشاور حولها وفق رأى المبحوثين، ثم يناقش التشاور السياسي في الممارسة من خلال تناول طبيعة التشاور السياسي من عام ٢٠٠٧ حيث الإعلان عن تعديل٣٤ مادة من دستور ١٩٧١، ثم ظهور مكثف للحركات الاحتجاجية حتى اندلاع الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١ ومطالبتها بإسقاط النظام، وفشل الحـــوار بين القوى السياسية والنظام حتى تنحى الرئيس في ١١ فبراير ٢٠١١، وذلك كما يلي :

أولاً: تعريف المبحوثين للتشاور السياسي:

تم طرح سؤال على النشطاء السياسيين وممثلي القوى السياســـية مـــن الأحزاب والائتلافات والحركات السياسية حول تعريفهم للتشاور السياســـي، ولفتح آفاق مختلفة للمبحوثين طرحت الدراسة عليهم عدة بدائل للاختيار من بينها أو طرح تعريف من جانبهم، وتمثلت البدائل في أن التشاور هـــو أخـــذ آراء الآخرين في قضية معينة، أو تقديم أسباب ومبررات موضوعية للتمسك برأى معين، أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار

معين ملزم، الاستعداد لسماع الآخرين للتعبير عن رأيهم بحرية، أو طرح تعريف آخر. وكانت الاستجابات كما يلي :

أ- **الأحزاب**

تنوعت تعريفات التشاور السياسي بتنوع أحزاب العينة أو أعضائها، وذلك على النحو التالي:

يعرف **حزب الغد** التشاور على المستوى الحزبي أنه" لا أحد يجزم أن قراره هو الصواب المطلق ولكن يحاول الاقتراب من القرار الصائب، يتم عرض كل القرارات على الهيئة العليا للحزب، وهى أعلى تشكيل حزبي، ويتكون من ٩٠ فردًا، منهم ٤٦ منتخبين و٤٤ عضوًا بالتعيين، حيث يتم تعيينهم من الشخصيات العامة، والكوادر التي لم يتم تمثيلها من أقاليم معينة، ويكون التشكيل الحزبي ممثلاً لجميع محافظات مصر، وكل أنحاء الجمهورية، لذلك يسهل التشاور معهم بشكل مباشر لأنهم يمثلون القطاعات المختلفة. والإلزام والوصول لقرار يكون بالتصويت بعد طرح وجهات النظر المختلفة ومناقشتها لفترة زمنية كافية " وجدير بالذكر أن ممثل حزب الغد يرى أن ٥٠% من القرارات التي وافق عليها أثناء التصويت جاءت بعد الاقتناع بآراء الآخرين، ومن ثم يكون التشاور في التشكيلات والهيئات العليا له دور في التفكير.

يأخذ **حزب التيار المصري** بتعريف التشاور أنه " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم "، **وحزب المؤتمر الشعبي الناصري تحت التأسيس** يعرف التشاور أيضًا بأنه " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، ولا ينفرد رئيس الحزب بقراره،ولا يفرضه على مؤسسي الحزب، ولا يكون

المؤسسون دورهم ثانوى، ولا بد من سماع الآخرين، ويعد الانفراد بـــالقرار هو سبب فشل كثير من الأحزاب المصرية "، ويعرف **عضو حـــزب النـــور** "التشاور بأنه يكون على درجات ومستويات مختلفة، وعلى المستوى النخبوى يكون التشاور بأخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفــاق علـــى قرار معين ملزم، ويجب أن يكون للشعب نواب يتشاورون معا، وعلى النائب أن يعرف رأى من يمثلهم ويعبر عنهم" (١)، يعرف **حزب التجمـــع الـــوطني التقدمي الوحدوي** التشاور بأن " التشاور أو الحوار هو وسيلة للتعرف علـــى الرأي بهدف اتخاذ قرار توافقي يرضى عنه المتحاورون "، يعرف **الحـــزب العربي الديمقراطي الناصري** التشاور بأنـــه " أخـــذ آراء كافـــة الاتجاهـــات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، ولابد من الاهتمام بـــآراء الآخرين حتى لو معارضة وذلك في العمـــل العـــام، ولابـــد مـــن تقـــديرها واحترامها "، ويعرف **حزب المصريين الأحـــرار** التشاور بأنه " طرح للأفكار المختلفة والفكرة الصالحة و الأقوى هي التي تســـود، وكـــل مرحلـــة ولهـــا معالمها، والحزب في كل مرحلة يرى الحالة السياسية، والوضع العام، ثم يقيم الحالة، ويرى المفيد لمرحلة مصر ومصلحتها، وجزء من الموضوع مـــرتبط بالثورة والمستجدات الحالية، وعلى هذا الأساس يبنى القرار علـــى الحـــوار، والفكر الليبرالي يؤمن بالحوار والتشاور والثقافة المختلفة، وأن يسمع بعضنا بعضا رغم الاختلافات الجذرية التي قد تحدث، وفي إطـــار المنافســـة بـــين التيارات في الانتخابات، يجب تمثيل كل التيارات، ولا يجب أن يفرض تيار

---

(١) المبحوث عضو **ائتلاف دعم المسلمين الجدد** وهم المسلمون المتحولون من المسيحية إلى الإسلام، وهو قائم منذ عام ١٩٩٩، ويهتم هذا الائتلاف بالتشاور في المجال الدينى كثيرا، لأنه يهتم بمحاورة الأخر ويعمل بشكل غير معلن .

رأيه على الآخر، للوصول للتوافق، وإذا لم نصل نأخذ الآراء، لأن دائما هناك خلافات جذرية، والحوار أساس لتطور مصر وصحتها الفترة القادمة "، ويعرف **عضو حزب الجبهة الديمقراطية** التشاور بأنه " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، لأنه غالبا يوجد صراع بين وجهتي نظر، والوقت الحالي بعد الثورة يجب إعطاء أولوية لحل مشكلات المواطن وليس الأيديولوجيات، رغم الفارق بين الاتجاه اليمين والوسط والطريق الثالث، وضرورة الاعتماد على الأيديولوجية الواضحة "، ويرى **عضو حزب الوفد** " أن التشاور بشكل عام هو التشاور على شئ قبل صدور أي قرار، وما يحدث فعليا في مصر أن التشاور يتم بعد اتخاذ القرار، عندما تحدث الاحتجاجات يتم البدء في التشاور، وهذا خطأ لأنه يجعل التشاور فيما بعد هو مساومات وليس تشاورًا، التشاور الحقيقي أولاً يكون قبل اتخاذ القرار، وبسماع كل الآراء وأخذها في الحسبان والاعتبار للوصول للتوافق، ويكون القرار الذي تم التصويت عليه مثلا من الهيئة العليا أو الجمعية العمومية ملزما للجميع "، ويعرف **حزب الحرية والعدالة** التشاور بأنه " أخذ آراء الآخرين في قضية معينة، الاستعداد لسماع الآخرين للتعبير عن رأيهم بحرية، والتشاور غير ملزم، بينما الشورى ملزمة وهى آلية أخذ الرأي، أما التشاور السياسي هو التعرف على آراء الحاضرين كل بوجهة نظره للوصول لأحسن صورة "، يعرف **حزب الوسط** التشاور بأنه " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم "، ويرى **حزب الفضيلة** أنه " لا يوجد تعريف محدد للتشاور السياسي، وكل من نوع القضية محل التشاور، والسقف الزمني المتاح لإمكانية استقراء الآراء المختلفة، يحدد التعريف المناسب للتشاور السياسي وما إذا كان التشاور هو

أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم أو آخذ آراء الآخرين في قضية معينة "، ويعرف **حزب الكرامة** التشاور بأنه "أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، وألا يتم الاكتفاء بتقديم أسباب التمسك برأي معين مما يعد شرحا للموقف وليس تشاورًا ".

ويرى **حزب التحرير المصري** أنه " يجب التفرقة بين التشاور على مستويين أولهما مستوى المواطن العادي وثانيهما التشاور على مستوى القوى السياسية المختلفة سواء حزبية أو حركات أو ائتلافات شباب الثورة، ويجب أن يبدأ التشاور على مستوى المواطن لاستخلاص التوجهات العامة، وبيانات حول الآراء المختلفة، ثم على مستوى النخب يتم التشاور والتنسيق بينهم، مع مراعاة التواصل المستمر بين الكيانات السياسية والمواطنين للتقريب بين الأفكار المختلفة[١]".

تتدرج الأبعاد التي يمكن استخدامها في قياس التشاور مابين أبعاد موضوعية مثل عرض أسباب التمسك بالرأي وعقلانية المبررات، وأبعاد تنظيمية مثل الوقت الكاف وتوافر المعلومات وعقد الاجتماعات، وأبعاد أخلاقية كالإصغاء والتزام آداب الحوار وتغيير الرأي عند سماع رأى أفضل، وأبعاد سياسية مثل حرية الرأي والمساواة و المقارنة بين الحلول البديلة والتقريب بين الآراء المختلفة وكان رأى العينة كما يلي :

يتفق كل من حزب الغد و حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس)، وعضو حزب النور، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي،

---

(١) أكد حزب التحرير المصري أنه يتعاون مع كل من حركة ٦ إبريل، وائتلاف شباب الثورة، لفهم ميولهم السياسية وطبيعة الفكر الثوري .

وحزب المصريين الأحرار وعضو حزب الوفد، و حزب الحرية والعدالة وحزب الوسط و حزب الفضيلة وحزب الكرامة و حزب التحرير المصري على أن قياس التشاور يكون بناء على **كل الأبعاد** معا سواء الموضوعية أو التنظيمية أو الأخلاقية أو السياسية، ويمثلون ١١ حزبا من مجموع ١٤ حزبًا في العينة، ويركز حزب التيار المصري على كل من الأبعاد الأخلاقية والسياسية في قياس التشاور، بينما يهتم كل من،الحزب العربي الديمقراطي الناصري وعضو حزب الجبهة الديمقراطية بالأبعاد السياسية.

ب- **الحركات السياسية:**

تأخذ **حركة مستقبل مصر الثورة** لتحديد مفهوم التشاور السياسي بأحد التعريفات التي طرحتها الدراسة وهو " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم".

تعرف حركة **اتحاد قوى ثورة مصر** التشاور السياسي بأنه" قبول الآخر والتعرف عليه وأفكاره أيا كان والتفاعل معه بغرض صنع القرار أو معرفة الرأي ومدى القبول لفكرة معينة ويكون القرار ملزمًا، فالتشاور هو عملية تفاعل سياسية بين الشعب بصفته سيد السلطات وبين السلطة النظامية المصرية من أجل ضمان سير المجتمع بشكل صحيح، وفي مصر قبل ٢٥ يناير نظرا لاستبداد السلطة لم يكن هناك تشاور والمقترحات التي تصل للنظام لم يأخذ بها" ويعرفه مسئول التنظيم والاتصالات **بحركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)** بأنه " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، ويفترض وجود تشاور ولغة الحوار مع الناس وذلك لبناء الديمقراطية، والتشاور يكون بين الجميع سواء مواطنين أو قوى سياسية ولابد أن يكون هناك إلزام لتنفيذ الاتجاه العام لمصلحة الأطراف كلها،

ومن أمثلة التشاور إجراء الاستفتاء الذي يدل على رأى كل فــرد "،وتعرفــه **الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة** أنــه " أخــذ آراء كافــة الاتجاهــات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، ولابد في التشاور من أخذ آراء الشركاء كلهم وسماع الآخر وتقديم الإضافات على رأيه وما يتم الاتفاق عليه ينفذ، لأن القضايا السياسية بها شركاء كثيرون لا يمكن تنحيــة فصــيل جانبا طالما نحن شركاء في الوطن"، ويعرفه **عضو حركة ثوار ماسبيرو** بأنه " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، وإتاحة فرصة عادلة بين أصحاب التوجهات السياسية المختلفة للجلوس مــع متخذي القرار وذلك بهدف صنع القرار في الوطن ويكون ذلك حقًــا عــادلاً لهم"، وتعرفه **الجبهة الحرة للتغيير السلمي** بأنه " أخذ رأى مجموعــة لهــا دراية بالموضوع ولديها القدرة على ابتكار الحلول تجتمع وتتفق على كذا فكر ثم تعمل على تحديد المزايا والعيوب ثم تطــرح علــى المــواطنين، ومــن الضروري وجود رأى حوله قدر من التوافق تتم المناقشة حوله يكون بمثابة نواة أو محور أو فكرة لطريقة الحل حتى لا يضيع الوقت، ويشــترط قبــل إجراء التشاور البدء بحملات التوعية السياسية أولاً، لأن مصر تعانى درجة من الجهل السياسي، ويمكن أخذ رأى سليم من المــواطنين بعــد تــوعيتهم"، وتكتفي **حركة كلنا خالد سعيد** بتعريف الدراسة للتشاور السياسي أنه " أخــذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معــين ملــزم "، **وتتفق** معها **حركة ثوار ســيناء** وتضيف أن" الحركة تعمل علــى ممارســة التشاور السياسي بين أعضائها ومحو الديكتاتورية،والديمقراطية لابــد مــن وجودها داخل المواطنين أولاً، والاستماع للجميع، وأخــذ كافــة الآراء فــي الاعتبار هو طريق الديمقراطية، لأن صندوق الانتخابــات وحــده لا يمثــل

الإرادة الشعبية، ومحاولة الوصول لاتفاق وإن لم يحدث، يتفق الأعضاء على أن يأخذ مؤسس الحركة القرار" **تتفق كل من** حركة مستقبل مصر الثورة وحركة اتحاد قوى ثورة مصر، والحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، والجبهة الحرة للتغيير السلمي وحركة ثوار سيناء على **استخدام كل من الأبعاد الأخلاقية والموضوعية والسياسية والتنظيمية لقياس التشاور،** ويمثلون ٥ حركات سياسية من مجموع ٨، وتضيف الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة **الثقة في الحكومة** كمؤشر لقياس التشاور، في حين تهتم ٣ حركات سياسية بالأبعاد السياسية فقط في قياس التشاور، وهى حركة كلنا خالد سعيد عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) وعضو حركة ثوار ماسبيرو.

ج- الائتلافات:

يعرف ممثل **الائتلاف الإسلامي الحر** التشاور السياسي بأنه" استدعاء مكونات المجتمع وطرح المسألة عليهم وتجميع الآراء فيها وحصرها في مجموعة محددة متقاربة ثم التحاور حتى يتم حصرها في رأيين إما نتوافق على رأى وإما يكون هناك آلية متفق عليها مسبقا لحسم الخلاف نلتزم بها مثل معيار الأغلبية أو الانتخاب أو الاحتكام للنخبة الممثلة لمكونات المجتمع وكل الأطراف وإلا توافقنا برأي جديد بين الرأيين يجمع بين محاسن هذا ومحاسن هذا من داخل الرأيين".

يعرف ممثل **ائتلاف شباب الثورة** التشاور السياسي بأن" التشاور والحوار هو عملية متبادلة بين شخصين أو أكثر قد تكون بسيطة لو على مستوى الأشخاص أو معقدة على الجانب السياسي حيث يبدى كل فرد وجهة نظره للوصول لقرار نهائي، وبالتطبيق على الوضع الحالي في مصر لابد

من توافق عام على اختلاف الأيديولوجيات السياسية، لأن التوافق العام على القوانين مثلا يمنع الخلاف حولها، وفي أوربا هناك اتفاق عام على القوانين التي تصدر، حيث توجد غرف داخل البرلمان غير قاعة الاجتماعات يتم التشاور والحوار فيها حتى يتم الوصول للاتفاق، التأكيد ليس على فكرة الأغلبية وحدها ولكن احترام الأقليات، وبالتطبيق على مصر تظهر الحاجة بأن يكون إعداد الدستور بالتوافق، لأن الأغلبية الحالية هي أغلبية مؤقتة يمكن تغيرها فيما بعد، بينما التشاور والوصول للتوافق يحفظ حق الجميع حتى لو تغيرت الأغلبية ".

يعرف ممثل **جبهة ثوار التحرير** التشاور السياسي بأنه " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم مع التزام احترام الأقلية لرأى الأغلبية، وفي مصر نشأت ثورة ٢٥ يناير على الاتحاد، وإلغاء أيديولوجية معينة، والأساس هو أهداف الثورة، وحذف كل التوجهات والاعتماد على تقديم أهداف الثورة والتفكير في كيفية تحقيقها، سواء من جانب التيارات الليبرالية أو الدينية، المهم تحقيق النتيجة بغض النظر عن التيار السياسي، والتشاور هو بداية الديمقراطية، حق سيادة الشعب، وعندما تقرر الأغلبية شيئًا بعد إجراء التشاور يجب أن يلتزم به الجميع ".

يعرف ممثل **ائتلاف شباب النوبة** التشاور السياسي بأنه " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، مثل ما حدث قبل الاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢٠١١، قام الائتلاف بعمل ندوات مكثفة واستدعى الخبراء والمتخصصين لإلقاء المحاضرات تأكيدا لأهمية تدفق المعلومات الصحيحة أثناء التشاور وعقد الندوات والمؤتمرات لتعريف المواطنين بالموضوع محل التشاور " **يؤيد** ائتلاف شباب الثورة، و

ائتلاف شباب النوبة استخدام كل الأبعاد لقياس التشاور (الأخلاقية والسياسية والتنظيمية والموضوعية)، ويهتم ائتلاف جبهة ثوار التحرير بالأبعاد السياسية والأخلاقية معا، بينما يرى الائتلاف الإسلامي الحر الاهتمام بالأبعاد السياسية لقياس التشاور.

د- مرشحو الرئاسة والنشطاء والمجلس الوطني والمستقلون:

ويرى **الدكتور / عبد المنعم أبو الفتوح** المرشح المحتمل للرئاسة "ضرورة التفرقة بين وقت إصدار المؤسسة التي لها صلاحية اتخاذ قرار، وفي هذه الحالة يكون رأى الأغلبية ملزمًا، وبين الوقت السابق على اتخاذ القرار على أن يكون أحد مقومات العرض الأمين والصحيح الرجوع لرأى من يهمهم القرار والأطراف التي يؤثر عليها إصدار هذا القرار سواء الأطراف المتخصصة أو القوى السياسية أو الجهات البحثية أو المجالس المتخصصة، للاستماع وصياغة الآراء المختلفة وبلورتها في مشروع أو أكثر، وهذا يعرض على جهة اتخاذ القرار لاختيار أحدها، مثال :عند دراسة قانون في نقابة معينة لا بد من الرجوع لأعضاء النقابة والأطراف المستفيدة منها. وأحد مقومات نجاح التشاور الاهتمام برأي القوى صاحبة المصلحة في الموضوع محل التشاور، ويكون الهدف تحقيق مصلحة الوطن العليا وتحقيق أداء علمي وموضوعي وليس أخذ الآراء شكليا ليقال أن القرار صدر من خلال الاستماع للمواطنين، لكن يجب إعطاء أولوية للاهتمام بمصلحة الوطن والمواطنين، فالتشاور يؤدى لزيادة قناعة المواطنين بسلامة أداء الجهة الحاكمة. بينما ترى **أستاذة / بثينة كامل** المرشحة للرئاسة أن "بداية لابد من الاتفاق على وجود درجة من الإلزام لتنفيذ الصيغة التي نتفق عليها، وأن يؤمن القائمون بالتشاور بأهمية الحوار، والتشاور لابد أن يكون بالحوار بين

كافة التيارات والاستماع للجميع، يمكن أن نظل مختلفين لكن قـادرين علـى إدارة شئوننا بالتشاور ".

المجلس الوطني ويمثله د/ ممدوح حمزة يرى " التشاور يكون لفهـم الآخر والاتفاق على الأسس ومن المستحيل الوصول لتوافق عام في كل شئ، أي حياة سياسية بها آراء مختلفة، لا يوجد توافق عام، هناك التوجه اليساري واليميني والقومي وغيرها، وهناك من يؤمن بالعدالة الاجتماعية أو الرأسمالية وهناك رأسمالية طماعة وأنواع أخرى من الرأسمالية فيكون مـن الصـعب التوافق، بدليل أن الولايات المتحـدة بهـا الـديمقراطيون والجمهوريـون، وبريطانيا بها حزب العمال وحزب المحافظين "

يعرف **الناشط السياسي** أ / جورج إسحاق التشاور بأنه " أخـذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، ولابد من استعداد كل طرف لتقديم درجة من التنازلات في إطـار مبادئـه وقناعاتـه، وبالنسبة **للمستقلين** ترى د/ سلمى أبو المجد أن التشاور هو " أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم ".

يتفق د/ عبد المنعم أبو الفتوح، وأ/ بثينة كامل مرشـحا الرئاسـة، وأ/ جورج إسحاق الناشط السياسي، والمستقلة د/ سلمى أبو المجد على أن قياس التشاور **يشمل جميع الأبعـاد معـا** السياسـية والأخلاقيـة والموضـوعية والتنظيمية، بينما يكتفي د/ ممدوح حمزة ممثل المجلـس الـوطني بالأبعـاد السياسية في قياس التشاور.

ترى الدراسة أن من **المتفق عليه بين التعريفات المختلفـة** إمكانيـة تكامل إجراء التشاور مع التصويت أي الديمقراطية التشاورية مع الديمقراطية

التمثيلية، وذلك لحسم القرار بعد الوصول لحد أدنى من الاتفاق بين الأطراف، بحيث يضحى ما تم التوافق عليه ملزما.ولا توجد خلافات جوهرية في فهم التشاور بين الأحزاب والائتلافات والقوى المختلفة. والتعريفات المقدمة تضاهى تعريفات أدبيات العلوم السياسية للتشاور، وأنه يهتم بإعطاء تبريرات لصالح المبادئ والآراء التي يتم تبنيها، ويعمل على حل التوترات ما بين الديمقراطية والليبرالية التي تؤدى لتغليب إحداهما على الأخرى، والإشكالية مابين الخضوع لحكم الأغلبية وما بين حرية الفرد، التشاور يجعل المواطن مشاركًا بشكل دائم ومتابعًا للقضايا والقوانين ويكون رأيًا عنها [1]. كما يلاحظ **شيوع اختيار تعريف التشاور أنه أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم**، حيث اختاره ٦ أحزاب[2] من بين ١٤ حزبًا في العينة، و٦ حركات سياسية [3] من بين ٨ حركات سياسية في العينة، وائتلافان [4] من بين٤ ائتلافات في العينة، وناشط سياسي واحد[5]،

---

(1) Honig, Bonnie," Between Decision and Deliberation: Political Paradox in Democratic Theory", The American Political Science Review, Vol. 101, No. 1 , Feb., 2007, pp 3-4.

(٢) هي حزب التيار المصري، وحزب المؤتمر الشعبي الناصري تحت التأسيس، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب الوسط، حزب الكرامة.

(٣) هي حركة مستقبل مصر الثورة، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة ، عضو حركة ثوار ماسبيرو، حركة كلنا خالد سعيد ، حركة ثوار سيناء.

(٤) هما ائتلاف جبهة ثوار التحرير وائتلاف شباب النوبة.

(٥) هو أ / جورج إسحاق.

ومبحوث مستقل[1]، والإجمالي ١٦ قوى سياسية من الحجم الكلـــي للعينـــة البالغ ٣١ قوة سياسية، وعلى المستوى النظري لا توجد مشكلة في تعريـــف التشاور، وتأكيد عينة الدراسة أخذه في الاعتبار وتقدير أهميته، بينما المشكلة في الممارسة كما سيتضح.

شملت المقابلات سؤالا عن **فوائد التشاور** السياسي وكان رأى **أحزاب** العينة كما يلي :

يرى حزب الغد أن فوائد التشاور هي" تبادل الثقافة والمعرفة والاستماع لوجهة نظر مختلفة ويساعد على وضوح الرؤية من خـــلال رؤيـــة زوايـــا الموضوع المختلفة"، **ويتفق** حزب التيار المصري مع حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)على أن فوائد التشاور هي" تفعيل المواطنة، ومعرفة المشكلات بدقة وإيجاد الحلول لها "، بينما يـــرى عضـــو حـــزب النـــور أن "التشاور يساعد على التعرف على رأى الآخر، وإزالـــة الحـــاجز النفســـي، ويساعد كل طرف على تحديد مستوى معرفة الأطراف الأخرى، مما يســـهل عملية طرح البدائل للوصول لاتفاق"، **ويتفق ٤ أحزاب** على أهمية التشـــاور في إنجاز التحول الديمقراطي، وهى حزب المصريين الأحرار وحزب الحرية والعدالة وحزب التحرير المصري وحـــزب التجمـــع الـــوطني التقـــدمي الوحدوي، ويفسر حزب التجمع رأيه في ضوء أن التشاور "يسهم في إنجـــاز التحول الديمقراطي من خلال التعـــرف علـــى كـــل الآراء واتخـــاذ قـــرار موضوعى أو الانتهاء لوجهة نظر تأخذ كل الأفكار في الاعتبار وأن التشاور يصنع الثقة ". ويؤكد حزب المصريين الأحرار على "أهمية التشـــاور بـــين الحزب والدولة، لأن المواطنين أعضاء الحزب ينتخبـــون قيـــادات الحـــزب

---

(١) د/ سلمى أبو المجد.

ويحظون بالصفة التمثيلية فيكون التشاور مع الدولة قناة لتوصيل صوت أعضاء الحزب"، كما يشرح حزب التحرير المصري دور التشاور في التحول الديمقراطي بأن "حدوث التشاور يقتضي وجود حرية رأي و مساواة واقتراح حلول بديلة، ووقتًا ومعلومات و مناقشة الآراء وأسباب التمسك بها وهذا من أصول الديمقراطية، والفصيل السياسي الذي لا تتوافر به تلك السمات لا يكون ديمقراطيا ومن ثم ممارسة التشاور تساعد على التحول الديمقراطي وتفعيل الديمقراطية، وترسيخ فهم رجل الشارع للمعنى الحقيقي للحرية وأنها محكومة بالقانون وتنتهي عند مراعاة حرية الآخر. والتشاور يمنع حدوث الاستقطاب بين القوى، والاستقطاب هو البيئة الصالحة للديكتاتورية، كما أن التشاور يسهم في بناء الدولة حينما يصبح أسلوب عمل المؤسسات".

ويعتقد الحزب العربي الديمقراطي الناصري أن التشاور يعمل على" إيجاد حوار بناء يخلق مبادئ أساسية أو حدًا أدنى متفقًا عليه، ويتم شرح الأفكار والبرامج بطريقة قريبة لذهن المواطن ويساعد على تفتح الذهن، ومعرفة نقاط القوة والضعف لكل اختيار، وينبغي التشاور حتى بين الأحزاب المتعارضة". ويرى عضو حزب الجبهة الديمقراطية أن" التشاور يفيد في التوصل لأرضية مشتركة، وأن التيارات الدينية غالبا ما تأخذ كل موضوع أنه حلال أو حرام وبالتالي يحد التشاور من تعامل التيارات الدينية كأنها تملك المعرفة المطلقة". ويشترط عضو حزب الوفد "التزام الحكومة إذا ما كانت طرفا في التشاور بتنفيذ نتائج التشاور حتى تزيد الثقة فيها، بعبارة أخرى أن فوائد التشاور ترتبط بمدى التزام صانع القرار بالرأي الذي تم الاتفاق عليه، فالتشاور يفيد في أخذ أفضل قرار". ويرى حزب الوسط أن التشاور بصفة عامة يعمل على "تفتح الذهن وتفعيل المواطنة وزيادة الثقة في الحكومة

وإنجاز التحول الديمقراطي ". ويذكر حزب الفضيلة فوائد متعددة للتشاور "هي : إثراء خبرات المتشاورين، والتوصل إلى حلول وسط، إلا تكون مخالفة آراء الآخرين عن عمد، بحيث تقتنع الأطراف بوجود دوافع حقيقية للآراء الأخرى "، يوضح حزب الكرامة أن من أهم فوائد التشاور "توافر المعلومات وتدفقها بين المتشاورين، وحينما تكتمل المعلومات يكون الحكم على الموضوع صحيحًا، والتشاور يكفل حق المشاركة لكل إنسان، ومن الضروري ممارسة كل إنسان حقه أن يكون شريكا في الإطار الذي هو فيه".

وبالنسبة **للحركات السياسية** في عينة الدراسة ترى حركة مستقبل مصر الثورة أن فائدة التشاور هي تنمية القدرة على الإبداع، بينما **تتفق** ٦ حركات من مجموع ٨ في عينة الدراسة هي حركة اتحاد قوى ثورة مصر، والحركة الشعبية للحفاظ على الثورة والجبهة الحرة للتغيير السلمي وحركة كلنا خالد سعيد وعضو حركة ثوار ماسبير وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) أن تفعيل المواطنة وإنجاز التحول الديمقراطي وزيادة الثقة في الحكومة وشعور أطراف التشاور بالمشاركة في الإنسانية، ومشاركة المواطن في صنع القرار ولو أخطأ يتحمل المسئولية هي أهم فوائد التشاور، ويضيف إليها عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) أن التشاور يعمل على تفتح الذهن، وأن القرآن الكريم به العديد من الآيات الدالة على التشاور، وأن إجراء التشاور هو أمر من الله مما يؤكد فائدته. وأشارت حركة ثوار سيناء إلى أن فائدة التشاور هي تحقيق قدر من الاتفاق بين القوى السياسية وبالتالي تكون هناك ديمقراطية، وإلا ستتحول الدولة إلى الهمجية، فالتشاور هو طريق الديمقراطية، والانتخابات وحدها ليست تعبيرا حرا عن الإرادة الشعبية، وفي ذات الوقت إجراء التشاور يمحى الديكتاتورية من داخل القوى السياسية

ويبدلها بالديمقراطية، ولابد أن توجد الديمقراطية داخل القوى السياسية قبل فرضها على المواطنين، وأن التشاور هو طريق حل المشكلات ذات الخصوصية مثل قضايا سيناء.

كان رأى **الائتلافات السياسية** في فوائد التشاور السياسي كما يلي :

يوضح الائتلاف الإسلامي الحر أن التشاور يفتح الذهن ويثبت القناعة بالأفكار الصالحة والدفاع عنها كما يفعل المواطنة ويعمل على زيادة الثقة في الحكومة وإنجاز التحول الديمقراطي، وبصفة عامة الانفراد بالقرار و عدم ممارسة التشاور يؤدى للاقتتال وحدوث انقلاب، فالإقصاء لمكونات المجتمع مميت ويدفع للانتحار السياسي واتخاذ تصرفات غير واقعية واستشعار من تم إقصاؤه أنه لا يجب أن يعيش مع باقى المكونات لأنها تلفظه وتشعره أنه مهان، مثل إقصاء الجماعة الإسلامية دفعها للعنف. ويذكر ائتلاف شباب الثورة أن فوائد التشاور السياسي هي الوصول للاتفاق وتقليل حدة الخلاف واحترام الآخر، وأن الخلاف في الرأي لا يفسد العلاقة بين المتشاورين، والتكامل بين الآراء وإنجاز التحول الديمقراطي. بينما يرى ائتلاف جبهة ثوار التحرير أن فائدة التشاور هي الوصول لنتيجة ملزمة يحترمها الجميع، ويوضح ائتلاف شباب النوبة أن فائدة التشاور هي تفعيل ممارسة المواطنة على أساس أن التشاور بداية وقاعدة يتحرك على أساسها.

يظهر رأى المرشحين للرئاسة والمجلس الوطني والنشطاء والمستقلين في العينة حول فوائد التشاور كما يلي :

يجمل د/ عبد المنعم أبو الفتوح المرشح للرئاسة فوائد التشاور في" تحقيق مصالح المواطنين والوصول للمصلحة العليا للوطن، وأن النظم الديمقراطية الأمينة لا تبنى بخداع المواطنين أو تحقيق مصالح ذاتية وإنما

بالعلم الموضوعي والمصلحة العليا وأثناء إدارة العملية التشاورية يزداد اشتراك المواطنين في الهم العام، ويزيد انتماؤهم أو اتفاقهم حول المشروع أو الموضوع فتزيد قناعاتهم وثقتهم في الحكام ". بينما ترى المرشحة الأخرى أ/ بثينة كامل الفائدة هي إنجاز التحول الديمقراطي وأن " من أعمدة الديمقراطية التشاور وخلق حوار مجتمعي وأن الفرد عدو ما يجهله وأن المواطنين من خلال التشاور تعرف بعضها حتى لو من خلفيات مختلفة وحتى أن كان التشاور به عنف في الكلمات فإنه أفضل من عنف السلاح، وفي ذات الوقت عنف الكلمات في إطار التشاور قد يصل بنا إلى تغيير في القناعات "، وبالنسبة للمجلس الوطني يؤكد د/ ممدوح حمزة أن" فائدة التشاور هي فهم الآخر"، ويرجح الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق "فائدة التشاور في الفترات الانتقالية عقب الثورات وعدم ممارسة الديمقراطية لفترات طويلة وأن الضروري هو تقديم كل طرف لعدة تنازلات للوصول لتوافق"، بينما المستقلة د/ سلمى أبو المجد ترى " أهمية التشاور في تفعيل المواطنة ومعرفة وجهة نظر الآخر".

توضح الأدبيات فوائد التشاور ومنها، أنه وسيلة تعكس إرادة المواطنين، التغلب على الهيمنة والقهر، والعوامل التي تتسبب في التصويت ضد الإرادة المشتركة مثل الجهل، وسائل الإعلام،والطبقة، وعدم المساواة الاقتصادية والمصالح الخاصة،ويعد طريقة أكثر عقلانية لصنع القرار وفق الصالح العام بدلا من مصالح قطاعات معينة، وتقدم الديمقراطية التشاورية بوصفها حلا لمجموعة من المشكلات السياسية المعاصرة مثل اللامبالاة السياسية، والمعدلات المنخفضة للمشاركة في الانتخابات والعضوية في الأحزاب السياسية ؛ التلاعب من جانب وسائل الإعلام، الاغتراب عن ممثلي

الديمقراطية من ناخبيهم، والاستبعاد أو التمثيل الناقص للأقليات، والإفراط في تمثيل الجماعات محكمة التنظيم، والآثار المترتبة على العواطف السياسية غير العقلانية [1].

ويمكن إجمال آراء عينة الدراسة من النشطاء السياسيين وممثلي القوى السياسية كما يلي :

جدول (٨)

رؤية عينة الدراسة لفوائد التشاور

القوى السياسية --------- فائدة التشاور	الأحزاب	الحركات	الائتلافات	المجلس الوطني	مرشحي الرئاسة	نشطاء ومستقلين
١- تبادل الثقافة والمعرفة والاستماع لوجهة نظر مختلفة	١					
٢- تفعيل المواطنة	٢		١			١
٣- طرح البدائل للوصول لاتفاق	١					
٤- إنجاز التحول الديمقراطي	٤	١	١		١	
٥- ومعرفة نقاط القوة والضعف لكل اختيار	١					
٦- التوصل لأرضية مشتركة والحد من الادعاء بالمعرفة المطلقة	١					
٧- أخذ أفضل قرار	١					
٨- تفتح الذهن وتفعيل						

(1) Tucker, Aviezer," Pre-emptive Democracy: Oligarchic Tendencies in Deliberative Democracy", Political Studies, Vol. 56, No.1, March 2008, pp 127–128.

القوى السياسية --------- فائدة التشاور	الأحزاب	الحركات	الائتلافات	المجلس الوطني	مرشحي الرئاسة	نشطاء ومستقلين
المواطنة وزيادة الثقة في الحكومة وإنجاز التحول الديمقراطي بمشاركة المواطن في صنع القرار	١	٦				
٩- إلا تكون مخالفة آراء الآخرين عن عمد، بحيث تقتنع الأطراف بوجود دوافع حقيقية للآراء الأخرى	١					
١٠- توافر المعلومات وتدفقها بين المتشاورين	١					
١١- تنمية القدرة على الإبداع		١				
١٢- عدم ممارسة التشاور يؤدى للاقتتال وحدوث انقلاب			١			
١٣- الوصول لنتيجة ملزمة يحترمها الجميع			١			
١٤-تحقيق مصالح المواطنين والوصول للمصلحة العليا للوطن					١	
١٥- فهم الآخر				١		
١٦- فائدة التشاور يصلح في الفترات الانتقالية عقب الثورات						١
المجموع	١٤	٨	٤	١	٢	٢

تطرح الدراسة **مجموعة من العوامل التي تؤثر على التشاور سواء** سلبيا أو إيجابيا هي تعقد القضية،والوقت المتاح للمناقشة، ونوع القضية محل التشاور ،والالتزام الحزبي، والأدوار السياسية، وعلنية التشاور، وتوجهات

النخبة،وامتلاك موارد قوة، والمستوى الجغرافي للقضية محلـــى أو قـــومي، وإمكانية توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين، والعوامل الشخصية مثل الخجل، ضعف الاهتمام بالقضية، القراءة والاطـــلاع علـــى الجوانـــب المختلفة للقضية، القدرة على عرض أسباب ومبررات التمسك برأي معـــين، ويتفاوت ترتيب تلك العوامل **حسب الأهمية** وكانـــت اســـتجابات **الأحـــزاب السياسية** كما يلي :

جدول (٩)

ترتيب العوامل المؤثرة على التشاور حسب الأهمية في رأى أحزاب العينة

العوامل / الأحزاب	تعقد القضية	الوقت المتاح	نوع القضية	الالتزام الحزبي	الأدوار السياسية	علنية التشاور	توجهات النخبة	امتلاك موارد قوة	المستوى الجغرافي	توافق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين	العوامل الشخصية	التمسك بالرأي
الغد						٢				١		
التيار المصري				١		٢				٣		
المؤتمر الشعبي الناصري	٣									٢		١
النور		٣	١			٢						
التجمع				١				٢	٣			
العربي الناصري	١			٢						٣		
المصريين الأحرار				٣				٢		١		
الجبهة الديمقراطية	٢					١	٣					
الوفد		١					٢	٣				
الحرية والعدالة	١	٣		٢			٤					
الوسط	١					٢				٣		
الفضيلة		٣	١		٤			٢				
الكرامة		٢				١		٣				

العوامل / الأحزاب	تعقد القضية	الوقت المتاح	نوع القضية	الالتزام الحزبي	الأدوار السياسية	علنية التشاور	توجهات النخبة	امتلاك موارد قوة	المستوى الجغرافي	توافق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين	العوامل الشخصية	التشبث بالرأي
التحريــر المصري		١							٢	٣		

ملاحظة :رقم ١ تعنى العامل الأكثر أهمية وفق رأى القوى السياســية، رقم ٢ تعنى العامل الذي يأتي في الترتيب الثاني، ورقم ٣ تعنــى الترتيــب الثالث.

ملاحظة : هناك ٣ أحزاب التمثيل فيها بصــفة المبحــوث الشخصــية بوصفه عضوا فيها وليس ممثلا عنهــا، وهــى حــزب النــور و الجبهــة الديمقراطية والوفد.

يمكن الإشارة إلى أن ٣ أحزاب تتفق على أن **تعقــد القضــية** محــل التشاور هو العامل الأكثر أهمية في العملية التشاورية وهذه الأحــزاب هــي الحزب العربي الديمقراطي الناصري،والحرية والعدالة،والوسط، كما يتفــق حزبا النور والفضيلة على أن **نوع القضية** محل التشاور سواء سياســية أو اقتصادية أو اجتماعية هو العامل الأكثر أهمية، بينما يعد العامل الأكثر تأثيرا عند حزب التحرير المصري وعضو الوفد هو **الوقــت المتــاح** للتشــاور، ويشرح حزب التحرير المصري أهمية عامل الوقت في التأثير على إجــراء التشاور بالتطبيق على إجراء الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ و"أن ضيق الوقت أمام الأحزاب الجديدة أثر سلبا على قدرة رؤساء الأحزاب في التشاور مــع الوكلاء المؤسسين والأعضاء في الانضمام إلى التحالفات الحزبية مع الأخذ في الاعتبار أن التحالفات تكون بين أحزاب مختلفة الأفكار ويجمعها هــدف أخذ مقاعد في البرلمان، وتسود حالة من الاستقطاب بين التيــارات الدينيــة

والتيارات المدنية "، ويأتي **الالتزام الحزبي** في المرتبة الأولى عند كل من حزبي التجمع والتيار المصري، ويبرر حزب التجمع ذلك في إطار انحيازه لفئات اجتماعية معينة، وفي المكانة الثانية عند حزبي العربي الديمقراطي الناصري والحرية والعدالة الذي يرى " الالتزام الحزبي بمعنى التمسك بالأيديولوجيات وأن من يؤمن بشئ لا يقبل ضده"، وتحتل **علنية التشاور** المكانة الأولى في التأثير على العملية التشاورية عند كل من حزب الكرامة الذي يفسر أهمية العلانية بأن " التشاور الذي يتم سرا يكون مع أطراف معينة وبطريقة انتقائية لكن العلانية تفرض دعوة كل الأطراف المعنية "، وعضو حزب الجبهة الديمقراطية، الذي يشير إلى أن "التشاور في الغرف المغلقة يختلف عن العلن، مثل وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر قبلها حزب الحرية والعدالة وحزب النور في اجتماعات التحالف، ثم رفضا يوم ٢٩ يوليو ٢٠١١ وثيقة المبادئ الأساسية"، كما تشكل العلانية المرتبة الثانية عند ٤ أحزاب هي الغد والتيار المصري والوسط وعضو حزب النور، **ولم تحظ التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة** أو **امتلاك موارد القوة** أو **المستوى الجغرافي للقضية** بالمكانة الأولى في التأثير على التشاور عند أي حزب من أحزاب العينة، ولكن **امتلاك موارد القوة** يمتد من القوة المادية إلى القوة المعنوية والقدرة على حشد جماهير تؤيد الحزب ويشغل المرتبة الثانية عند كل من حزب المصريين الأحرار والتجمع والفضيلة. وتشغل اعتبارات **توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين** الدرجة الأولى في التأثير على التشاور عند حزب الغد وحزب المصريين الأحرار، ويوضح حزب الغد أن العمل العام يجب أن يبتعد عن المصلحة الشخصية، ويعد **التشبث بالرأي** هو العامل الحاسم في التأثير على التشاور عند حزب المؤتمر الشعبي

الناصري(تحت التأسيس)، يلاحظ أن **العوامل الشخصية** مثل الخجل، ضعف الاهتمام بالقضية، القراءة والاطلاع على الجوانب المختلفة للقضية **لا تمثل أي تأثير** على التشاور في رأى أحزاب عينة الدراسة.

أما ترتيب العوامل المؤثرة على التشاور حسب أهميتها عند الحركات السياسية فهو كما يلي :

جدول (١٠)

ترتيب العوامل المؤثرة على التشاور حسب الأهمية في رأى الحركات السياسية بالعينة

العوامل / الحركات السياسية	ثقل القضية	الوقت المتاح	نوع القضية	الالتزام الحزبي	الأدوار السياسية	علنية التشاور	توجهات النخبة	امتلاك موارد قوة	المستوى الجغرافي	توافق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين	العوامل الشخصية	التشبث بالرأي
مستقبل مصر الثورة	١			٣						٢		
اتحاد قوى ثورة مصر	٢	٣								٤	١	
حركة ٦إبريل جبهة أحمد ماهر	٢	١								٣		
الجبهة الشعبية للحفاظ على الثورة							٢	١				
ثوار ماسبيرو	١						٢	٣				

العوامل / الحركات السياسية	تعقد القضية	الوقت المتاح	نوع القضية	الالتزام الحزبي	الأدوار السياسية	جدية التشاور	توجهات النخبة	امتلاك موارد قوة	المستوى الجغرافي	توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين	العوامل الشخصية	التشبث بالرأي
الجبهة الحرة للتغيير السلمي			١				٣			٢		
كلنا خالد سعيد							٢	٣		١		
ثوار سيناء	١					٢			٣			

ملاحظة : التمثيل في كل من حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) وحركة ثوار ماسبيرو بصفة المبحوث الشخصية بوصفه عضوا فيها وليس ممثلا عنها.

ملاحظة : رقم ١ تعنى العامل الأكثر أهمية وفق رأى القوى السياسية، رقم ٢ تعنى العامل الذي يأتي في الترتيب الثاني، ورقم ٣ تعنى الترتيب الثالث.

يمكن استنتاج أن **تعقد القضية** محل التشاور يمثل العامل الأول في التأثير على التشاور عند ٣ حركات سياسية هي حركة مستقبل مصر الثورة، وحركة ثوار سيناء وعضو حركة ثوار ماسبيرو من بين ٨ حركات سياسية إجمالي عدد الحركات بالعينة، ويفسر عضو حركة ثوار ماسبيرو اهتمامه في الدرجة الأولى بمدى تعقد القضية محل التشاور بأنه " كلما تقل درجة تعقد القضية يسهم في التشاور عدد أكبر من المواطنين"، ويعد **الوقت المتاح للمناقشة** هو العامل الأول المؤثر على التشاور عند عضو حركة ٦ إبريل

(جبهة أحمد ماهر) ويوضح " أن المكتب السياسي في الحركة يأخذ القرار في القضايا العاجلة فيكون التشاور على مستوى المكتب السياسي، وأن هناك اجتماعات لرؤساء المجموعات حتى يوحدوا الهدف وتنجح فاعليات الحركة في الشارع، ولا يمثل الالتزام الحزبي أهمية بالنسبة للحركة لأن همها المصلحة العامة بينما الأحزاب تهمها مصلحة الحزب "، يأتي **نوع القضية** محل التشاور العامل الأول المؤثر على التشاور عند الجبهة الحرة للتغيير السلمي، لأنها ترى " القضايا العامة لو لم يتم التشاور حولها وتنحية المصالح الشخصية والوصول لتوافق يحدث استقطاب وضرر للوطن، وأن القضية التي تهم الأحزاب ليست بالضرورة هي القضايا العامة ذات الأولوية على مستوى الوطن"، لم يحظ **الالتزام الحزبي** بالأهمية الأولى كعامل مؤثر على التشاور عند أي من الحركات السياسية عينة الدراسة، وأعطته حركة مستقبل مصر الثورة الأهمية الثالثة، وقد يرجع ذلك لكونها حركات سياسية ليس لها انتماء أيدولوجي وليست أحزابًا. لم تذكر أي من الحركات السياسية في العينة **الأدوار السياسية** كعامل مؤثر على التشاور. ولم تكن **علانية التشاور** كعامل مؤثر في المرتبة الأولى عند أي من الحركات السياسية وإنما جاء في المرتبة الثانية عند حركة ثوار سيناء فقط، تحتل توجهات **النخبة الحاكمة** المكانة الثانية عند كل من الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، وحركة كلنا خالد سعيد وعضو حركة ثوار ماسبيرو الذي يرى " أن توجهات النخبة الحاكمة تحدد مدى ميلها لإجراء تشاور حقيقي وأولويات القضايا محل التشاور "، يمثل **امتلاك موارد القوة** مثل المال والعلاقات السياسية العامل الحاسم في التأثير على التشاور في رأى الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة

لأنه " يترتب على امتلاك الموارد نظرة التعالي والتكبر من صاحب موارد القوة مما يهدد التشاور في الحياة السياسية، والفترة الانتقالية و الحوار الوطني، فنظرة التعالي التي يتوارثها المسئولون عبر الأجيال تجعل لغة الحوار بين الأحزاب مقطوعة، وحتى نتمكن من التشاور لابد من الشعور بالعدل في كل شئ حتى في سماع الآخر، لابد أن يشعر المواطن أنه في كفة والمسئول متساو معه في الكفة الأخرى، ودون ذلك لا يستقيم التشاور والحوار، ومن الضروري أن نتبادل المواقع حتى يشعر من يملك موارد القوة بالآخر، ويجب إلا يعرف التشاور خطوطا حمراء ويتمتع المتشاورون بالحرية، ولا يشعروا بالخوف والرهبة ممن يملك موارد القوة، وأن الحكومة عندما تريد إنهاء الاعتصام في ميدان التحرير مثلا عليها التشاور مع الجميع دون تعال وتأتى إليهم ولا تستدعيهم حتى لا تحدث لهم رهبة، كما يجب أن يتعلم المسئول لغة حوار الشعب ويشعره أنه منهم ". لم يشغل **المستوى الجغرافي** للقضية أهمية عند الحركات السياسية في عينة الدراسة إلا عند حركة ثوار سيناء ويحظى بترتيب الثالث عندها في العوامل المؤثرة على التشاور وتفسر الحركة ذلك بأن " سيناء لها وضع خاص، يقتضى التعامل مع مواطنيها وممثليها بمصداقية وإلا يترتب خسائر كثيرة لمصر، وكل من الحكومة والمجلس العسكري يعلم ذلك"، ترى حركة كلنا خالد سعيد أن العامل الأول في التأثير على التشاور هو **إمكانية توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين** وتعطى مثالاً " بعد تنحى الرئيس توقفت جماعة الإخوان المسلمين في الكثير من المرات عن النزول للشارع لتحقيق مطالب الثورة وأيدوا المجلس العسكري تأييدًا مطلقًا واقتصر نزولهم للميدان على الفترة قبل

التنحي وإسقاط النظام "، وتمثل إمكانية توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين المكانة الثانية عند كل من الجبهة الحرة للتغيير السلمي وحركة مستقبل مصر الثورة.

حظيت العوامل الشخصية في التأثير على التشاور المكانة الأولى عند حركة اتحاد قوى ثورة مصر فقط، ولم يحظ التشبث بالرأي باهتمام أي من الحركات السياسية.

جدول (١١)

ترتيب العوامل المؤثرة على التشاور حسب الأهمية في رأى الائتلافات السياسية بالعينة

العوامل / الائتلافات السياسية	نطاق القضية	الوقت المتاح	نوع القضية	الالتزام الحزبي	الأدوار السياسية	خلفية التشاور	توجيهات القمة	امتلاك موارد قوة	المستوى الجغرافي	توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين	العوامل الشخصية	التشبث بالرأي
الائتلاف الإسلامي الحر			٢	٤		٣		١				
ائتلاف شباب الثورة			٢			٣		١				
جبهة ثوار التحرير		١				٢		٣				
ائتلاف شباب النوبة	١		٢						٣			

يتضح أن **تعقد القضية** هو العامل الأول في التأثير عند ائتلاف شباب النوبة، **والوقت المتاح** للتشاور هو أول المؤثرات على التشاور عند جبهة ثوار التحرير، وأن **نوع القضية** رغم أنه لم يأت في مقدمة العوامل المؤثرة على التشاور إلا أنه يحتل المرتبة الثانية في التأثير عند ٣ ائتلافات من إجمالي ٤ ائتلافات في العينة، وهى الائتلاف الإسلامي الحر، وائتلاف شباب الثورة، وائتلاف شباب النوبة، ويؤكد الائتلاف الإسلامي الحر على " ضرورة التشاور مع أهل الخبرة في كل نوع من القضايا "، ويعطى ائتلاف شباب النوبة مثالاً لأهمية نوع القضية بأن"القضايا الاجتماعية تكون حرية التعبير فيها أكثر من القضايا السياسية ". شغلت **علانية التشاور** الترتيب الثاني عند جبهة ثوار التحرير والثالث عند ائتلافين هما الائتلاف الإسلامي الحر، وائتلاف شباب الثورة، جاء ترتيب **امتلاك موارد القوة** في المقدمة عند كل من الائتلاف الإسلامي الحر، وائتلاف شباب الثورة، و يوضح الائتلاف الإسلامي الحر أن امتلاك موارد القوة هو العامل الحاسم في التأثير على التشاور، لأن " الطرف الذي يملك موارد القوة يتعالى على الأطراف الأخرى في التشاور "، جاء **الالتزام الحزبي** في مكانة متأخرة كعامل مؤثر على التشاور في رأى ائتلافات العينة، فهو في المكانة الرابعة عند الائتلاف الإسلامي الحر، ولم تذكره أي من الائتلافات الأخرى كعامل مؤثر، لكن ترى جبهة ثوار التحرير أنه يجب في المرحلة الانتقالية بعد الثورة أن تكون مصر أولاً قبل أي أيديولوجية. لم يحظ المستوى الجغرافي للقضية بأى اهتمام من الائتلافات سوى ائتلاف شباب النوبة الذي يعطيه المرتبة الثالثة. ويمكن تفهم ذلك في ضوء طبيعة الائتلاف واهتمامه بالقضية النوبية كما سبقت الإشارة عند التعريف بالائتلافات. لم تهتم أي من الائتلافات الأربعة **بإمكانية توفيق**

المصلحة الشخصية مع الآخرين والتشبث بـــالرأي والعوامـــل الشخصـــية كعوامل مؤثرة على التشاور.

جدول (١٢)

ترتيب العوامل المؤثرة على التشاور حسب الأهمية في رأى المرشحين للرئاسة والنشطاء بالعينة

العوامل / المرشحين للرئاسة والنشطاء	تعقد القضية	الوقت المتاح	نوع القضية	الالتزام الحزبي	الأدوار السياسية	جدية التشاور	توجهات النخبة	امتلاك موارد قوة	المستوى الجغرافي	توافق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين	العوامل الشخصية	التشبث بالرأي
أ/بثينة كامل	٣					١	٢					
د/عبد المنعم أبو الفتوح	٣	٢								١		
د/ ممدوح حمزة							١					
أ/ جورج إسحاق	١			٣			٢					
د/ سلمى أبو المجد	٣			٢						١		

يشغل **تعقد القضية** المطروحة للتشاور كعامل مؤثر درجات متباينة الأهمية عند مرشحي الرئاسة والنشطاء في العينة، فهو العامـــل الأول فـــي التأثير عند الناشط السياسي أ / جورج إسحاق، ويأتي في الدرجة الثالثة عند كل من د/عبد المنعم أبو الفتوح الذي يرى " تعقد القضية يؤدى لعـــدم قـــدرة عموم الناس على الاشتراك في التشاور مثل قانون الانتخابات يمـــس جميـــع المواطنين لذا من الضروري أن يكون التشاور حوله على نطاق جماهيرى"، و أ/بثينة كامل مرشحة الرئاسة، والمستقلة د/ سلمى أبو المجد. ويأتي **عامـــل الوقت المتاح** في الدرجة الثانية للتأثير، عند د/عبد المنعم أبو الفتـــوح لأن " ضيق الوقت يؤدى لعدم الوصول للأنسب بسبب عدم استيفاء مقومات نجـــاح

التشاور، فيتحول لعملية صورية ليقال أخذنا آراء الأطراف المعنية، ويصبح التشاور السياسي لاحقًا على اتخاذ القرار"، يشغل **الالتزام الحزبي** لأطـراف التشاور أهمية من الدرجة الثانية عند المستقلة د/ سلمى أبو المجد والدرجـة الثالثة عند الناشط السياسي أ/جورج إسحاق. ترى أ/بثينة كامـل أن **علانيـة التشاور** هي العامل الأول في التأثير، لأنه" يرتبط بالشفافية "، يرى د/ ممدوح حمزة، ممثل المجلس الوطني أن **توجهات النخبة** الحاكمة متمثلة في تـوافر النية والإرادة السياسية هي العامل الأول والأكثر أهمية فـي التـأثير علـى التشاور بين السلطة والشعب، وأن " التشاور قد يكون على مستويين **أولهمـا** التشاور بين شعب وشعب ولا بد من نية طيبة، وليس هناك شعب يتشاور مع آخر بالإجبار، والمشكلة التي تهدد التشاور أن بعض طوائف الشعب تتـاوئ ولا تظهر سياستها، **وثانيهما** تشاور بين الشعب والحكومة، وإن لم تتوافر نية وإرادة سياسية حقيقية يكون التشـاور صـوريًا ويهـدف للظهـور بشـكل ديمقراطي، فلا يمكن بأي حال أن يتقبل الشعب وهو في حالة ثورة أن يكون ممثل الحكومة في التشاور من أبرز رموز النظام السابق "، بينما ترى أ.بثينة كامل أن توجهات النخبة الحاكمة هي العامل الثاني المؤثر علـى التشـاور، وتعطى مثالاً " أن توجهات النخبة ترتبط بالأيديولوجية وأن حكم العسـكريين ليس به تشاور أو حوار وأن بدهيات الحياة العسكرية هي طاعة الأوامـر"، وأن تعقد القضية هو العامل الثالث " مثل قضية اتخاذ قرار الحرب يترتـب عليه عواقب خطيرة "،ويتفق معها الناشط السياسي أ / جورج إسـحاق أن **توجهات النخبة** هي العامل الثاني المؤثر على التشاور ويفسر ذلك " قد تميل التوجهات لعدم قبول التشاور "، يرى د/عبد المنعم أبو الفتـوح أن **إمكانيـة توفيق المصلحة الشخصية مع الآخرين** هي العامل الأول في التـأثير علـى

التشاور "لأن تقدم المصالح الشخصية والحزبية على المصلحة العليا للـــوطن يؤثر سلبيا على التشاور لأن إبداء الآراء يرتبط بتلك المصلحة الشخصية فقط ويتم إهمال الآراء التي تخدم المصلحة العامة" وتتفق معه في الرأي المستقلة د/ سلمى أبو المجد، ولم يسجل **نوع القضية أو الأدوار السياسية أو امــتلاك موارد القوة أو المستوى الجغرافي للقضية محــل التشــاور، أو العوامــل الشخصية أو التشبث بالرأي** ترتيبا كعوامل مؤثرة على التشاور عند مرشحي الرئاسة والنشطاء السياسيين.

ويمكن إجمال استجابات فئات العينة كما يلي :

جدول (١٣)

إجمالي العوامل المؤثرة على التشاور عند فئات العينة

العامل	الإجمالي
تعقد القضية	١٥
الوقت المتاح	١٠
نوع القضية	٦
الالتزام الحزبي	٩
الأدوار السياسية	١
علنية التشاور	١١
توجهات النخبة	١٠
امتلاك موارد قوة	١١
المستوى الجغرافي	٤
توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين	١٤
العوامل الشخصية	١
التشبث بالرأي	١

من العوامل التي تؤثر على التشاور **ولم يــذكرها القــوى السياســية** والنشطاء بعينة الدراسة **الإذعان والالتزام** Deference and Conformity، وهويشير إلى الحالة التي يخفض المواطنون من شأن وجهات نظرهم لأنهــم يعتقدون أن الآخرين أحق بذلك، على وجه الخصوص، قد يميل الأشــخاص الذين يعانون الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض أو الأشخاص الأقــل تعليما فقط لمتابعة آراء الآخرين. وترتبط فكرة **الإذعان**Deference بتلــك الحجج ضد التشاور التي تدعى أن المناقشات التشاورية تخضع للهيمنة مــن جانب الجماعات الأوفر حظا في المجتمع، علــى سـبيل المثــال الأعلــى تعليما.ويُشيرُ **الالتزام** Conformity إلى الحالةِ حيث يَخَافُ المواطنــون إلا تلقى وجهات نظرهم استحساناً من الآخرين، ولهذا السبب، يَتْبعون وجهــاتَ نظر الآخرين.الخوف من العزلة الاجتماعية يجعل المواطنين الذين يعتقــدون أن وجهات نظرهم السياسية لا تحظى بشعبية يفضلون الصمت. كمــا يــؤثر أيضًا على التشاور **الاســتقطاب** Group Polarization داخــل الجماعــة التــي تتشاور. ينشأ الاستقطاب من ميل المواطن ليتفق مع الــرأي الســائد فــي مجموعته، وخصوصا عندما يريدون التأكيد داخل الجماعة علــى الهويــة. نتيجة لذلك، قد يتحرك المواطنون نحو الرأي الأكثر تطرفا بالمقارنــة مــع الرأي الذي ساد في الجماعة في البداية، يطرح منظرو التشاور السياسي عدة حلول لتفادى الإذعان أو الالتزامُ أو الاستقطاب منها ضــم أشــخاص مــن مختلف شرائح المجتمع، وبالتالي السماح بالتشاور بــين المــواطنين الــذين يمثلون وجهات نظر مختلفة، وإمداد المتشــاورين بالمعلومــات والجوانــب المختلفة للقضية المطروحة، والتأكيد على أن التشاور ينطلق مــن المســاواة واحترام الآخرين وآرائهم [1].

---

(1) Setala, Maija & Gronlund, Kimmo & Herne, Kaisa," Citizen

تضمنت المقابلات مع عينة الدراسة سؤالا عن **القضـــايا** التـــي يجـــب التشاور حولها وعما إذا كان التشاور حول كل القضايا السياسية، أو القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين، أو القضايا المثيرة للجدل ولا يتضح البديل الأفضل. أو اختيارات أخرى وكان رأى **أحزاب العينة** كما يلي :

يرى حزب **الغد** أن" مستوى التشاور هو الذي يحـــدد القضـــايا التـــي يتشاور حولها، لو التشاور على مستوى مصر يكون على البرلمان مناقشة كل القضايا، لو التشاور على مستوى الحزب يجب مناقشة كـــل القضـــايا التـــي تخص الحزب ". يؤيد **١٠ أحزاب من مجموع ١٤ حزبًا في العينـــة وهـــي حزب التيار المصري و حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأســـيس)، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحـــزب العربـــي الـــديمقراطي الناصري، وحزب المصريين الأحرار وحـــزب الحريـــة والعدالـــة، وحـــزب الوسط، وحزب الفضيلة، و حزب التحرير المصري، وعضو حزب الوفد** أن يكون التشاور حول " كل القضايا السياسية "، ويوضح حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) " أن السياسة في نظر المواطن العادي هي رغيف العيش والصحة والتعليم وهى السياسة التي تحقق له متطلبات العيش الكـــريم والتشاور حول تلك القضايا له أولوية"، ويفسر الحزب الناصري اختياره بأن "التشاور حول كل القضايا السياسية تساعد على التعرف على نقاط الاتفـــاق ونقاط الخلاف فيتم البناء على الاتفاق و تقليل الخلاف "، ويشـــرح عضـــو حزب الوفد أهمية التشاور حول كل القضايا السياسية بأن " مصر في فتـــرة انتقالية وأننا بصدد بناء وطن جديد لذا يجب التشاور حول كـــل القضـــايا"، ويوضح حزب الحرية والعدالة أن " أن أمكن التشاور حـــول كـــل القضـــايا

Deliberation on Nuclear Power: A Comparison of Two Decision-Making Methods", Political Studies,Vol. 58, No.4, October 2010, pp 690- 691.

فليكن، لأن توسيع دائرة التشاور أفضل في كل الأحوال لأنه يعطى قوة دفع وحماية للقضية وتأييدًا "، ويعتقد حزب الفضيلة " أن المواطن المصري تهمه كل القضايا حتى السياسة الخارجية، وحتى لو بعض أفراد الشعب غير مهتمين بالسياسة الخارجية يجب أن ننهض بالوعي العام "، ويؤكد حزب المصريين الأحرار أن " كثرة التشاور والحوار عامة مهمة ولا تؤثر سلبيا، وجود الحوار لا يضر "، ويتفق **حزب الكرامة وعضو حزب النور** على أن التشاور يكون حول القضايا المثيرة للجدل ولا يتضح البديل الأفضل وليس كل القضايا إنجازا للوقت. يفضل **عضو حزب الجبهة الديمقراطية** " أن يكون التشاور في مصر في المرحلة الانتقالية حول شكل الدولة وأسلوب إدارتها، وأن هناك أولويات، رغم أن هناك موضوعات مهمة مثل الدعم لن يمكن التشاور حول كل القضايا الآن ". ويمكن إيجاز رأى الأحزاب كما يلي :

جدول (١٤)

رأى الأحزاب في القضايا التي يتم التشاور حولها

القضايا	عدد الأحزاب
كل القضايا السياسية	١٠
القضايا المثيرة للجدل ولا يتضح البديل الأفضل	٢
القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين	–
مستوى التشاور هو الذي يحدد القضايا التي يتشاور حولها	١
التشاور حول شكل الدولة وأسلوب إدارتها	١
المجموع	١٤

ويمكن التعرف على رأى **الحركات السياسية** بالعينة في القضايا التي يتم التشاور حولها على النحو التالي :

ترى ٦ حركات سياسية من بين ٨ حركات في العينة وهي **حركة مستقبل مصر الثورة، واتحاد قوى ثورة مصر، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، وحركة كلنا خالد سعيد** أن يكون التشاور حول " كل القضايا السياسية " حتى لو السياسة الخارجية، وتوضح الجبهة الحرة للتغيير السلمي " أنه لابد من معرفة أساس وجوهر القضية أساسا لأن هناك أسباب رئيسة، يجب البدء بالسبب الرئيس وليس طرف المشكلة "، بينما يؤيد **عضو حركة ثوار ماسبيرو** " التشاور حول القضايا التي لا تؤثر في معرفتها على الأمن القومي، لأن هناك قضايا سرية تمس الأمن القومي "، وبالنسبة **لحركة ثوار سيناء** ترى التشاور حول "القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين خصوصا الفقراء" . ويمكن إجمال ذلك كما يلي :

جدول (١٥)

رأى الحركات السياسية في القضايا التي يتم التشاور حولها

القضايا	عدد الحركات السياسية
كل القضايا السياسية	٦
القضايا المثيرة للجدل ولا يتضح البديل الأفضل	–
القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين	١
القضايا التي لا تؤثر في معرفتها على الأمن القومي	١
المجموع	٨

يتبين رأى **الائتلافات السياسية** بالعينة في القضايا التي يتم التشاور حولها على النحو التالي :

يرجح **الائتلاف الإسلامي الحر** التشاور حول " كل القضايا السياسية "، بينما يفضل ٣ ائتلافات هي **ائتلاف شباب الثورة و جبهة ثوار التحرير وائتلاف شباب النوبة** التشاور حول " القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين ولها أولوية في الترتيب مثل الدستور، والانتخابات، والعشوائيات، والأجور، وعندما تسود حالة من الاستقرار يمكن التشاور حول كل القضايا السياسية "، ويضيف ائتلاف شباب النوبة " يجب أن تكون هناك قنوات شرعية خاصة بالقرار السياسي وعرض الموضوع على المختصين وأصحاب الشأن أولاً ".

جدول (١٦)

رأى الائتلافات السياسية في القضايا التي يتم التشاور حولها

القضايا	عدد الائتلافات السياسية
كل القضايا السياسية	١
القضايا المثيرة للجدل ولا يتضح البديل الأفضل	-
القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين	٣
المجموع	٤

يتضح رأى **المرشحين للرئاسة والنشطاء** بالعينة في القضايا التي يتم التشاور حولها على النحو التالي :

يتفق كل من د / عبد المنعم أبو الفتوح أ/ بثينة كامل مرشحي الرئاسة و د / ممدوح حمزة ممثل المجلس الوطني والمستقلة د/ سلمى أبو المجد أن التشاور يكون حول " كل القضايا السياسية"، لكن يرى د / عبد المنعم أبو الفتوح أن مستوى التشاور وما إذا كان يضم النخبة أو المتخصصين أو الجمهور، والفترة الزمنية المتاح التشاور فيها هي التي تختلف باختلاف القضية مثال قانون الانتخابات العامة لا يمكن التشاور فيه على مستوى الأحزاب فقط ولكن هو يخص جميع المواطنين، لكن قانوناً مثل النقل البحري قد يخص مجموعة معينة "، وتضيف أ/ بثينة كامل مرشحة الرئاسة أن التشاور يكون حول " كل القضايا السياسية مثل سويسرا بها ديمقراطية مباشرة، ونحن نحتاج للتدريب وإعطاء ثقة للمواطن في أهميته حتى يكون إيجابيًا، وإذا شعر المواطن بأهميته يمكن أن يفعل أي شئ "، ويوضح د/ممدوح حمزة "أن كل شئ مفتوح للتشاور حتى الأمن القومي والجيش والداخلية "، بينما يفضل الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق أن يكون التشاور حول " القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين وأن السياسة الخارجية ليست محل خلاف كلها تبحث عن مكانة لمصر".

ويمكن توضيح ذلك على مستوى فئات العينة كما يلي :

جدول (١٧)

رأى فئات العينة في القضايا التي يتم التشاور حولها

القضايا	الأحزاب	الحركات	الائتلافات	مرشحي الرئاسة والنشطاء	الإجمالي
كل القضايا السياسية	١٠	٦	١	٤	٢١
القضايا المثيرة للجدل ولا يتضح البديل الأفضل	٢				٢
القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين	–	١	٣	١	٥
مستوى التشاور هو الذي يحدد القضايا التي يتشاور حولها	١				١
التشاور حول شكل الدولة وأسلوب إدارتها	١				١
القضايا التي لا تؤثر في معرفتها على الأمن القومي	–	١			١
الإجمالي	١٤	٨	٤	٥	٣١

يتضح أن آراء الأحزاب والنشطاء ومرشحي الرئاسة بالعينة تتجه نحو التشاور حول **كل القضايا السياسية** فقد أيد ذلك ١٠ أحزاب من بين ١٤ حزبًا في العينة، و ٦ حركات سياسية من ٨ حركات في العينة، وائتلاف من ٤ بالعينة، و مرشحا الرئاسة بالعينة، و ممثل المجلس الوطني، وإحدى المستقلات.يلي ذلك **القضايا التي تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين**، فقد

حظيت بتأييد حركة واحدة هي حركة ثوار سيناء من بين ٨ حركات بالعينة،و ٣ ائتلافات سياسية من ٤ بالعينة، والناشط السياسي أ/ جورج إسحاق. وفيما يلي دراسة لممارسة التشاور من عام ٢٠٠٧ إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ثانيًا : طبيعة التشاور السياسي في الممارسة :

شملت المقابلات سؤالا إذا ما وجد تشاور سياسي بين القوى السياسية الفترة من بداية ٢٠٠٧ إلى ٢٥ يناير ٢٠١١ بداية اندلاع الثورة، وكان **رأى الأحزاب** أن ٨ **أحزاب** هي حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب الوسط، حزب الحرية والعدالة، حزب الفضيلة، حزب التحرير المصري، وعضو حزب الجبهة الديمقراطية أن الفساد انتشر في الحياة السياسية **ولم يوجد تشاور إطلاقا**. بينما رأى ٣ من الأحزاب السياسية وهى الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وحزب المصريين الأحرار، وحزب الكرامة أنه **وجد تشاور ولم يكن كافيا**، ويضيف حزب الكرامة أنه "تشاور بين القوى السياسية وبعضها البعض وليس مع الحزب الحاكم ". ويصفه كل من عضو حزب النور وعضو حزب الوفد بأنه **تشاور صوري و**"حديث فقط دون فعل حقيقي أو حركة على أرض الواقع". ويرى حزب الغد (جبهة أيمن نور) أنه **تشاور بدرجة محدودة.**

وبالنسبة **للحركات السياسية** ترى ٧ حركات سياسية أنه **لم يوجد تشاور** وهى حركة مستقبل مصر الثورة، اتحاد قوى ثورة مصر، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد،

حركة ثوار سيناء، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)،وعضو حركة ثوار ماسبيرو. وتوضح حركة كلنا خالد سعيد أن " من يتحدث يتم اعتقاله في أمن الدولة " وتتفق معها حركة اتحاد قوى ثورة مصر" كان هناك قمع وكبت للحرية"، في حين تبين الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة أن **التشاور كان شكليا** " بهدف إيصال رسائل للغرب أننا نسعى للديمقراطية وتحسين صورة النظام ".

أما الائتلافات، فقد اتفقت كل الائتلافات السياسية بالعينة وعددها ٤ وهى الائتلاف الإسلامي الحر،ائتلاف شباب الثورة،جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة أنه **لم يوجد تشاور** سياسي في الفترة من ٢٠٠٧ وحتى اندلاع الثورة، وأنه " تشاور صوري ومصطنع للظهور بمظهر ديمقراطي"، وفيما يخص **المرشحين للرئاسة والنشطاء يتفق كل من** د/ عبد المنعم أبو الفتوح وأ/بثينة كامل مرشحا الرئاسة، وممثل المجلس الوطني د/ ممدوح حمزة،والناشط السياسي أ/جورج إسحاق، والمستقلة د/ سلمى أبو المجد أنه **لم يوجد تشاور سياسي**. يرى د/ أبو الفتوح"لم يوجد تشاور لأن النظام فردى ومستبد إلا التشاور والحوارات التي يديرها الإعلام الحر نفسه ولا يترتب عليها اتخاذ قرار "، وتوضح أ/ بثينة كامل "كان تشاورًا شكليًا ويتم لتسويق النظام السياسي أنه ديمقراطي مثل التوقيع على معاهدات دولية لمنع التعذيب وواقعيا تتم ممارسته "، ويوضح أ/ جورج إسحاق " لجنة السياسات بالحزب الوطني كان التشاور بها وهميا وكان لها توجه واحد بتنفيذ أوامر الرئاسة ".

ويمكن تلخيص تلك النتائج كما يلي :

جدول (١٨)

مدى وجود تشاور سياسي بين القوى السياسية الفترة

من بداية ٢٠٠٧ إلى ٢٥ يناير ٢٠١١ بداية اندلاع الثورة

مدى وجود تشاور	الأحزاب	الحركات	الائتلافات	مرشحي الرئاسة والنشطاء	الإجمالي
لم يوجد تشاور إطلاقا	٨	٧	٤	٥	٢٤
وجد تشاور ولم يكن كافيا	٣	–	–	–	٣
تشاور صوري	٢	١	–	–	٣
تشاور بدرجة محدودة	١	–	–	–	١
الإجمالي	١٤	٨	٤	٥	٣١

بالمقارنة بين فئات العينة المختلفة يستنتج **الاتفاق** بين ٨ أحـــزاب و٧ حركات السياسية وكل الائتلافات، وأيضا كل مرشحي الرئاسة والنشطاء أنه لم يوجد تشاور إطلاقا في تلك الفترة، بينما يلاحظ أن الاستجابات الأخرى لا تخرج عن هذا الرأي الغالب بين فئات العينة، فهي إما وجود تشاور ولم يكن كافيا، أو تشاور صوري، أو تشاور بدرجـــة محـــدودة. وكلهـــا اســـتجابات

متجانسة، فلم توجد استجابة تدل على وجود تشاور حقيقي أو إيجابي رغم التنوع الأيديولوجي لفئات العينة .

قامت عدة أحزاب سياسية بالعينة **بوصف طبيعة التشاور** في تلك الفترة كما يلي :

وصفه كل من **حزب الغد** (جبهة أيمن نور) **وعضو حزب النور** بأن "التشاور كان نخبويًا داخل الحزب الحاكم، والشكل العام أن هناك تعددية حزبية ولكن التشاور كان فرديا. كان الحزب الوطني يرفض المعارضة الحقيقية ويهمشها من المعادلة السياسية ويسميها محظورة أو منشقة وكانت محل اتهامات من النظام حتى لا يكون لديها رخصة رسمية لحضور لقاءات التشاور والحوار، فكان يتم التشاور مع الأحزاب الكرتونية"، أما **حزبا العربي الديمقراطي الناصري والكرامة العربية** فيتفقان على أن " التشاور في تلك الفترة كان نخبويا وفاعليته محدودة، والأحزاب انتهت إلى النخبوية، حيث سلكت قادة الأحزاب نفس مسلك الحزب الوطني من خلال الديكتاتورية والانفراد بالقرار[١]، فأصبح التشاور يتم بين نخب الأحزاب فقط،و كان يتم بين القوى السياسية وبعضها، بين قادة الأحزاب، ولكن الحزب الوطني لم يتشاور مع القوى السياسية"، ويوضح **عضو حزب الجبهة الديمقراطية** "الحزب الوطني كان يعلن عن قانون معين مثل قانون الضرائب العقارية، لعمل بالون اختبار في الإعلام، ثم ينشر في الجريدة الرسمية كقانون"، **ويبين عضو حزب الوفد** "أن التشاور كان صوريا، بدليل اشتراك عدد من أعضاء

---

(١) يعطى ممثل الحزب الناصري مثالاً أنه "عام ١٩٩٢ كان المؤتمر القومي العام يحضره ١٥٠٠ عضو، الآن أصبح العدد ٤٠٠، حيث حدثت انشقاقات داخل الحزب بسبب التهميش والخلافات الشخصية وكل عضو يبحث عن الزعامة فيؤسس حزبًا" .

الحزب الوطني نفسه في الثورة ويهتفون بسقوط النظـام لأن أمـين لجنـة السياسات كان يملى قراراته وفي ذات الوقت يحاول إظهـار نفسـه بشـكل ديمقراطي، وكانت تلك اللجنة تحظى بامتيازات دون باقي أعضاء الحـزب، وفي عام ٢٠١٠حدث صراع حزبي في انتخابات مجلـس الشـعب أصـبح مرشحو الحزب الوطني ضد بعضهم البعض في الدوائر الانتخابية من أجـل إقصاء المعارضة مما فكك الحزب الوطني من داخله، وأحزاب المعارضة لم تتشاور مع بعضها البعض ". ويصفه حزب الفضيلة بأن " التشاور في عهـد الرئيس المخلوع كان ضجة إعلامية، واحتكـر الحـزب الـوطني الحيـاة السياسية".

استطلعت الدراسة رأى الكيانات السياسية بالعينة **إذا مـا تـم إجـراء التشاور كانت تراجعت الحركات الاحتجاجية** [١]في الفترة مـن ٢٠٠٧ حتـى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وذلك على النحو التالي :

جاءت آراء **فئات العينة** مابين مؤيد ومعارض أن النظام السابق لـو أجرى تشاورًا مع الحركات الاحتجاجية كانت تتراجع، فقد **أيد ١٠ أحـزاب سياسية**[٢]، **و٦ حركات سياسـية**[١]، **و ثلاثـة ائتلافـات**[٢]، وواحـد مـن **المرشحي للرئاسة**[٣]، وتستند **الفئات المؤيدة** للفرضية لعدة أسباب هي :

---

(١) تقصد الدراسة كل أنواع الحركات الاحتجاجية مثل العصيان المدني والتظاهر، والتجمهر، والوقفة الاحتجاجية، والاعتصام والإضراب قطع الطريق .

(٢) وهى حزب الغد (جبهة أيمن نور)، وحزب التيار المصري، وحزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)،وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب العربي الديمقراطي الناصري ، وحزب المصريين الأحرار، وعضو حزب الوفد، وحزب الحرية والعدالة، وحزب الوسط، وحزب التحرير المصري.

١- الحركات الاحتجاجية في تلك الفترة كانت نوعين، أولهما حركات تطالب بالإصلاح السياسي ولم تكن تتراجع إلا بتحققه، وثانيهما احتجاجات تطالب بحقوق فئوية مثل موظفي القطاع العام، بالتشاور معها واستيعابها كان من الممكن تراجعها، من خلال وجود نقابات مهنية منتخبة مباشرة وممثلة لهم تتحدث باسمهم ومطالبهم[٤].القدرة على التعبير في ذاته مهمة وتفريغ طاقة، والتشاور يعطى فرصة للتعبير عن النفس[٥]، وينفس الغضب، ويشترط الاستجابة لنتائج التشاور حتى تتراجع الاحتجاجات وإلا يصبح تشاورًا شكليًا [٦].

٢- التشاور كان يتم بعد صدور القرار، فتزيد الاحتجاجات وإضرابات العمال، فترجع لهم الحكومة وتحاول التشاور معهم، ويجب أن يتم التشاور قبل صدور القرار والاستماع لكافة الأطراف حتى لا تحدث احتجاجات[٧].

٣- التشاور الحقيقى ينتج عنه ما يرضى التيارات السياسية[٨].

---

(١) اتحاد قوى ثورة مصر، والحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، وحركة كلنا خالد سعيد، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، وعضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٢) الائتلاف الإسلامي الحر، وائتلاف شباب الثورة، وائتلاف شباب النوبة.

(٣) أ/ بثينة كامل.

(٤) حزب الغد (جبهة أيمن نور).

(٥) حزب المصريين الأحرار.

(٦) حزب الحرية والعدالة.

(٧) عضو حزب الوفد.

(٨) حزب الوسط.

٤- الاستدلال بما حدث بعد الثورة بأن بعض الإضرابات والمطالب الفئوية تمت الاستجابة لعدد كبير منها في عهد حكومة د/ عصام شرف بعد التشاور معها، مما يثير التساؤل لماذا لم يتم استيعابها قبل الثورة، رغم وجود نظام و أمن وكيان سياسي قائم[١].

٥- لأن التشاور السياسي يوجه السياسة نفسها ومن ثم تتراجع الحركات الاحتجاجية ولا تختفي، الحركات التي تبقى هي الأصلح، وفي حالة تنفيذ المطالب التي تنتج عن الحوار تبقى الاحتجاجات كعامل مؤثر ويلعب الاحتجاج دور المراقب في القرارات السياسية[٢].

٦- دليل أن التشاور كان قادرا على الحد من الاحتجاجات أثناء الثورة لم يكن المطلب الرئيس إسقاط النظام ولكن تم تصعيد المطالب مع تجاهل النظام لها[٣]، لو وجد تشاور كل مواطن يطرح وجهة نظره، وتتم الاستجابة للمطالب وعمل الإصلاح، لكن ما حدث هو تجاهل النظام التام للحركات الاحتجاجية، واعتبر البرلمان الموازى نوعًا من اللهو[٤].

٧- لأن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في التشاور يصنع الثقة بين المحتجين والحكومة، وبالتالي في أي قضية أخرى إذا ما تشاورت الحكومة يثق المحتجون في قدرتها على الحل، وبالتالي لن تنجح الدعوة إلى الاحتجاج [٥].

---

(١) حزب التحرير المصري.

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر.

(٣) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر).

(٤) ائتلاف شباب الثورة.

(٥) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة.

٨- النظام أراد أن يظهر وجود حرية في الاحتجاج والتظاهر، فقمع المظاهرات السياسية الاحتجاجية الحقيقية وقهرها وبطش بها وعتم عليها إعلاميا و وحفز وترك المظاهرات الفئوية غير المؤثرة أمام مجلس الشعب والوزراء باستثناء مظاهرات عمال المحلة الكبرى عام ٢٠٠٨، ومن ثم سمح بحركتي كفاية و٦ إبريل ظنا أنهما لا تحظيان بالامتداد الشعبي بعد قضائه على المعارضة الإسلامية وقام باختراقهما أمنيا، ولم يفكر مطلقا في التشاور معهما[١] ".

٩- " المواطن يرضى بالقليل مثل إجراء انتخابات نزيهة ولم تكن تحدث ثورة[٢] ".

وقد رفضها من **فئات العينة ٤ أحزاب**[٣]، **وحركتان سياسيتان**[٤]، **وائتلاف واحد**[٥]، **و ٤ من النشطاء السياسيين والمرشحان للرئاسة**[٦]، تستند **الفئات المعارضة** للفرضية لعدة أسباب هي:

١- التشاور وقتها كان بلا هدف، والحزب الوطني كان لديه سيطرة على قنوات الإعلام ويجعل الكثيرين يتكلمون لكن دون فعل حقيقي[١].

---

(١) الائتلاف الإسلامي الحر.

(٢) أ / بثينة كامل.

(٣) الفضيلة والكرامة وعضو حزب النور وعضو حزب الجبهة الديمقراطية.

(٤) حركة مستقبل مصر الثورة، وحركة ثوار سيناء.

(٥) جبهة ثوار التحرير.

(٦) د / عبد المنعم أبو الفتوح، ود/ ممدوح حمزة، وأ / جورج إسحاق، و د/ سلمى أبو المجد.

٢- الاحتجاجات كانت تتحرك لأهداف مهما تشاورت عليها لن تصل لاتفاق بسبب الفساد السياسي، ومشروع التوريث، والتشريعات التي تحمى الفساد مثل قانون الاحتكار[٢].

٣- النظام السابق لم يكن قادرا على إجراء تشاور حقيقي، وفي ظل احتكار الحياة السياسية وظواهر التزوير والبلطجة[٣] والديكتاتورية وزيادة الفقر والجهل والأمية[٤] يكون التشاور صوريا [٥].

٤- أسباب الثورة لم يكن التشاور السياسي قادرا على استيعابها إطلاقا، والحزب الوطني كان يتشاور ظاهريا لتبرير القرار وتمريره وليس اتخاذه [٦].

٥- التشاور في تلك الفترة من ٢٠٠٧ وحتى قيام الثورة ٢٠١١ كان لا يتم، ولو تم لا تنفذ المطالب، وإذا تم تنفيذ جزء لا تنفذ المطالب كاملة، والتشاور في الغالب ينتج عنه مطالب عديدة ويحتاج دراسة أكثر ووقتًا لكي تنفذ [٧]. ولم يكن النظام على أجندته أن يعبأ بالجماهير على مدار ٣٠ سنة، لم يكن هناك فائدة

---

(١) عضو حزب النور.

(٢) عضو حزب الجبهة الديمقراطية.

(٣) حزب الفضيلة .

(٤) جبهة ثوار التحرير.

(٥) حركة ثوار سيناء .

(٦) حزب الكرامة.

(٧) حركة مستقبل مصر الثورة .

من إجراء التشاور مع الحركات الاحتجاجية، النظام كان يحتاج إصلاحا جذريا، وأخذ الآراء فقط دون أن يتبعها سياسات جادة في الواقع لا يفيد[1].

٦- الفساد المستشري كان يجعل المواطن لا يثق في أي شئ إطلاقا[2].

٧- لم يكن النظام قادرا على إجراء تشاور حقيقي، والولايات المتحدة كانت تضغط على النظام لإعطاء درجة من الحرية للاحتجاجات[3].

جدول (١٩)

رأى مختلف فئات العينة حول قدرة التشاور على احتواء الحركات الاحتجاجية منذ ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

القوى السياسية / الموقف	الأحزاب	الحركات السياسية	الائتلافات	مرشحو الرئاسة والنشطاء	إجمالي المؤيدين والمعارضين
مؤيد لقدرة التشاور على احتواء حركات الاحتجاج	١٠	٦	٣	١	٢٠
معارض لقدرة التشاور على احتواء حركات الاحتجاج	٤	٢	١	٤	١١
المجموع	١٤	٨	٤	٥	٣١

---

(١) د / عبد المنعم أبو الفتوح .

(٢) الناشط السياسي الأستاذ جورج إسحاق.

(٣) المستقلة د / سلمى أبو المجد.

ترى الدراسة أن دور التشاور السياسي في الحد من الحركات الاحتجاجية يعتمد على عدد من العوامل هي : نوعية مطالب الحركة الاحتجاجية وهل سياسية أو اقتصادية، بنية المطالب الاحتجاجية هل تتعلق بتغيير جوهري في السياسات أو النظام السياسي نفسه أو تغيير النخبة الحاكمة، القدرة على إجراء تشاور مع كافة الأطراف المعنية بالقضية، مدى الالتزام بنتائج التشاور، والتحول لنهج التشاور قبل إصدار القرار حتى لا تنامي حركات احتجاجية جديدة ويصبح التشاور مجرد مساومات. كما أن الحركات الاحتجاجية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ثورة ٢٥ يناير تقسم إلى حركات احتجاجية اقتصادية واجتماعية طالت شرائح اجتماعية مختلفة حتى الفئات التي كانت بعيدة عن ثقافة الاحتجاج مثل قطاع الموظفين، وحركات احتجاجية سياسية[(١)]، وترجح الدراسة أن الحركات الاحتجاجية السياسية لم يكن التشاور السياسي – أن تم – قادرا على الحد منها لأنها رفعت شعارات تتطلب تغيير بنية النظام نفسه مثل " لا للتوريث ولا للتمديد ولا للفساد "، و" كفاية لاستمرار الأوضاع القائمة في مصر منذ عام ١٩٨١ " [(٢)]، بينما الحركات الاحتجاجية الاقتصادية والاجتماعية كانت تطالب برفع الأجور ومواجهة الغلاء والاحتكار، ومواجهة مشروعات الخصخصة[(٣)]، لو تم التشاور معها، والتزام النظام بمحاربة الفساد وإصلاح الأوضاع الاقتصادية تحت وطأة الضغط الشعبي ربما كانت تتراجع تلك الاحتجاجات.

---

(١) أ. د / عمرو الشوبكى، " الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر المغرب لبنان البحرين "، المستقبل العربي، عدد ٣٨٤، فبراير ٢٠١١ ، ص ١٠٤ .

(٢) سيف نصراوى وشريف يونس، "حدود الديمقراطية القومية قراءة في حركة كفاية"، في سامح فوزى (محرراً)، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)، ص ٥٩.

(٣) أحمد سيد حسين، حركات الاحتجاج في مصر، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، قضايا، العدد ٦٩، سبتمبر ٢٠١٠، ص ١٩ .

عملت الدراسة على توضيح لطبيعة التشاور في الممارسة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١، وذلك **بمعرفة رأى العينة عن بعض القضايا التي أعلن النظام السابق أنه تم التشاور بشأنها في تلك الفترة**، مثل تعديل ٣٤ مادة في الدستور عام ٢٠٠٧، وتخصيص كوتا للمرأة في مجلس الشعب، ثم قضية التعذيب وانتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان، **وفي هذه القضية تقصد الدراسة تشاور هذه القوى السياسية مع بعضها لمواجهة التعذيب، وكيفية مكافحتها والحد منها** وكانت الاستجابات كما يلي:

انقسم **رأى الأحزاب** حول التشاور في تلك القضايا إلى رأيين **أولهما** أنها " إملاءات وقرارات وفق رأى الرئيس ولم يوجد تشاور " **وثانيهما** أنه "تشاور نخبوى داخل الحزب الحاكم "، وبالنسبة **لتعديل ٣٤ مادة في الدستور عام ٢٠٠٧ اتفق١١ حزبا** –من إجمالي ١٤ حزبًا –وهى حزب الغد (جبهة أيمن نور)، وحزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الفضيلة، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري، وعضو حزب النور، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، عضو حزب الوفد، **و٧ حركات سياسية** هي اتحاد قوى ثورة مصر، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، والحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، وحركة كلنا خالد سعيد، وحركة ثوار سيناء، وعضو حركة ثوار ماسبيرو، **وكل الائتلافات السياسية بالعينة** وهى الائتلاف الإسلامي الحر، وائتلاف شباب الثورة، وجبهة ثوار التحرير، وائتلاف شباب النوبة، **والمرشحان للرئاسة والنشطاء وممثل المجلس الوطني والمستقلون بالعينة** [1]أنها "إملاءات وقرارات وفق رأى الرئيس ولم يوجد تشاور" **في ضوء أن** "غالبية الشعب لم

---

(١) وهم د / عبد المنعم أبو الفتوح، وأ / بثينة كامل، وأ / جورج إسحاق، ود/ ممدوح حمزة، والمستقلة د/ سلمى أبو المجد .

تقرأ حتى تلك التعديلات، والاستفتاء كان على ٣٤ مادة إجماليا ولم تطرح كل مادة على حدة، وشاب عملية الاستفتاء شبهة التزوير [١]، فالشعب كان مهمشا بسبب تزوير الانتخابات، والدليل أنه لا يوجد تشاور القبض علـــى قيـــادات الإخوان وبعض الأحزاب [٢]، كما كان الهدف من التعديلات خدمة مشـــروع التوريث وتنفيذ قرارات وفق أجندة مجهزة مســـبقا عنـــد الحـــزب الـــوطني وبمعاونة بعض أحزاب المعارضة [٣]، والدستور كان يحتاج تعـــديلات فـــي مواضع أخرى عديدة مثل الجوانب الجنائية وحقوق الإنسان [٤]. ويعد ضعف الأحزاب، وتحجيم المعارضة القوية مثل حزب الكرامة لـــم يحصـــل علـــى ترخيص، وحزب الغد تم إضعافه من خلال الاختراقات الأمنية عائقـــا منـــع حدوث التشاور حول التعديلات [٥]، وجعله أحاديث لإنفاذ الغضب [٦]. ومعيار النخبة الحاكمة كان المصلحة الشخصية وليس مصلحة مصـــر [٧]، وطبيعـــة النظام المستبد أن دور من يأخذ رأيهم أن يقولوا ما يريد أن يسمعه، فلجنـــة السياسات نفسها داخل الحـــزب الـــوطني كانـــت إحـــدى آليـــات مشـــروع التوريث [٨]"، بينما **يتفق ٣ أحزاب** هي حزب التيار المصري والحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب المصريين الأحرار **وحركة سياسية واحدة** هي حركة مستقبل مصر الثورة أنه " تم تشاور نخبوى حولها داخـــل الحـــزب الحاكم" .

---

(١) رأى حزب الغد (جبهة أيمن نور) .

(٢) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .

(٣) عضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٤) عضو حزب الوفد .

(٥) حزب الوسط .

(٦) حزب الفضيلة .

(٧) حزب التحرير المصري .

(٨) د / عبد المنعم أبو الفتوح.

أما قضية **تخصيص مقاعد للمرأة في مجلس الشعب ٢٠١٠**، فقد اتفق **١٣ حزبا**[١] **وكل الحركات والائتلافات السياسية بالعينة والمرشحان للرئاسة والنشطاء وممثل المجلس الوطني والمستقلون بالعينة** أنه " لم يوجد تشاور، وكانت الكوتا تنفيذا لقرار فوقي، وكان الغرض منها كسب التأييد للحزب الوطني بضم سيدات النخبة له[٢]، وأن الكوتا بالأساس تمييز وتتنافى مع المواطنة[٣]، والكوتا محاولة لإيهام المرأة المصرية أن حقها ضائع والنظام يساعدها لنيل حقوقها لكن النظام لم يُعط فرصة للمرأة أو غيرها، هو اهتمام زائف[٤]".

وفيما يخص قضية التعذيب وانتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان اتفق ١١ حزبًا [٥]**و٦ حركات سياسية** [٦] **والأربعة ائتلافات بالعينة**[٧] **والمرشحان**

---

(١) وهم كل أحزاب العينة عدا حزب المصريين الأحرار الذي يرى أنه " تشاور نخبوى داخل الحزب الحاكم".

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة .

(٣) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة .

(٤) حزب التيار المصري.

(٥) حزب الغد (جبهة أيمن نور) وحزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الفضيلة، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري، وعضو حزب النور، عضو حزب الوفد،وعضو حزب الجبهة الديمقراطية.

(٦) هي حركة ثوار سيناء،والجبهة الحرة للتغيير السلمي، والحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، وحركة مستقبل مصر الثورة، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، وعضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٧) هي الائتلاف الإسلامي الحر، وائتلاف شباب الثورة، وجبهة ثوار التحرير، وائتلاف شباب النوبة .

للرئاسة والنشطاء وممثل المجلس الوطني والمستقلون بالعينة[1] على أنه لم يحدث تشاور حول **قضية التعذيب وانتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان**. وأنه" وجد تعتيم إعلامي على قضايا التعذيب، وهى ممتدة من عدة سنوات وليس عهد مبارك فقط ولكنها زادت في عهده، وقد نجحت الصحف المستقلة والنشطاء في توضيحها مثل قضية مقتل خالد سعيد، وكانت الصحف المستقلة ومواقع الإنترنت تحاول طرحها والتشاور حولها ولكن بشكل محدود[2]، والقوانين الجنائية ذاتها تحتاج للإصلاح مثال القبض على مواطن للاشتباه وتعذيبه دون سبب تكييفه القانوني استخدام القسوة، وعقوبته شهران بينما التعذيب لشخص من أجل قضية قائمة فعلا لنزع اعتراف تكون العقوبة بمدة أطول، لم يحدث تشاور لإصلاح تلك القوانين، بدليل قيام الثورة، والمواطن المصري ثار على رمز القهر وهو الشرطة لذا اختار يوم عيد الشرطة[3]، والتعذيب كان بعلم المجتمع [4]"، بينما يرى حزب التيار المصري، وحركتان هما حركة كلنا خالد سعيد، واتحاد قوى ثورة مصر أنه " كان تشاور جماهيرى دون النخبة، فالحرية كان مستواها نسبى ولا يوجد اهتمام برأى

---

(١) وهم د / عبد المنعم أبو الفتوح، وأ / بثينة كامل، وأ / جورج إسحاق، ود/ ممدوح حمزة، والمستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٢) حزب الغد (جبهة أيمن نور) .

(٣) عضو حزب الوفد .

(٤) يرى الائتلاف الإسلامي الحر أن " النخبة والليبراليون واليساريون كانوا يعلمون بوجود مجازر وتعذيب ولم يتحركوا، عندما خرجنا من السجون لم ننتقم وعندما قامت الثورة كنا نحمى الكنائس، والسلاح أصبح في يد البلطجية عفونا وصفحنا ووضعنا بناء مصر في أولوياتنا ويفترض أن المجتمع يعطى لنا حقوقنا" وتفسر الدراسة ذلك في ضوء أن عددًا كبيرًا من أعضاء الائتلاف كانوا معتقلين على خلفية انتمائهم للجماعة الإسلامية، وتم تعذيبهم بوحشية.

الشعب [١]، والنخبة لم تسع لحل المشكلة [٢]"،ويعتقد حزبا المصريين الأحرار والحزب العربي الديمقراطي الناصري" بنخبوية التشاور حول تلك القضية " و"أن قضايا التعذيب كانت تطرح وتتم دعوة عدد من منظمات حقوق الإنسان ويحضرها رؤساء تلك المنظمات دون باقى المستويات القيادية بالمنظمات كدلالة على نخبوية التشاور ولم تحقق نتائج [٣]".

ويمكن عرض تلك النتائج كما يلي :

---

(١) حزب التيار المصري.

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر.

(٣) الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

جدول (٢٠)
آراء فئات العينة في طبيعة التشاور في الممارسة
في الفترة من ٢٠٠٧ إلى اندلاع ثور يناير ٢٠١١

القضية/ الكيانات	الأحزاب	الحركات	الائتلافات	مرشحا الرئاسة	النشطاء	المجلس الوطني	مستقلون	الإجمالي
تعديل ٣٤ مادة في الدستور عام ٢٠٠٧	١١(لا يوجد تشاور) ٣ (تشاور نخبوي)	٧(لا يوجد تشاور) ١ (تشاور نخبوي)	٤ (لا يوجد تشاور)	٢(لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	٢٧ (لا يوجد تشاور) ٤(تشاور نخبوي)
تخصيص كوتا للمرأة في مجلس الشعب عام ٢٠١٠	١٣(لا يوجد تشاور) ١ (تشاور نخبوي)	٨ (لا يوجد تشاور)	٤(لا يوجد تشاور)	٢ (لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	٣٠(لا يوجد تشاور) ١ (تشاور نخبوي)
التعذيب وانتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان	١١(لا يوجد تشاور) ٢ (تشاور نخبوي) ١ (تشاور جماهيري دون النخبة)	٦ (لا يوجد تشاور) ٢ (تشاور جماهيري دون النخبة)	٤(لا يوجد تشاور)	٢ (لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	١ (لا يوجد تشاور)	٢٦ (لا يوجد تشاور) ٢(تشاور نخبوي) ٣(تشاور جماهيري دون النخبة)

الفئة/ الكيانات	الأحزاب	الحركات	الائتلافات	مرشحا الرئاسة	النشطاء	المجلس الوطني	مستقلون	الإجمالي
عدد كل فئة من العينة	عدد الأحزاب ١٤	عدد الحركات ٨	عدد الائتلافات ٤	عدد مرشحي الرئاسة ٢	النشطاء ١	المجلس الوطني ١	المستقلين ١	٣١

يوضح الجدول السابق آراء فئات العينة المختلفة لطبيعة التشاور حول قضايا تعديل ٣٤ مادة في الدستور عام ٢٠٠٧، وتخصيص كوتا للمرأة في مجلس الشعب عام ٢٠١٠، وتوضح أن الاتجاه العام هو عدم وجود تشاور مع القوى السياسية أو المواطنين حول تلك القضايا، وإن وجد فهو نخبوي وبدرجة محدودة. أما قضية التعذيب وانتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان، فغالبية فئات العينة وعددها ٢٦ ترى أن القوى السياسية لم تتشاور مع بعضها البعض حول القضية.

تطرقت المقابلات لرؤية الفئات السياسية في العينة **للعلاقة بين الحزب الوطني الديمقراطي والقوى السياسية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٥ يناير ٢٠١١** (اندلاع الثورة)، ويهدف هذا السؤال لاستنباط نمط العلاقة وما إذا كان يسمح بالتشاور بين القوى السياسية والحزب الوطني.

ترى الدراسة أن استجابات الأحزاب والحركات والائتلافات ومرشحي الرئاسة والمجلس الوطني والنشطاء والمستقلين بالعينة **تحددت في ستة أنماط وكلها جاءت معوقة للتشاور السياسي وتلك الأنماط هي :**

- التفرقة مابين تعامل النظام مع المعارضة القوية مثل الإخوان المسلمين وحركتي كفاية و٦ إبريل وأحزاب الغد والوسط

والكرامة[1]، والنوع الآخر من المعارضة هي المعارضة المستأنسة التي اعتمدت على الدعم الحكومي وارتبطت بمصالح مع النظام.

- الحزب الوطني أضعف المعارضة واخترقها أمنيا وعمق الصراع بينها.
- الحزب الوطني امتلك موارد القوة وسيطر على القوى الأخرى واستهان بها.
- جميع القوى السياسية بما فيها الإخوان المسلمين استفادوا من الحزب الوطني.
- علاقة تشاور شكلي، ليس به إرادة لحل المشكلات.
- نمط شامل يجمع بين اختلاف تعامل الحزب الوطني مع المعارضة حسب قوتها، وتعميقه الصراع بين القوى، وممارسته السيطرة، واستفادة المعارضة من النظام، وشكلية التشاور في وقت واحد، وذلك على النحو التالي :

١ - نمط التفرقة مابين تعامل النظام مع المعارضة القوية والمعارضة المستأنسة:

اتفقت ٨ أحزاب[2] وحركتان[3] وائتلاف واحد [1] والمرشحان للرئاسة[2] وناشط سياسي[3] على أن "القوى السياسية في تلك الفترة كانت نوعين **أولهما**

---

(١) الكرامة والوسط كانا تحت التأسيس في تلك الفترة .

(٢) هي حزب الغد (جبهة أيمن نور)، وحزب التيار المصري، وحزب الوسط، وحزب الفضيلة، و حزب الكرامة، وعضو حزب النور، و عضو حزب الجبهة الديمقراطية، وعضو حزب الوفد .

(٣) هما حركة ثوار سيناء، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)

قوى تم إقصاؤها تماما مثل جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الغد، وحزب العمل، وحزب الكرامة وحزب الوسط تحت التأسيس، حركتي ٦ إبريل وكفاية، ولم تكن هناك علاقة أساسا، لأن العلاقة تعنى التواصل والارتباط، لكن لم يوجد أي تواصل أو تشاور وحوار حقيقي كان الأسلوب إقصائيًا **وثانيهما** أحزاب مهادنة كانت تريد استرضاء النظام وهى أحزاب كرتونية. تعد تلك الأحزاب جزءًا من النظام حتى تكمل الشكل الديمقراطي الذي يريد النظام تصديره للخارج، هي معارضة ديكورية [٤]، و العلاقة هي تبادل مصالح. ولم تكن قوة سياسية تستطيع أن تقف ضد رأى الحزب الوطني، وهى أشبه بعلاقة فوقية، الحزب الوطني في يده كل شئ ولا يتشاور مع الآخرين [٥]. وعمد الحزب الوطني إلى إقصاء المعارضة الحقيقية، والتعتيم الإعلامي عليها وتشويهها [٦]. ومن أبرز القوى السياسية المقاومة التي حاول النظام إقصاءها الإخوان المسلمين و حركة ٦ إبريل وشباب من أجل التغيير، وكفاية، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، وحملة دعم البرادعي، وحزب الغد والكرامة والجبهة الديمقراطية، وعلاقتهم علاقة مقاومة لم يكونوا على اتصال بالنظام[٧]. ويمكن أيضًا التفرقة بين نوعين داخل أحزاب **المعارضة المهادنة، النوع الأول** الأحزاب الكرتونية وعلاقة الحزب الوطني بها هي علاقة تابع

---

(١) ائتلاف شباب الثورة .

(٢) د / عبد المنعم أبو الفتوح، وأ/ بثينة كامل .

(٣) هو الأستاذ / جورج إسحاق .

(٤) حزب الغد (جبهة أيمن نور) .

(٥) حزب التيار المصري .

(٦) عضو حزب الجبهة الديمقراطية.

(٧) ائتلاف شباب الثورة .

ومتبوع، **والنوع الثاني** أحزاب معارضة كبرى تدخل في صفقات ومساومات مع الحزب الوطني مقابل المنفعة، فلو المعارضة كانت قوية أو مخلصة لم تكن ثورة ٢٥ يناير اندلعت، وكانت تنجح المعارضة في عمل لوبي ضاغط على النظام. كان هناك تواطؤ القيادات الحزبية تتحالف مع النظام القائم[١]. فطريقة التعامل مع الأحزاب المعارضة كانت تتوقف على قوة الحزب المعارض ودوره[٢] ".

٢- نمط إضعاف الحزب الوطني للمعارضة واختراقها أمنيا وتعميق الصراع بينها :

يؤيد هذا النمط كل من **الحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، لأنه** " رغم أن العلاقة تبدو بها تنافر وصراع وأن الحزب الوطني لا يلبى مطالب الأحزاب المعارضة، لكنها كانت تتصرف بنفس نهج وأسلوب الحزب الوطني؛القادة ساعدوا على تقزيم دورهم،وهناك ديكتاتورية الأغلبية سواء في الحزب الوطني أو الأحزاب المعارضة، ومن أدوات استقطاب الحزب الوطني لرؤساء الأحزاب المعارضة دعم الدولة للأحزاب، والصحف، ومنح تأشيرات حج وعمرة، وتعيينهم بمجلس الشورى[٣]. فالحزب الوطني اخترق الأحزاب المعارضة وعمل صفقات بين رؤساء الأحزاب والحكومة لزيادة الصراع داخل الأحزاب[٤] ".

---

(١) عضو حزب الوفد .

(٢) حركة ثوار سيناء .

(٣) الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

(٤) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .

٣- نمط امتلاك الحزب الوطني موارد القوة وسيطرته على القوى الأخرى واستهانته بها:

يرجح هذا النمط **حزبان** [١]، **وحركة سياسية واحدة**[٢]، **وائتلافان** [٣]، **وناشطة مستقلة**[٤]، ويوضحون أنه" كان الحزب الحاكم الوحيد الذي يمتلك القوة، ولا يوجد وجه مقارنة مع الأحزاب الضعيفة الأخرى [٥]، وكان يسيطر ويستهين بكل الآراء الأخرى [٦]، وكانت أشبه بعلاقة السيد بالعبيد، والمنعم بالمنافقين والمتسلقين [٧]. ووجدت خطوط حمراء للمعارضة [٨]. فالحزب الوطني هو القوة الآمرة للقوى السياسية، والقوى السياسية كانت تنفذ ما يريده[٩]".

٤- نمط استفادة جميع القوى السياسية من الحزب الوطني :

يرجح هذا النمط **حركة سياسية واحدة هي الجبهة الحرة للتغيير السلمي**، وترى أن " الأحزاب كانت متواطئة مع الحزب الوطني، وكانت علاقته بهم علاقة السيد بالعبيد، وجماعة الإخوان كانت شريكة لمبارك، فهو كان يصدر للغرب فكرة أن الإخوان مخيفون، وكل الجرائم حملها للإخوان

---

(١) هما حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحزب المصريين الأحرار .

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة .

(٣) هما الائتلاف الإسلامي الحر، وجبهة ثوار التحرير.

(٤) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٥) حزب المصريين الأحرار.

(٦) التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

(٧) الائتلاف الإسلامي الحر.

(٨) ائتلاف جبهة ثوار التحرير.

(٩) حركة مستقبل مصر الثورة .

واتهم بها الإسلاميين، والإخوان كانوا يعرفون ذلك لكنهم استفادوا من السلطة، وزادت ثرواتهم، فهما وجهان لعملة واحدة ".

٥- نمط يرى العلاقة أنها تشاور شكلى، ليس به إرادة لحل المشكلات:

يؤيد هذا النمط د / **ممدوح حمزة** ممثل المجلس الوطني وأن "الحوارات والتشاور بينهم كان شكليا، مجرد ديكور، والشعب كان يفهم موقف الحكومة وأنه ليس لديها نية سياسية لحل المشكلات، مثلا رغم مشروع القراءة للجميع زاد الجهل وانحدار الثقافة، ورغم إنشاء المجلس القومي للمرأة ارتفعت نسب الطلاق، ورغم وجود المجلس القومي للطفولة والأمومة، زادت نسب أطفال الشوارع. لم تكن هناك نية سياسية للاهتمام بالمرأة أو الطفل ولا الثقافة، التشاور كان شكليا ".

٨- نمط شامل يجمع بين ممارسة كل الأنماط السابقة في وقت واحد:

يتفق على هذا النمط **حزبان**[١]، **و ٤ حركات سياسية**[٢]، **وائتلاف واحد**[٣]، وأن " الحزب الوطني كان منفردا بالسلطة ومحتكرا لها، ويتعامل بعجرفة، ويستعمل بعض القوى السياسية لضرب الأخرى وليس لتحقيق التشاور، وينتهج سياسة الإيقاع والإفساد [٤]، والأحزاب كلها في تلك الفترة

---

(١) هما حزب الحرية والعدالة، وحزب التحرير المصري.

(٢) هم اتحاد قوى ثورة مصر، وحركة كلنا خالد سعيد، والحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، وعضو حركة ثوار ماسبيرو .

(٣) هو ائتلاف شباب النوبة .

(٤) حزب الحرية والعدالة . **وينفي الحزب تماما أن يكون الإخوان قد استفادوا من الحزب الوطني** ويؤكد أن "المعارضة الحقيقية كانت جماعة الإخوان المسلمين، وتم قمعها، وإغلاق شركات أعضائها، واعتقالهم، وانتهاك حرماتهم، وتقديمهم لمحاكمات عسكرية، ومصادرة أموالهم، ولم يكن يعنى الجماعة أن يدعى الحزب الوطني وجود ديمقراطية من عدمه، ولكن هي تقول كلمة حق عند سلطان جائر، وبالتالى لم يهتم الإخوان بعقد صفقات

انشغلت بالصراع بينها وعدم احترام أحدها للآخر، وكانت مصلحة الحـــزب الوطني أن يكشر عن أنيابه للمعارضة الحقيقية مثل التيارات الدينيـــة، فهـــو يستمد قوته من أنه الحزب الحاكم ورئيسه هو رئيس الجمهورية، والوزارات كانت تتبع تعليمات رئاسة الجمهورية وليس إرادة الشعب، بينما كان الحزب الوطني مهادناً مع الأحزاب الديكورية، لأنها ليست مؤثرة، حتى يثبت للعـــالم أنه يمارس الديمقراطية في مصر ولكنه لم يعتد برأيها، ومن جانـــب آخـــر انشغلت المعارضة بالحصول على مقاعد في مجلـــس الشـــعب[١]، فـــالحزب الوطني والأحزاب الكرتونية كانوا شركاء في إفساد الحياة السياسية [٢]، وقد كشفت التحقيقات عن تورط عدد من المعارضين في موقعة ٢ فبراير ٢٠١١ المعروفة باسم موقعة الجمل ضد المتظاهرين[٣]، وكيف يقبل رئيس الحـــزب المعارض أن يتم تعيينه في مجلس الشورى بقرار من رئيس الجمهورية هذا يتنافى مع معنى المعارضة [٤]". وفيما يلي جدول لتلك الأنماط :

مع الحزب الوطني كما كانت الحال في الأحزاب الصغيرة التي علاقتها بالحزب الوطني أنه الأمر الناهي وعليها التنفيذ ".

(١) حزب التحرير المصري .

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر.

(٣) حركة كلنا خالد سعيد.

(٤) حركة ثوار ماسبيرو .

جدول (٢١)

رؤية فئات العينة للعلاقة بين الحزب الوطني الديمقراطي والقوى السياسية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٥ يناير ٢٠١١

نمط العلاقة	الإجمالي
التفرقة مابين تعامل النظام مع المعارضة القوية مثل الإخوان المسلمين وحركتى كفاية و٦ إبريل وحزبي الغد والوسط والكرامة[1]، والنوع الآخر من المعارضة هو المعارضة المستأنسة .	١٤
الحزب الوطني أضعف المعارضة واخترقها أمنيا وعمق الصراع بينها.	٢
الحزب الوطني امتلك موارد القوة وسيطر على القوى الأخرى واستهان بها.	٦
جميع القوى السياسية استفادوا من الحزب الوطني.	١
علاقة تشاور شكلى، ليس به إرادة لحل المشكلات.	١
نمط شامل يجمع بين اختلاف تعامل الحزب الوطني مع المعارضة حسب قوتها، وتعميقه الصراع بين القوى، وممارسته السيطرة، واستفادة المعارضة من النظام، وشكلية التشاور في وقت واحد.	٧
المجموع	٣١

تهتم الدراسة بطبيعة ممارسة التشاور السياسي في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ١١ فبراير ٢٠١١ (يوم تنحى الرئيس مبارك عن منصبه)، وجدير بالذكر أن إعلان الاستقلال الأمريكي يقر حق الثورة لجميع

---

(١) الكرامة والوسط كانا تحت التأسيس في تلك الفترة .

الشعوب حيث تعد الثورة ضرورة لممارسة الحقوق والحريات، ويقصد بها الثورة لتغيير الحكومة، ولكن كان المفكرون حذرين في إقرار " حق الثورة " بالرغم من إقرار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وينبغي النظر في خيار الثورة على حسب حكم الضرورة الوشيكة، فالثورة ليست مصيرًا حتميًا وأيضا ليست اختيارًا حرًا تماما[1].فقد تواصلت المظاهرات في ميدان التحرير ومختلف أنحاء الجمهورية من ٢٥ يناير ٢٠١١ رافعة شعار " عيش، حرية، عدالة اجتماعية "، وقد حاول النظام القيام بعدة إصلاحات سياسية منها إقالة الوزارة والنظر في الطعون على انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والإعلان عن تعديل الدستور، وتعيين نائب للرئيس هو اللواء عمر سليمان،وإعلان الرئيس أنه لا ينتوى الترشح في انتخابات الرئاسة المقبلة، وتفويض صلاحيات رئيس الجمهورية لنائب الرئيس إلا أن سقف مطالب المتظاهرين ارتفع ليصل لشعار" الشعب يريد إسقاط النظام "، وهو ما أدى في المجمل إلى تنحى الرئيس مبارك يوم ١١ فبراير ٢٠١١ وتولى **المجلس الأعلى للقوات المسلحة** إدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية، وتأكيد المجلس على أنه " ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب" [2] والوعد بتسليم إدارة البلاد لسلطة مدنية منتخبة بعد فترة انتقالية[3]. في هذا الإطار **تهدف الدراسة** لإلقاء

---

(1) Mansfield, JR., Harvey C.," The Right of Revolution", Daedalus, Vol. 105, No. 4, fall, 1976, pp 156-157.

(٢) اللواء محسن الفنجرى، البيان رقم ٣ من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ١١ فبراير ٢٠١١.

(٣) اللواء محسن الفنجرى، البيان رقم ٤ من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ١٢ فبراير ٢٠١١.

الضوء على **التشاور بين القوى السياسية خلال ١٨ يومًا** من اندلاع الثورة إلى تنحى الرئيس وما إذا كان محدودية التشاور والانفراد بالسلطة يعد سببا من أسباب الثورة، ومعرفة آلياته وطبيعته، حيث **تعددت أسباب اندلاع الثورة، وتطلعت الدراسة للاهتمام بالأسباب التي تتصل بالتشاور** السياسي مثل محدودية ممارسة التشاور، وضعف فاعلية المؤسسات السياسية، وأن التشاور كان نخبويًا داخل الحزب الحاكم، ونتائج التشاور غير ملزمة، وغيرها من الأسباب وكانت الاستجابات في فئات العينة ما يلي :

جدول(٢٢)

أسباب اندلاع الثورة وعلاقتها بالتشاور السياسي

في رأى فئات العينة

القوى السياسية / أسباب اندلاع الثورة	الأحزاب السياسية	الحركات السياسية	الائتلافات	مرشحا الرئاسة والنشطاء
١-محدودية ممارسة التشاور	√التيار المصري √ حزب التجمع √ المصريين الأحرار √عضو حزب الوفد	√عضو حركة ثوار ماسبيرو √حركة كلنا خالد سعيد √حركة ثوار سيناء	√ ائتلاف شباب الثورة √ جبهة ثوار التحرير √ائتلاف شباب النوبة	√ د/عبد المنعم أبو الفتوح √ أ/ بثينة كامل

القوى السياسية أسباب اندلاع الثورة	الأحزاب السياسية	الحركات السياسية	الائتلافات	مرشحا الرئاسة والنشطاء
	√ حزب الحرية والعدالة			
٢-عـدم ممارسـة التشاور	√ المؤتمر الشعبي الناصري √ حزب الوسط √حزب الفضيلة	√اتحاد قوى ثورة مصر √ الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة √الجبهة الحرة للتغيير السلمي		√ د/ ممدوح حمزة √ أ/ جورج إسحاق
٣ -ضعف فاعلية المؤسسـات السياسية	√ حزب الحرية والعدالة √حزب الفضيلة √حزب الكرامة	√عضو حركة ثوار ماسبيرو		
٤- التشـاور كـان نخبويًـا داخـل الحزب الحاكم	√التيار المصري	√عضو حركة ثوار ماسبيرو		√ د/ سلمى أبو المجد
٥-نتـائج التشـاور غير ملزمة	√عضو حزب النور √الحزب الناصري √ عضو حزب الجبهة	√مستقبل مصر الثورة √ عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)	√ ائتلاف شباب الثورة	√ د/ سلمى أبو المجد

القوى السياسية / أسباب اندلاع الثورة	الأحزاب السياسية	الحركات السياسية	الائتلافات	مرشحا الرئاسة والنشطاء
	الديمقراطية √ حزب الحرية والعدالة	√حركة كلنا خالد سعيد		
٦-قيام الثورة في تونس	√ الغد (جبهة أيمن نور)			
٧-الظلم	√ الغد (جبهة أيمن نور) √عضو حزب النور		√الائتلاف الإسلامي الحر	
٨-الفقر	√ الغد (جبهة أيمن نور)			
٩-الإقصاء السياسي	√ الغد (جبهة أيمن نور) √المؤتمر الشعبي الناصري	√ الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة	√الائتلاف الإسلامي الحر	
١٠-ضعف حقوق المواطنة	√التيار المصري			
١١-انتشار البطالة	√المؤتمر الشعبي الناصري			
١٢-كبت الشعب	√عضو حزب النور			
١٣-بطء رد فعل النظام	√ المصريين الأحرار			
١٤-تقييد حرية الرأي				√ د/عبد المنعم أبو الفتوح

القوى السياسية أسباب اندلاع الثورة	الأحزاب السياسية	الحركات السياسية	الائتلافات	مرشحا الرئاسة والنشطاء
١٥-تردى الأوضاع الاقتصادية			√ائتلاف شباب النوبة	
١٦-عجز النظام عن تحقيق مطالب الشعب				√ د/ ممدوح حمزة
١٧-القهر	√المؤتمر الشعبي الناصري		√الائتلاف الإسلامي الحر	
١٨-سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية	√حزب الكرامة √حزب التحرير المصري			

ملاحظة: اختارت فئات العينة أكثر من سبب للثورة، ويسمح بذكر أكثر من سبب.

يوضح الجدول أن **الأحزاب السياسية** أوردت أكثر من سبب لقيام الثورة فيما يخص الأسباب التي تتصل بموضوع الدراسة هو **محدودية ممارسة التشاور**، حيث جاء تفضيله من ٥أحزاب هي حزب الحرية والعدالة، والتيار المصري، وحزب التجمع،والمصريين الأحرار، وعضو حزب الوفد. يليه في التفضيل سبب أن **نتائج التشاور غير ملزمة** حيث ذكرته ٤ أحزاب هي حزب الحرية والعدالة، والحزب الناصري، وعضو

حزب النور، وعضو حزب الجبهة الديمقراطية. **وتساوى سبب ضعف فاعلية المؤسسات السياسية** مع سبب **عدم ممارسة التشاور**، حيث حصل كل منهما على ٣ تفضيلات. فقد أيد ضعف فاعلية المؤسسات السياسية حزب الحرية والعدالة، وحزب الفضيلة، وحزب الكرامة، بينما أيد عدم ممارسة التشاور حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، حزب الوسط، وحزب الفضيلة.

بينما يوضح رأى **الحركات السياسية** أنها **تساوى بين ثلاثة أسباب** لاندلاع الثورة وتعطيهم نفس عدد التفضيلات وهو ٣ وهذه الأسباب هي **محدودية ممارسة التشاور**، وتفضله كل من حركة كلنا خالد سعيد، و حركة ثوار سيناء، وعضو حركة ثوار ماسبيرو، والسبب الآخر هو **عدم ممارسة التشاور** وتفضله كل من حركة اتحاد قوى ثورة مصر، و الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، ويتساوى معهم سبب **نتائج التشاور غير ملزمة** حيث تختاره كل من حركة مستقبل مصر الثورة، و حركة كلنا خالد سعيد، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر).

ويأتى السبب الأكثر تكرارا عند **الائتلافات السياسية** هو محدودية ممارسة التشاور تكرر ٣ مرات، واختاره **ائتلاف شباب الثورة، وجبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة بينما تساوت ٥أسباب أخرى حيث تكرر كل منها مرة واحدة وهى** نتائج التشاور غير ملزمة، والإقصاء السياسي، وتردى الأوضاع الاقتصادية، والظلم، والقهر.

وفقا لرأى **المرشحين للرئاسة والنشطاء وممثل المجلس الوطني** يتساوى سبب **محدودية ممارسة التشاور مع سبب عدم ممارسة التشاور في** التكرار، حيث اختار مرشحا الرئاسة

د /عبد المنعم أبو الفتوح، و أ/ بثينة كامل محدودية ممارسة التشاور كسبب من أسباب اندلاع الثورة التي تتصل بموضوع الدراسة، بينما اختار عدم ممارسة التشاور كل من د / ممدوح حمزة وأ/جورج إسحاق، وتكررت كل من أسباب التشاور كان نخبويًا داخل الحزب الحاكم، ونتائج التشاور غير ملزمة، وتقييد حرية الرأي، وعجز النظام عن تحقيق مطالب الشعب مرة واحدة.

ويمكن الجمع بين نتائج رأى مختلف فئات العينة كما يلي :

جدول (٢٣)

إجمالي أسباب اندلاع الثورة وعلاقتها بالتشاور السياسي

في رأى فئات العينة

سبب الثورة	الإجمالي
محدودية ممارسة التشاور	١٣
نتائج التشاور غير ملزمة	٩
عدم ممارسة التشاور	٨
ضعف فاعلية المؤسسات السياسية	٤
الإقصاء السياسي	٤
التشاور كان نخبويًا داخل الحزب الحاكم	٣
الظلم	٣
سوء أحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية	٢
القهر	٢
قيام الثورة في تونس	١

الإجمالي	سبب الثورة
١	الفقر
١	ضعف حقوق المواطنة
١	انتشار البطالة
١	كبت الشعب
١	بطء رد فعل النظام
١	تقييد حرية الرأي
١	تردى الأوضاع الاقتصادية
١	عجز النظام عن تحقيق مطالب الشعب

تم تعيين اللواء **عمر سليمان** مدير المخابرات المصرية نائبا لـرئيس الجمهورية،وتكليف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الوزارة الجديدة يوم السبت ٢٩ يناير ٢٠١١، وذلك عقب رفض المتظاهرين لخطاب الرئيس مبارك مساء يوم جمعة الغضب الموافق ٢٨ يناير ٢٠١١، والذي أعلن فيه أنه " طلب من الحكومة تقديم استقالتها " وأنه لم يكن ينتوى الترشح مرة أخرى للانتخابات الرئاسية[١]. مع استمرار احتشاد المتظاهرين مواصلين احتجاجاتهم وتظاهراتهم ضد النظام مطالبين بتحقيق مطالب الثورة، وبدء عمليات تدمير واسعة للمنشآت خاصة أقسام الشرطة، ومباني المحافظات، ومقار الحزب الوطني الديمقراطي، واختفاء الشرطة، وهروب المساجين من معظم السجون وإثارة الرعب في نفوس المواطنين، وتولى الجيش الأمن وفرض حظر التجول [٢]وقيام المواطنين بتشكيل اللجان الشعبية لحماية أرواحهم وممتلكاتهم.

---

(١) خطاب الرئيس مبارك، الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١ .

(٢) كان حظر التجول من الرابعة عصرا إلى الثامنة صباحا .

وقد دعا نائب الرئيس اللواء عمر سليمان يوم ٣١ يناير ٢٠١١ إلى إجـراء حوار مع القوى السياسية المختلفة في مصر حول كيفية إجـراء إصـلاحات سياسية ودستورية[١].

وبالرغم من إجراء الحوار إلا أنه في صباح يوم الأربعـاء الموافـق ٢٠١١/٢/٢ وحتى فجر الخميس ٢٠١١/٢/٣ وقعت أحداث دامية في معظم محافظات مصر خاصةً في ميدان التحرير وقد أطلق علـى ذلـك اليـوم" الأربعاء الدامي ". فمنذ الصباح تجمعت أعداد من مؤيدي النظام في ميـدان مصطفى محمود بشارع الجامعة العربية، كما تجمع آخـرون مـن مؤيـدي الرئيس السابق، توافدوا من بعض أحياء القاهرة و تمركزوا فـي الشـوارع المؤدية إلى ميدان التحرير يسدونها بهدف منع المتظاهرين المناهضين للنظام من الوصول إلى الميدان ومحاصرة المتظاهرين داخله و في منتصف اليـوم بدأت أعداد غفيرة منهم في اقتحام الميدان، وألقوا الحجارة وقطـع الرخـام وزجاجات حارقة (المولوتوف) على المتظاهرين وفي ذات الوقـت أطلقـت الشرطة الأعيرة النارية والمطاطية و الخرطوش والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين، وقام بعض القناصة بإطلاق الأعيرة النارية من أعلـى الأبنيـة المطلة على الميدان، وبعدها هجم على الميدان مجموعة من الرجال يركبون الجياد والجمال ومعهم العصي وقطع الحديد واخترقوا الحواجز الحديدية التي وضعها الجيش لتأمين المتظاهرين، وانهالوا ضربًا في جموع المتظـاهرين، فأحدثوا بهم إصابات أدت بعضها إلى الوفاة، وظل هجوم المؤيـدين للنظـام بإلقاء الأجسام الصلبة وقطع الحجارة والرخام على المتظاهرين. ولـم يجـد المتظاهرون سوى الدفاع عن أنفسهم بتكسير أرصفة الميدان وتبـادل قـذف

---

(١) كلمة اللواء عمر سليمان، ٣١ يناير ٢٠١١.

الحجارة مع المعتدين، وظل الوضع على هذا النحو حتى الصباح الباكر من يوم ٢٠١١/٢/٣[١].

وقد استمر الحوار بين قوى المعارضة بما فيها جماعة الإخوان المسلمين مع عمر سليمان وأسفر عن التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد[٢]. ومع تواصل الاعتصام في ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر فشل الحوار وأعلن نائب الرئيس تنحى الرئيس السابق عن منصبه وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد. وقد **أخذت الدراسة آراء فئات العينة حول أسباب فشل التشاور بين الحزب الحاكم والقوى السياسية والذي أداره نائب الرئيس** أثناء الفترة

---

(١) تقريرلجنة تقصى الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، موقع المجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢٣ مارس ٢٠١١.

http://www.nchregypt.org

- ويتوافق هذا أيضا مع تقرير لجنة تقصى الحقائق التي شكلها الرئيس محمد مرسى في ٢٠١٢ لجمع المعلومات والأدلة حول قضايا قتل المتظاهرين في الفترة بين ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٢، انظر:
- «الشروق» تنفرد بكشف أهم بنود تقرير «تقصي الحقائق» قتل متظاهري الثورة، الشروق، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

(٢) نهال سرحان وآخرون، ثورة الشعب المصري ملهمة شعوب العالم، سلسلة تقارير معلوماتية، مركز المعلومات و دعم القرار، العدد ٥٠، فبراير ٢٠١١، ص ٥ -٧ انظر أيضا:
- نتائج حوار سليمان وشباب ٢٥ يناير والقوى السياسية، جريدة الأهرام، ٦ فبراير ٢٠١١.

من ٢٥ يناير إلى يوم التنحي ١١ فبرايـر ٢٠١١ **وأرجعت الآراء فشل التشاور إلى عدة أسباب كما يلي:**

- توقيت إجراء التشاور.
- فقد الثقة في الحزب الحاكم.
- استخدام العنف ضد المتظاهرين.
- لا يوجد حزب أو تيار سياسي له سلطة إبعاد المتظاهرين.
- الخلاف حول شخصية اللواء عمر سليمان نفسه.
- آراء تجمع بين أكثر من سبب لفشل التشاور.

تتفق **٣ أحزاب** هي حزب المصريين الأحرار، وحزب التحرير المصري، وعضو حزب الوفد، **وحركة سياسية** واحدة هي حركة مستقبل مصر الثورة أن **توقيت إجراء التشاور** الذي دعا له اللواء عمر سليمان بناء على تكليف من الرئيس مبارك كان متأخرا لأن " المواطنين على يقين أنه لا فائدة إلا برحيل مبارك والنظام ثم بعد ذلك نتشاور[١]، ولو بعد ٢٨ يناير تم اتخاذ إجراءات سريعة، وتنفيذها كان يمكن اللحاق والاحتواء[٢]، فالقيادة تأخرت في إجراء هذا التشاور وتصرفت كأنها مغيبة عن الشعب [٣] ". بينما اتفق حزب الغد (جبهة أيمن نور) مع مرشحة الرئاسة أ/ بثينة كامل، وممثل المجلس الوطني د / ممدوح حمزة، والناشطة المستقلة د /سلمى أبو المجد أن " **فقد الثقة في الحزب الحاكم** هو سبب فشل الحوار مع عمر سليمان لأن نجاح الحوار والتشاور يبنى على الثقة، وحوار عمر سليمان ولم يكن تشاورا

---

(١) حزب التحرير المصري.

(٢) حزب المصريين الأحرار.

(٣) حركة مستقبل مصر الثورة.

جديا، لأن النظام كان يحتضر[١]، والمواطنون بالإجماع رفضوا حوار عمر سليمان، لأنه حوار نتائجه مكشوفة أمامهم[٢]، وليس لديهم ثقة أن النظام قادر على تحقيق مطالب الشعب[٣]". في حين يرى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي و الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق أن سبب الفشل **هو استخدام العنف ضد المتظاهرين** أثناء التشاور. ويوضح عضو حزب النور السبب وراء فشل التشاور " أنها كانت حالة ثورة، والثورات بها تشدد، كلما تشدد الرأي في الثورة يكون أفضل، الآراء الضعيفة في الثورة لا قيمة لها، وعدم وجود قيادة للثورة أفشل التشاور، لم يوجد أحد يستطيع أن يدعى أنه ممثل الشعب ويتشاور باسمه، ومن ثم **لا يوجد حزب أو تيار سياسي له سلطة إبعاد المتظاهرين**، وكان الحوار يشترط إنهاء المظاهرات مقابل تنفيذ الإصلاحات".

لم يكن اللواء **عمر سليمان كشخصية مسئولة عن إدارة ملف الحوار مع القوى السياسية محل توافق** لأنه نائب لرئيس يطالب المتظاهرون بإسقاطه، ويتفق حزب الوسط، وحزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) على أن" اللواء/عمر سليمان هو الوجه الآخر لمبارك، ومسئول أيضًا عن استخدام العنف ضد المتظاهرين، وأنه رجل النظام وجزء منه، ولا توجد مصداقية فيه"، بينما يعتقد ائتلاف شباب النوبة" عمر سليمان وقع عليه ظلم كبير وتم اغتياله سياسيا، فقد تولى منصبه في فترة أزمة وغليان شعبي، واختياره كان بناء على الضغط على الرئيس، ولم يكن له صلاحيات ولا سلطات حقيقية، فخسر سياسيا". **وتوضح الدراسة الآراء التي تجمع بين**

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور) .

(٢) أ/ بثينة كامل.

(٣) د / ممدوح حمزة .

أكثر من سبب لفشل التشاور بين اللواء عمر سليمان والقوى السياسية كما يلي :

١- " توقيت إجراء التشاور جاء متأخرا، فهو تشاور بعد ضغط على النظام وليس وفق إرادته ورغبته، وتم استخدام العنف ضد المتظاهرين، وفقدت الثقة في الحزب الحاكم، و نجح يوم ٢٨ يناير ويسمى جمعة الغضب في نزع الخوف من المواطنين وضربت الثورة بجذورها، فخرج ملايين المواطنين " [١].

٢- " استخدام العنف ضد المتظاهرين، وفقد الثقة في الحزب الحاكم[٢] ".

٣- " فقد الثقة في الحزب الحاكم، التشاور لم يكن جادًا، وفاقد للثقة قبل أن يبدأ، عمر سليمان هو رجل النظام ووجه له[٣] ".

٤- " توقيت إجراء التشاور كان متأخرًا، ومهما قدم الحزب الوطني من تنازلات لم يكن يرضى الشعب، ولم تثق القوى السياسية أن الحزب سيقدم تنازلات حقيقية، وتاريخ عمر سليمان نفسه ينم عن محاولته إضاعة الوقت وإضاعة الحقوق، هي مناورة لكسب الوقت فقط [٤]" .

٥- " يرجع الفشل لعدة أسباب أولها أن عمر سليمان نائب رئيس جمهورية غير شرعى، لأن مبارك شرعيته ساقطة بأمر الإرادة

---

(١) هذا رأى كل من: الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب الفضيلة، وحزب الكرامة، وعضو حزب الجبهة الديمقراطية، وائتلاف شباب الثورة .

(٢) رأى كل من: حزب التيار المصري، وحركة ثوار سيناء، وعضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٣) حزب الحرية والعدالة .

(٤) حركة اتحاد قوى ثورة مصر.

الشعبية، وأيضا فشل التشاور لاستخدام العنف ضد المتظاهرين، وإهمال وتجاهل الحركات السياسية منذ نشأتها وعـــدم المبـــالاة بمطالبها، فكانت الدعوة للتشاور والحوار غيـــر جـــادة ويهـــدف النظام من ورائها إلى كسب الوقت لتعديل وضعه وتسكين حركة الشعب، واتضح ذلك في خطابات الرئيس مبارك أثناء الثـــورة، كان يحاول كسب الوقت واستعطاف الشعب [١]".

٦- " استخدام العنف ضد المتظاهرين، ولم يوجد حزب أو حركة أو أي تيار سياسي له سلطة على ميدان التحريـــر، لا يوجـــد مـــن يستطيع إقناع المواطنين بإخلاء الميدان وكافة ميـــادين مصـــر، خصوصا بعد استشهاد وإصابة عدد من الشباب [٢]".

٧- " لأنه تشاور غير جدى، لأن رجل المخـــابرات هـــو الحـــارس الأمين للنظام، وحتى لو تشاور كافة الأحزاب كان التشاور يفشل لأنه لم يتشاور مع مكونات المجتمع، وكان النظام متعاليًا علـــى المجتمع، وتجاهل المواطن، لو تمت الدعوة لحـــوار جـــدى دون تعالى كانوا يوافقون لأن السياسة الشرعية توجب حقـــن الـــدماء ودرء الفساد[٣] ".

---

(١) حركة كلنا خالد سعيد، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر).

(٢) حركة الجبهة الحرة للتغيير السلمي .

(٣) الائتلاف الإسلامي الحر .

٨- " لأنه مهما كانت نتيجة التشاور فلن ترضى الشعب الطامح في التغيير ، هناك مطلب واحد للمواطنين الشعب يريد إسقاط الرئيس والنظام[١] ".

٩- " فقد الثقة في الحزب الحاكم، ولم يكن هناك جديد لدى الحزب ليقدمه، ووقت الأزمة فقط يطلب الحزب الوطني من القوى السياسية أن تشاركه، لذا استقبله الثوار بالرفض، والذين ذهبوا للحوار مع عمر سليمان أدركوا أنهم يجلسون مع من ليس له قرار وأنه سيرجع للرئيس لاتخاذ القرار، والقرار لم يكن ملك عمر سليمان ولم تكن له صلاحيات[٢]".

ترى الدراسة أن الأسباب المتعددة التي أوردتها فئات العينة **مفادها أن التشاور فشل لأنه لم يكن يعبر عن رغبة حقيقية من جانب النظام في أغلب الحالات**، كما يتضح رفض فئات العينة لنظام الحكم القائم لأنه لم يعد قادرًا على تحقيق ما يعد به، وهناك فرق بين الإصلاح والثورة، الإصلاح يتطلب تغيير القواعد المؤسسية أو هياكل ضمن سياق الالتزام المتواصل للسلطة القائمة في المؤسسة المستهدفة. بينما الثورة تنطوي على تدمير المؤسسة الحاكمة والاستعاضة عنها بمجموعة أخرى من المؤسسات[٣].

ألقى الرئيس مبارك في الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١ **ثلاثة خطابات مؤداها أن المظاهرات** تعبر عن "التطلعات المشروعة

---

(١) ائتلاف جبهة ثوار التحرير .

(٢) د / عبد المنعم أبو الفتوح.

(3)Smith,Matthew Noah," Rethinking Sovereignty, Rethinking Revolution", Philosophy & Public Affairs, Vol. 36, No. 4, 2008, pp 407.

للشعب"،" وما نسعى إليه من إصلاحات لن يحققه اللجوء إلى العنف ولن تصنعه الفوضى وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطني والعمل المخلص "وأن جهود الحكومة" لمحاصرة البطالة وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين تظل رهنا بالحفاظ على مصر مستقرة وآمنة" [١]،وأن "أحداث الأيام القليلة الماضية تفرض علينا جميعًا شعبًا وقيادة الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار"، و "المبادرة بتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة "،وتكليف نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع جميع القوى السياسية حول القضايا المثارة للإصلاح السياسي والديمقراطي وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية، وأعلن الرئيس أنه لم يكن ينتوى الترشح لفترة رئاسية جديدة، ووجه "دعوة البرلمان بمجلسيه إلى مناقشة تعديل المادتين "٧٦ "و"٧٧" من الدستور بما يعدل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية ويعتمد فترات محددة للرئاسة، وطالب" البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه في الطعون على الانتخابات التشريعية الأخيرة عام ٢٠١٠، واتخاذ إجراءات ملاحقة الفاسدين، والتحقيق مع المسئولين عن الانفلات الأمني، وأنه عاش في هذا الوطن ودافع عن أرضه وسيادته ومصالحه وعلى أرضه يموت [٢]. وصرح أن " الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهد به من قبل، وتقدمه بطلب تعديل ست مواد دستورية هي المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٨٩، فضلا عن إلغاء المادة ١٧٩ من

---

(١) خطاب الرئيس مبارك الأول، ٢٨ يناير ٢٠١١ .

(٢) خطاب الرئيس مبارك الثانى، ١ فبراير ٢٠١١ .

الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم في وقت لاحق بطلب تعديل المواد التي تنتهي إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعى والمبررات". وتستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة تحقيقا لتداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانا لحريتها ونزاهتها، كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة وعضوية أعضاء البرلمان، وتعدل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور، أما الاقتراح بإلغاء المادة ١٧٩ من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ. ووضح الرئيس أنه أفنى عمره دفاعا عن أرض الوطن وسيادته. وقام بتفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور[١].وقد **أثار الخطاب الأول والثاني** قبل تفويض صلاحياته لنائب رئيس الجمهورية حالة انقسام شديدة بين المؤيدين لاستمرار الرئيس فترة ٦ أشهر لحين انتهاء ولايته، والترحيب بما طرحه من إصلاحات والمعارضين للانتظار تلك الفترة. في هذا الإطار **تتطلع الدراسة لمعرفة كيف تم التشاور بين المواطنين والقوى السياسية، وبأي آليات، داخل ميدان التحرير للاتفاق على الاستمرار وألا ينتهي الاعتصام إلا بتنحي الرئيس**، وجاءت آراء فئات العينة في ثلاثة اتجاهات كما يلي :

أ- اتجاه يرى حدوث تشاور داخل الميدان أدى لتوافق الرأي حول استمرار الاعتصام في الميدان حتى يسقط النظام :

---

(١) خطاب الرئيس مبارك الثالث، ١٠ فبراير ٢٠١١.

يؤيد هذا الاتجاه **١٢ حزبًا**، وهى حزب الغد (جبهة أيمن نور)، حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب المصريين الأحرار، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الفضيلة، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري، وعضو حزب النور.

و٦ حركات سياسية، هي الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة،الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة ثوار سيناء، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، وعضو حركة ثوار ماسبيرو، وحركة مستقبل مصر الثورة، وكل **الائتلافات السياسية** بالعينة وهى الائتلاف الإسلامي الحر، وائتلاف شباب الثورة، و جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة، **و٤ من مرشحي الرئاسة والنشطاء** وهم د/ عبد المنعم أبو الفتوح، أ / بثينة كامل، أ / جورج إسحاق، د/ ممدوح حمزة.ويستند هذا الاتجاه لعدد من الأسباب والمبررات هي :

- " واقعة الجمل وقتل المتظاهرين بالرصاص جعل المتظاهرين يطالبون بمحاكمة مبارك، وكان التشاور بين القوى السياسية يتم في مقر الحزب قاعة البرلمان الشعبي، وهو قريب من الميدان، وتم تأسيس هذا البرلمان الموازى بعد تزوير انتخابات ٢٠١٠، وكان جامعا لمعظم القوى السياسية، وكان يتم التشاور بدعم الشارع والوقوف لجانبه وعدم التخاذل معه[١]، فالثورة كانت روحًا عامة سائدة، الحوار والتشاور داخل الميدان كان أيضًا من خلال المنصات والحوار المباشر داخل الميدان نفسه [٢]".

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور) .

(٢) حزب الكرامة .

- " داخل الميدان كان التشاور يتم من خلال اجتماعات ائتلافـــات شباب الثورة، وكان يسود بينهم قناعة أن النظام الفاسد لا يصلح للفترة الانتقالية، لأن المؤسسات كلها طالها الفساد، لـــذا ســـوف ينتشر الفساد ويقضى على أهداف الثورة، وما جعلهم يتوافقـــون على هذا الرأي هو استخدام العنف، كما أن عـــددًا كبيـــرًا مـــن المواطنين كان يكن الكراهية لنظام مبارك، ولم يستطع أن يصرح بذلك، وروح المواطنة والتجرد من الانتماءات الحزبيـــة ســـبب رئيس في التوافق [١] ".
- " عدم مصداقية الحكومة وعدم الثقة فيها [٢]ســـبب رئـــيس فـــي الحوار والتشاور بين المواطنين، الثورة ليست مجموعـــة فقـــط، ولكن هم شباب له فكر، وعندما وجد الشـــعب شـــرارة خـــرج وراءها، وكان المواطنون على قناعة أن وعود الرئيس مناورات للقضاء عليهم، وانتهاز فرصة الـــ ٦ أشهر المتبقية له في السلطة للقبض عليهم وأهم آليات الحوار والتشاور في تلك الفترة هـــي المنصات والحوار الجانبي، والاجتماعات الميدانية داخل ميـــدان التحرير [٣] ".
- " الخوف الذي علمه مبارك للمواطنين هو ســـبب عـــدم تـــركهم للميدان، هم يعرفون جيدا أنهم لو تركوا الميدان، سيتم إعـــدامهم في اليوم التالي، كان التشاور توافقيًا، وكانت الأهـــداف واحـــدة،

(١) حزب التيار المصري.

(٢) يؤيد ذلك حدوث موقعة الجمل يوم ٢ فبراير ٢٠١١ .

(٣) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، وحزب الوسط، وأ / جورج إسحاق، ود/ ممدوح حمزة.

فكل الاتجاهات موجودة، وموحدة لأن بينها توافقًا وطنيًـا علـى المطالب، فالميدان جمع كل من ظلم في عهد مبارك، لذا جـاءت الآراء توافقية، والفئة التي تعاطفت مع الرئيس، والقـوى التـي كانت تنادى بالانتظار كانت خارج الميدان، وهـم لـم يجربـوا المغامرة مع النظام ولا يملكون الشجاعة الكافية لمواجهة النظام، وجزء منهم كان يجامل النظام،أما من هم داخل الميـدان فكـان هناك شعور بالقوة داخل الميدان، لأن الميدان واقع أنا متجرد من كل أسباب الاختلاف، متجرد من حسـابات الماضـي، وسـبب حدوث تشاور ونجاح الاعتصام ١٨ يومًـا هـو التجـرد مـن الانتماءات[١]".

- " كان هناك غضب عام ومتراكم حول قضايا عديـدة آخرهـا تزوير انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ وسبقتها احتجاجات سياسية واجتماعية فتم إغلاق الباب أمام التحول الـديمقراطي فأصـبح الغضب العام لا حل له سوى الثورة لذا توحد المواطنون حـول هدف إسقاط النظام وتشاوروا من أجل تحقيقه، والخـلاف كـان على القضايا الفرعية[٢]".
- " حركة ٦ إبريل وكفاية كان لهما دور قوى من قبـل الثـورة، ووجدت ائتلافات شباب ونشطاء شبه قياديين، والتشاور تم مـن خلال الاجتماعات الميدانية واجتماعات قادة الائتلافـات داخـل الميدان [٣] ".

---

(١) حزب الفضيلة، وعضو حزب النور، والائتلاف الإسلامي الحر .

(٢) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

(٣) حزب المصريين الأحرار .

- " الميدان كان به تشاور بين القوى السياسية وإلا انقسموا، وكان يحدث من خلال الحوار المباشر بين المواطنين، ثم على مستوى الساحة من خلال المنصات، وتوجيه الآراء وإبــداء المبــررات، والرد على الشبهات، ولو القوى المــؤثرة كانــت لا تســتجيب للتشاور وانسحبت كان يتغير الموقف [١]"
- " حدث تشاور بدليل أن كل فرد كان يبدى رأيه بحريــة تامــة، وأول مرة مجموع الشعب بفئاتــه المختلفــة الكبــار والشــباب يجتمعون على رأى واحد، الجميع اتفق أنــه لا مهلــة، والأمــر انتهى، والمكاسب أننا على رأى واحد وهى فرصة لن تتاح لنــا مرة أخرى، كان كل متظاهر يقــول للآخــر تــذكر الشــهداء والمصابين ومن فقدوا أعينهم، وكانت القوة مستمدة من الاتحاد، لم توجد قوى سياسية، ولكن هي ثورة شعب، كلنا يد واحدة وأن الانتظار ٦ أشهر حتى تنتهي ولاية الرئيس يعد مهلــة لإطفــاء الثورة، الحوار والتشاور كان حول هدف هو أن يرحل الرئيس، لكن لم يحدث تشاور حول ماذا بعد رحيــل الــرئيس وإســقاط النظام[٢] ".
- "المطالب الفئوية لعبت دورا في توحيد المواطنين، وعامة الناس لديهم طلبات فئوية لذلك انتظروا في الميدان، وجمعوا أصــحاب المطالب الفئوية والتقوا حول بعضهم البعض وتشــاوروا فيمــا

---

(١) حزب الحرية والعدالة .

(٢) حزب التحرير المصري، وحركة ثوار سيناء .

بينهم، وفي الأصل شباب الجامعة الأمريكية الذين بدأوا الثـورة واستمروا، لكن أصحاب المطالب الفئوية كملوا[1] "

- " القوى السياسية كانت تفهم وضع الحكومة المصرية وذلك غير المواطن العادى، لأن القوى السياسية تعرف ألاعيب الحكومـة، كان هناك تشاور واتصالات دائمة بين القوى السياسـية علـى الساحة وخاصة حركة ٦ إبريل لأنها كانت منظمة جيـدا وبهـا غرفة عمليات داخليـة والاعتمـاد علـى الاتصـال بالموبيـل والإنترنت، وكانت توجد منصات في الميدان شعاراتها تدل على كل شئ، وكل من يريد الحديث كان يتكلم، الميدان كله أنه حركة واحدة [2]".
- "كانت أهم الآليات هي التشاور مع المواطنين غير المسيسـين، وكان النظام يهتم برؤساء الأحزاب الورقيـة، وبالتـالي نسـى وتجاهل المواطن العادي، ومن ثم فقد الثقة بالإضـافة لتهمـيش المواطن جعل التشاور ينجح عن طريق الفيس بوك والاجتماعات في الميدان، وكان التشاور يتم قبـل ٢٥ ينـاير بشـهور علـى صفحات الفيس بوك[3] ".
- " وجد تشاور وتنسيق حول قضايا العـيش والحريـة والعدالـة الاجتماعية، وإقالة العادلي، ولم يوجد أحد لديـه سـلطة علـى الميدان، النظام تشاور مع الأحزاب والحركات، والحزب الوطني

---

(١) حركة مستقبل مصر الثورة .

(٢) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

(٣) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة ، وعضو حركة ثوار ماسبيرو.

قبل طلباتهم في كل شئ وطلب منهم إخلاء الميدان، وكان ردهم أنه ليس لهم سلطة على الميدان، وكنا قريبين من بعضنا البعض هناك تقارب [1]والشباب لم ينخدع، ولم نستخدم الفيس بوك ولكن نتحدث مع بعض وكانت التوعية منتشرة في الميدان [2]"

- " وجدت مجموعات تعرفت على بعض من خلال الخيام والشات chat، تم اقتناع الناس داخل الميدان، وهناك حوار وتشاور داخل الخيام كل خيمة تعرف بعضها والتشاور كان حول كل شئ، هم يعرفون بعضًا، ويتناولون الطعام سويا، وكان هناك توعية بعد خطاب مبارك الثاني، وأحد الثورات، رومانيا، الرئيس استطاع القضاء على المعارضة وقتل الثورة، وكان المتظاهرون في التحرير ينشرون التوعية أن خطاب مبارك يشبه حالة رومانيا،ونجح التشاور في خلق اتجاه عام مستمر حتى سقوط مبارك على اختلاف الانتماءات والأيديولوجيات [3]".
- " سقف المطالب للشباب كان مذهلاً ورائعًا، الكبار اكتفوا بما تحقق، والشباب كان على حق وعنده رؤية، المواطنون كانوا في فترة انعدام توازن ومجهدون، لذا أي تغيير مطلوب، فكل الشباب يطمحون للأكبر، وتشاوروا من أجل تحقيق مطالبهم، وكان المواطنون يسعدون بارتفاع سقف المطالب [4]".

---

(١) هذه عوامل مساعدة أو حافزة على التشاور.

(٢) الجبهة الحرة للتغيير السلمي .

(٣) ائتلاف شباب الثورة، جبهة ثوار التحرير.

(٤) ائتلاف شباب النوبة.

- في كل الأوقات وجدت ائتلافات للتشاور والحوار، الشعب كـان متشوقًا للعلم والمعرفة، وكان المواطنـون يسـجلون بالهـاتف المحمول الاجتماعات والائتلافات التي شكلت للتشاور والحوار، وحدث نوع من المناقشة ولم يكن هناك شجار[١] ".
- "الثوار لم ينقسموا، كان هناك قدر من التعاطف في خطاب يـوم الثلاثاء ١ فبراير ٢٠١١، لكن غالبية الناس فقـدت الثقـة فـي الرئيس، الثورة وصلت لمدى بعيد، لابد مـن رحيـل الـرئيس، وبالتالي النظام تصرف تصرفًا غبيًا هو موقعـة الجمـل، وقـد أطاحت بقدر قليل من التعاطف الذي اكتسبه مبارك بعد الخطاب، الثوار لم ينقسموا بسبب خطاب مبارك ولكن حـدث قـدر مـن التعاطف معه [٢]".

ب-اتجاه يرى أنه لم يحدث تشاور داخل الميدان في الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١ يؤيد هذا التيار كل من عضو حزب الوفد، وحركة اتحاد قوى ثورة مصر، وحركة كلنا خالـد سعيد، والناشطة المستقلة د/ سلمى أبو المجد، ويستند هذا الرأي لعدد من الأسباب وهى :

- " حالة الميدان وازدحامه لم تسمح بحدوث تشاور، هي مجموعات صغيرة تقف مع بعضها لكن التيار الأغلب الأعم في الميدان كان مع رحيل مبارك فورا، ولم يكن أحد في اسـتطاعته أن يرجـع

---

(١) أ/ بثينة كامل.

(٢) د/ عبد المنعم أبو الفتوح .

المواطنين عن موقفهم، ومن طلب من المتظاهرين[1] الانسحاب لم يستجيبوا له [2].

- " التشاور تم في مرحلة سابقة على ٢٥ يناير، تم توحيد الهدف، لم يستغرق الأمر مجهودا سوى التذكرة بالهدف، **أطلق الهدف من يوم ٢٥ يناير الساعة ٤ ونص في هتاف :الشعب يريد إسقاط النظام،** ولم يتخل الميدان عن هذا المطلب الرئيس " الشعب يريد إسقاط النظام"، لم يكن هناك تشاور، هناك تذكرة بالهدف [3]" .
- " المتظاهرون في مكان واحد، هناك عزيمة إلا نرحل إلا بعد إسقاط النظام، لا أحتاج لتشاور في هذه اللحظة كلنا كان لنا نفس القرار، لأن من أفسد ٣٠ سنة لن يستطيع الإصلاح في ٦ أشهر، وهاجم البلطجية الميدان في موقعة الجمل، وكانت ثاني يوم خطاب مبارك الذي ألقاه يوم الثلاثاء ١ فبراير ٢٠١١، وكنا نتعرف على بعضنا البعض داخل الميدان، وهناك اجتماعات، وكانت **المطالب تصاعدية** أولاً الشعب يريد إصلاح النظام، ثم بعد استخدام العنف، أصبح الشعار: الشعب يريد إسقاط النظام، وكان الحوار مع النظام للتهدئة، لأن لو خرجنا من الميدان قبل

---

(١) مثل وائل غنيم، وهو مؤسس صفحة كلنا خالد سعيد على الإنترنت، ومن النشطاء الداعين لثورة ٢٥ يناير . انظر:لبنى صلاح الدين، وائل غنيم يتصدر لائحة شخصية ٢٠١١ في صحيفة لوموند، المصري اليوم، ١ ديسمبر ٢٠١١ .

(٢) عضو حزب الوفد .

(٣) حركة اتحاد قوى ثورة مصر.

إسقاط النظام سوف يقبض عليهم ويعتقلهم، لم يكن هناك تشاور لأنهم لم يكن لديهم اختيارات أخرى[1]".

ج- اتجاه يفسر التشاور داخل الميدان من خلال مفهوم الوعي الجمعي :

يؤيد هذا الاتجاه **عضو حزب الجبهة الديمقراطية ويرى** أن " في بداية الثورة تواجدت ٧ أحزاب وحركات هي حزب الجبهة الديمقراطية وحزب الكرامة وحركة ٦ إبريل وحملة دعم البرادعى، وحركة شباب من أجل الحرية، وعدد من شباب حزبي التجمع والناصري وكلاهما اختلف مع قيادته الحزبية حول المشاركة، والاجتماعات كانت تتم في الميدان للتشاور أو في حزب التجمع وحدث **وعى جمعي** للثورة، وكل الشباب تقريبا كان عندهم وعى ويتأثرون ببعض، الإحساس العام كان يحرك الجموع، والتيارات المختلفة تشجع بعضها البعض، وبعد ٢٨ يناير واستخدام العنف أدى ذلك لعدم التنازل عن مطلب إسقاط النظام، كما أن النظام لم يصدق في وعوده من قبل، والرئيس السادات فعل نفس الموقف في انتفاضة الحرامية، ووعد الشعب بعدم المساس به، ثم بعد إنهاء الاعتصام شن أكبر حملة اعتقالات في تاريخ مصر"، أن الوعي الجمعي هو وعى الأفراد بالعلاقات الاجتماعية التي تربطهم ببعضهم، ووعيهم بتجاربهم المشتركة. وقد ينمو هذا الشعور نحو الاشتراك في تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعاتهم ويعبر عن مجموع المشتركات المعرفية المتواجدة في ذلك المجتمع [2]، ويبرز هذا الوعي عند

---

(١) حركة كلنا خالد سعيد، والناشطة المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٢) الشيخ محمد الشيخ، " الكائن الجمعي يحبط الحل الأمني"، ورقة مقدمة في المؤتمر الخامس لاتحاد الكتّاب السودانيين بعنوان مستقبل الدولة الوطنية في السودان، (الخرطوم: اتحاد الكتّاب السودانيين، ٣ ـ ٤ ديسمبر ٢٠١١)، منشور على موقع:

حدوث فعل جماعي، ويتضمن ٣ عناصر هي الاعتــراف بوجــود مصـــالح مشتركة بين الجماعة أو الإحساس بالمصـــير المشـــترك، والاعتقـــاد بـــأن المجموعة محرومة من القوة والتأثير النسبي للمجموعة المهيمنة، والتوجـــه الجماعي، أو الاعتقاد بأن أعضاء مجموعة واحدة ينبغي أن تجمع مواردهـــا للقضاء على تلك العقبات التي تؤثر عليهم كمجموعة[1]. ويمكـــن توضـــيح الآراء من الجدول التالي :

جدول (٢٤)

آراء فئات العينة في التشاور بين المواطنين والقوى السياسية داخل ميدان التحرير للاتفاق على الاستمرار وألا ينتهي الاعتصام إلا بتنحى الرئيس من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١

الرأي	الإجمالي
اتجاه يرى حدوث تشاور داخل الميدان أدى لتوافق الرأي حول استمرار الاعتصام في الميدان حتى يسقط النظام	٢٦
اتجاه يرى أنه لم يحدث تشاور داخل الميدان في الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١	٤
اتجاه يفسر التشاور داخل الميدان من خلال مفهوم الوعي الجمعي	١
المجموع	٣١

ترى الدراسة أن آراء فئات العينة تصل لنتيجة مؤداهـــا أن اســـتخدام العنف ضد المتظاهرين العزل يوم ٢ فبراير، رغم أن خطاب الرئيس الـــذي

---

http://www.alraed-sd.com/portal/permalink/66652.html

(1) Duncan, Lauren E., &. Stewart, Abigail J," Personal Political Salience: The Role of Personality in Collective Identity and Action", Political Psychology, Vol. 28, No. 2, Apr., 2007, p 146.

وعد فيه بإجراء إصلاحات وتشكيل حكومة جديدة يوم ١ فبراير **أثر بشـــكل مزدوج على التشاور السياسي،** فهو من جانب ساهم في فشل حوار القـــوى السياسية مع اللواء عمر سليمان، وعلى الجانب الآخر ساهم في نجاح التشاور على مستويين أولهما بين المواطنين المتظاهرين وبعضهم البعض، وثانيهمـــا بين معظم القوى السياسية وبعضها البعض. **يتضح أيضًا** أن التشـــاور نجـــح داخل ميدان التحرير رغم أنه كان يضم أطيافًا مختلفة وانتمـــاءات سياســـية متعددة لأنهم **جمعهم هدف** إسقاط النظام بعد التيقن من عدم جدوى إصـــلاح النظام، وتجردوا من انتماءاتهم السياسية، بينما المعارضون لهذا الهـــدف أو الخائفون من بطش النظام بقوا في منازلهم خارج الميدان. **والحركة السياسية الوحيدة من فئات العينة التي خرجت يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ بهدف " إســـقاط النظام " هي حركة اتحاد قوى ثورة مصر بينما مطالب الثورة عنـــد بـــاقي فئات العينة كانت تصاعدية.**

ينتهي هذا الفصل إلى أنه تم إجراء مقابلات متعمقة مع عينة عمدية من ٣١ مبحوثا منهم ٢٨ ذكور و٣ إناث، وهى عينة متنوعة التعلـــيم، والفئـــات العمرية، والخلفيات الأيديولوجية، ويبلغ عدد كـــل نـــوع ١٤ حزبًـــا، و٨ حركات سياسية و٤ ائتلافات و٢ نشطاء سياسيين، و٢ مرشحي رئاســـة و١ يمثل المجلس الوطني.وتتفق ١٦ قوى سياسية من إجمالي ٣١ على تعريف التشاور بأنه أخذ آراء كافة الاتجاهات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، كما تتفق تعريفات فئات العينة للتشاور السياسي على إمكانيـــة تكامل إجراء التشاور مع التصويت أي الديمقراطية التشاورية مع الديمقراطية التمثيلية، وذلك لحسم القرار بعد الوصول لحد أدنى من الاتفاق بين الأطراف، بحيث يضحى ما تم التوافق عليه ملزما.ولا توجد خلافات جوهرية في فهـــم

التشاور بين الأحزاب والائتلافات والكيانات المختلفة. ويأتي الاتجاه الغالب ين فئات العينة أن القضايا التي يجب التشاور حولها هي كل القضايا السياسية ويؤيد ذلك ٢١ من فئات العينة.أما عن العوامل المؤثرة على التشاور السياسي فهي متعددة ولكن يأتي أكثرها تكرارا عند فئات العينة تعقد القضية محل التشاور، ويليه عامل مدى توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين، ثم يتساوى عاملان في مرات التكرار هما علنية التشاور، و امتلاك موارد القوة. وبالنسبة لوجود تشاور سياسي بين القوى السياسية الفترة من بداية ٢٠٠٧ إلى ٢٥ يناير ٢٠١١ بداية اندلاع الثورة، يؤيد ٢٤ من القوى السياسية أنه " لم يوجد تشاور إطلاقا " . ويتجه ٢٠ من فئات العينة لتأييد قدرة التشاور إذا كان تم إجرائه على احتواء الحركات الاحتجاجية التي نشأت منذ ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.وبالتطرق إلى أسباب اندلاع الثورة التي لها علاقة بالتشاور السياسي، يأتي أكثر الأسباب تكرار محدودية ممارسة التشاور، يعقبه أن نتائج التشاور غير ملزمة. وتصب الأسباب المتعددة التي أوردتها فئات العينة حول فشل التشاور مع النظام أثناء الثورة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير في اتجاه أن التشاور فشل لأنه لم يكن يعبر عن رغبة حقيقية من جانب النظام في أغلب الحالات، وهم ما ساهم من جانب آخر في نجاح التشاور على مستويين أولهما بين المواطنين المتظاهرين وبعضهم البعض، وثانيهما بين معظم القوى السياسية وبعضها البعض، ونجاحهم في إسقاط النظام أو على الأقل رأسه.

□□□ □□□

الفصل الثالث

"التشاور السياسي والتحول الديمقراطي

ودور وسائل الإعلام بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ "

لم تلتزم المرحلة الانتقالية بعد الثورة وتنحي الرئيس مبارك بجدول زمني محدد وواضح، جاءت أول إشارة **رسمية** للجدول الزمني في المادة ٢ من الإعلان الدستوري ١٣ فبراير ٢٠١١ وتنص على أن "يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية"[١] وجاءت الإشارة الثانية في المادة ٤١ من الإعلان الدستوري الصادر٣٠ مارس ٢٠١١، ونصها" أن تبدأ إجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان "، **ولم يحدد الإعلان المدة التي يجب أن تنتهي فيها الانتخابات البرلمانية**، كما تنص (مادة٦٠) من الإعلان نفسه " يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض المشروع، خلال خمسة عشر يومًا من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء"

---

(١) إعلان دستوري، الجريدة الرسمية، العدد ٦ مكرر، ١٣ فبراير ٢٠١١ .

[1]، **في هذا الإطار يهتم هذا الفصل بالتشاور السياسي بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ في الفترة الانتقالية المحددة ب ٦ أشهر[2] من تاريخ تولى المجلس العسكري السلطة في ١١ فبراير ٢٠١١ وفق ما جاء في الإعلان الدستوري ١٣ فبراير ٢٠١١**[3]. وتتناول الدراسة التشاور السياسي والتحول الديمقراطي في الفترة الانتقالية:

*** ***

---

١) إعلان دستوري، الجريدة الرسمية، العدد ١٢ مكرر(ب)، ٣٠ مارس ٢٠١١.

٢)- حيث تمت صياغة دليل المقابلة المتعمقة وإجراء المقابلات مع القوى السياسية، وفق أبرز القضايا المطروحة خلال ٦ أشهر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٣) وتجدر الإشارة أن المرحلة الانتقالية امتدت فعليا حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٢بسبب تأخر إجراء الانتخابات الرئاسية، وما صاحب تلك الفترة من انفلات أمني والخلاف حول الدستور، وأزمات اقتصادية وتباين الرؤى بين القوى السياسية .

التشاور السياسي
حول قضايا التحول الديمقراطي
بعد الثورة

يتناول هذا المبحث التشاور السياسي حـــول **بعـــض** قضـــايا التحـــول الديمقراطي بعد الثورة من خلال جانبين **أولهما طبيعة التشاور حول القضايا السياسية والاقتصادية بعد الثورة**، عبر تناول القوى السياسية التـــي تزيـــد إمكانية حدوث التشاور السياسي بينها، ثم التشاور فـــي قضـــية التعـــديلات الدستورية وما أعقبها من إعلان دستوري، والاختلاف حول أســـبقية وضـــع دستور جديد أو إجراء الانتخابات، وصدور وثيقة مبادئ حاكمـــة للدســـتور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية، وصدور قـــانون الأحـــزاب السياســـية، وصدور قانون مباشرة الحقوق السياسية،وصدور قـــانون مجلســـي الشـــعب والشورى، وإقرار الموازنة العامة للدولة، و**ثانيهما الحوار الوطني والتحول الديمقراطي بعد الثورة**، من خلال دراسة وتقييم الحوار الوطني، والشخصية الأجدر بإدارة الحوار، والقضايا التي تم إغفالها، وإذا ما كانت أطراف معينة قد استبعدت، ونتائج ذلك، والاختلاف في طبيعة التشاور السياسي في المرحلة الانتقالية عنها في السابق، ومعرفة ما إذا كان تعزيز التشاور على المســـتوى السياسي يصاحبه تعزيز التشاور على المستوى الاجتماعي، ومدى أفضـــلية تأجيل القضايا المعقدة أثناء التشاور إلى مرحلة تاليـــة، وإمكانيـــة الوصـــول لاتفاق مع المعارضين لي في الرأي ما لم يكن هذا الخـــلاف خلافًـــا حـــول المبدأ. وذلك على النحو التالي:

أولاً: طبيعة التشاور حول القضايا السياسة والاقتصـــادية بعد الثورة:

تناولت المقابلات سؤالا عن **نوعية القضـــايا** التي يزيد التشاور حولها في الفترة الانتقالية هل سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، وتشير النتائج إلى **خمس** رؤى وذلك على النحو التالي :

أ- القضايا السياسية تشغل المساحة الأكبر من التشاور بعد الثورة:

يؤيد هذه الرؤية من فئات العينة على **مستوى الأحزاب ١٠ أحـــزب وهى** الغد (جبهة أيمن نور)، عضو حزب النور، حـــزب التجمـــع الـــوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب الحرية والعدالة، حزب الوســـط، حـــزب المصـــريين الأحرار، حزب التحرير المصري، حزب التيار المصري ويتفقون على أن " القضايا السياسية الآن مثل الدستور، شكل الدولة، الانتخابات، أسلوب الحكم، المحاكمات للفاسدين عليها تشاور أكثر، بسبب الفراغ الدستوري والسياســـي الذي تعيشه الدولة "، ورغم اتفاق أحـــزاب المصـــريين الأحرار،التحريـــر المصري، التيار المصري على ذلك وأن في الفترة الانتقالية القضـــايا ذات الطابع السياسي يزيد التشاور حولها إلا أنهم يرونه " ترتيبًا خاطئًا للأولويات ويجب الاهتمام بالاقتصاد[١]، فالبورصة في هبوط ولا يوجد إنتـــاج، وزادت المطالب الفئوية [٢] "، وعلى مستوى **الحركات السياسية تتفـــق ٦ حركـــات سياسية هي** عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد مـــاهر)، الحركـــة الشـــعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهـــة الحـــرة للتغييـــر

---

(١) حزب المصريين الأحرار.

(٢) حزب التحرير المصري .

السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء على أن" القضايا السياسية حولها تشاور أكثر "، **وعلى مستوى الائتلافات السياسية** يؤيد هـذه الرؤيـة جبهة ثوار التحرير، وائتلاف شباب النوبة إلا أن ائتلاف شباب النوبة يعتبر" هذا ترتيبًا غير جيد للأولويات، لأن القضايا الاقتصـادية ملحـة، ومعظـم المظاهرات التي تتم الآن كلها نـواحي اقتصـادية "، أمـا علـى مسـتوى **المرشحين للرئاسة والنشطاء والمستقلين فيؤيد هذه الرؤية** د/ عبد المـنعم أبو الفتوح، ود / ممدوح حمزة، و المستقلة د/ سلمى أبـو المجـد، إلا أن د/ عبد المنعم أبو الفتوح يرى أنه كان الأفضـل " إعطـاء أولويـة للقضـايا الاقتصادية على التشاور في القضايا السياسية هذا ترتيب موضوعي الأهم لنا هو القضايا الاقتصادية، مع تأكيد أن الاقتصاد لـن يتحـرك إلا بالسياسـة، السياسة هي التي تحرك الاقتصاد ".

ب- القضايا الاقتصادية تم التشاور بشأنها مع كل الأطراف السياسية:

يؤيد هذا الرأي ائتلاف واحد هو الائتلاف الإسلامي الحر ويوضـح " التشاور الحقيقي يكون في القضايا الاقتصادية، لأن المجلـس العسـكري أو الحكومة يأتوان بكل من له تأثير في هذا الجانب الاقتصادي بصرف النظـر عن انتمائه، بينما في القضايا السياسية، لا يتشاور المجلس العسـكري مـع جميع المكونات في المجتمع، ولكن يتشاور مع أصحاب الصوت العالي مـن النخب، وبعض الحركات الجديدة التي توجهها بعض النخب، لكن على أرض الواقع يتشاور المجلس العسكري مع الإخوان في أحيان كثيرة، وفي قضـية التشكيل الوزاري يوليو ٢٠١١، هو لم يتشاور مع أحد مـن الإسـلاميين لا داخل الميدان ولا خارجه. وفي القضايا الاقتصادية المجلس العسكري يسعى فعلا لمخرج ويستعين بكل الكوادر حتى الكوادر الشـابة، وتوجـد مشـاريع

مطروحة مثل مشروع الممر التنموي وغيره من المشاريع، ووزير المالية د/ سمير رضوان كان يسمع الحلول بجدية من الشباب، المجلس فعلا يريد حل المشكلة الاقتصادية ".

ج- القضايا السياسية والاقتصادية يتم التشاور بشأنهما معا بعد الثورة :

يؤيد كل من حزبي الفضيلة، وحزب الكرامة، وائتلاف شباب الثورة أن " القضايا السياسية والاقتصادية يزيد التشاور حولها في الفترة الانتقالية، وهذا ترتيب طبيعي في أعقاب أي ثورة [1]، وأن في أول ٣ شهور من الثورة كانت القضايا السياسية تحتل المساحة الأكبر، ثم بعد ٣ أشهر أصبحت القضايا الاقتصادية، تحدثوا أن الثورة أثرت على الاقتصاد وعجلة الإنتاج[2]".

د - كل القضايا تم التشاور بشأنها بعد الثورة:

يؤيد هذا الرأي كل من حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، وحركتان هما حركة مستقبل مصر الثورة، واتحاد قوى ثورة مصر وأن" جميع القضايا طرحت للتشاور، لأن مصر تبحث عن رئيس جديد فيتم فتح القضايا كلها[3]".

ل - مستوى التشاور هو الذي يحدد نوعية القضايا التي تم التشاور بشأنها بعد الثورة :

يؤيد هذا الرأي عضو حزب الوفد، والمرشحة للرئاسة أ/ بثينة كامل، والناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، حيث يرى عضو حزب الوفد أن " **على**

---

(١) حزبا الفضيلة والكرامة .

(٢) ائتلاف شباب الثورة .

(٣) وتؤكد حركة اتحاد قوى ثورة مصر على أن" هناك تشاور حقيقي داخل الميدان، الشعب سيد قراره، نحن نتشاور، في كل القضايا على السواء" .

مستوى النخبة الحوار السياسي غالب، لأن الأحزاب تفكر في مصالحها الحزبية، والمجلس العسكري يفكر في إدارة الفترة الانتقالية بأقل خسائر، **وعلى مستوى المواطنين** يزيد التشاور حول القضايا الاقتصادية، وهذا سبب للفجوة بين الثوار وأهلهم "، بينما يتفق كل من مرشحة الرئاسة أ/ بثينة كامل، والناشط السياسي أ/ جورج إسحاق أن " **على مستوى وسائل الإعلام** يزيد التشاور حول القضايا السياسية مثل الدستور، **وعلى مستوى المواطنين والواقع** القضايا الاقتصادية " ويمكن إجمال تلك النتائج كما يلي :

جدول (٢٥)

نوعية القضايا التي يزيد التشاور حولها بعد الثورة حسب رأى العينة

نوع القضية	الإجمالي
القضايا السياسية تشغل المساحة الأكبر من التشاور بعد الثورة	٢١
القضايا السياسية والاقتصادية يتم التشاور بشأنهما معا بعد الثورة	٣
كل القضايا تم التشاور بشأنها بعد الثورة	٣
مستوى التشاور هو الذي يحدد نوعية القضايا التي تم التشاور بشأنها بعد الثورة	٣
القضايا الاقتصادية تم التشاور بشأنها مع كل الأطراف السياسية	١
المجموع	**٣١**

تحاول الدراسة **معرفة القوى السياسية التي تزيد إمكانية حدوث التشاور السياسي بينها** وما إذا كانت تلك الإمكانية تزيد بين الأحزاب السياسية أو الحركات السياسية أو ائتلافات شباب الثورة أو بين الحكومة والقوى السياسية أو غير ذلك، ويكشف تحليل نتائج المقابلات مع فئات العينة

عن ٩ **أنمـــاط** لتصور فئات العينة للقوى السياسية التي تزيد إمكانية حـــدوث التشاور السياسي وهى:

١. وجود مجموعة عوامل تحدد القوى السياسية التي تزيـــد إمكانيـــة التشاور **بينها**.
٢. تزيد إمكانية التشاور **بين** النخبة المسـئولة عـــن إدارة المرحلـــة الانتقالية والقوى السياسية.
٣. تزيد إمكانية التشاور **بين** القوى السياسية وبعضها البعض.
٤. إمكانية حدوث التشاور تزيد **بين** أنواع معينة من القوى السياسية.
٥. تزيد إمكانية التشاور **بين** المواطنين.
٦. إمكانية حدوث التشاور تزيد **داخل** ائتلافات شباب الثورة.
٧. التفرقة بين مستويين لتحديد القوى السياسية التـــي تزيـــد **بينهـــا** إمكانية التشاور.
٨. رؤية تجمع بين إمكانية التشاور في أكثر من نمط مـــن الأنمـــاط السابقة.
٩. التشاور مازال شكليا وغير واضح.

ويمكن عرض تلك الأنماط على النحو التالي :

- **وجود مجموعة عوامل تحدد القوى السياسية التي تزيد إمكانيـــة التشاور بينها :**

يتفق على هذا النمط كل من حزب الغد (جبهة أيمن نـــور)، حـــزب التحرير المصري وعضو الجبهة الديمقراطية، والمرشحة للرئاسة أ/ بثينـــة كامل، **ويأخذون في الاعتبار** أن " بعض الائتلافات والحركات تضم عددًا من شباب الأحزاب، إذن الموضوع متداخل، **وتداخل العضويات** له علاقة بالمناخ

العام في مصر، لأن شبابًا كثيرين يجدون الائتلافات أفضل، لأن بعض الأحزاب ديكورية، والثوار عندما يجدون الائتلاف لا يمثلهم يؤسسون ائتلافًا جديدًا"، **وأسباب وجود عوامل تحدد القوى التي تتشاور معا أن**" أي جماعة أو حركة لها تمثيل حقيقي ووزن الأجدر أن يتم بينهم أو تتشاور[1]، وتحديد إمكانية التشاور تزيد بين من ومن يتحدد من خلال النتائج، إذا وصل التشاور لنتائج ملزمة تم تفعيلها يكون له معنى، والأطراف الملتزمة بالنتائج هي التي تتشاور معا [2]، وأن إمكانية حدوث التشاور تزيد بين أي قوة سياسية وأخرى إذا كان داخلها تنظيم ولجان وكوادر مسئولة، الأساس ترتيب بيت القوة السياسية من داخلها [3]، كلما زادت الدرجة التنظيمية تزيد القدرة على إجراء التشاور، العبرة بوجود آليات للتشاور قد أكون في أسرة ولا يوجد تشاور وقد أكون في مصنع ويوجد تشاور[4]".

- **تزيد إمكانية التشاور بين النخبة المسئولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والقوى السياسية :**

يبلغ إجمالي مؤيدي هذا النمط ٩ من فئات العينة، ويقسم هذا النمط الرئيس إلى ثلاثة أنماط فرعية **أولها** تزيد إمكانية التشاور بين الحكومة والقوى السياسية، **وثانيها** تزيد إمكانية التشاور بين المجلس العسكري والقوى السياسية، **وثالثها** إمكانية حدوث التشاور تزيد بين الحكومة والمجلس العسكري من جانب والقوى السياسية من جانب آخر، وبالنسبة للتشاور بين **الحكومة والقوى السياسية** فيؤيده حزب التيار المصري، وعضو حركة ثوار

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور) .

(٢) عضو الجبهة الديمقراطية .

(٣) حزب التحرير المصري .

(٤) أ/ بثينة كامل.

ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، ائتلاف شباب النوبة والمرشح للرئاسة د / عبد المنعم أبو الفتوح، ويتفقون على " أن نتائج تشاور الحكومة مع القوى السياسية غير ملزمة، والتشاور الناجح هو الذي يأتي بنتيجة"، إلا أنه **يختلف** حزب التيار المصري، وعضو حركة ثوار ماسبيرو **في نوع القوى السياسية** التي تتشاور مع الحكومة فيرى حزب التيار المصري " ورغم أن الحكومة انتقالية لكنها تتشاور مع القوى السياسية، والحكومة تتشاور أكثر مع الائتلافات دون باقي القوى السياسية، وأهم الآليات التي تجعل الحكومة تتشاور معهم الاعتصام والمظاهرات والمؤتمرات الجماهيرية، فهذه الائتلافات لديها آليات ضاغطة "، بينما يوضح عضو حركة ثوار ماسبيرو" إمكانية حدوث التشاور تزيد بين الحكومة والقوى السياسية خاصة الأحزاب، التشاور يزيد بين الحكومة والأحزاب لأنه يؤدى إلى نتائج حقيقية، لكن التشاور مع ائتلافات شباب الثورة غالبا لم يؤد لنتيجة وذلك مثل ائتلاف شباب الثورة، يريد حكومة ثورية... هذا المطلب لم يتم، والشباب يريد قرارات سريعة ومدروسة في نفس الوقت ".

أما على مستوى التشاور **بين المجلس العسكري والقوى السياسية** فيؤيده كل من حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، والحزب العربي الديمقراطي الناصري وأن " التشاور قائم سواء بين الأحزاب أو الائتلافات أو التيارات المختلفة لكن لا يوجد برنامج للإنقاذ الوطني في مرحلة محددة. المجلس العسكري يتشاور مع جميع القوى السياسية، والقوى السياسية تأتى له، لكنه يتشاور مع نخبة الحزب أو نخبة الائتلاف ويهمش باقى الأعضاء ". في حين أن **مستوى التشاور بين الحكومة والمجلس العسكري من جانب والقوى السياسية من جانب آخر** يؤيده حركة مستقبل

مصر الثورة، والائتلاف الإسلامي الحر بسبب " طبيعة المرحلة ويكون تشاور لديه فاعلية، يأتي بثمرة ".

- **تزيد إمكانية التشاور بين القوى السياسية وبعضها البعض:**

يؤيد هذا النمط ثلاثة أحزاب هي حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحزب الحرية والعدالة، وحزب الكرامة ويستندون إلى " إمكانية حدوث التشاور تزيد بين القوى السياسية وبعضها البعض، لأن القرارات تصدر دون تشاور[1]، التشاور لابد أن يكون منتجا بقدر اتساع أطرافه [2]، بينما الحوار الضعيف هو بين السلطة (الحكومة والمجلس العسكري) والقوى السياسية هو حوار تبريري واستعلامي أي تحاول معرفة رأى القوى السياسية لكن تفعل شئ آخر مثل رفض القوى السياسية لمجلس الشورى وقانون الانتخابات، وأنها تريد إجراء الانتخابات بالقائمة النسبية وليس الفردي[3]".

- **إمكانية حدوث التشاور تزيد بين أنواع معينة من القوى السياسية:**

يؤيد هذا النمط ثلاثة أحزاب هي حزب المصريين الأحرار، وحزب الوسط، وحزب الفضيلة، و ٤ حركات سياسية هي حركة اتحاد قوى ثورة مصر، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، حركة ثوار سيناء. **وتختلف هذه الأحزاب والحركات في تحديد نوع القوى السياسية التي يزيد التشاور بينها**، حيث يرى حزب المصريين الأحرار أن "إمكانية حدوث التشاور تزيد بين الأحزاب ذات التوجه الواحد مع

---

(١) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

(٢) حزب الحرية والعدالة.

(٣) حزب الكرامة.

الائتلافات، بدأت تتشاور، هناك تكتلات سياسية وهذا حدث بعد جمعة لم الشمل، الائتلافات مع الأحزاب الجديدة تتشاور معا، حيث أخلفت التيارات الدينية اتفاقها في جمعة لم الشمل[1]، بدأت الأحزاب الجديدة والائتلافات تتشاور معا "، بينما يتفق حزبا الوسط والفضيلة على أن "إمكانية حدوث التشاور تزيد بين الأحزاب السياسية، لأن طبيعة العمل الحزبي أنه منظم وله قيادات تعمل وتؤثر على الأعضاء في القيادات المختلفة، لكن الائتلافات كل ١٠ أفراد داخل ائتلاف يكون لهم توجه، هم أرادوا التحول لجماعة ضغط، لكن لا يجتمعون على فكر واحد ويحتاجون إلى أعداد كبيرة للضغط "، في حين تتفق حركتا اتحاد قوى ثورة مصر و ثوار سيناء على أن " إمكانية حدوث التشاور تزيد بين الحركات السياسية وائتلافات شباب الثورة، لأن الشباب ليس لهم أغراض سياسية، ومن قام بالثورة هم الشباب لذا يجب أن

---

(١) هي مظاهرة مليونية يوم الجمعة الموافق ٢٩ يوليو ٢٠١١، " كانت تلك المليونية تهدف إلى التأكيد على، استمرار الثورة والإصرار على تحقيق مطالبها ومواجهة أى التفاف عليها،وعلى توحد واتفاق جميع القوى السياسية، وتجنيبها المطالب الإيديولوجية ونبذ جميع الخلافات، والالتفاف على المطالب التي خرجت من أجلها الثورة لسرعة تحقيقها، وقد شهدت انقسامات بعد رفع القوى السياسية ذات المرجعية الدينية الشعارات الدينية.":

- مشاركة ميدانية للباحثة بميدان التحرير مساء الإعداد لجمعة لم الشمل بميدان التحرير، الخميس ٢٨ يوليو ٢٠١١، وظهر يوم الجمعة ٢٩ يوليو ٢٠١١ . وكانت شعارات القوى الدينية " إسلامية.. إسلامية لا شرقية ولا غربية" و"الشعب يريد تطبيق شرع الله" و"يا نصراني يا نصراني النبي عليك وصاني "، انظر أيضا كلاً من:
- د/ شريف يونس، مسارات الثورة رؤية تحليلية ديمقراطية جذرية، (الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١٢)، ص١٧١.
- نهاية حزينة ل "جمعة لم الشمل" مذبحة بالعريش، جريدة المساء، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

يتوافقوا ويتحدوا، ودعم الشعب هو الأساس، التشاور قائم في كافة الحركات الشعبية والائتلافات لأنها تمثل حالة من الجدل السياسي المجتمعي الآن وهي سمة أي مرحلة انتقالية من أجل الوصول إلى صياغة عقد اجتماعي جديد في صورته الأولى في شكل طلبات تبلغ إلى السلطة الانتقالية تحاول السلطة أن تستجيب لها في الحدود التي تتشاور فيها قليلا أو بشكل أحيانا لا يعبر عن قيمة التشاور". وعلى الجانب الآخر يرى عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) " إمكانية حدوث التشاور تزيد بين الحركات السياسية، لأن الحركات تنظيمها شبكي، المفترض أن المجلس العسكري جاء ليحمى الثورة وليس ليحكم الثورة، الأحزاب تبحث عن مصالح شخصية في الانتخابات وتريد السلطة، لكن الحركات السياسية تنشغل بمصلحة البلد، المجلس العسكري هو السبب في كثرة الائتلافات، وائتلاف شباب الثورة الأساسي رفض الحوار مع المجلس العسكري واسمه ائتلاف ثورة ٢٥ يناير، هو أساسا اجتمع عدة مرات مع المجلس العسكري ثم وجد الحوار بلا نتيجة فرفض استكمال الحوار لأنه، نتشاور ونذهب كأن شيئا لم يكن، حتى ينفذ المجلس العسكري المطالب يكون بالاعتصام وقوة الضغط، لذا كل من جمع نفسه عمل ائتلاف حتى يتحاور مع المجلس"، وبالنسبة للحركة الشعبية للحفاظ على الثورة ترى أن " الأحزاب السياسية ميتة، الأحزاب الجديدة برامجها تليفزيونية ومن يتصدر المشهد الآن هم أصحاب المصلحة، الثورة قتلت الأحزاب الجديدة، إذا أردت حراك سياسي افتح الباب على مصراعيه دون قيود، إمكانية حدوث التشاور تزيد بين ائتلافات شباب الثورة، لأن روح الثورة عملت ألفة، فالنظام فشل في عمل تلك الألفة والمودة خلفها الالتحام الحقيقي على أرض الواقع " .

- **تزيد إمكانية التشاور بين المواطنين :**

يؤيد هذا النمط عضو حزب النور ويرى أنه " تزيد إمكانيـــة حـــدوث التشاور بين المواطنين، لأن الأحزاب منفصلة عن الشعب ولا يوجد حـــزب يمثل الثورة ".

- **إمكانية حدوث التشاور تزيد داخل ائتلافات شباب الثورة :**

يتفق مع هذا النمط كل من حركة كلنا خالد سعيد، والمستقلة د/ ســـلمى أبو المجد بسبب أن " الشعب يثق في ائتلافات شـــباب الثـــورة أكثـــر، لأن الائتلاف به نوع من التشاور، والائتلافات ليست محدودة على فكر معين بها تيارات كثيرة لذا يجبرون بعض على التشاور، وهم أصحاب القضية الحقيقية لديهم دافع مصلحة مصر".

- **التفرقة بين مستويين لتحديد القوى السياسية التي تزيـــد بينهـــا إمكانية التشاور.**

يدعم هذا النمط عضو حزب الوفد ويتمثل رأيه في " علـــى المســـتوى الإعلامي إمكانية حدوث التشاور تزيد بـــين الحكومـــة والقـــوى السياســـية والمجلس العسكري، وعلى مستوى الواقع يزيـــد التشـــاور بـــين الأحـــزاب السياسية والقوى السياسية وبعضها البعض، لكن الائتلافات ستتلاشى لأنهـــا ستقع في الأخطاء، إعلاميا واضح أن المجلس العسكري يتشاور مع الأحزاب ومع الائتلافات لكن الأخطر التشاور بين الأحزاب وبعضها الـــبعض لجنـــي المكاسب الانتخابية، وشكل الدولة الفترة القادمة يحيط به الغموض ".

- **رؤية تجمع بين إمكانية التشاور في أكثر من نمط مـــن الأنمـــاط السابقة :**

يؤيد هذا النمط ائتلافان هما ائتلاف شباب الثورة، وجبهة ثوار التحرير، حيث يرى ائتلاف شباب الثورة أن " إمكانية حدوث التشاور تزيد بين الأحزاب السياسية الآن، وداخل ائتلاف شباب الثورة فقط وليس الائتلافات الصغيرة، فالأحزاب تعمل بالسياسة ولديها مفاوضات وتحدث تحالفات مثل التحالف الديمقراطي من أجل مصر، وهناك تحالف الكتلة المصرية "، بينما رأى جبهة ثوار التحرير أن "إمكانية حدوث التشاور تزيد بين الحركات السياسية، وداخل ائتلافات شباب الثورة لأن ليس لها مصالح في مجلس الشعب، والتشاور يتم من خلال الاجتماعات، والائتلافات تتشاور داخلها أكثر من بين بعضها البعض، بينما الأحزاب السياسية تبحث عن مصالحها والتمثيل داخل البرلمان ".

التشاور مازال شكليا وغير واضح :

يؤيد هذا الرأي د / ممدوح حمزة ممثل المجلس الوطني، والناشط السياسي أ/ جورج إسحاق وأنه " لم يتضح شكل التشاور بعد، هناك حوالي ١٨٠ ائتلافًا في ميدان التحرير مما يؤدى لارتباك شديد هو تسونامي، بعد هدوء المنبع يتضح كل شئ، والأحزاب ليس لها قاعدة جماهيرية، فالتشاور شكلي بين السلطة والقوى السياسية ".

ويمكن إجمال الاستجابات السابقة كما يلي :

جدول (٢٦)

إجمالي الرؤى المختلفة حول القوى السياسية التي تزيد إمكانية حدوث التشاور السياسي بينها

الرؤى المختلفة حول القوى السياسية التي تزيد إمكانية حدوث التشاور السياسي بينها	الإجمالي
وجود مجموعة عوامل تحدد القوى السياسية التي تزيد إمكانية التشاور بينها	٤
تزيد إمكانية التشاور بين النخبة المسئولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والقوى السياسية	٩
تزيد إمكانية التشاور بين القوى السياسية وبعضها البعض	٣
إمكانية حدوث التشاور تزيد بين أنواع معينة من القوى السياسية	٧
تزيد إمكانية التشاور بين المواطنين	١
إمكانية حدوث التشاور تزيد داخل ائتلافات شباب الثورة	٢
التفرقة بين مستويين لتحديد القوى السياسية التي تزيد بينها إمكانية التشاور	١
رؤية تجمع بين إمكانية التشاور في أكثر من نمط من الأنماط السابقة	٢
التشاور مازال شكليا وغير واضح	٢
المجموع	**٣١**

تتناول الدراسة عددًا من **القضايا المطروحة في الفترة الانتقالية**، ورأى فئات العينة في طبيعة التشاور حولها، وإذا ما كان التشاور في كل قضية منها يتم على مستوى النخبة بين القوى السياسية والحكومة، أو بين القوى السياسية والمجلس العسكري، أو على مستوى جماهيري، أو غير ذلك. وكانت أولى تلك القضايا هي **التعديلات الدستورية عام ٢٠١١**، وتشير نتائج

تحليل آراء فئات العينة إلى **خمس رؤى** تحدد طبيعة التشاور في قضية التعديلات الدستورية وهى :

التشاور في قضية التعديلات الدستورية كان جماهيريا.

١. التشاور في قضية التعديلات الدستورية كان نخبويا.

٢. تم التشاور على المستويين النخبوي والجماهيري.

٣. لم يوجد تشاور في قضية التعديلات الدستورية.

٤. التفرقة بين مضمون التعديلات الدستورية، والتشاور حول وضع الدستور. ويمكن عرض تلك الرؤى كما يلي :

- **التشاور في قضية التعديلات الدستورية كان جماهيريا.**

يؤيد هذا الرأي حزب الغد (جبهة أيمن نور)، و حركة مستقبل مصر الثورة، وائتلاف شباب النوبة ويرجع هذا الرأي **لعدة أسباب** أولها الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية يوم ١٩ مارس ٢٠١١[١]، وثانيها اقتناع كثير من المواطنين باللجنة القائمة بالتعديلات، لأنها مسائل قانونية تحتاج لأهل الخبرة، ليس كل مواطن يستطيع تأدية رأى سليم فيها، والعبء الأكبر يقع على اللجنة، وقبل الاستفتاء عقد عدد كبير من الندوات والمؤتمرات لذا يعد تشاورًا جماهيريًا[٢]. ويرى ائتلاف شباب النوبة أنه كان يجب أن يتم اختيار لجنة التعديلات الدستورية من جانب المواطنين، ثم تأخذ قرارها، ولكن المجلس العسكري هو الذي اختار لجنة تعديل الدستور.

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، وحركة مستقبل مصر الثورة.

(٢) ائتلاف شباب النوبة.

• **التشاور في قضية التعديلات الدستورية كان نخبويا :**

يؤيد هذا الرأي ٧ أحزاب سياسية[١] و٥ حركات سياسية[٢] وائتلافان[٣] وناشطة مستقلة [٤] من فئات العينة، يرجع ذلك لعدة **أسباب منها** "عدد كبير من القوى السياسية لم يشارك [٥]، ومحدودية الوقت المتاح لعمل التعديلات[٦]، واللجنة اقترحت التعديلات وأغلقت على نفسها ثم طرحت التعديلات للاستفتاء[٧] وهى غير مختلفة عن اللجنة التي شكلها الرئيس المخلوع، تكوين اللجنة نفسه محل اختلاف [٨]، والتشاور كان داخل لجنة التعديلات فقط، وكان يجب عمل لجان استماع قبل عمل التعديلات الدستورية[٩]، وكان يجب عقد تشاور قانوني بين المتخصصين، الأصل أنه لا تعديل أو استفتاء على دستور ١٩٧١، لأنه سقط بسقوط الثورة، ولم يتبق من السلطات الثلاث في الدولة سوى الهيئة القضائية، فالسلطة التشريعية والتنفيذية سقطت بنجاح الثورة [١٠]، وآلية التشاور كانت محدودة وطرحت المواد مجملة كلها وليس الاستفتاء على

---

(١) حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب المصريين الأحرار، عضو الجبهة الديمقراطية، حزب الوسط، حزب الكرامة.

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء .

(٣) الائتلاف الإسلامي الحر، جبهة ثوار التحرير .

(٤) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٥) حزب التيار المصري.

(٦) الحزب العربي الديمقراطي الناصري .

(٧) جبهة ثوار التحرير .

(٨) عضو الجبهة الديمقراطية .

(٩) حزب الوسط .

(١٠) حزب الكرامة .

كل مادة على حدة[١]، والشعب تسود به الأمية وليس لديه وعى بالاستفتاء، التعديلات معقدة، يصعب على المواطن العادي فهمها[٢]، وقد قامت اللجنة بالتعديلات بناء على طلب المجلس العسكري، وقيادات جماعة الإخوان دفعت في اتجاه الموافقة على التعديلات وخطبت في المساجد أن رفض التعديلات الدستورية لن يؤدى للاستقرار وأن الاستقرار يرتبط بالموافقة على التعديلات الدستورية، وفي الممارسة رغم أن الغالبية وافقت على التعديلات إلا أنه لم يحدث استقرار أيضًا وحدث عنف [٣]. هناك ضرورة للتوعية السياسية، فالاستفتاء على التعديلات الدستورية لم يكن معبرا عن الإرادة الشعبية ولكن الإرادة تم التلاعب بها، وبعض التيارات الدينية خطبت في المساجد أن الموافقة على التعديلات الدستورية واجب شرعي، كما أن المجلس العسكري هو الذي يتحدث فقط وليس الشباب في أي تشاور يجمعهم[٤]".

- **تم التشاور على المستويين النخبوي والجماهيري :**

يؤيد كل من حزبي الحرية والعدالة[٥]، والفضيلة أن التعديلات الدستورية تم التشاور حولها على مستويين وذلك لأن " وضع التعديلات الدستورية كان التشاور فيه نخبوي لأن التعديلات متخصصة قانونيا، لكن طرحها للاستفتاء كان تشاور جماهيري[٦]، والنخب أحدثت بلبلة استعملوا

---

(١) اتحاد قوى ثورة مصر، و الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٢) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٣) حركة كلنا خالد سعيد.

(٤) حركة ثوار سيناء .

(٥) تم إجراء مقابلة مع أ / صبحي صالح عضو لجنة التعديلات الدستورية ٢٠١١ .

(٦) حزب الفضيلة.

الإعلام استعمالا مربكا، والنخب السياسية والحزبية هي المسئولة، التشاور والحوار هو جدل نخبوي وليس شعبي، لكن في النهاية الشعب أيدها أصبحت تشاور جماهيري، وتم إلقاء محاضرات في أكثر من ١٨محافظة عن التعديلات، ويوم الاستفتاء ١٩ مارس شعر المواطن أن صوته له أهمية، ذهب المواطنون جميعهم للاستفتاء بمن فيهم السيدات والعجائز، الجدل كان على المواد الجوهرية ويمكن تسميتها مواد الانسداد السياسي وهي أدوات احتكار السلطة، وهي مطروحة أساسا من قبل عام ٢٠٠٧، وأصبحت فجة وبديهية سياسية بعد تعديلات الدستور ٢٠٠٧ أنه يجب تعديلها، وأصبحت فاعل في الثورة، ومادة إغراء في خطاب الرئيس المخلوع، إذن هي بديهية ومطروحة ومتفق عليها، وطبيعتها أنها آلية انسداد، فيتم التعامل معها كآلية انفتاح. وبالتالي هي لم تحتمل حوار مجتمعي، لذا خطاب التكليف حدد المواد محل التعديل، والغرض من التعديل، وفي لجنة تعديل الدستور لم يغير المجلس العسكري ولا مادة لأن اللجنة انتهت بالإجماع رغم أنها لجنة تقدم دراسة وليست لجنة ملزمة، ولجنة التعديلات الدستورية رغم تنوعها الفكرى،رائع أن تصدر قرارها بالإجماع، وفي أول جلسات لجنة التعديلات الدستورية اتفق الأعضاء على آلية الحوار، وهى قمة التشاور [١] ".

- **لم يوجد تشاور في قضية التعديلات الدستورية :**

يساند هذا الرأي٤ أحزاب[٢]، وحركتان سياسيتان [٣]، وائتلاف واحد[١]، ومرشح للرئاسة [٢]، وممثل المجلس الوطني[٣] وناشط سياسي [٤]. **ويستندون**

---

(١) حزب الحرية والعدالة.

(٢) حزب التحرير المصري، عضو حزب الوفد، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وعضو حزب النور.

(٣) الجبهة الحرة للتغيير السلمي، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر).

لأسباب هي " غالبية الشعب لم يفهم الفرق بين الموافقة على التعديلات ورفضها، الشيوخ في المساجد أفهموا المواطنين أن من يصوت بنعم للتعديلات الدستورية يدخل الجنة، ورفض التعديلات الدستورية هو طريق دخول النار، ولم تحدث توعية سياسية حول التعديلات الدستورية. كل شئ تم بشكل غير حضاري، ولم يتم احترام العقلية المصرية، والشعب المصري يجنى ثمار عدم وضع دستور جديد، والتعديل مرة يفتح باب التعديل مرة أخرى[٥]، وقد أعلن رئيس لجنة التعديلات الدستورية أن المداولات سرية، وهناك تعتيم وتشويش، واختيار اللجنة نفسه لم يكن به تشاور[٦]، لو تشاور المجلس العسكري لم يكن يقتصر على الاتجاه الإسلامي فقط في تشكيل اللجنة، فهو لم يتشاور بالمرة قبل التعديلات الدستورية ٢٠١١، لو تشاور مع القوى السياسية كان يتم وضع دستور جديد [٧]، وتسببت التعديلات الدستورية ٢٠١١ في انقسام الشعب وحدوث استقطاب[٨]، وهو خطأ استراتيجي خطير دمر الثورة وكسرها، في كل العالم التغيير يبدأ من الدستور[٩]، وكان الأفضل أن نتجه لوضع دستور جديد تشترك فيه جميع القوى السياسية والمجتمعية في

---

(١) ائتلاف شباب الثورة.

(٢) أ/ بثينة كامل

(٣) د / ممدوح حمزة.

(٤) أ/ جورج إسحاق .

(٥) حزب التحرير المصري .

(٦) أ/ بثينة كامل .

(٧) عضو حزب الوفد.

(٨) عضو حزب النور.

(٩) أ/ جورج إسحاق .

مصر من خلال كل مكونات المجتمع وقواه وطبقاته، علما بأن الوقت اللازم لوضع دستور جديد لا يتعدى عشرة أسابيع طبقا لآراء المتخصصين[١] ".

- **التفرقة بين مضمون التعديلات الدستورية، والتشاور حول وضع الدستور.**

يؤيد هذا الرأي، د/ عبد المنعم أبو الفتوح ويرى أن " اللجنة برئاسة المستشار طارق البشرى أنيط بها عمل التعديلات، وكانت تعديلات رائعة وعظيمة، ولكن هي أدت دورها، وكان يجب على المجلس العسكري قبل التكليف الذي أصدره للجنة أن يقوم بعمل جلسات وحوار وتشاور مع القوى السياسية أولاً، وأن يدير هذا الحوار".

جدول (٢٧)

رؤية فئات العينة للتشاور حول التعديلات الدستورية ٢٠١١

رؤية فئات العينة	الإجمالي
التشاور في قضية التعديلات الدستورية كان جماهيريا	٣
التشاور في قضية التعديلات الدستورية كان نخبويا	١٥
تم التشاور على المستويين النخبوي وجماهيري	٢
لم يوجد تشاور في قضية التعديلات الدستورية	١٠
التفرقة بين مضمون التعديلات الدستورية، والتشاور حول وضع الدستور	١
المجموع	٣١

(١) د / ممدوح حمزة .

ترى الدراسة أن الاتجاه الغالب في تقييم التشـــاور حـــول **التعـــديلات الدستورية ٢٠١١** أنها كانت تشاورا **نخبويًا**، عدد مؤيدي هذا الـــرأي مـــن العينة ١٥، يليه اتجاه أنه **لم يوجد تشاور** في قضية التعـــديلات الدســـتورية ٢٠١١، فإجمالي مؤيدي هذا الاتجاه ١٠ من فئات العينة. وقد صدر قرار رقم ١ لسنة ٢٠١١ من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل لجنـــة للتعـــديل برئاسة المستشار طارق البشرى، وتم اقتطاع عشرة أيام من الإطار الزمنـــي لإعادة صياغة بعض جوانب دستور ١٩٧١، وكانت اللجنة محدودة أصلا في نطاق مقترحاتها إلى عدد قليل من المواد في الدســـتور هـــي ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٣، ١٧٩، و ١٨٩، و تضمنت القائمة النهائية للتعـــديلات المقترحـــة أيضًا مادتين إضافيتين، ١٣٩ و ١٤٨كان الناخبون أمامهم إما قبول أو رفض القائمة الكاملة للتعديلات المقترحة، ولا يمكن انتقاء واختيار من بينها[1]. ومع الإقرار بأن هذه التعديلات تعد أول استفتاء نزيه ومشروع منذ عـــام ١٩٥٦، إلا أن **التشاور حولها كان معيبا** ؛ فقد أجمع فقهاء القانون الدستوري على أن الثورة تُسقط الدستور ولم يخرج عن ذلك القول أحـــد مـــنهم، لأن الدســـتور يتنافى مع أهداف الثورة والإعلان عن إلغائه لا ينشئ أثرا قانونيا جديدا بل يقرر حالة واقعية ويرتب أثرًا رجعيا، ومن أمثلة الدساتير التي سقطت إثـــر نجاح الثورة دستور الجزائر لعام ١٩٦٣، ودستور مصر لعام ١٩٢٣ الـــذي سقط بنجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ وإعلان سقوطه، وكذلك دستور إيران عقـــب نجاح الثورة الإيرانية ووضع دستور جديد عام ١٩٧٩ [2]، فقرار المجلـــس

---

(1) Wing, Adrien K.& Kassim, Hisham A.," After the Last Judgment: The Future of the Egyptian Constitution", <u>Harvard International Law Journal</u>, Vol. 52,No 2 , August 2011, pp304 -305.

(٢) انظر كلاً من:

الأعلى للقوات المسلحة بتعطيل الدستور هو قرار منعدم، لوقوعه على غير محل، مع إقرار أن مضمون بعض التعديلات نفسه كتقييد مدة الرئاسة، والنص على إشراف قضائي كامل على الانتخابات كان إيجابيا إلا أن الالتباس الذي شاب عملية التشاور وعدم معرفة المواطن ما يترتب على قبول التعديلات أو رفضها، واستخدام الدين لزج المواطن على الموافقة على التعديلات[1] بما يحقق مصلحة تيار سياسي معين، وقصر المدة المحددة للتشاور حول التعديلات الدستورية قبل الاستفتاء عليها[2] يتنافى مع المقومات الصحيحة للتشاور. ويدلل على ذلك موقف رئيس لجنة التعديلات الدستورية نفسه، بأنه كان الأفضل وضع الدستور أولاً ولم تكن فكرة التعديلات الدستورية صائبة[3].

أعقب الاستفتاء على التعديلات الدستورية يوم ١٩ مارس ٢٠١١، صدور الإعلان الدستوري ٣٠ مارس ٢٠١١، وتراوحت آراء فئات العينة

- حسنى بوديار، الوجيز في القانون الدستوري،(عنابه: دار العلوم، ٢٠٠٣) ص ٩٨.
- د/ عبد الحميد متولي: القانون الدستوري والأنظمة السياسية، (الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٨٩)، ص ٧٤.

(1) Feuille, JAMES, " Reforming Egypt's Constitution: Hope for Egyptian Democracy?" Texas International Law Journal, Vol. 47, Issue 1, 2011, p252.

(٢) لأن لجنة التعديلات الدستورية أعلنت انتهاء عملها يوم ٢٦ فبراير ٢٠١١. وتم الاستفتاء عليها يوم ١٩ مارس ٢٠١١.

(٣) مقابلة مع المستشار طارق البشرى، على هامش حضوره أعمال المؤتمر المصري، بمقر المجلس القومي للشباب، ١٦ يوليو ٢٠١٢، السابعة مساء، وامتدت المقابلة نصف ساعة.

عن **التشاور حول الإعلان الدستوري ٣٠ مارس ٢٠١١**، الذي يمثل المرجعية الدستورية لإدارة الفترة الانتقالية في ثلاثة منظورات هي :

- **الإعلان الدستوري مارس ٢٠١١ كان إملاء ولم يتم التشاور.**
- **التشاور حول الإعلان الدستوري تم نخبويا.**
- **الجزء الجوهري في الإعلان الدستوري محل استفتاء شعبي، وهو أعلى من التشاور.**

وفيما يلي تفصيل هذه المنظورات :

- **الإعلان الدستوري ٣٠ مارس ٢٠١١ كان إملاء ولم يتم التشاور :**

يتفق على هذا الرأي **غالبية فئات العينة**، وهم ١١ حزبًا [١]، و٨ حركات سياسية[٢]، و٣ائتلافات سياسية [٣]، والمرشحان للرئاسة[٤]، وممثل المجلس الوطني[٥] وناشطة سياسية مستقلة[٦]من إجمالي فئات العينة البالغ عددها ٣١ قوى سياسية. وأسباب هذا الرأي أن " الإعلان الدستوري كان

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس)، عضو حزب النور، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الوفد، حزب الوسط، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري .

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة، اتحاد قوى ثورة مصر، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة ، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء .

(٣) ائتلاف شباب الثورة، جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة .

(٤) أ/ بثينة كامل، د / عبد المنعم أبو الفتوح .

(٥) د / ممدوح حمزة.

(٦) المستقلة د/ سلمى أبو المجد.

قرار من المجلس العسكري ليس به تشاور نهائي، وما صوت عليه الشعب شئ والإعلان الدستوري شئ آخر، فهو تضمن مواد لم يستفتى الشعب عليها، والمجلس العسكري وضع لنفسه صلاحيات تنفيذية وتشريعية تمكنه من الانفراد بالسلطة، كان يجب أن يستفتى الشعب عليها، كما أن عددًا من مواد الإعلان يحتاج تفسير وتوضيح، المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري والخاصة باللجنة التأسيسية المكلفة بوضع الدستور بحاجة إلى بند تفسيري بكيفية تشكيل هذه اللجنة التأسيسية، وهذا لضمان أن تضم هذه اللجنة التأسيسية جميع التيارات ".

- **التشاور حول الإعلان الدستوري تم نخبويا :**

يؤيد هذا الرأي عضو حزب الجبهة الديمقراطية، والائتلاف الإسلامي الحر، والناشط السياسي أ/جورج إسحاق، ويتفق عضو حزب الجبهة الديمقراطية والناشط السياسي أ/ جورج إسحاق أن التشاور تم مع اتجاه واحد هو التيار الديني، بينما يوضح الائتلاف الإسلامي الحر أنه كان تشاورًا بين النخبة وهى المجلس العسكري والقوى السياسية.

- **الجزء الجوهري في الإعلان الدستوري محل استفتاء شعبي، وهو أعلى من التشاور :**

يؤيد هذا الرأي حزبان هما الحرية والعدالة والفضيلة، لأن " الإعلان مؤقت لإدارة فترة انتقالية، وينتهي بانتهاء الفترة الانتقالية، كان يستحب التشاور لكن كان الجزء الجوهري فيه وهو التعديلات الدستورية محل استفتاء شعبي، وهو أعلى من التشاور، مثل المواد التي كانت آلية احتكار السلطة في دستور ١٩٧١ تم استفتاء الشعب عليها وهناك طبيعة مواد أي مواد لا يلزم الاستفتاء عليها مثل هوية الدولة واحترام حقوق الإنسان واستقلال القضاء،

كلها لا تطرح للاستفتاء ولكن جاءت في إعلان دستوري، لأنها مواد يضمن بها المواطن حقه، لكن المواد الأخرى في الإعلان الدستوري انتقالية تخص المجلس العسكري طرحت للاستفتاء، وتركزت التعديلات على فلسفة الانتخابات وكيفية وضع دستور جديد، واختيار الأيديولوجيات لا يأتي بالاستفتاء ولكن بالتشاور.

جدول (٢٨)

رؤية فئات العينة للتشاور

حول الإعلان الدستوري ٣٠ مارس٢٠١١

رؤية فئات العينة	عدد مرات التكرار
الإعلان الدستوري مارس ٢٠١١ كان إملاء ولم يتم التشاور	٢٦
التشاور حول الإعلان الدستوري تم نخبويا	٣
الجزء الجوهري في الإعلان الدستوري محل استفتاء شعبي، وهو أعلى من التشاور	٢
المجموع	٣١

يلاحظ أن الرأي القائل **الجزء الجوهري في الإعلان الدستوري محل استفتاء شعبي، وهو أعلى من التشاور**، يقسم الإعلان الدستوري إلى ثلاثة أقسام رئيسة **أولها** مواد تم الاستفتاء عليها، **وثانيها** مواد تخص المرحلة الانتقالية وهى أيضًا ضمن المواد المستفتى عليها، **وثالثها** مواد حماية الحقوق والحريات وهى مواد يضمن بها المواطن حقه لا حاجة للاستفتاء عليها، **وترى الدراسة** أن الإعلان الدستوري الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ يتكون من ٦٣ مادة[١]، وافق الشعب من خلال الاستفتاء على ٩ منها فقط وباقي المواد

---

(١) إعلان دستوري، الجريدة الرسمية، العدد ١٢ مكرر(ب)، ٣٠ مارس ٢٠١١.

صدرت بإرادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبالنسبة لمواد حماية الحقوق والحريات وهى مواد يضمن بها المواطن حقوقه – وفق الرأي المشار لـــه – فعددها ٢٤ مادة تتعلق بالمبادئ العامة للمجتمع وشـــكل الدولـــة والحقـــوق والحريات العامة. ويرتبط بها أيضًا المواد التي تتنـــاول الســـلطة القضـــائية واستقلالها وتنظيمها وهى ٧مواد فقط. أما بالنسبة للمواد التي تخص المرحلة الانتقالية والتي يؤيد الرأي المشار إليه أنها ضمن المـــواد المســـتفتى عليهـــا فعددها ٣٠ مادة وتتعلق بالتنظيم السياسي المؤقت للدولـــة خـــلال المرحلـــة الانتقالية وخاصة كيفية انتخاب رئيس الجمهورية القادم وانتخـــاب أعضـــاء مجلسي الشعب والشورى وإعداد دستور جديد، بينما الاستفتاء كان علـــى ٩ مواد فقط. ومن ثم **توجد مواد جوهرية بخصوص المرحلة الانتقالية لم تكن ضمن المواد المستفتى عليها** يوم ١٩ مارس ٢٠١١ مثل المـــادة ٥٦ مـــن الإعلان الدستوري التي تطلق كافة السلطات والصلاحيات التشريعية والتنفيذية للمجلس العسكري وإصدار أو تعديل الإعلان الدستوري، **فضلا عن اختلاف نص المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري [١]عن النص الذي تم الاستفتاء عليه برقم المادة ١٨٩في فقرتها المضافة[٢]** في استفتاء يوم ١٩ مارس ٢٠١١.

---

(١) تنص المادة ٦٠ على أن " يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض المشروع، خلال خمسة عشر يومًا من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء" .

(٢) مادة ١٨٩ فقرة أخيرة مضافة:

- ولكل من رئيس الجمهورية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، و لنصف مجلسي الشعب والشورى طلب إصدار دستور جديد، وتتولى جمعية تأسيسية من مائة عضو، ينتخبهم

ومؤدى هذا الاختلاف أنه تم حذف كلمة رئيس الجمهورية من المادة ١٨٩ المستفتى عليها في التعديلات، وأصبح النص في المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري" ويُعرض المشروع، خلال خمسة عشر يومًا من إعداده، على الشعب"، مما يعنى إرجاء الانتخابات الرئاسية، كما أصبح اجتماع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسى شعب وشورى في اجتماع مشترك مشروط بأن يكون " بدعوة من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة "[١]. مما يستنتج منه أنه لم يتم التشاور حول الإعلان الدستوري، **وتتساءل الدراسة** لماذا لم يتم الاستفتاء على الإعلان الدستوري كاملا؟ أو يتم الإعلان عنه دون الاستفتاء عليه من الأساس؟ ما الفارق القانونى بين إعلان دستوري يتضمن ثلاثا وخمسين مادة لم يُستفت الشعب عليها من أصل ثلاث وستين مادة، وإعلان دستوري كامل يتضمن ثلاثًا وستين مادة لم يُستفت الشعب عليها أيضًا؟ كما يتضمن الإعلان الدستوري مواد تتصادم مع بعضها البعض مثل المادة ٢٨ التي تنص على أن «قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية نهائية ونافذة بذاتها، وغير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة»، والمادة

أغلبية أعضاء المجلسين من غير المعينين في اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، و يعرض رئيس الجمهورية المشروع، خلال خمسة عشر يومًا من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، و يعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء . انظر كلا من:

- مشاركة ميدانية في الاستفتاء، بطاقة الاستفتاء على التعديلات الدستورية، الاستفتاء الشعبي، ١٩ مارس ٢٠١١ .
- نصوص التعديلات، موقع اللجنة القضائية العليا، ٢٠ مارس ٢٠١١،

http://referendum.eg/2011-03-13-00-09-44.html

(١) ندوة رؤية سياسية وقانونية للانتخابات الرئاسية، (الجيزة: منتدى البدائل العربي، ٤ يناير ٢٠١٢) .

٢١ والتي تنص على أنه «يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمـــل أو قرار إداري من رقابة القضاء».

يرتبط بالمسألة الدستورية قضية أثارت جدلا واسعا في الفترة بعد الثورة وهى **الاختلاف حول أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات، وكما** سبقت الإشارة، فإن الإعلان الدستوري مارس ٢٠١١ حدد إجراء الانتخابات أولاً وقد استند إلى التعديلات التي تم الاستفتاء عليها، بينما يرى التيار المناوئ أن المواطنين صوتوا بنعم لأنهم تصوروا أن رفض التعديلات سيترتب عليه إعادة العمل بدستور ١٩٧١، كما أنهم رأوا أن الإعلان الدستوري به ٥٣ مادة لم يُستفت الشعب عليها، ومن ثم يلزم إعادة النظر في أسبقية إجراء الانتخابات على وضع الدستور، وقد أسفر تحليل **نتائج المقابلات عن طبيعة التشاور في تحديد أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات** عن أربع رؤى وهى :

- هو تشاور جماهيري.
- هو تشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري.
- يجب الانحياز لرأى الأغلبية.
- التشاور محدود وهو قرار انفرادي من المجلس العسكري.

وفيما يلي توضيح ذلك :

- **هو تشاور جماهيري.**

يؤيد هذا الرأي ٣ أحزاب سياسية[١]، وحركة سياسية واحـــدة [٢]، و٣ ائتلافات سياسية[١]، ومرشح واحد للرئاسة [٢]من بين فئات العينة. ويتفقـــون

---

(١) هي الحرية والعدالة، والفضيلة، والوسط.

)٢) هي حركة مستقبل مصر الثورة.

على أن **أسباب هذا الرأي** هي " الاستفتاء على التعديلات الدستورية، الاستفتاء حسم المسألة، وقد تضمن موافقة المواطنين على إجراء الانتخابات أولاً، بدليل نسبة الاستفتاء حاسمة وليست احتمالية، وإذا وضع الدستور أولاً، التشاور سيكون لما لانهاية، والمطالبون بوضع الدستور أولاً هم من رافضي التعديلات الدستورية والذين اصطدموا بالنتيجة ".

- **هو تشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري.**

يقسم مؤيدو هذه الرؤية لفريقين **أولهما** يرى أن المجلس العسكري تشاور مع القوى السياسية **جميعها** دون استثناء ومؤيدو هذا الفريق من فئات العينة هم ٦ أحزاب سياسية [٣]، وحركة سياسية واحدة [٤]، وناشطة سياسية مستقلة [٥] ويتفقون على أن " النخبة تشاورت مع كل الائتلافات والحركات والأحزاب، لكن الإسلاميين والمجلس العسكري رأوا أن تكون الانتخابات أولاً عكس القوى المدنية، والمجلس العسكري هو الذي أعلن الترتيب وأكد أنه وفق نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية والإعلان الدستوري مارس ٢٠١١، والمواطنون لا يعرفون لماذا قالوا نعم ولماذا قالوا لا على التعديلات الدستورية، فقد ظن بعضهم أنهم لو رفضوا التعديلات الدستورية سيستمر

---

(١) هي الائتلاف الإسلامي الحر، جبهة ثوار التحرير،ائتلاف شباب النوبة .

(٢) د / عبد المنعم أبو الفتوح .

(٣) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس)، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، عضو حزب الجبهة الديمقراطية .

(٤) حركة اتحاد قوى ثورة مصر .

(٥) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

دستور ١٩٧١، وليس وضع دستور جديد، ومن ثم التشاور كان بين المجلس العسكري والقوى السياسية، وأراد المجلس العسكري كسب الوقت ".

وثانيهما يرى أن المجلس العسكري تشاور مع **بعض** القوى السياسية، ويؤيد هذا الفريق عضو حزب واحد [١]، وحركتان سياسيتان [٢]، وائتلاف واحد [٣]، وناشط سياسي [٤]. **ويختلف أنصار هذا الفريق في تحديد القوى السياسية التي تم التشاور معها،** حيث يرى عضو حزب الوفد، و وحركة كلنا خالد سعيد أن التشاور تم مع جماعة الإخوان المسلمين، بينما يرى عضو حركة ثوار ماسبيرو أنه تم التشاور مع بعض الأحزاب مثل الوفد و حزب جماعة الإخوان دون الحركات والائتلافات، بينما حدد ائتلاف شباب الثورة، و الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق القوى التي تم إقصاؤها من التشاور وهى القوى السياسية الثورية الفعلية.

- **يجب الانحياز لرأى الأغلبية:**

يساند هذا الرأي فكرة الانحياز لرأى الأغلبية كما اتضح في نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية. ويؤيده عضو حزب واحد فقط هو عضو حزب النور" ليس للمجلس العسكري حق التوفيق بين مريدي الدستور أولاً أو الانتخابات أولاً ".

- **التشاور محدود وهو قرار انفرادي من المجلس العسكري:** يؤيد هذا الرأي من فئات العينة ٣ أحزاب [٥]، و ٤ حركات سياسية[١]، ومرشح

---

(١) عضو حزب الوفد .

(٢) حركة كلنا خالد سعيد ، وعضو حركة ثوار ماسبيرو .

(٣) هو ائتلاف شباب الثورة .

(٤) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق .

(٥) حزب الكرامة، حزب التحرير المصري، حزب المصريين الأحرار .

للرئاسة [٢]، وممثل المجلس الوطني[٣]. **تتلخص مبررات مؤيدي هذا الرأي في الآتي :**

- "وهو قرار تعسفي، كان يجب أخذ رأى الشعب، والمجلس العسكري يتهم حركة ٦ إبريل لذا لا يأخذ رأيها، المجلس العسكري اختار الانتخابات أولاً دون الرجوع للشعب "[٤].
- "المسألة من البدء خطأ وكان يجب عمل كتلة تعبر عن الثورة، ويستقر عليها المواطنون وعدم التوافق على ذلك أحدث لغط، والاستفتاء الشعبي يجب أن يسبقه حوار واسع وتوضيح لكل فكرة بشكل محايد، ولابد من تشاور ووقت كافي وفق وجهات النظر المختلفة، بحيث تصل كل الآراء للمواطنين، لابد أن يعرف المواطن السيناريوهات المختلفة وأن يدرك نتائج كل اختيار، وهو ما لم يحدث في الاستفتاء على التعديلات[٥] ".
- "تم تحديد الأسبقية لصالح فئة معينة، والاستفتاء طرح علـــى المواطن بطريقة مضللة "[٦].
- "التشاور لم يكن كافيا، حدثت أزمة صراع مع الوقت[٧]".

---

(١) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة ثوار سيناء، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر).

(٢) أ/ بثينة كامل.

(٣) د/ ممدوح حمزة.

(٤) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

(٥) حزب الكرامة .

(٦) حزب التحرير المصري .

(٧) حزب المصريين الأحرار.

ويمكن إجمال هذه الرؤى كما يلي :

جدول (٢٩)

رؤية فئات العينة لطبيعة التشاور في تحديد أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات

الرؤية المطروحة	الإجمالي
هو تشاور جماهيري	٨
تشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري	١٣
يجب الانحياز لرأى الأغلبية	١
التشاور محدود وهو قرار انفرادي من المجلس العسكري	٩
المجموع	**٣١**

يرتبط بما تم في الواقع من إجراء الانتخابات أولاً، طرح بعض الوثائق كمبادئ أساسية للدستور المزمع وضعه في ذلك الوقت، وذلك كحل توافقي يرضى الأطراف التي تختلف على أسبقية الدستور أو الانتخابات واحتلت **وثيقة المبادئ الأساسية للدستور** مساحة واسعة من التشاور والحوار في الفترة الانتقالية، كما سبقت الإشارة لبيان المجلس العسكري الصادر بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١١ الذي تضمن **الالتزام بإصدار إعلان دستوري مكمل يتضمن المبادئ الأساسية للدستور الجديد وضوابط لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية** وبإعمال أحكام القانون والعدالة وبدعم صلاحيات مجلس الوزراء استنادا للإعلان الدستوري[1]. اختار المجلس العسكري الدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطي لجمع الوثائق المعلنة من القوى

(1) اللواء / محسن الفنجرى، بيان صادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يوم ١٢ يوليو ٢٠١١.

السياسية. ثم كلف نائب رئيس الوزراء في تلك الفترة د / على السلمي بملف وثيقة المبادئ الأساسية للدستور وتتلخص رؤى العينة في هذا الصدد في ست رؤى وهى :

- التشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة.
- التحفظ على طريقة إدارة التشاور.
- رفض مبدأ التشاور حول الوثيقة حتى لا يلزم الشعب.
- رفض التشاور لأن الهدف هو وضع الدستور نفسه .
- لم يحدث تشاور حول الوثيقة، مع التأكيد على احترام المبادئ العامة.
- تم تشاور إيجابي واستجابة للتعديلات المطروحة.

وفيما يلي تفصيل ذلك :

- **التشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة :**

يقسم مؤيدو هذا الرأي إلى فريقين **أولهمـا** يضم ٥ أحزاب سياسية [١]، وحركة سياسية[٢] من عينة الدراسة، ويتفقون على أن "وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية هي تشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة، وهى تضمنت مبادئ لا أحد يختلف عليها لصالح مصر، وتحفظ بعض الأساسيات"، **وثانيهمـا** فريق يضم حركة سياسية[٣] و٣ ائتلافات سياسية [٤] من عينة الدراسة ويتفقون على أن

---

(١) هي حزب الغد (جبهة أيمن نور)، وحزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس)، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب المصريين الأحرار.

(٢) هي حركة مستقبل مصر الثورة .

(٣) عضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٤) هي الائتلاف الإسلامي الحر، ائتلاف شباب الثورة، جبهة ثوار التحرير.

"التشاور حول وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور ومعـــايير اختيـــار الجمعيـــة التأسيسية تم بين **بعض** القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة، فهـــو تشاور بين القوى السياسية من ليبرالين، ويساريين وشيوعيين، وماركســـيين دون التيارات الدينية الرافضة لتلك الوثيقة، كما حدث تشاور مـــع المجلـــس العسكري وبين د/ عصام شرف وبعض المعتصمين في ميدان التحرير فـــي اعتصام ٨ يوليو ٢٠١١، والحكومة كانت ترسل أفراد للميدان للتشاور مـــع المعتصمين، وأن التشاور يتم بين المعتصمين وليس القوى السياسية كلها أي تشاور بين المعتصمين والمجلس والحكومة "، ويضيف الائتلاف الإســـلامي الحر أن " من سلبيات الوثيقة الحاكمة للدستور، أنها لا تعكس الأوزان النسبية لكل تيار، الوثيقة يضعها تيار واحد محدد يريد إقصاء الشـــريعة وتنحيتهـــا ويدخل مصر في دوامة، ومصر لا يستطيع أحد فرض أجنـــدة عليهـــا دون تشاور ".

- **التحفظ على طريقة إدارة التشاور :**

يساند هذا الرأي بأن طريقة التشاور حول الوثيقـــة يشـــوبها عـــدد مـــن التحفظات ٦ أحزاب سياسية [١]، و٤ حركـــات سياســـية [٢]، ومرشـــح للرئاسة [٣]، وناشط سياسي مستقل[٤] من فئات العينة، ويرجع ذلك **لعـــدة أسباب** في رأى العينة هي :

---

(١) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، و عضو حزب الجبهة الديمقراطية، و عضو حزب الوفد، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الكرامة.

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، حركة ثوار سيناء.

(٣) أ/ بثينة كامل .

(٤) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

- " هناك عدد كبير من الوثائق تم طرحها، إنتاج هذه الوثائق كان نتيجة تشاور واسع سواء في المجلس الوطني أو في التحالف الديمقراطي من أجل مصر، أو وثيقة الأزهر، أو المستشار هشام البسطاويسي، وغيرها من الوثائق، تم تشاور وحوار حولها، لكن التشاور حول كيفية تجميعها لإصدار وثيقة واحدة منقطع[١] ".
- " التشاور كان مجرد استماع فقط بين القوى السياسية والحكومة والمجلس العسكري، غالبا لا يتم الأخذ بآراء القوى السياسية" [٢].
- " فكرة استدعاء رؤساء الأحزاب بشكل شخصي والاجتماع مع كل فرد على حدة، هو تشاور غير مفتوح للجميع، يجب أن يفتح للجميع لكل المواطنين والحقوقيين[٣] ".
- " هو تشاور نخبوى بسبب الاستقطاب، وهو استقطاب لا يتزحزح. وثيقة المبادئ ليست محل اتفاق، القوى الإسلامية ترى المعروض مرفوض، والقوى الليبرالية ترى أن المعروض يجب أن يكون مفروض. المبادئ من السهل الاتفاق عليها، لكن لا للفرض على الشعب. المواد الاسترشادية من واجب كل مواطن التفكير في مستقبل بلده، أما فكرة الإلزامية فلا يملك أحد أن يضع قاعدة ملزمة، وإن حدث تكون عبثية سياسية. الدستور لا يخص فصيل، ولا فترة زمنية لذا لا يجب على الليبرالين واليساريين احتكار الفكرة، إذا كان الإخوان يُتهمون باستخدام الفيتو، فالليبراليون مُتهمون بالوصاية

---

(١) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

(٢) عضو حزب الجبهة الديمقراطية .

(٣) عضو حزب الوفد .

والفوقية والتأله. ويجب أن نعلم أن هناك مبادئ عامة دستورية هـي جزء من التراث الإنساني المشترك تكتب أو لا تكتب، ويجب أن نعلم أن الدستور يعبر عن هوية وطن وسلطات دولة وحقوق أفراد علـى وجه التكافؤ والتوازن بما يحول دون الاستبداد والفسـاد. باختصـار الليبرالون يقولون (أنا أخاف منك دعني أحكمك)، والتيار الإسلامي لم يعارض أن يضع الليبراليون ضمانات، ولكن الليبراليين وضعوا ليس ضمانات ولكن أرادوا أن يحكموا هم، مع أن نائبي رئيس الـوزراء تلك الفترة د / عصام شرف أحدهما يسـاري والآخـر ليبرالـي. ووثيقة الأزهر رائعة ليس بها إلزام لذا قبلها الإخوان، لكن رفضـت وثيقة د / على السلمي لأنها فوقية "[١].

- " لم توجد نية في التشاور حول المبادئ، الاستقطاب موجود والنيـة مبيتة، بسبب خوف التيارات الليبرالية أن ليس لها قاعـدة شـعبية، وتخشى من سيطرة الاتجاه الإسلامي،الموضوع ليس تنازلات مـن حيث المبدأ، المبادئ المطروحة ليس عليها خلاف، الخـلاف حـول طبيعة المواد ودرجة الإلزام وليس المواد نفسها [٢]".
- اختيار د / أسامة الغزالي حرب لجمع الوثائق المعلنة والتنسيق بينها هو أحد أسباب توقف الحوار والاسـتقطاب الحـاد حـول المبـادئ الأساسية بين العلماني والإسلامي [٣].

---

(١) حزب الحرية والعدالة.

(٢) حزب الوسط .

(٣) حزب الكرامة .

- " المجلس العسكري يحاول وضع عرض مقدم من جبهة سياسية لـــه من أجل إقرارها، وليس على اتفاق كامل مع كل القوى السياسية، هو يريد وضع وثيقة حاكمة للدستور، ويحاول أن يجد لها شرعية، ولذا يأخذها من جبهة سياسية، وتم إقصاء التيارات المختلفة معه، ولم يتم أخذ آراء جميع التيارات في الوثيقة الحاكمـــة للدســـتور. والجبهـــة السياسية التي تزعمها د / ممدوح حمزة ممثل المجلس الـــوطني لـــم تعبر بشكل كافي عن كل القوى السياسية، ولم يحدث عليها إجماع. و المهم شرعية المصدر بأن تكون بموافقة شعبية وليس شـــرعية مـــن المجلس العسكري لأنه جهة قائمة بدور رئيس الجمهورية "[1].
- " المجلس العسكري أصدر قرار تعسفي بأن يتم إصدار وثيقة المبادئ الأساسية ومعايير اختيار الجمعية التأسيســـية، ويريـــد أن التيـــارات الدينية تنضم له حتى تحدث شعبية له، وهى فكرة جيدة إذا لم يوجـــد ضغط، رغم أن المجلس العسكري هو الذي أصدر القـــرار بطريقـــة منفردة. والمجلس العسكري يريد تأمين نفسه ليكون الحاكم من وراء الستار [2] ".
- " التشاور بين المجلس العسكري وبعض النخبـــة، لا يوجـــد حـــوار والأشخاص لا يجيدون لغة الحوار، الحوار كان إملائى ومن طـــرف واحد [3]، المجلس العسكري منذ لحظة تنحى مبارك هو فـــي حالـــة

---

(١) حركة اتحاد قوى ثورة مصر.

(٢) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر).

(٣) حركة ثوار سيناء.

ارتباك، لا يوجد إحساس لدى المجلس العسكري بحدوث ثورة، ويرى أن الشباب ليسوا على قدر المسئولية" [١].

- " هو تشاور نخبوي، ويهدف لإضاعة الوقت، والمجلس العسكري لا يريد لأحد أن ينتقده، بهدف إبقاء الحال علـــى مـــا هـــو عليـــه [٢]، والتشاور كان بالونات اختبار فقط للتفرقة، العسكر لا ينحـــون نحـــو التطور الديمقراطي في مصر، كلما تحاول القوى السياسية أن تتوحد يخلق المجلس العسكري قضية ما للفرقة [٣]".

- **رفض مبدأ التشاور حول الوثيقة حتى لا يلزم الشعب :**

يؤيد هذا الرأي من عينة الدراسة عضو حزب النور ويرى أن " لا يوجد شئ اسمه وضع مبادئ فوق دستورية تلزم الشعب، الأجدى أن الشعب يضع دستوره بنفسه، لا يوجد شخص يلزم الشعب بشئ، في كل الأحوال الفريقان الموجودان على الساحة بهما فريق ملتف على إرادة الشعب هو التيار الليبرالي والعلماني هم معزولون عن الناس، ويتصدرون الإعلام لكن المواطن العادي مهمش [٤]".

- **رفض التشاور لأن الهدف هو وضع الدستور نفسه :**

يدعم هذا الرأي حزب واحد [٥]، وحركة سياسية واحدة[٦]، وائتلاف واحد[١] أيضًا ويتفقون على أن "الهدف وضع دستور جديد، مجلس الشعب

---

(١) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة .

(٢) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٣) أ/ بثينة كامل .

(٤) عضو حزب النور.

(٥) حزب التحرير المصري .

(٦) حركة كلنا خالد سعيد.

القادم لا يجب أن يضع الدستور، لأنه لا بد من المراعاة بدقة من هو ممثل في مجلس الشعب، قد لا يكون الأعضاء على قدر من العلم والدراية والفهم للاعتراض على بعض المواد المجحفة في الدستور، هل كلما يتغير البرلمان نغير الدستور؟ ".

- **لم يحدث تشاور حول الوثيقة، مع التأكيد على احترام المبادئ العامة :**

يؤيد هذا الرأي حزب واحد[٢]، ومرشح للرئاسة [٣] ويتفقان على أن " وثيقة المبادئ مرفوضة لذا وئدت، لا يمكن للشعب أن يضع فوقه شئ هي بدعة والقوى الرئيسية كانت ترفض الوثيقة لذا لم ينجح التشاور حولها، المبادئ الأساسية موجودة بشكل عرفي مثل احترام الأديان ولم ينص عليها. التشاور ليس معناه إبداء الرأي إعلاميا، لكن الجلوس في مجلس تشاوري، لم يحدث التشاور بين جميع الأحزاب، ود / على السلمي اتصالاته ضعيفة وقليلة ".

- **تم تشاور إيجابي واستجابة للتعديلات المطروحة :**

يؤيد هذا الرأي حركة سياسية واحدة [٤]، وممثل المجلس الوطني[٥]، وناشط سياسي[٦] واحد من فئات العينة، ويرون أن " هي تشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري، الوثائق وضعها متخصصون، وتمثل حل وسط بين فريق الانتخابات أولاً وفريق الدستور أولاً توافقت عليها معظم القوى

---

(١) ائتلاف شباب النوبة.

(٢) حزب الفضيلة .

(٣) د / عبد المنعم أبو الفتوح .

(٤) الجبهة الحرة للتغيير السلمي.

(٥) د / ممدوح حمزة.

(٦) أ/ جورج إسحاق .

السياسية عدا التيارات الإسلامية، المجلس العسكري استجاب لاقتراح المبادئ فوق الدستورية ".

ويمكن عرض عدد مرات تكرار كل اتجاه كما يلي :

جدول (٣٠)

رؤية فئات العينة لطبيعة التشاور

حول وثيقة المبادئ الأساسية للدستور

الرؤية المطروحة	الإجمالي
التشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة	١٠
التحفظ على طريقة إدارة التشاور.	١٢
رفض مبدأ التشاور حول الوثيقة حتى لا يلزم الشعب	١
رفض التشاور لأن الهدف هو وضع الدستور نفسه	٣
لم يحدث تشاور حول الوثيقة، مع التأكيد على احترام المبادئ العامة	٢
تم تشاور إيجابي واستجابة للتعديلات المطروحة	٣
المجموع	**٣١**

ولعل تأكيد ١٢ قوى سياسية في نتائج المقابلات الميدانية على تحفظها على طريقة التشاور حول الوثيقة يتسق مع رفض المواطنين لوثيقة د/ علي السلمي وخروجهم في مليونية لإسقاطها. فقد طرحت وثائق مثل الوثيقة التي أصدرها التحالف الديمقراطي من أجل مصر، ومؤتمر الوفاق القومي أصدر ورقة بعنوان وثيقة إعلان المبادئ الأساسية للدستور المصري الجديد، والمجلس الوطني أصدر ما سماه وثيقة إعلان مبادئ الدستور المصري القادم بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ودار الشروق أصدرت ما سمته إعلان مبادئ المواطنة والدولة المصرية، أما منظمات حقوق الإنسان فأصدرت ما سمته

الأحكام الأساسية في الدستور: بردية منظمات حقوق الإنسان المصرية وقعت عليها٢٧ منظمة [١]. وأصدر الأزهر الشريف وثيقة الأزهر، وأعلن كل من الدكتور محمد البرادعي، والمستشار هشام البسطويسي، وثيقة مبادئ أساسية للدستور. و**اتفقت وثائق المبادئ الحاكمة للدستور التي أعدتها القوى السياسية** على الطابع المدني للدولة والمواطنة وضمانات لحرية الرأي والتعبير، وحماية الممتلكات الخاصة والعامة، وسيادة القانون، وشددت على بقاء المادة الثانية التي تنص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، بينما اختلفت حول طبيعة النظام السياسي للدولة بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، ومنحت بعض الوثائق مثل **وثيقة المستشار هشام البسطويسي** وضعا مميزا للمؤسسة العسكرية في الدولة، حيث تضمنت فصلا كاملا عن القوات المسلحة ودورها، ونصت على إمكانية فرض حظر على مناقشة الشئون المالية للجيش في حين اهتمت **وثيقة البرادعي** بالحقوق الأساسية للمواطن مثل الحق في المعيشة والصحة والتعليم، بينما **تعرضت وثيقة أحزاب التحالف الديمقراطي** إلى شئون تفصيلية في إدارة الدولة مثل تبعية هيئة الطب الشرعي إلى مجلس القضاء الأعلى، أما **وثيقة المجلس الوطني** فنصت على ضرورة حماية التنوع الثقافي للدولة ونصت على عدم جواز ممارسة نشاط سياسي على أساس ديني.

ترى الدراسة أن سكوت الإعلان الدستوري الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ عن تحديد طريقة اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية للدستور، وشكلها وتخصصات أصحابها، والجهات والقوى التي تمثلها، وما إذا كانت ستضم شخصيات برلمانية أو حزبية، وكيفية اختيار الخبراء والمفكرين وانتماءاتهم،

---

(١) أ. د / أسامة الغزالي حرب، الوثيقة الكاشفة، الأهرام، ١٧ أغسطس ٢٠١١ .

الأمر الذي دفع كثيرين إلى المطالبة بالتشاور بين كافــة القــوى السياســية، وصولا إلى توافق مجتمعي حول معايير تشكيل هذه اللجنــة، والاعتبــارات المهنية الواجب مراعاتها عند كتابة الدستور، وهو ما دفع المجلس العسكري إلى تكليف الحكومة بدراسة ووضع ما عرف بوثيقة "المبادئ الدستورية". وأن **الخلاف الحاد حول وثيقة د على السلمي بدأ في التبلور وامتد ليشمل عــددًا من القوى الليبرالية واليسارية ولم يعد قاصرا على القوى الإسلامية عندما أعاد نائب رئيس الوزراء السابق د. على السلمي طرح وثيقة**(إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة) **مرة أخرى في أول نوفمبر ٢٠١١** متضمنا مادتين جديدتين لم تطرحا للنقاش من قبل، وهما المادتــان التاســعة [(١)] والعاشرة [(٢)] اللتان اعترضت معظم أطراف الساحة السياسية عليهما. فقــد صيغت المادة التاسعة بطريقة تضع القوات المسلحة في وضع غير مناســب

---

(١) المادة ٩ من وثيقة د / السلمى تنص على أن " الدولة وحدها هى التى تنشئ القوات المسلحة، وهى ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها وحماية الشرعية الدستورية ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر فى كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا فى موازنة الدولة، كما يختص دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره.ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب " .

(٢) المادة ١٠ من وثيقة د / السلمى تنص على أن " ينشأ مجلس يسمى "مجلس الدفاع الوطنى" يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى. والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد الإجباري وفقًا للقانون، كما تنظم التعبئة العامة بالقانون " .

لبناء دولة حديثة[1]. **ويرجع رفض القوى السياسية** للوثيقة بعد إضافة المادتين ٩ و ١٠ إلى رفض الوثيقة لأن من الضروري خضوع القوات المسلحة مثل باقي مؤسسات الدولة للرقابة على ميزانياتها، فالقوات المسلحة بهذا البند تجعل من نفسها دولة داخل الدولة، والشعب هو حارس شرعية بلاده الدستورية وليس الجيش.

تم التشاور عند استئناف الحوار السياسي حول الوثيقة مع د /علي السلمي للخروج برؤية سياسية توافقية بعد توليه منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، حول المعايير الأساسية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور على **مدى٩٦ ساعة خلال٣٠ اجتماعا** حضرها العديد من الطوائف السياسية[2]. وقد أعلنت الصحف القومية أن السلطة السياسية استجابت لطلبات القوى السياسية،إذ قررت تعديل المادتين٩ و١٠، ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، واعتبار الوثيقة استرشادية وملزمة أدبيا للموقعين عليها، وأن التعديلات تشمل تأكيد خصوصية القوات المسلحة في إدارة شئونها، ومراعاة ذلك عند مناقشة الميزانية، لكن دون تحديد لكيفية المناقشة. وتتضمن التعديلات أن تكون الجمعية التأسيسية للدستور بالتوافق، وممثلة لكل فئات وأطياف الشعب، وجزءا من البرلمان، ومن الشخصيات العامة، وتحديد الجهات الممثلة للشعب دون تحديد لأعدادها

---

(١) أ. د/ وحيد عبد المجيد، موقع الجيش في وثيقة السلمي توثيق للتاريخ، جريدة الأهرام،١٠ يناير ٢٠١٢ .

(٢) عبد الرءوف خليفة، د/ علي السلمي يكشف حقيقة الصراع حول الوثيقة الدستورية: محتوي الوثيقة الضمانة الوحيدة لتجنب الصدام بين التيارات الإسلامية والليبرالية، جريدة الأهرام، ٩ ديسمبر ٢٠١١ .

مسبقا [1].إلا أن القوى الإسلامية وبعض القوى الليبرالية واليسارية أعــادت مشهد المليونيات إلي ميادين المدن المصرية الكبرى، وتجمع أكبر عدد منهم بميدان التحرير بالقاهرة، تشاركهم الجماعات الشبابية وقد امتلأ الميدان بمئات الآلاف، كما تجمع أكثر من مائة ألف في ميدان القائد إبــراهيم بالإســكندرية وتكرر مشهد المظاهرات في أغلب المحافظــات يــوم ١٨ نــوفمبر ٢٠١١ وتسمى " جمعة المطلب الوحيــد " مــرددين الهتافــات والشــعارات ضــد الوثيقة[2].

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسومًا بقانون رقــم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لســنة ١٩٧٧ الخــاص بنظام الأحزاب السياسية[3] في ٢٨ مارس ٢٠١١، وكانت رؤية فئات العينة للتشاور بشأن قانون الأحزاب السياسية ثلاثة اتجاهات رئيسة وهى :

- القانون صدر دون تشاور.
- المجلس العسكري تشاور مع بعض القوى السياسية.
- القانون صدر دون تشاور لكنه مرضى.

وفيما يلي تفصيل تلك الاتجاهات :

- **القانون صدر دون تشاور :**

---

(١) محمد عنز وأماني ماجد، التحالف الديمقراطي يؤكد موافقة الحكومة علي تعديل وثيقة المبادئ، جريدة الأهرام، ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

(٢) الإخوان والسلفيون احتكموا إلي الميدان مئات الآلاف يطالبون بإسقاط وثيقة المبادئ وتسليم السلطة للمدنيين، جريدة الأهرام، ١٩ نوفمبر ٢٠١١.

(٣) أنيسة حسونة وآخرون، المشهد السياسي المصري بعد ٢٥ يناير الأحزاب السياسية المصرية(٢) تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠١١، ص ٢٦.

يؤيد هذا الاتجاه ٨ أحزاب سياسية [١]، و٦ حركـــات سياســـية[٢]، و٣ ائتلافات[٣]، ومرشحا الرئاسة[٤] وناشطان سياســـيان [٥]، وممثـــل المجلـــس الوطني [٦] ويتفقون على أن "القانون صدر دون تشاور بطريقة إملائية مـــن المجلس العسكري، يمنع قيام أحزاب حقيقية معبرة عن الثورة، لأنه يحتـــاج لأموال باهظة لإنشاء حزب ولم يتم حوار مع الشباب أو القوى السياسية، لم يحدث أبدا إعطاء فرصة أو حتى الإشارة للأحزاب القديمة لتوفيق أوضاعها بعد الثورة".

- **المجلس العسكري تشاور مع بعض القوى السياسية :**

يؤيد هذا الرأي٤ أحزاب سياسية [٧] وتنقسم إلى تيارين **أولهما** ثلاثـــة أحزاب [٨] ترى أن "التشاور كان بين المجلس العســـكري وبعـــض القـــوى السياسية، التي لها مصالح، ولديهم قوة وتستطيع إنشاء حزب مثل الإخـــوان المسلمين، بين الإخوان والمجلس العسكري "، **وثانيهما** تيار يمثلـــه حـــزب

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الوفد، حزب الوسط، حزب الفضيلة، حزب الكرامة .

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء.

(٣) الائتلاف الإسلامي الحر، ائتلاف شباب الثورة، ائتلاف شباب النوبة .

(٤) د / عبد المنعم أبو الفتوح،أ/ بثينة كامل .

(٥) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق و المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٦) د / ممدوح حمزة .

(٧) حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب الحرية والعدالة .

(٨) حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، عضو حزب الجبهة الديمقراطية .

الحرية والعدالة ويرى أن " تعديلات قانون الأحزاب السياسية تجعلـه هـو أفضل القوانين التي أصدرها المجلس العسكري، وكان توافقيـا، واسـتجابة لمطالب شعبية، لا تحتاج تشاور، هو عدل ٥ مواد فقط، و المجلس العسكري سمع للقوى السياسية، وأصبح تأسيس الحزب بالإخطار، وهو مطلب شعبي ".

- **القانون صدر دون تشاور لكنه مرضى:**

يؤيد هذا الاتجاه حزبان [١]، وحركتان سياسيتان[٢]، وائتلاف واحد [٣]. ويتفقون على أن " المجلس العسكري حاول عمل تعديلات مناسبة ولـيس موضوع أخذ آراء القوى السياسية، وطبيعة القانون اقتضت إلا يـتم أخـذ رأى القوى السياسية، لأنه يأخذ رأى من، حتى ينشئ أحزابًا هل يأخـذ رأى الأحزاب القديمة في شروط إنشاء أحزاب جديدة؟ هل يأخـذ رأى ائتلافـات وشباب الثورة، هم ليسوا أحزاب وكانت الائتلافات ترى أن ٥ آلاف عضـو كثيرة لإنشاء الحزب، بينما المجلس يرى أنه شرط إيجابى لضمان الجديـة، ولم يحدث تشاور كاف بسبب محدودية الوقت، وكانت التعـديلات محاولـة لإرضاء الرأي العام، لأنها مطلب من قبل الثورة، التشاور كان سابقا علـى قيام الثورة، وجاء القانون معبرا عن بعض طموح القوى الشعبية ".

وفيما يلي توضيح لمجمل الآراء :

---

(١) حزب التحرير المصري، و عضو حزب النور.

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة.

(٣) جبهة ثوار التحرير.

جدول (٣١)

رؤية فئات العينة للتشاور حول المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية

الرؤية المطروحة	الإجمالي
القانون صدر دون تشاور	٢٢
المجلس العسكري تشاور مع بعض القوى السياسية	٤
القانون صدر دون تشاور لكنه مرضى	٥
المجموع	**٣١**

ترى الدراسة أن هناك قطاعًا من المصريين بعد الثورة يريد أن يشارك في العمل السياسي الحزبي ولم يكن يجد الإطار الملائم لأسباب شخصية أو أيديولوجية أو تنظيمية، وعليه جاءت تعديلات قانون الأحزاب سهل إلى حد ما إنشاء أحزاب جديدة مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الثورة، وقد اشتملت التعديلات على :

- **النقاط الإيجابية التي تم الأخذ بها، وكانت مطلبا للأحزاب قبل الثورة :**
  - إلغاء لجنة شئون الأحزاب وأن يستبدل بها هيئة قضائية.
  - تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار يعد شيئًا إيجابيًا ودعمًا للحياة السياسية التي واجهت عقبات وتم طلبها أثناء الحوار الوطني للأحزاب والقوى السياسية[1].

---

(١) أنيسة عصام الدين حسونة وآخرين، مرجع سابق، ص ١٥ – ١٦ .

- فتح عضوية الأحزاب للمجنسين بالجنسية المصرية منذ ٥ سنوات بدلا من ١٠، ووضع عبارات وصياغات أكثر دقة من القـــانون السابق للأحزاب السياسية [١].

- **النقاط محل الخلاف والتي كان يجب التشاور حولها :**

- الخلاف حول **الدعم** المقدم للأحزاب سنويًا فقد نصت التعديلات على إلغاء مبلغ الدعم السنوي، يرى **المؤيدون لتقديم الدعم** أن هناك أحزابًا شابة تحتاج هذه المساعدات التي كانت تدعم إلى حد كبير وجود أي حزب في بدايته وتضمن استمراره، إلغاء الدعم لن يسمح إلا للقوى الرأسمالية ورجال الأعمال فقط بإنشاء الأحزاب، ويؤثر سلبا على الصحافة الحزبية[٢]، بينما **يرى الرافضون لتقديم الدعم** أن إلغاءه يسمح باستمرار الأحزاب الجادة ذات الحضور في الشارع، وينفى أي شبهة علاقة بين الأحزاب والدولة والسلطة الحاكمة، المطلوب من كل حزب أن يتحول إلى مؤسسة قوتها في اشتراكات أعضائها لا في الدعم المالي الذي يأتي من الحكومة أو رجال الأعمال، لأن الاعتماد على الدعم يعنى التبلد والاتكالية، أما الاعتماد على اشتراكات الأعضاء فيعنى المبادرة والإيمان بفكرة، وهناك تسهيلات كثيرة يمكن أن تعطيها الدولة (بعد أن تنفصل عن

---

(١) أ.د / عمرو هاشم ربيع، " الأبعاد السياسية والدستورية والقانونية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ – ٢٠١٢ "، في: أ.د / عمرو هاشم ربيع (محررا)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ – ٢٠١٢، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢)، ص ٤٠ .

(٢) عادل الدرجلى ومحمود رمزي، جدل بين الأحزاب حول إلغاء الدعم المالي، المصري اليوم، ٣٠ مارس ٢٠١١ .

الحكومة) للأحزاب الحقيقية، سواء في الضرائب المفروضة على العقار أو إعطاء مقر رئيس لكل حزب لديه تمثيل في البرلمان وغيرهما من الأشياء التي لا تدخل في إطار الدعم المالى المباشر[1].

- تحديد المقصود بإقامة أحزاب بمرجعية دينية وليست علـــى أســاس ديني، كل حزب يجب أن تكون له مرجعية فكرية وتختلــف بــين ليبرالية أو يسارية أو دينية ويعود في مبادئه لها ولكن الحزب على أساس ديني لا يسمح إلا بمعتنقي ديانة واحدة الالتحاق به وهو مــا ترفضه كل دول العالم ولا تجيزه [2].
- حظر التمويل من شخص اعتباري حتى لو كان متمتعــا بالجنســية المصرية.
- حظر أن يكون الحزب على أساس طبقي، فالعديد من دول العــالم بها أحزاب تعبر عن مصالح طبقات [3].
- الوضع القانوني للأحزاب القائمة بالفعل وما إذا كان ينبغـــي عليهــا إعادة توفيق أوضاعها وترتيب أوراقها قانونًا مرة أخرى[4].
- فرض قيود على تأسيس الحزب رغم النص على تأسيسه بالإخطار، مثل اشتراطه ٥ آلاف توكيل رسمي لإنشاء حزب جديد، تشــكيل لجنة قضائية يمكن أن تعترض على تأسيس حزب وترفع دعــاوى

---

(١) أ. د / عمرو الشوبكي، دعم الأحزاب،المصري اليوم ٧ يونيه ٢٠١١.

(٢) أ. د / وحيد عبد المجيد، هل يمكن إلغاء حزب الرئيس؟ ، الأهرام، ٢ يوليو ٢٠١٢.

(٣) محمد العجاتي ، " قانون الأحزاب وخطوة جديدة نحو الديمقراطية"، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة فردريش إيبرت، ٢٠١١، ص ٦.

(٤) نجوى أبو الخير، مرجع سابق، http://www.egynews.net

حله أمام القضاء، وهذا يتنافى مع الحكمة من مبدأ الإخطار نفســه، ويضع نوعًا من الوصاية على تأسيس الأحزاب [1].

- اشتراط نشر ٥ آلاف اسم في صحيفتين يوميتين واسعتين الانتشار، يكلف مبالغ طائلة.

- غياب أي قواعد خاصة بضمانات الديمقراطية الداخلية للأحزاب [2].

وترى الدراسة أنه كان يجب إجراء تشاور كاف مع القوى السياسـية قبل إصدار القانون، فقد قرر المجلس العسكري تحمل تكاليف نشر أسـماء مؤسسي الأحزاب بالصحف الكبرى تخفيفًا منه على تلك الأحزاب.وذلك بعد أن اعترض كثيرون على النص في قانون الأحزاب الجديد على نشر أسماء المؤسسين للحزب في صحيفتين واسعتين الانتشار، وكان الأجدى التشـاور قبل إصدار القانون[3]، و أيضًا يجب الحذر من تفتيـت طاقـات المـواطنين بالإسراف في تكوين الأحزاب الصغيرة المتشـابهة وإلـى إعطـاء أولويـة واضحة للصيغ التجميعية بعيدا عن الحسابات السياسية والشخصية، إلـى أن تثبت محدودية فاعلية التجميع[4].

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية **٥ مراسيم بقوانين بشأن تنظيم مباشرة الحقـوق السياسـية، ٤** منهـا قبـل إجـراء الانتخابات البرلمانية، وواحد قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وهـي وفـق الترتيب الزمني **أولاً** المرسوم بقانون رقم **(٤٦)** لسنة **٢٠١١** الخاص بتعديل

---

(١) عادل الدرجلي ومحمود رمزي، جدل بين الأحزاب حول «إلغاء الدعم المالي»، المصري اليوم، ٣٠ مارس ٢٠١١ .

(٢) محمد العجاتى ، مرجع سابق، ص ٦.

(٣) تكلفة إعلانات تأسيس الأحزاب الجديدة، جريدة الأهرام، ٢٦ مايو ٢٠١١.

(٤) أ .د / عمرو حمزاوى، الأحزاب، جريدة الشروق، ٣٠ مارس ٢٠١١.

بعض أحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقــوق السياسية، بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١١[١]، **وثانيًا** المرســوم بقــانون رقــم ١١٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١١ [٢]، **وثالثًا** المرسوم بقانون رقم ١٢٤ بتعديل بعض أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياســية بتــاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١١[٣]، **ورابعًا** مرسوما بقانون بشأن تصــويت المصــريين فــي الخارج خلال الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣٠ لســنة ٢٠١١ بتــاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١١[٤]، **وخامسا** المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٢ [٥]، ويعرف **إعلاميا بقانون عزل الفلــول**، وكانــت آراء فئات العينة في التشاور حول قانون مباشرة الحقوق السياسية [٦] فــي ثلاثــة اتجاهات هي :

---

(١) هانى بدر الدين،المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر مرسومًا بقانون مباشرة الحقوق السياسية، الأهرام، ١٩ مايو ٢٠١١.

(٢) عبد المعطى أحمد، تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، جريدة الأهرام، ١٦ سبتمبر ٢٠١١ .

(٣) المجلس العسكري يصدر مرسوما بتعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، جريدة الشروق، ٩ أكتوبر ٢٠١١.

(٤) المجلس العسكري يعلن قانون تصويت المصريين بالخارج، جريدة التحرير، ١٩ نوفمبر ٢٠١١ .

(٥) الجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر(أ)، ٢٣ إبريل ٢٠١٢، ص ٣.

(٦) وهى القوانين التي صدرت بالتزامن مع إجراء المقابلات المتعمقة وهى الثلاثة قوانين الأولى المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية، بينما صدر القانون الرابع في نوفمبر ٢٠١١، والخامس في إبريل ٢٠١٢ بعد الانتهاء من إجراء المقابلات .

- صدرت دون تشاور وبطريقة إملائية.
- تم التشاور النخبوى حول القوانين المنظمة لمباشـــرة الحقـــوق السياسية.
- صدرت القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية بالتشـــاور بين المجلس العسكري والقوى السياسية.

وفيما يلي تفصيل هذه الاتجاهات :

- **صدرت دون تشاور وبطريقة إملائية:**

يساند هذا الاتجاه من فئات العينة ٩ أحزاب سياسية [١]، و٧ حركـــات سياسية [٢]، و ٤ ائتلافات سياسية[٣]، والمرشـــحان للرئاســـة بالعينـــة[٤]، و٢ نشطاء سياسيون[٥]، وممثل المجلس الوطني[٦]، ويرون أنه " لم يتم أخذ رأى القوى السياسية بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، وصــــدرت القـــوانين المنظمة لهذا الحق بطريقة فردية، ودليل ذلك تعديل القانون أكثر من مـــرة، ولم يحدد موقف المصريين في الخارج، و حتى ميعاد الانتخابات البرلمانيـــة

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، عضو حزب النور، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي،الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب الفضيلة، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري .

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء .

(٣) الائتلاف الإسلامي الحر، ائتلاف شباب الثورة، جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة.

(٤) د/ عبد المنعم أبو الفتوح، أ/ بثينة كامل .

(٥) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، و المستقلة د/ سلمى أبو المجد.

(٦) د / ممدوح حمزة .

كان إملائيا "، ويضيف عضو حزب النور " رغم أنه صدر بطريقة فردية إلا أنه كان مرضيا ".

- **تم التشاور النخبوي حول القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية** : يؤيد هذا الاتجاه من فئات العينة ٣ أحزاب سياسية[١]، وحركة سياسية واحدة [٢]، ويتفقون على أنه " تم عمل مشاورات نخبوية الأحزاب فقط كنوع من الترضية والمظهر، ولم يتم الأخذ ببعض المواد التي عرضها النشطاء السياسيون ".
- **صدرت القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية بالتشاور بين المجلس العسكري والقوى السياسية** : يساند هذا الاتجاه حزبان هما حزب الحرية والعدالة، و حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس)، ويتفقان على أن " القانون في معظمه صدر بالتشاور مع كافة القوى السياسية، ورأى المجلس العسكري كان الحلول الوسط، و حق المصريين في الخارج في التصويت يمكن أن يتم من خلال شبكة إلكترونية مغلقة أو سفر القضاة، والتنفيذ ليس مهمة التشريع ولكن مهمة الحكومة آليات التنفيذ ". ويمكن توضيح الآراء المختلفة كما يلي :

---

(١) هي حزب التيار المصري، وحزب الوسط، وعضو حزب الوفد.

(٢) هي حركة مستقبل مصر الثورة .

جدول (٣٢)
رؤية فئات العينة للتشاور
بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية

الرؤية المطروحة	الإجمالي
صدرت دون تشاور وبطريقة إملائية	٢٥
تم التشاور النخبوى حول القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية.	٤
صدرت القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية بالتشاور بين المجلس العسكري والقوى السياسية	٢
المجموع	٣١

ترى الدراسة أن قانون مباشرة الحقوق السياسية من أكثر القوانين التي تم تعديلها منذ صدوره عام ١٩٥٦، وقد حدث عام ٢٠٠٠ تعديله مرتين في ذات العام [١]، وكان آخر تعديل له قبل الثورة في عام ٢٠٠٧، وأغلب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون أدخلت في سنوات الانتخابات. وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أصدر المجلس العسكري **المرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١١** الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١١ [٢].
وقد تضمن هذا القانون عددا من النقاط الإيجابية كما يلي :

---

(١) حيث عدل بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠، المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٥ مكررًا في ١٥ أبريل سنة ٢٠٠٠، ثم تم تعديله في شهر يوليو من نفس العام بموجب القرار بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠، المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٧ مكررًا في ١٢ يوليو سنة ٢٠٠٠ .

(٢) هانى بدر الدين،المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر مرسومًا بقانون مباشرة الحقوق السياسية، الأهرام، ١٩ مايو ٢٠١١.

النقاط الإيجابية لقانون مباشرة الحقوق السياسية :

- أخذ في اعتباره الكثير من مطالبات منظمات المجتمع المدني، وهو بداية جيدة لإجراء انتخابات حرة نزيهة، وخاصة فيما يتعلق بإبعاد وزارة الداخلية عن مباشرة الجداول والترشيح وإعلان الأسماء، وقصر دور وزارة الداخلية على تأمين المقار والدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية (١).
- التصويت بالرقم القومي، و إلغاء الجداول الانتخابات السابقة.
- أن عودة الإشراف القضائى على الانتخابات بمثابة عودة للتقليد الذي أرسته المحكمة الدستورية العليا لضمان نزاهة العملية الانتخابية.
- منع استخدام الشعارات الدينية في الانتخابات.
- إذا كانت تعديلات القانون لم تنص صراحة على إعطاء المصريين في الخارج حق التصويت، إلا أن الإبقاء على المادة الأولى من القانون الأساسي على حالها تعطيهم هذا الحق ضمناً في نصها على أن كل مصري له حق مباشرة الحقوق السياسية، وهذا يعنى أن اللجنة العليا ستدرس هذا الموضوع وتقرر إمكانية تنفيذه سواء في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية(٢) .

---

(١) تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية ترسخ الديمقراطية وتضمن نزاهة الانتخابات، جريدة الشروق، ١٩ مايو ٢٠١١

(٢) **شعيب عبد الفتاح**، قراءة في تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية ، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات،

http://www.sis.gov.eg

- وجود قاض لكل صندوق مع إمكانية أن يشرف القاضي على عـــدة لجان بحد أقصى ثلاث لجان وبشـــرط رؤيتــه لكافـــة الصـــناديق الانتخابية.
- إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى على مرحلتين أو ثـــلاث مراحل بدلاً من مرحلة واحدة، حسب مـــا تقـــره اللجنـــة العليـــا للانتخابات، وذلك حتى يتمكن القضاء من توفير قاض لكل صندوق انتخابي في كافة أنحاء مصر[1].
- إنشاء أمانة فنية دائمة أيضًا للانتخابات يصدر بها قرار من ئـــيس الجمهورية بغرض معاونة اللجنة العليا للانتخابات في عملها.
- السماح من خلال اللجنة العليا للانتخابات بتواجد منظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية لمتابعة الانتخابات.
- طريقة تشكيل اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات فـــي التعـــديل الجديد هو استجابة لمطالب القوى السياسية، حيث سيكون تشـــكيلها من القضاة فقط وستخلى من أعضاء من السلطة التنفيذية، كمـــا أن لها أعلى سلطة فيما يخص الانتخابات، وعملها دائم لا يقتصر على فترة الانتخابات [2].

وكانت **تلك الإيجابيات مطالب للقوى السياسية** من قبل اندلاع ثـــورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وغالبية القوى السياسية اتفقت على أن القانون لا يحقق إلا

---

(١) أحمد فتحي وآخرون، البرادعي ينتقد قانون مباشرة الحقوق السياسية، الشروق، ٢٠ مايو ٢٠١١.

(٢) محمود قنديل، " قانون مباشرة الحقوق المدنية والسياسية هل من خطوات للأمام "، أوراق البدائل، (الجيزة: منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة فردريش إيبرت، ٢٠١١)، ص ٧- ١٠ .

٧٠ % من مطالبهم، ووصفوا نسبة كبيرة من النصوص التـــي جــاء بهــا المشروع بالغموض والارتباك، منها الموقف من شكل النظام الانتخابى الذي ستجرى به الانتخابات، وكذلك آلية الانتخاب في الخارج [١]، وذلــك علـــى النحو التالي :

النقاط التي كان يجب التشاور حولها :

- انتقدت القوى السياسية **عدم تحديد الموقف من النظام الانتخابى** الذي ستجرى به الانتخابات.
- القانون هو قواعد عامة وتكمن القضـــية الأساســـية فـــي التفاصـــيل والتطبيق على الأرض [٢].
- وفقا للقانون فجيمع المصريين **متساوون فـــي مباشـــرة حقـــوقهم السياسية**، سواء بالداخل أو الخارج لكن آليات تلك الممارسة غير واضحة بالقانون ولم يحدد كيفيتها. ولم يتحدث عن مشكلة تصويت المصريين الإلكترونى، رغم أنها قضية ملحة. حيث يقسم الـــرأي إلى فريقين **أولهما** يؤيد **تصويت المصريين في الخارج** لأن منعـــه يحرم ملايين المصريين في الخارج من حقهم فـــي اختيـــار مـــن يمثلهم[٣]، **وثانيهما** فريق يرفض **تصويت المصريين في الخـــارج**

---

(١) زكريا شلش، قانون مباشرة الحقوق السياسية والتوجه الديمقراطي، الأهرام، ١٩ أبريل ٢٠١١.

(٢)- سامح لاشين، ردود فعل على قانون مباشرة الحقوق السياسية، الأهرام، ٢١ مايو ٢٠١١.

(٣) د/يسرى العزباوى، " تصويت المصريين بالخارج "، في: د/ عمرو هاشم ربيع (محررا)، نحو انتخابات حرة نزيهة،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص ١١٥.

لأنه لا توجد آلية واضحة لتصويت المصريين في الخارج بالانتخابات، وهل سيتم من خلال السفارات المصرية هناك، أم فقط باستخدام دليل إثبات الشخصية، أغلبهم يمتلك أكثر من جنسية وقد يصوت لحساب جماعات معينة[1].

- اللائحة التنفيذية، ستحدد إلى أي مدى سيكون القانون فعالا.
- تشكيل اللجنة التي تشرف على الانتخابات، و اقتراح أن يدخل ضمن تشكيلها منظمات حقوق الإنسان وعدد من النشطاء السياسيين والحقوقيين، وتكوين مفوضية دائمة لإدارة الانتخابات تكون مهمتها إعداد الانتخابات بعيدًا عن أي جهة.

وفي هذا الإطار، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة **المرسوم بقانون رقم ١١٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١١** [2]، ويوضح هذا القانون طبقا للماده٢٩ مكرر المضافة في هذا المرسوم نظام انتخابات مجلسى الشعب والشورى الذي يجرى **بطريقتى الانتخاب الفردى والقوائم الحزبية المغلقة**، ويسلم رئيس اللجنة لكل ناخب بطاقة مفتوحة تدرج فيها أسماء المرشحين في دوائر الانتخاب بالنظام الفردى وبطاقة أخرى بلون مختلف تدرج فيها أسماء الأحزاب أو الائتلافات الحزبية في دوائر الانتخاب بنظام القوائم الحزبية المغلقة على أن يمسك كل من أمينى السر كشفا مطابقا بأسماء جميع ناخبى اللجنة ويخصص صندوقان توضع في الأول بطاقات

---

(١) نجلاء السيد، تصويت المصريين بالخارج بين الرفض والقبول، جريدة الجمهورية، ١٨ مايو ٢٠١١.

(٢) عبد المعطى أحمد، تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، جريدة الأهرام، ١٦ سبتمبر ٢٠١١ .

الانتخاب بالنظام الفردى وتوضع في الثاني بطاقات الانتخاب بنظام القـوائم الحزبية المغلقة[1]. ويوضح القانون بعض التفاصيل، مثل تتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيل اللجان الفرعية التي يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب علـى أن تشكل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية مع تعيين أمـين وعضو وآخر احتياطى لكل منهما لكل لجنة. ويحدد ميعاد القيد فـي قاعـدة بيانات الناخبين لعام ٢٠١١ [2]. ثم أصدر المجلس العسكري **المرسوم بقانون رقم ١٢٤لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١١**[3]، **والجديد الذي أتى به القانون هو** أن يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه من كان اسمه مقيـدًا بقاعدة بيانات الناخبين وتخلف بغير عذر عن الإدلاء بصوته في الانتخاب أو الاستفتاء، و**تغليظ العقوبات على الجرائم الانتخابية**، مثل الـنص علـى أن يعاقب بالحبس كل من أهان بالإشارة أو القول رئيس أو أحد أعضـاء لجنـة الانتخاب أو الاستفتاء أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها، والنص علـى أن يعاقب بالسجن كل من اختلس أو أخفى أو أتلف أحد قواعد بيانات الناخبين أو بطاقة الانتخاب أو الاستفتاء بقصد تغيير الحقيقة في تلك النتيجة[4]. واستحدث القانون جريمة جديدة وهى كل من قام بأى من الأفعال الخاصة بطباعـة أو

(١) أيمن عقيل وشيماء أحمد، أعرف حقك الانتخابى، (القاهرة: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ٢٠١١) ص ٥ .

(٢) النص الكامل لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي صادق علية العسكرى، الأهرام، ١٩ يوليو ٢٠١١

(٣) المجلس العسكرى يصدر مرسوما بتعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، جريدة الشروق، ٩ أكتوبر ٢٠١١ .

(٤) تقرير البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية ٢٠١١، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٧ ديسمبر ٢٠١١)، ص ٩- ١٠ .

تداول بطاقات الرأي أو الأوراق المستخدمة في العملية الانتخابيـــة دون إذن من السلطة المختصة[1]. وقد خرج العديد من المصريين في الخـــارج فـــي مظاهرات في العديد من الدول العربية والغربية، للمطالبة بحقهم في المشاركة السياسية، مما دفع المجلس العسكري **لإضافة مادة للإعلان الدستوري** لتمكين المصريين بالخارج من التصويت، فقد أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابـــات، أنه تم إضافة مادة جديدة إلى الإعلان الدستوري تحمل رقم ٣٩ مكرر، تنص على أن يتم السماح للمصريين بالخارج بالتصويت في السفارات والقنصليات المصرية، تحت إشراف السفراء والقناصل سواء في عمليات الانتخابـــات أو الاستفتاء[2]، ثم **أصدر المجلس العسكري مرسوما بقانون بشـــأن تصـــويت المصريين في الخارج خلال الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣٠ لســـنة ٢٠١١ بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١١**[3]، ويـــنص علـــى أن الدولـــة تكفـــل للمصريين المقيمين خارج البلاد ممارسة حقى الاقتراع في الانتخابات العامة وإبداء الرأي في الاستفتاء، على من يرغب من المصريين المقيمين خـــارج البلاد المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين في ممارسة حق الاقتراع وإبداء الرأي خارج البلاد إبداء رغباتهم بطلب يقدم لقنصلية جمهورية مصر العربية فـــي الدولة التي يقيم بها.

---

(١) هيثم سعد الدين، نص تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية: تغليظ عقوبات جرائم الانتخابات، الأهرام، ١٦ سبتمبر ٢٠١٢.

(٢) تقرير البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ١١.
لمزيد من التفاصيل عن تصويت المصريين بالخارج انظر:
- د/ يسرى العزباوى، " تصويت المصريين بالخارج"، في:أ.د/ عمرو هاشم ربيع (محررا)، نحو انتخابات حرة نزيهة، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٢٦ .

(٣) المجلس العسكرى يعلن قانون تصويت المصريين بالخارج، جريدة التحرير، ١٩ نوفمبر ٢٠١١ .

وينشأ بكل قنصلية سجل لقيد تلك الطلبات، بما في ذلك التسجيل الإلكتروني[1]، ورغم أن هذا المرسوم يعد استجابة لمطالب المصريين بالخارج إلا أن توقيت إصدار القانون كان متأخرا، ولا يمكن للمصريين في الخارج من التعرف على برامج مرشحيهم في دوائرهم، وصدر بعد بدء تفعيل إجراءات الانتخابات[2]. ومن ثم يلاحظ أن محدودية التشاور حول تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أدت لصدور أكثر من قانون في فترة زمنية وجيزة لتنظيمها.

تزايدت المطالبة بعزل أنصار النظام السابق للثورة ومنعهم من الترشح للانتخابات الرئاسية وتجلى ذلك في مليونية الجمعة ٢٠ إبريل (جمعة تقرير المصير)، وقد قدم مجلس الشعب مشروع قانون، وقام المجلس العسكري في ٢٣ إبريل ٢٠١١ بالتصديق عليه، **وصدر المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية**، ومؤداه "أن يحرم من حقوقه السياسية كل من عمل خلال السنوات العشر السابقة على ١١ فبراير ٢٠١١ رئيسا للجمهورية، ونائبا لرئيس الجمهورية،ورئيسا للوزراء،أو رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي المنحل،أو أمينا عاما له،أو بمكتبه السياسي، أو أمانته العامة، وذلك لمدة ١٠ سنوات تبدأ من ١١ فبراير ٢٠١١" [3]، وكان إصدار القانون بمثابة **استجابة للضغوط الجماهيرية وليس نوعًا من التشاور**، حيث كان العزل السياسي مطلبا جماهيريا منذ تنحي

---

(١) على محمد على وعبد الجواد توفيق، طنطاوى يصدر مرسوما بقانون تصويت المصريين بالخارج، جريدة الأهرام، ٢٠ نوفمبر ٢٠١١ .

(٢) **دنيا سالم ومحمد عنتر**، سياسيون: قرار تصويت المصريين في الخارج صدر في الوقت الضائع، جريدة الشروق، ٨ نوفمبر ٢٠١١ .

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر(أ)، ٢٣ إبريل ٢٠١٢، ص ٣.

الرئيس السابق، وعزف الشعب عن انتخاب أنصار النظـــام الســـابق الـــذي أسقطته الثورة، في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة.

تم إجراء الانتخابات البرلمانية الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير قبل وضـــع الدستور وفق نص المادة ٦٠[١] من الإعلان الدستوري الصادر ٣٠ مـــارس ٢٠١١[٢]، وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة **المرسوم بقـــانون رقـــم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ المؤرخ ١٩ يوليو ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب**، والمرسوم **بقانون رقـــم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ المؤرخ ١٩ يوليو ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقـــم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى** [٣]**، ثم أجرى عليهمـــا عـــدة تعديلات** فأصدر المرسوم **بقانون رقم ١٢٠ لســـنة ٢٠١١ بتعـــديل أحكـــام قانوني مجلسي الشعب والشورى لتكون الانتخابات بنظام الثلثـــين للقـــوائم والثلث للفردي**[٤] وذلك في ٢٧ سبتمبر ٢٠١١، ثم عقب اجتماع ١٣ حزبًـــا

---

(١) " يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض المشروع، خلال خمسة عشر يومًا من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء".

(٢) إعلان دستوري، الجريدة الرسمية، العدد ١٢ مكرر(ب)، ٣٠ مارس ٢٠١١.

(٣) اللواء ممدوح شاهين، مؤتمر صحفي للمجلس العسكري، ٢٠ يوليو ٢٠١١ .

(٤) تعديل مرسوم مجلسي الشعب والشورى،الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ٢٧ سبتمبر ٢٠١١

http://www.sis.gov.eg/

سياسيًا[1] مع الفريق سامى عنان يوم ١ أكتوبر ٢٠١١ أسفر عن الاتفاق على قرار المجلس العسكري **بتعديل (المادة ٥) من قانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام قانونى مجلسى الشعب والشورى** [2] المعروف إعلاميا بقانون الانتخابات بما يسمح لأعضاء الأحزاب بالترشح على المقاعد الفردية، وذلك ضمن الإطار القانونى المنظم لانتخابات البرلمانية[3].وكانت **رؤية عينة الدراسة للتشاور حول قانون مجلسى الشعب والشورى كما يلي :**

- صدر القانون بصورة فردية دون تشاور.
- تم تشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة، ولم يتم الأخذ بنتائج التشاور.

وفيما يلي تفصيل ذلك :

- **صدر القانون بصورة فردية دون تشاور**

يؤيد هذا الرأي ١٠ أحزاب[4]، و٧ حركات سياسية[1]، و٣ ائتلافات سياسية[2]، ومرشحا الرئاسة[3] وناشطان سياسيان [4]، وممثل المجلس

---

(١) الأحزاب التي اجتمعت مع الفريق سامى عنان هي: الحرية والعدالة، والنور، والوفد، والمصريين الأحرار، والمصري الاجتماعى الديمقراطى، والكرامة، والغد(موسى مصطفي)، والناصري، والإصلاح والتنمية،ومصرنا، والجبهة الديمقراطية، و العدل، ومصر الحديثة.

(٢) محمد عنز وآخرون، نتائج إيجابية لاجتماع عنان مع١٣ حزباوتوقعات بانعقاد مجلس الشعب٢٥ يناير، جريدة الأهرام، ٢أكتوبر ٢٠١١.

(٣) محمود قنديل وعلاء قاعود، اعرف حقوقك الانتخابية انتخابات ما بعد ثورة ٢٥ يناير، تقديم علاء شلبى، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط١،أكتوبر ٢٠١١)، ص ٢٦ .

(٤) حزب الغد (جبهة أيمن نور) ، حزب التيار المصري، عضو حزب النور،

الوطني[٥] ويتفقون على أن " القانون صدر بطريقة منفردة إلى حد ما، لأنـــه صدر بدون تشاور حيث لم يؤخذ بالقائمة النسبية[٦]، فكـــرة ٥٠% فـــردى و ٥٠% قوائم مرفوض شعبيا [٧]، وهو نوع من فرض الـــرأي علـــى القـــوى السياسية [٨]، رغم أن القوى السياسية أجمعت على أن القائمة النسبية لم يتم الأخذ بها وتم الجمع بينها وبين نظام الانتخاب الفردى [٩]، وكان يفترض إلا يوجد مجلس شورى لأنه إهدار للمال العام، في مصر هو لا يؤدى وظيفـــة، ولا ضوابط على نسبة ٥٠ % عمال و ٥٠% فلاحين[١٠]،وتم إصدار القانون قبل التشاور، وتم إجراء التشاور بعد صدوره [١١]".

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الوفد، حزب الوسط،حزب الفضيلة، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري .

(١) اتحاد قوى ثورة مصر،عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء .

(٢) الائتلاف الإسلامي الحر، ائتلاف شباب الثورة، ائتلاف شباب النوبة .

(٣) د / عبد المنعم أبو الفتوح،أ/ بثينة كامل .

(٤) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق و المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٥) د / ممدوح حمزة .

(٦) حزب الغد (جبهة أيمن نور) ، وحزب المصريين الأحرار،وائتلاف شباب الثورة، ائتلاف شباب النوبة، وأ / جورج إسحاق .

(٧) حزب الكرامة.

(٨) عضو حزب الوفد .

(٩) حزب التحرير المصري،و حركة كلنا خالد سعيد، وحركة ثوار سيناء .

(١٠) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، و الائتلاف الإسلامي الحر.

(١١) أ/ بثينة كامل .

- **تم تشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة، ولم يتم الأخذ بكل نتائج التشاور :**

يؤيد هذا الرأي ٤ أحزاب سياسية [١]، وحركة سياسية [٢]، وائتلاف واحد [٣]. ويتفقون على أن تم التشاور بين كثير من القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة[٤]، ولكن التشاور يتم مع نخبة الحزب فقط وليست دائما تعبر عن إرادة الجماهير، ولم يتم تشاور مع العمالة في القطاع غير الرسمي، ولم يتم تمثيلهم في الحوار، كيف يترشح ٥٠ % عمال و لم آخذ رأى منظمات العمال المستقلة أو الفلاحين المستقلة كما يتم الاجتماع مع المنظمات العمالية التابعة للنظام البائد، يجب أن نجتمع مع نقابة الفلاحين والحرفيين، والعمالة غير المنتظمة وهى نقابة تحت التأسيس، وهناك اقتراح لعرض مؤتمر قومى للقوى الشعبية[٥]، وكذلك يتم تركيز التشاور مع الأحزاب القوية مثل حزب الحرية والعدالة، لجنة الوفاق القومي المنبثقة عن الحوار الوطني اقترحت أن يكون قانون مجلس الشعب بالقائمة النسبية المغلقة، ومع ذلك المجلس العسكري أصدر القانون به النصف بالنظام الفردى [٦]، ويوصف بأنه تشاور وسطى، هو قانون توافقى به مشكلات كثيرة رغم سماع الآراء، والإخوان لهم منطق عدم إجراء تعديلات في الفترة الانتقالية، ننتقل وفق

---

(١) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، الحزب العربي الديمقراطى الناصري، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب الحرية والعدالة.

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة .

(٣) جبهة ثوار التحرير.

(٤) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .

(٥) الحزب العربي الديمقراطى الناصري.

(٦) عضو حزب الجبهة الديمقراطية.

المألوف لكن القوى السياسية خافت إلا تمثل لذا اختارت نظام القوائم، فذهب الإخوان معهم لنظام القوائم، لحدوث تشاور، لم نبق على حالنا ولم نأخذ القوائم كاملة[1]، والإخوان لهم ملاحظات على القوانين لكن الغاية أهم وأن الوقوف على التفاصيل يحول دون الغرض ونحن نتنازل عن تفاصيل كثيرة حتى يحدث توافق وتصدر القوانين[2]".

ويمكن عرض الرأيين من خلال الجدول التالي :

جدول (٣٣)

رؤية عينة الدراسة للتشاور حول قانون مجلسى الشعب والشورى

الرؤية المطروحة	الإجمالي
صدر القانون بصورة فردية دون تشاور	٢٥
تم تشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري والحكومة، ولم يتم الأخذ بنتائج التشاور.	٦
المجموع	**٣١**

ترى الدراسة أن تعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى الصادر ٢٠ يوليو ٢٠١١[3] حدث **مرتين أولهما** ٢٧ سبتمبر ٢٠١١، للأخذ بنظام القائمة النسبية بنسبة الثلثين بدلا من النصف، وتطلب ذلك تعديل المادة ٣٨ من

---

(١) يؤيد هذا أيضا ائتلاف جبهة ثوار التحرير، وأنه رغم عيوب القانون إلا أنه أقر نظام القائمة النسبية .

(٢) حزب الحرية والعدالة.

(٣) هما المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ المؤرخ ١٩ يوليو ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب، والمرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ المؤرخ ١٩ يوليو ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى.

الإعلان الدستوري الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١، **وثانيهما** في ٢ أكتوبر ٢٠١١ بقرار المجلس العسكري بتعديل المادة ٥ من ذات القانون للسماح للأحزاب للترشح على المقاعد الفردية **يؤكد أنه لم ينفذ عدد من اقتراحات القوى السياسية التي نجمت عن التشاور قبل إصدار القانون**. رغم إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه " حرص على التواصل والتشاور مع مختلف القوى السياسية طول الفترة الانتقالية[1] ". وذلك كما يلي :

أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعديل قانوني مجلسي الشعب والشورى يوم ٢٠ يوليو ٢٠١١، وكانت **القوى السياسية تطالب** بتطبيق القائمة النسبية المغلقة، وتحديد العتبة الانتخابية "نسبة دخول البرلمان"، بما يساوى الحصول على أصوات تكفى لنيل مقعد واحد على الأقل في الدائرة الواحدة، وتخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ سنة، إلا تكون عضوية المرشح سبق إبطالها في مجلسى الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية [2].

وقد تضمن عدداً من النقاط الإيجابية التي تم الأخذ بنتائج التشاور فيها:

- الأخذ بنظام القائمة النسبية، ولكن بنسبة ٥٠ % فقط مما أثار استياء القوى السياسية التي كانت تفضل الأخذ بنظام القائمة النسبية كليا.
- وتخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ سنة على الأقل يوم الانتخاب[3].

---

(١) المشير / محمد حسين طنطاوى، كلمة القائد الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة مرور عام على الثورة ، الثلاثاء ٢٤ يناير ٢٠١٢ .

(٢) انتخابات القوائم قادمة بعد أن طالبت به الأحزاب فهل ستكون هناك استجابة، الأهرام، ١٩ سبتمبر ٢٠١١.

(٣) المادة الخامسة بند، (٣)، مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب.

- الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية، من خــلال قــاض لكل صندوق بدءًا من إعداد البيانات إلى إعلان النتــائج وتصــويت المصريين في الخارج[1].
- تختص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضـــاء مجلــس الشعب[2].
- أن يستبدل وزارة الداخلية ومديرية الأمن ووزير العدل ووزير الداخلية في عدد من مواد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، اللجنة العليا للانتخابات ولجنة الانتخابات بالمحافظة ومجلس القضاء الأعلى، أي تتولى العملية الانتخابية هيئات قضائية ولجان مشكلة من قضاة وتتمتع بالاستقلال والحيدة بدلاً من السلطة التنفيذية.
- تقصر المادة التاسعة مكررًا (ب) المضافة الطعن على قرار اللجنة الخاصة بالفصل في طلبات المرشحين على محكمة القضاء الإدارى، وتنص على عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى ولو تم الاستشكال في تنفيذه أمام أي جهة إلا إذا قررت المحكمة الإدارية العليا وقف التنفيذ عند الطعن على الحكم [3].

---

(١) د. عمرو هاشم ربيع، " قانون مجلس الشعب والشورى الجديد بين القوائم الحزبية والنظام الفردى"، مؤتمر هل تقود الانتخابات البرلمانية القادمة قاطرة التحول الديمقراطى فى مصر؟،(القاهرة:المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،١٤ سبتمبر ٢٠١١).

(٢) المادة العشرون، مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب.

(٣) تعديلات قوانين انتخابات الشعب والشورى ومباشرة الحقوق السياسية، جريدة الأهالى، ٢٨ يوليو ٢٠١١.

والنقاط التي تم التشاور بشأنها ولم تؤخذ في الاعتبار هي :

- قانون الانتخابات سيعطى الفرصة لاستمرار وجود انتخابات تقوم على العصبيات والأموال.
- هو يجهض الحياة الحزبية ولا يشجع أفراد الشعب على الانضمام للأحزاب باعتبارها قنوات شرعية لممارسة العمل السياسي ويكرس العمل الفردى الذي يؤثر بالسلب على المناخ السياسي في مصر ككل.لأن نسبة المقاعد الفردى النصف والقائمة النصف.
- سيؤدى لتشتيت ذهن المواطن البسيط صاحب الكتلة التصويتية الأوسع في الاختيار بين الفردى والقوائم أثناء التصويت وأن القانون غير عادل حيث أنه يساوى بين المناطق ذات الكتلة التصويتية الكبيرة والكتلة التصويتية الصغيرة في اختيار النواب.
- استمرار نسبة ٥٠ % عمال وفلاحين، نص الإعلان الدستوري ٣٠مارس ٢٠١١بألا يقل تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين في المائة من أعضاء البرلمان وهو محل جدل، لأنه لم يرد في الاستفتاء، وبالتالي لم تكن له مرجعية سوى نظام قديم كانت له مساوئ عديدة. ومع ذلك، فوجوده في الإعلان الدستوري يجعله ملزما في الوقت الحالى، وأيضا اشتراط تصدر «عمال أو فلاح» للقائمة الانتخابية[1].
- لم ينظم القانون حق المصريين في الخارج في الإدلاء بأصواتهم، مستمرا بذلك في نهج النظام المعمول به من قبل، ومهدرا أصوات

---

(١) اتحاد شباب الثورة يرفض قانون الانتخابات ويشارك في مليونية ٩ سبتمبر، جريدة الشروق، ٥ سبتمبر ٢٠١١.

الملايين من المصريين ممن لهم الحق في المشاركة في صنع مستقبل بلادهم [١].

- نص قانون مجلس الشعب على عقوبات جنائية سالبة للحرية لخرق قواعد الدعاية الانتخابية عن طريق تلقى أموال من جهات أجنبية مضيفًا أن مثل تلك الأفعال معاقب عليها بالفعل في قانون العقوبات فلا داعى للنص عليها في قانون مجلس الشعب، موضحًا أن هذا يعكس الفلسفة التشريعية في مصر بأن يكون الفعل معاقبًا عليه في أكثر من قانون [٢].
- تخصيص نصف المقاعد للمستقلين في دوائر شديدة الاتساع يعنى أن نوعية من المرشحين المستقلين مؤهلة للفوز في الانتخابات هم فقط عناصر الحزب الوطني المنحل الذين اعتادوا توظيف المال الانتخابى والعصبيات والبلطجة لحسم الانتخابات لصالحهم واعتادوا تنفيذ أوامر صاحب السلطة دون اعتراض. ويعنى أن الأحزاب السياسية لن تحصل، لا منفردة ولا مجتمعة، على أغلبية مستقرة بالبرلمان [٣].

---

(١) زياد بهاء الدين، قانون الانتخابات الجديد والفرص الضائعة، جريدة الشروق، ٢٦ يوليو ٢٠١١.

(٢) محمد زارع، ندوة نحو فهم أوضح للنظام الانتخابى الجديد، (القليوبية: مركز ٢٥ يناير لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٨ سبتمبر ٢٠١١)، ص ١.

- انظر موقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: http://www.cihrs.org

(٣) أ.د / عمرو حمزاوى، تعديلات قانون الانتخابات، جريدة الشروق، ٢٧ سبتمبر ٢٠١١.

- يجب أن تمثل المرأة في أي من القوائم بمقعد واحد على الأقل، ولم يحدد الترتيب في القائمة، يجعل الحزب يضع المرشحات في ترتيب متأخر من القائمة مما يقلص فرص فوزهن .
- عمل القانون على وضع نسبة من عدد الأصوات الكلية يجب أن يحصل عليها أي حزب أو ائتلاف حزبي لكى يمثل في المجلس وهي نسبة ٠،٠٥%، وإن حصل أي حزب أو ائتلاف حزبي على أقل من هذه النسبة ستتلاشى مقاعده التي فاز بها بمعنى أننا لو افترضنا تركز مؤيدى حزب ما في دائرة انتخابية واحدة وفازت فيها قائمة الحزب بمقعد واحد فقط إلا أنها لم تحقق النسبة السابقة من عدد الأصوات الكلية سيتلاشى حتما هذا المقعد وفي هذا عدم تساو في فرص التمثيل بين مناصرى الأحزاب الكبيرة و مناصرى الأحزاب الصغيرة [١].
- تعطيل ٣/١ الأعضاء المعينين بمجلس الشورى لحين مجيء الرئيس الذي يختارهم بنفسه في حين ينفرد المجلس العسكري باختيار الأعضاء المعينين بمجلس الشعب[٢].
- التعديلات أبقت على تعريف العامل والفلاح بشكل غير دقيق، والذي أدى إلى احتلال لواءات شرطة وقوات مسلحة سابقين وأساتذة

---

(١) تامر محمود، ندوة قانون مجلسي الشعب والشورى، (القاهرة: حزب الغد، ٢٩ يوليو ٢٠١١).

(٢) أيمن نور يعتبره مفصلا من أجل فلول الوطني: قانون مجلسي الشعب والشورى، ٢٠ مايو ٢٠١١

http://www.alroeya-news.net/political/arab-affairs/18666-18667.html

جامعات مهنيين، وسفراء وقضاة سابقين، لمقاعد العمال والفلاحين (٥٠%) [١].

- القانون لم يقر منع ترشيح الوزراء بالبرلمان وهو أمر نادت به الجماهير مرارا مما يجعل القانون إنتاجا لإشكاليات سابقة لم تحل[٢].

ونتيجة هذه السلبيات تم إصدار المرسوم **بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام قانونى مجلسى الشعب والشورى لتكون الانتخابات بنظام الثلثين للقوائم والثلث للفردى**[٣]. وشمل عدة إيجابيات هي :

- استجابة لدعوات معظم القوى السياسية التي أعلنت رفضها للقانون.وتتضمن التعديلات رفع نسبة المقاعد المخصصة للقوائم إلى ٧٠% مقابل ٣٠ % للانتخاب بالنظام الفردى.
- إلغاء المادة التي تشترط تصدر عامل أو فلاح للقائمة الانتخابية.

ولكنه لم يأخذ عدد من نقاط التشاور في الاعتبار :

- الاستمرار بالأخذ بالنظام الفردى وأن كان قلص نسبته إلى الثلث.
- أقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى السلطة التشريعية والتنفيذية في مصر طبقًا للإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ على **تعديل مادة دستورية (المادة ٣٨ من الإعلان**

---

(١) تعديلات قوانين انتخابات الشعب والشورى ومباشرة الحقوق السياسية، جريدة الأهالي، ٢٨ يوليو ٢٠١١.

(٢) التقرير الأول عن الانتخابات البرلمانية، (القاهرة: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ١١ سبتمبر ٢٠١١)

http://www.mosharka.org

(٣) تعديل مرسوم مجلسى الشعب والشورى، موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ٢٧ سبتمبر ٢٠١١

http://www.sis.gov.eg/

الدســتوري) لتتوافق مع مرسوم بقانون بتعديل أحكام قانونى مجلسى الشعب والشورى بالجمع بين نظــام الانتخــاب بالقائمــة النســبية المشروطة ونظام الانتخاب بالمقاعد الفردية. هذا يؤدى إلى **مصادرة حق المنتمين للأحزاب في الترشيح على المقاعد الفردية**، وحق غير المنتمين للأحزاب (المستقلين) في الترشيح على القوائم، إضافة إلــى أن القانون يتعارض مع الإعلان الدستوري لوجود تمييــز واضــح للمنتمين للأحزاب على حساب غير المنتمين (المستقلين)[١]، والإخلال بمبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين المنصوص عليها في المادتين (١) و(٧) من الإعلان الدستوري ٣٠ مارس ٢٠١١.

- أن التعديل الدستوري للمادة ٣٨ من الإعلان الدستوري ٣٠ مــارس صدر يوم ٢٥ سبتمبر، أي قبل صدور المرسوم بقانون رقــم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام قانونى مجلس الشعب والشــورى لتكــون الانتخابات بنظام الثلثين للقوائم والثلث للفــردى. ولكــن الإعــلان الدستوري بتعديل المادة ٣٨ لم يعلن عنه إلا يوم ٢٧ ســبتمبر مــع صدور المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١.[٢]

وقد أدى ذلك إلى تحول التشاور إلى تفاوض في اجتماع الأحــزاب السياسية بالفريق سامى عنان ١ أكتوبر ٢٠١١وقد أسفر عن الاتفاق علــى

---

(١) وكان السماح لمرشحى الأحزاب بالترشح أيضا على مقاعد المستقلين من ضمن حيثيات حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٠ لسنة ٣٤ قضائية بعدم دستورية ذلك، مما ترتب عليه حل مجلس الشعب في يوليو ٢٠١٢.

(٢) عبد الرحيم الليثى، التجمع: التعديلات الأخيرة للمجلس العسكري بها عيوب وأخطاء دستورية، ٢٩ سبتمبر ٢٠١١.

تعديل المادة٥ من قانون الانتخابات رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام قانوني مجلس الشعب والشورى **بما يسمح لأعضاء الأحزاب بالترشح على المقاعد الفردية**، وإصدار ميثاق شرف مستوحى من وثيقة الأزهر الشريف والوثيقة التي أعدها الدكتور على السلمي نائب رئيس مجلس الوزراء، يضم المبادئ الدستورية ومعايير اختيار الهيئة التأسيسية لوضع الدستور على أن يوقع عليها رؤساء الأحزاب والفريق عنان نيابة عن المجلس العسكري واتفقت الأحزاب الثلاثة عشر المشاركة في الاجتماع على توقيع وثيقة شرف للمبادئ الدستورية[١]، وتأجيل انتقال السلطة لسلطة مدنية منتخبة من خلال انتخابات الرئاسة بعد الموافقة على الدستور الجديد [٢]، وقد قوبلت تلك الوثيقة برفض شعبي واسع كما سبق التوضيح.

يرتبط بهذا القانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد جاء التقسيم يخل في مجمله بمبدأ التمثيل المتساوى للمواطنين في مجلس الشعب، وعدم تكافؤ الفرص بين المرشحين حيث سيتعين على بعضهم بذل جهد مضاعف لتغطية الدائرة الانتخابية بالدعاية الانتخابية والاتصال بالناخبين نظرًا لاتساع مساحة الدائرة سواء في الحضر أو الريف وهو ما يكلف هؤلاء المرشحين تحمل تكلفة مالية أضعاف الدوائر التي يتكون من قسمين إداريين فقط أو مركزيين إداريين فقط، وكذا عدم مراعاة التجانس السكانى في تقسيم الدوائر، كما أن الدائرة الانتخابية الجديدة هي في النظام الفردى من حيث المساحة ضعف الدائرة الفردية القديمة وهى في بعض الحالات ثلاثة أضعاف أو أربعة

---

(١) محمد عنز وآخرون، نتائج إيجابية لاجتماع عنان مع١٣ حزباوتوقعات بانعقاد مجلس الشعب٢٥ يناير، جريدة الأهرام، ٢أكتوبر ٢٠١١.

(٢)أحمد فتحى وعصام عامر، إعلان الحرب الإلكترونية على وثيقة العسكرى والأحزاب، جريدة الشروق، ٣ أكتوبر ٢٠١١.

أضعاف المساحة القديمة ويترتب على هذا أن المرشحين مطالبون بالتواصل مع الناخبين والاتصال بهم وتنظيم مواكب انتخابية وعقد مؤتمرات جماهيرية ووضع لافتات وملصقات في كل أنحاء الدائرة التي تزيد مساحتها في كثير من الأحيان عن ألف كيلو متر مربع ويزيد عدد الناخبين بها عن أربعمائة ألف ناخب موزعين على عشرات القرى وأضعافها من النجوع والعزب وهو ما يكلف المرشحين مبالغ طائلة تصل إلى ملايين الجنيهات [1].

تناولت المقابلات قضية اقتصادية أثناء الفترة الانتقالية وهي **إقرار الموازنة العامة للدولة** نظرا لأن مجلس الشعب المنوط به مناقشة الموازنة العامة وإقرارها لم يكن قد تم انتخابه عند وضع الموازنة، وأصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية٢٠١١/ ٢٠١٢[2].وانحصرت رؤية فئات العينة عن التشاور حول صدور الموازنة العامة للدولة بعد الثورة في العام المالى ٢٠١١/ ٢٠١٢ فى رؤيتين هما :

- التشاور حول الموازنة العامة للدولة كان نخبويا.
- لم يحدث تشاور حول الموازنة ووضعت بطريقة إملائية.

وفيما يلي تفصيل ذلك :

- **التشاور حول الموازنة العامة للدولة كان نخبويا :**

---

(١) أ. عبد الغفار شكر، " الدوائر الانتخابية بين طموحات الجماهير وآمال المرشحين"، مؤتمر هل تقود الانتخابات البرلمانية القادمة قاطرة التحول الديمقراطي في مصر؟، (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٤ سبتمبر ٢٠١١)، ص ٣.

(٢) المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية٢٠١١/ ٢٠١٢ وبتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل. انظر:
- الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر ب، ٢٨يوليو ٢٠١١.

يؤيد هذا الرأي من فئات العينة ٣ أحزاب[١]، وحركة سياسية واحدة [٢]، وائتلاف واحد[٣]، ويتفقون على أن " وضع الموازنة العامة للدولة كان على المستوى النخبوى مابين وزارة المالية ومجلس الوزراء، الإيرادات من الجمارك، قناة السويس، الصناديق الخاصة، غير واضحة، ولم تتم مناقشتها مجتمعيا، و لم يتم التشاور الجماهيرى حولها ".

- **لم يحدث تشاور حول الموازنة ووضعت بطريقة إملائية :**

يؤيد هذا الرأي من فئات العينة ١١ حزبًا [٤] و٧ حركات سياسية[٥]، و٣ ائتلافات[٦]، والمرشحان للرئاسة[٧]، و٢ نشطاء سياسيون[٨]، وممثل المجلس الوطني[٩]، ويتفقون أن "المجلس العسكري والحكومة أعدا مشروع الموازنة العامة، وكانت إملاء، ولوحدث تشاور كانت بعض

---

(١) هي حزب الغد (جبهة أيمن نور)، حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .

(٢) هي حركة مستقبل مصر الثورة .

(٣) هو الائتلاف الإسلامي الحر.

(٤) عضو حزب النور، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطى الناصري، حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، عضو حزب الوفد، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الفضيلة، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري .

(٥) –اتحاد قوى ثورة مصر، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، و الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء .

(٦) ائتلاف شباب الثورة، جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة .

(٧) أ/ بثينة كامل، د / عبد المنعم أبو الفتوح.

(٨) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، و المستقلة د/ سلمى أبو المجد.

(٩) د / ممدوح حمزة.

القوى ترضى حتى لو لم يؤخذ برأيها لكن الموازنة وضعت بطريقة إملائية وقرار سيادى دون تشاور، كما لم يتم توضيح نسبة البترول والغاز في جانب الإيرادات، هي مرتبكة وليس بها توجه لصالح المواطن، ولم تعرض على المواطن أساسا، فهى تمت بطريقة فوقية، ولم يتم أخذ بعد العدالة الاجتماعية، أو منع الاقتراض الخارجى، ومايؤخذ تحت مسمى بند دعم الصادرات يذهب لرجال الأعمال ". ويمكن إجمال الرأيين كما يلي :

جدول (٣٤)

رؤية فئات العينة للتشاور حول صدور الموازنة العامة للدولة بعد الثورة في العام المالى ٢٠١١/ ٢٠١٢

الرؤية المطروحة	الإجمالي
التشاور حول الموازنة العامة للدولة كان نخبويا	٥
لم يحدث تشاور حول الموازنة ووضعت بطريقة إملائية	٢٦
المجموع	٣١

ترى الدراسة أن مشروع الموازنة العامة الجديد للعام المـــالى٢٠١١/ ٢٠١٢، أعدته وزارتا المالية والتخطيط، وعرض على مجلـــس الـــوزراء، وحكومة د. عصام شرف هي التي وضعت بنودالموازنة، وأقـــره المجلـــس العسكري.وناقشته بعد ذلك وزارة د/ كمال الجنزورى[1]، وكان يتطلب إعداد الموازنة وجود تنسيق عال بين الدوائر المعنية في وزارة التخطيط والتعاون

(١) مجلس الوزراء يناقش الموازنة العامة للدولة في أول اجتماع له الأحد، ١٥ ديسمبر ٢٠١١، موقع أخبار مصر

http://www.egynews.net

الإنمائى وبين دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية، وأن يرتفع هذا التنسيق الى مستوى التفاعل التكاملى والشراكة الإيجابية لدفع عملية تحضير الموازنة بشكل مستمر خلال دورة إعدادها وصولا إلى إنجازها وبما يحقق الدمج والتوازن.

وبناء جسور الثقة وانسيابية المعلومة مع أوسع قطاعات الجمهور المعنى بهذا النوع من الموازنات، من خلال قنوات الإعلام وأجهزة الصحافة والندوات الجماهيرية والاختصاصية للتثقيف بالأسس والتوجهات التنموية لها، واستطلاع توجهات الرأي العام حول ذلك مع إجراء التغذية العكسية و التعديلات الضرورية بمسؤولية وطنية عالية قبل المصادقة النهائية عليها، وهو ما يحقق التكيف والفاعلية والحيوية للموازنة ويجعلها قريبة من الجمهور محققة لدرجة عالية من التعاون والمشاركة والتفهم المتبادل(١).

تواكبت الدعوة إلى اجتماع مناقشة الموازنة العامة للدولة مع زيارة ممثلين عن صندوق النقد الدولى لمصر للتأكد من أن القرض الذي طلبه وزير المالية، سيتم صرفه على مشاريع قومية وتنموية، وأن هناك توافقا شعبيا حولها.وقد تمت الدعوة بطريقة غير رسمية، وعشوائية عن طريق اتصال تليفونى من ممثلين عن الوزارة، ببعض شباب ائتلاف الثورة وشباب آخرين من الوجوه المعروفة في الإعلام، ورأى الشباب أنه من الصعب افتراض حسن النية، في حين أنه تم دعوتهم قبل ميعاد الاجتماع بثلاث ساعات فقط. فالدعوة جاءت بشكل متسرع لا يعطى للشباب وقتا لدراسة الموازنة ليسجلوا ملاحظتهم عليها، فبالتالي موافقتهم أو عدم موافقتهم ستكون

---

(١) أكرم سالم، الموازنة العامة للدولة وعملية الدمج الاقتصادي الاجتماعي، الحوار المتمدن، العدد ٢٠٠٨، ١٥ أغسطس ٢٠٠٧، www.ahewar.org

عن عدم دراية، ويجب أن تكون مناقشة الموازنة علنية مع كل القوى المجتمعية، والقيام بدراسة متأنية للخطوط العامة للموازنة العامة، للوقوف على مناطق الاتفاق والاختلاف مع الموازنة التي وضعتها وزارة المالية [1].

وفيما يلي توضيح لإيجابيات الموازنة وفق التصريحات الرسمية، وأهم النقاط التي كان يجب التشاور حولها :

الإيجابيات وفق التصريحات الرسمية :

- أهم ملامح المشروع ارتفاع مخصصات الأجور. و تطبيق الحد الأدنى للأجور، ويبدأ بإعادة هيكلة الأجور، حيث تزيد الدرجة السادسة ليصل إلى ٧٠٠ جنيه، كما تم إدراج تكاليف العلاوة الخاصة، في الموازنة الجديدة، التي تتضمن أيضًا زيادة دخل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والهيئات البحثية، وزيادة حوافز ضباط وجنود الشرطة بنسبة ١٠٠% من المرتب الأساسي.
- كما تضمنت الموازنة زيادة معاش الضمان الاجتماعي بزيادة ٧٠%، وزيادة قيمة الضمان الاجتماعي بما يؤدى إلى اتساع قاعدته ليغطى نحو ١،٥مليون أسرة، وزيادة دعم إسكان محدودى الدخل حيث تم إدراج ١٠ مليارات جنيه للبدء في مشروع الإسكان الاجتماعي، وإدراج ٢ مليار جنيه لمحاربة البطالة وتأهيل العمالة.
- الإبقاء على ميزانيات التدريب المخصصة لكل وزارة، بحيث يتحقق الاتساق السياسي التدريبى لها مع السياسي والقومى للتدريب على مستوى الجمهورية.

---

(١) أسماء نصار، الموازنة العامة لمصر تربك شباب الثورة، جريدة الشرق الأوسط، ٣ يونيو ٢٠١١.

- وفيما يتعلق بالدعم تضمن الوزارة زيادة دعم السلع التموينية بزيـــادة ٢٦% عن المخصص السابق، وزيادة دعم المواد البترولية بنسبة زيادة ٣٢%، عن العام الماضي.
- كما تضمنت الموازنة إجراءات لتحفيز النشاط الاقتصادي، منها زيادة حجم الاستثمارات، مع العمل على تشـــجيع الصـــناعات الصـــغيرة والمتوسطة
- تحديد قيمة الحد الأدنى للأجور بـــ ٧٠٠ جنيه شهريا، فـــي العـــالم المالى (٢٠١١ / ٢٠١٢)، وقال وزير الماليـــة، أن الحـــد الأدنـــى للأجور سيزيد تدريجيا ليصل إلى ١٢٠٠ جنيه خلال خمس سنوات.
- فرض ١٠% زيادة في ضريبة مبيعات السجائر ،وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، بإضافة شريحة جديدة قدرها ٢٥%، لمن يزيد دخله على ١٠ ملايين جنيه سنويا من الأفراد أو الشركات[١].

النقاط التي كان يجب التشاور حولها :

- تقليل حجم العجز المالى، تم تحقيقه في الموازنة من خـــلال خفـــض بعض بنود الإنفاق، وليس من خلال زيادة الإيرادات، كما لـــم تـــتم إضافة مخصصات سداد الديون الحكومية إلى بنود الإنفـــاق العـــام، ومن ثم يصبح العجز الحقيقى في الموازنة للعـــام المـــالى ٢٠١١-٢٠١٢ نحو ١٤،٩ % من الناتج المحلى الإجمالي، وهو أضخم عجز للموازنة في تاريخ مصر[٢].

---

(١) د / سمير رضوان وزير المالية، مؤتمر صحفي لعرض ملامح الموازنة العامة لعام ٢٠١١- ٢٠١٢، ١ يونيو ٢٠١١.

(٢) أحمد السيد النجار (محررا)، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١)، ص ٥٧ .

- خطورة تمويل الإنفاق العام من خلال القروض، على النحو الذي فعلته الحكومات السابقة، بما يضيف المزيد من القيود المالية المعوقة لأي حكومة قادمة، فشروط الاقتراض ترتبط بمصالح وتوجهات الرأسمالية العالمية[١].
- فرض شريحة إضافية في الضرائب بنسبة ٥% على أرباح شركات الأموال والأشخاص التي يزيد وعاء الضريبة بها على ١٠ ملايين جنيه ليصبح معدل الضريبة على هذه الشريحة ٢٥ % بدلا من ٢٠%، هو تغيير محدود للغاية، لأن الحد الذي تفرض عنده هذه الضريبة بالغ الارتفاع، ويزيد على الحدود المماثلة في كل الدول[٢].
- وضع حد أدنى جديد للأجر الشامل قيمته ٧٠٠ جنيه، وهو ما يقل كثيرا عن الحد الأدنى للأجر الذي طالب العاملون بتطبيقه وهو ١٢٠٠ جنيه منذ عام ٢٠٠٨، على أن يتم رفع الحد الأدنى سنويا حتى يصل ١٢٠٠ جنيه بعد خمس سنوات، ومع استمرار التضخم فهذا الحد بعد السنوات الخمس يساوى القدرة الشرائية ل ٧٠٠ جنيه التي تم إقرارها في الموازنة[٣].
- لم تتضمن الموازنة وضع حد أقصى للأجور. كما يستمر التباين الهائل في الأجور عند نفس الوظائف في الجهات المختلفة للدولة، ولم تتم إعادة هيكلة الأجور[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٩ .

(٢) د / فرج عبد الفتاح، ملاحظات على مشروع الموازنة، جريدة الأهالي ، ٢٢ يونيو ٢٠١٢ .

(٣) أحمد السيد النجار (محررا)، مرجع سابق، ص ٦١ .

(٤)عندما يتوارى المنطق في إعداد موازنة العام المالى٢٠١١- ٢٠١٢، جريدة الشروق، ٧ يونيو ٢٠١١.

- لم تتم إعادة هيكلة الميزانية من حيث وضع أطر لضبط الإنفاق العام وزيادة الإيرادات بصورة فاعلة، وكذلك عدم وضوح بند الإيرادات الأخرى وإيجاد طرق مبتكرة لتعظيمها.
- البند الخاص بالدعم في الموازنة أغلبه يذهب لدعم الطاقة للصناعة وخصوصا الصناعات كثيفة الاستهلاك (أسمنت - حديد - أسمدة - سيراميك) بالرغم من أنها تبيع منتجاتها بأسعار تفوق أسعار التكلفة بكثير، وبالأسعار العالمية [١].
- تدني الإنفاق على الصحة والتعليم، وزيادة الإنفاق في الموازنة عما كان عليه من قبل هو نسبة قريبة من معدل التضخم، بما يعني أن القيمة الحقيقية لذلك الإنفاق ثابتة [٢].
- منح تفويض مفتوح لوزير المالية أو من يفوضه من قيادات وزارة المالية وإلى وزير التنمية الاقتصادية وإلى الحكومة إجمالاً إجراء تغييرات جوهرية على الموازنة العامة للدولة، مما يهدم بالأساس جوهر مفهوم «المشروعية المالية» حيث لا مصروف ولا ضريبة دون موافقة المجلس الرقابى والتشريعى الأول الممثل للأمة[٣].
- المطالبة بوضع آلية تضمن أن يصل الدعم الى المواطن بدلا من رجال الأعمال [٤].

---

(١) ولاء مرسى، ائتلاف شباب الثورة يرصد عددا من الملاحظات على مشروع الموازنة العامة، جريدة الأهرام، ٩ يونيه ٢٠١١ .

(٢) أحمد السيد النجار (محررا)، مرجع سابق، ص ٦٤ .

(٣) عبد الخالق فاروق، المسكوت عنه في الموازنة العامة وخفايا ألاعيب المحاسبة، المصري اليوم، ١٩ فبراير ٢٠١١ .

(٤) ولاء مرسى، ائتلاف شباب الثورة يرصد عددا من الملاحظات على مشروع الموازنة العامة، جريدة الأهرام، ٩ يونيه ٢٠١١ .

ويتضح بالمقارنة وفق آراء غالبية فئات العينة أن التشاور السياسي حول قضية التعديلات الدستورية كان **نخبويا** بتأييد ١٥ قوى سياسية من إجمالي ٣١ في العينة، وأن **الإعلان الدستوري الصادر ٣٠ مارس** ٢٠١١ كان إملاء **ولم يتم التشاور بشأنه** وفق رأى ٢٦ قوى سياسية من إجمالي ٣١ في العينة، وفيما يتعلق بالاختلاف حول **أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات** تم حسمه من خلال **التشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري** وفق رأى ١٣ فئة من العينة، أما طريقة التشاور حول **وثيقة مبادئ حاكمة للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية** فيشوبها عدد من التحفظات مثل استدعاء رؤساء الأحزاب بشكل شخصى والاجتماع مع كل فرد على حدة، هو تشاور ليس مفتوحًا للجميع، و أنه تشاور نخبوى بسبب الاستقطاب وفق رأى ١٢ فئة من العينة . وأن المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص **بنظام الأحزاب السياسية** صدر دون تشاور وفق رأى ٢٢ من فئات العينة، لكن به عدد من النقاط الإيجابية مثل تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار، إلغاء لجنة شئون الأحزاب وأن يستبدل بها لجنة قضائية. أن المراسيم بقوانين بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية التي **صدرت قبل إجراء الانتخابات البرلمانية صدرت دون تشاور وبطريقة إملائية،** وفق رأى ٢٥من فئات العينة، لذا تم تعديله أكثر من مرة لكن بها عدة إيجابيات مثل التصويت بالرقم القومي، عودة الإشراف القضائى على الانتخابات، **بينما** تعديل القانون بموجب التشريع الصادر عن مجلس الشعب[1] والمعروف إعلاميا **بعزل الفلول هو**

---

(١) المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية.

صادر عن برلمان أتى بالإرادة الشعبية عن طريق انتخابات حرة،ومن ثم لايمكن القول أنه صدر بإرادة منفردة وإن كان بمثابة **استجابة للضغوط الجماهرية**، وأن **قانون مجلسى الشعب والشورى صدر بصورة فردية دون تشاور ومن ثم الاضطرار لتعديله مرتين** و فق رأى ٢٥ من فئات العينة. وبالنسبة **لإقرار الموازنة العامة للدولة** للعام المالى ٢٠١١ – ٢٠١٢ تتفق غالبية العينة وهم ٢٦ قوى سياسية من إجمالي ٣١ أنه لم يحدث تشاور حول الموازنة ووضعت بطريقة إملائية.

ثانيًا : الحوار الوطني والتحول الديمقراطي بعد الثورة:

شهدت الفترة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إجراء **حوار وطني** في ٣٠ مارس ٢٠١١ وتم استئنافه في ٢٢ مايو ٢٠١١، ومن ثم تطلعت المقابلات إلى **تقييم الحوار الوطني الذي تم إجراؤه في مايو ٢٠١١ بين الحكومة والقوى السياسية** وكانت استجابات فئات العينة على النحو التالي :

أجمعت فئات العينة على أن **الحوار الوطني فشل** و ضعيف وبه منازعات وكان من طرف واحد و صوريا **وأرجعت فئات العينة أسباب فشل الحوار الوطني** بمرحلتيه في ٣٠ مارس ٢٠١١ ثم استئنافه في ٢٢ مايو ٢٠١١ إلى :

- " بدأ هذا الحوار بعد أن أصدر المجلس العسكري قانون مباشرة الحقوق السياسية، ومن قبله قانون الأحزاب، دون تشاور أو حوار، ما أدى إلى وجود الكثير من السلبيات في القانونين[١]".

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور) .

- "افتقد الحوار الجدول الزمنى[1]، وكان الحوار الوطني هدفه تهدئة القوى السياسية الموجودة، لم تكن هناك نتائج ملموسة، كان هناك أطراف عندها إرادة سياسية، ولكن ليست لديها رؤية، أغلبية الأطراف لم تكن لديها رؤية، كل طرف يتحدث عن مصلحته، أعضاء الحزب الوطني بغض النظر عن الفساد من عدمه، كانوا يجلسون في الصف الأول ويطرحون رؤيتهم، حول الحياة السياسية ويتحدثون عن سياستهم ولم يتحدثوا عن تطهير مؤسسات الدولة، فآليات الحوار كانت خطأ[2]".
- " فشل الحوار الوطني بسبب فقد الثقة في كل شئ، لأنه لا توجد نتيجة ملموسة على أرض الواقع، الاجتماعات والحوارات والتشاور كانت لإخراج الكبت الداخلى لمن تم قمعهم في النظام السابق[3] ".
- "حضور قيادات من الحزب الوطني الديمقراطي، وإتاحة الفرصة للفلول للوجود، فقد وجهت دعوة لبعض رموز النظام القديم والحزب الوطني، ولم يعرف أحد أجندة الحوار، والقضايا، وكان من بنود الجلسة الأولى التصالح مع رموز النظام السابق[4]".

---

(١) عضو حركة ثوار ماسبيرو .

(٢) حزب التيار المصري،اشترك الحزب في الحوار الوطني تحت مسمى ائتلاف شباب الثورة، لأن فكرة الحزب لم تكن تبلورت بعد .

(٣) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .

(٤) يتفق في هذا الرأى كل من حزب التيار المصري، وعضو حزب النور، عضو حزب الوفد، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الكرامة، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء،

- " أطراف الحوار الوطني لا يتحدثون بقاعدة جماهيرية، كل طـرف يمثل نفسه [1]".
- " التحفظ على شخصية د/ يحيى الجمل[2]"
- " التحفظ على شخصية د / عبد العزيز حجازى[3]".
- " كان حوار من طرف واحد، وهذا الحوار لم ينتج عنـه قـرارات ينفذها المجلس العسكري، مؤتمر الوفاق القومي أنتج المواد الحاكمـة للدستور، ولم يؤخذ بها لأنه حوار من طرف واحد، وتكمن أهميـة عمل حوار ناجح لأنه لا رضاء ولا قبول إلا عبر التشـاور، إلا أن الحوار انقطع[4] ".
- "كان حوار سلطوى، بسبب شخصية القائمين على الحـوار، بـدليل قبول رأى أعضاء الحزب الوطني كأنه رأى آخر، وهو لـيس رأى آخر، ولكن ضد الثورة، لأنه رأى أعضاء الحزب الوطني السابق[5]".
- "لم يأخذ الحوار الوطني فاعليته، أو وضعه كما كان متوقع، وفـن إدارة الحوار لم يكن موجود، لم ينجح لأن القضايا التي تهم مصر في الفترة الانتقالية لم تناقش، قضايا نبض الشارع [1] ".

الائتلاف الإسلامي الحر، جبهة ثوار التحرير، د / عبد المنعم أبو الفتوح، أ/ بثينة كامل، أ/جورج إسحاق، المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(١) عضو حزب النور .

(٢) عضو حزب النور، الحزب العربي الديمقراطى الناصري، حزب الفضيلة، حزب التحرير المصري، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الائتلاف الإسلامي الحر.

(٣) الحزب العربي الديمقراطى الناصري، عضو حركة ثوار ماسبيرو، أ/ جورج إسحاق، د / ممدوح حمزة .

(٤) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، المستقلة د/ سلمى أبو المجد.

(٥) الحزب العربي الديمقراطى الناصري .

- "الحوار الوطني ليس له نتائج حقيقية، هو شعارات وخطب، لو الحوار حقيقى كانت المطالب تنفذ [٢]".
- "ولم يتم الإعلان قبل بدء الحوار عن القضايا التي يتناولها، والنتائج ومدى إلزامها، لم توجد أجندة أو جدول للحوار [٣]".
- " بدأ بالخطأ، لا يعرف كيف يعمل، لا تخطيط، ولا أهداف، ولا تنظيم، لم يتم تشاور مع القوى السياسية قبل البدء فيه، لا توجد أجندة، الحوار بدأ بالخطأ، لا يعرف هو ماذا يعمل، ولا الغرض منه[٤]".
- " طريقة اختيار المتحاورين، المتشاورين، أعطى انطباع عنه بوجود أجندة خفية[٥]".
- " كان الحوار من أجل التهدئة والتعبير عن الذات، والظهور الإعلامي، بأن هناك حوار وتشاور بين القوى السياسية، شكل ديكورى[٦]".
- " الحكومة في ذلك الوقت لم تكن لها صلاحيات تامة[٧] ".
- " لا يمكن عمل حوار في ظل قانون الطوارئ، والمجلس العسكري يحاكم المدنيين أمام القضاء العسكري، حملات الاعتقالات، عدم تفعيل قانون الغدر، والعزل السياسي[١] ".

---

(١) حزب المصريين الأحرار.

(٢) عضو حزب الجبهة الديمقراطية ، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، عضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٣) عضو حزب الوفد .

(٤) حزب الحرية والعدالة .

(٥) حزب الوسط.

(٦) حزب الفضيلة، ائتلاف شباب الثورة .

(٧) حزب الكرامة .

- " شبيه بدرس تربية قومية، وكان يهدف إلى تحييد الأطراف[٢] ".
- " حوار صوري بين عناصر منتقاة ومسماة باسم ائتلافـــات شـــبابية، وعناصر أصحاب مصالح في النظام السابق، والعناصر الحقيقية التي تمثل القوى السياسية قامت بمقاطعة الحوار بعد اكتشاف ذلك [٣]".
- " حوار كان تسكين للرأى العام، ما تم تحقيقه فقط من الحـــوار هـــو قضية محاكمة مبارك والعادلى [٤] "
- " الحوار لم تمثل فيه كل القوى الثورية، أحزاب أو شباب، كان بـــين جزء من النخبة أهملت جزء آخر من النخبة دون الشعب[٥] "
- "الاعتماد على جهاز التنمية الإدارية لتوجيه الدعوة، ولم يشكل لجنة محايدة لدعوة الأطراف [٦]".
- " لن يوجد تشاور أو حوار بإرادة حقيقية إلا بعد تسليم الحكم لسلطة مدنية، قانونية دستورية يرضى عليها الشعب وتحل مشـــكلاته،وعدم الاستقرار سبب الفشل، كل جماعة مشغولة بذاتها، كل فئة لها مطالب خاصة وفئوية وتنشغل بها أكثر من انشغالها بالهم العام [٧] ".
- " القضايا التي نوقشت لم تلق قبول القوى السياسية مثـــل الدســـتور، القضايا التي أراد أن يدير عنها حوار لم تجد قبولا جماهيريـــا مثـــل شكل الجمعية التأسيسية، المبادئ الأساسية[٨]".

---

(١) حزب التحرير المصري .

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة .

(٣) اتحاد قوى ثورة مصر.

(٤) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

(٥) الائتلاف الإسلامي الحر، ائتلاف شباب الثورة .

(٦) ائتلاف شباب الثورة.

(٧) جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة .

(٨) د / عبد المنعم أبو الفتوح.

وفي ضوء وجود تحفظات على طريقة إدارة وقيادة الحــوار الــوطني تساءلت المقابلات عن

الشخصية الأجدر بإدارة الحوار الوطني وكانت استجابات فئات العينة في ضوء الرؤى الآتية:

- السلطة، وصاحب القرار.
- تيار الشباب يقود الحوار الوطني.
- شخصية معينة تقود الحوار الوطني.
- اقتراح لجنة للحوار الوطني.
- ليس المهم الشخصية التي تقود الحوار وإنما الإرادة السياسية.
- مجلس رئاسى مدني لإدارة الفترة الانتقالية بأكملها.
- قيادة ميدانية تنزل للشارع والمحافظات.
- إرجاء الحوار في الفترة الانتقالية.
- وزارة الثقافة كمؤسسة تقود الحوار الوطني.

وفيما يلي تفصيل تلك الرؤى :

- **السلطة، وصاحب القرار:**

يؤيد هذا الرأي، من فئات العينة حزب الغد (جبهــة أيمــن نــور)، وعضو حزب الجبهة الديمقراطية، و حزب الكرامة ويرون أنه " مفترض أن من يدير الحوار، يكون هو صاحب القرار، يقترح أن المجلس العسكري يعمل حوار بشكل مباشر".

- **تيار الشباب يقود الحوار الوطني :**

يساند هذا الرأي حزب التيار المصري، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، وأن " ممثلي ائتلافات شباب الثورة هم الأنسب لقيادة الحوار، حتى تنفذ مطالب الثورة ".

- **شخصية معينة تقود الحوار الوطني :**

يقترح أنصار هذا الاتجاه شخصيات معينة لإدارة الحوار الوطني، ومن بينها الشيخ صفوت حجازى [١]، ود/ حسام عيسى وهو أحد قيادات الحزب الناصري، أو أ/ نجاد البرعى هو مهندس أفكار، أ/ بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أ/محمد فائق وزير الإعلام السابق[٢]، وأ / حمدين صباحى مرشح الرئاسة[٣]، د/عصام شرف بشخصيته كعصام شرف، دون ضغوط من المجلس العسكري [٤]، د /ممدوح حمزة، الدكتور / عبد الله الأشعل مرشح الرئاسة [٥]، د/ محمد البرادعى[٦]، علاء الأسوانى[٧].

- **اقتراح لجنة للحوار الوطني :**

يرى أنصار هذا الرأي لا يقود الحوار الوطني شخص ولكن يفترض وجود لجنة للحوار الوطني، ويطرحون عدة آراء في تشكيل هذه اللجنة على النحو التالي :

- " لجنة للحوار تكون مكونة في أغلبها من القوى الوطنية المختلفة، وربعها من السلطة التنفيذية، بحيث يكون حوار ملزم بقرارات ملزمة[٨]".
- " تشكل اللجنة أو الهيئة ممثلة من كل القوى السياسية وتتسق مع بعضها، وتكون محايدة" [١].

---

(١) اقتراح عضو حزب النور.
(٢) اقتراح الحزب العربي الديمقراطى الناصري، و اقتراح عضو حركة ثوار ماسبيرو .
(٣) اقتراح حركة اتحاد قوى ثورة مصر .
(٤) اقتراح عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .
(٥) اقتراح المستقلة د/ سلمى أبو المجد.
(٦) اقتراح الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق .
(٧) عضو حزب الوفد.
(٨) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

- " القوى السياسية تتفق على مجلس أو رئيس، وتكون رئاسة الجلسة بالتناوب بين القوى السياسية، الحوار الوطني حتى ينجح يجب أن يكون خارج الحكومة، أو تحضر الحكومة كمشارك، مثل كل مرة كان يتم فيها حوار من قبل [٢]".
- " يمكن أن يقود الحوار الوطني لجنة تضم د/ محمد سليم العوا، ود / محمد البرادعى، ود/ عبد المنعم أبو الفتوح، وأ/ حمدين صباحى "[٣].

- " الأفضل أن يدير الحوار لجنة يشكلها رئيس الجمهورية من المختصين من كافة القوى ولها استقلالية"[٤].
- "لجنة تمثل مكونات المجتمع، ويكون على رأسها أشخاص أو مجموعات عليها اتفاق على وطنيتها بصرف النظر عن تفكيرها، مثل د/عبد الحليم قنديل وهو قومي، د/عصام العريان هو من الإخوان، د/عبد المنعم الشحات، وهو سلفى [٥]"
- " لجنة من مرشحي الرئاسة ككل، يمكن قيادة حوار بصفة عامة حول القضايا الهامة[٦]".

- **ليس المهم الشخصية التي تقود الحوار وإنما الإرادة السياسية :**

يؤيد هذا الرأي عضو حزب الوفد ويرى أن " المشكلة ليست في الشخصية التي تدير الحوار، د/ يحيى الجمل شخصية لها وزن وفقيه دستوري، المشكلة في النية الحقيقية للوصول لتوافق وطني عام ".

---

(١) حزب المصريين الأحرار، حزب الفضيلة، ائتلاف شباب الثورة.

(٢) حزب الحرية والعدالة .

(٣) حزب الوسط .

(٤) ائتلاف شباب النوبة .

(٥) الائتلاف الإسلامي الحر .

(٦) د / عبد المنعم أبو الفتوح .

- **مجلس رئاسي مدني لإدارة الفترة الانتقالية بأكملها :**

يؤيد هذا الرأي حزب التحرير المصري ويعتقد أنه " يكفى ذلك علـــى المجلس العسكري، لابد من مجلس رئاسي يدير البلد، حتى إكمال الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكي يتم عمل حوار وطني، لابد من إكمال الخطـــوات السابقة ".

- **قيادة ميدانية تنزل للشارع والمحافظات :**

يؤيد هذا الرأي الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، وحركة ثوار سيناء ويتفقان على أنه " حتى ينجح الحوار يجب أن يكون جماهيريا على مســـاحة واسعة من الشعب، الأجدر طرح حوار كحوار عام، يشبه الاســـتفتاء علـــى القضايا الرئيسية، ثم القضايا الفرعية، ثم يؤخذ رأى المـــواطن حتـــى ولـــو بالهاتف، وعمل خط اتصال، ولكن ليس الجلوس في المكاتب، مثـــل اقتـــراح لجان شعبية تخرج قرارات، ثم ترسلها لمجلس الوزراء، بحيث ما يناقش في مجلس الوزراء يكون تمت مناقشته في القواعد الشعبية علـــى الأرض مـــن المواطن العادى، وإشراك كل المحافظات والمراكز".

إرجاء الحوار في الفترة الانتقالية:

يؤيد هذا الرأي حركة كلنا خالد سعيد، وجبهة ثوار التحرير، ويتفقـــان على إرجاء الحوار الوطني بسبب أنه " لا توجد ثقة في أي شخص، بســـبب التخوين، وهناك من تحدث باسم الثورة مما فكك القوى الثورية ".

- **وزارة الثقافة كمؤسسة تقود الحوار الوطني :**

يساند هذا الرأي أ/ بثينة كامل مرشحة الرئاسة.

ولم يقدم كل من حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحـــت التأســـيس)، حركة مستقبل مصر الثورة، ود / ممدوح حمزة مقترحا بشأن إدارة الحوار الوطني.

وفيما يلي توضيح **الاقتراحات المختلفة لفئات العينة حول إدارة الحوار الوطني :**

جدول (٣٥)

مقترحات فئات العينة بشأن الشخصية الأجدر بإدارة الحوار الوطني

الاقتراح	الإجمالي
السلطة، وصاحب القرار	٣
تيار الشباب يقود الحوار الوطني	٢
شخصية معينة تقود الحوار الوطني	٨
اقتراح لجنة للحوار الوطني	٩
ليس المهم الشخصية التي تقود الحوار وإنما الإرادة السياسية.	١
مجلس رئاسى مدني لإدارة الفترة الانتقالية بأكملها	١
قيادة ميدانية تنزل للشارع والمحافظات	٢
إرجاء الحوار في الفترة الانتقالية	٢
وزارة الثقافة كمؤسسة تقود الحوار الوطني	١
لم يقدم مقترح	٣
المجموع	**٣٢**

يلاحظ أن المجموع ٣٢ بسبب أن **عضو حزب الوفد يقدم مقترحين** أولهما أن يدير الحوار شخصية معينة مثل الكاتب علاء الأسوانى، وثانيهما ليس المهم الشخصية التي تقود الحوار وإنما الإرادة السياسية.

استفسرت المقابلات عن **القضايا التي تم إغفالها في الحوار الوطني بمرحلتيه في** رأى فئات العينة مثل اللامركزية، التثقيف السياسي، العدالة الاجتماعية وكيف تتحقق في نظام اقتصادي ليبرالي، طرق مكافحة الفساد، أو غيرها من القضايا، ويمكن توضيح هذه القضايا في الجدول التالي :

جدول(٣٦)
القضايا التي تم إغفالها في الحوار الوطني بمرحلتيه
من وجهة نظر فئات العينة

المسلسل	القضايا التي تم إغفالها	فئات العينة المؤيدة	الإجمالي
١	• معظم القضايا كانت تناقش مستقبل مصر، ولم يتم إغفال قضية معينة	• حزب الغد (جبهة أيمن نور) • حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) • عضو حزب النور	٣
٢	• محاكمات المدنيين أمام محاكم عسكرية، وقتل الثوار	• حزب التيار المصري • حركة كلنا خالد سعيد •	٢
٣	• العدالة الاجتماعية وكيف تتحقق في نظام اقتصادي ليبرالي، وتم إغفال هذه القضايا لأنه لم تكن القوى الثورية موجودة، العدالة الاجتماعية تمت مناقشتها كعنوان، وليست برنامج تفصيلي محدد وكذلك الجانب الاقتصادي	• حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي • حزب المصريين الأحرار • الحزب العربي الديمقراطي الناصري • حزب الكرامة	١٠

المسلسل	القضايا التي تم إغفالها	فئات العينة المؤيدة	الإجمالي
		• عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) • الائتلاف الإسلامي الحر • ائتلاف شباب الثورة • ائتلاف شباب النوبة • حركة ثوار سيناء • د / عبد المنعم أبو الفتوح •	
٤	• • طرق مكافحة الفساد، ديناميكية التطهير نفسها لم يتحدث فيها أحد، الفساد قد يظل موجودًا مع التطهير،الحوار لم يكن له أجندة لذا كل القضايا طرحت، المشكلة ليس في طرح القضايا لكن لم يتم التركيز على قضية والوصول لإجماع وطني	• حزب التيار المصري • حركة كلنا خالد سعيد • حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي • الحزب العربي الديمقراطي الناصري • حزب الوسط • حزب التحرير	١٩

المسلسل	القضايا التي تم إغفالها	فئات العينة المؤيدة	الإجمالي
		المصري • عضو حزب الوفد • عضو حزب الجبهة الديمقراطية • حزب المصريين الأحرار • ائتلاف شباب النوبة • المستقلة د/ سلمى أبو المجد • د / ممدوح حمزة • د / عبد المنعم أبو الفتوح • عضو حركة ثوار ماسبيرو • حركة ثوار سيناء • حزب الكرامة • عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) • الائتلاف الإسلامي الحر	

المسلسل	القضايا التي تم إغفالها	فئات العينة المؤيدة	الإجمالي
		• ائتلاف شباب الثورة	
٥	• لم أخرج منه بشئ، ولم يتم فهم شئ	• حزب الحرية والعدالة	١
٦	• كان حوار للتهدئة	• حزب الفضيلة	١
٧	• اللامركزية مثل محافظ أسوان كان عنده صلاحيات لحل مشكلة النوبة لكن لم يستخدمها	• حزب التحرير المصري • د / عبد المنعم أبو الفتوح • عضو حركة ثوار ماسبيرو • الجبهة الحرة للتغيير السلمي • الحزب العربي الديمقراطي الناصري • حزب الكرامة • الائتلاف الإسلامي الحر	٧
٨	• ليس لدى اهتمام	• حركة مستقبل مصر الثورة • اتحاد قوى ثورة مصر • جبهة ثوار التحرير	٣

المسلسل	القضايا التي تم إغفالها	فئات العينة المؤيدة	الإجمالي
		•	
٩	• قضية الخصخصة، والزراعة وقضية قطاع الأعمال، تم حوار لكن لم يحقق نتائج	• عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)	١
١٠	• القضايا الرئيسية مثل الحد الأعلى والأدنى للأجور، ودخل الأسرة، والضمان الاجتماعي، والبطالة، والتأمين الصحي	• الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة	١
١١	• التثقيف السياسي	• الجبهة الحرة للتغيير السلمي • الحزب العربي الديمقراطي الناصري • حزب الكرامة • الائتلاف الإسلامي الحر	٤
١٢	• ضبط الأسعار والقضايا الفئوية للعمال والفلاحين	• أ/ بثينة كامل	١
١٣	• كان حوار عام	• الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق	١

ملاحظة: يمكن لكل مفردة من العينة اختيار أكثر من قضية تم إغفالها، حيث يسمح بتعدد الاستجابات.

ويستنج أن أكثر قضية تم إغفالها **طرق مكافحة الفساد، ديناميكية التطهير** فقد تكررت ١٩ مرة، يليها **العدالة الاجتماعية وكيف تتحقق في نظام اقتصادي ليبرالي** فقد تكررت ١٠ مرات، ثم قضية **اللامركزية** وتكررت ٧ مرات. كما يلاحظ أن قضية محاكمات المدنيين أمام محاكم عسكرية، وقتل الثوار لم يتم إغفالها في مرحلة لاحقة. فقد وافق مجلس الشعب على تعديل بعض **أحكام قانون القضاء العسكري، رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦**. وتم إلغاء المادة السادسة من هذا القانون، والتي كانت تسمح لرئيس الجمهورية بإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، وأن تحيل النيابة العسكرية والمحاكم العسكرية من تلقاء نفسها الدعاوى القضائية التي تنظرها –والمتهم فيها مدني– إلى النيابة العامة[1].

تساءلت الدراسة عما **إذا كانت بعض القوى السياسية قد تم استبعادها من الحوار الوطني** وكانت استجابات فئات العينة تنحصر في الرؤى الآتية:

- لم يتم استبعاد أي طرف من الحوار الوطني.
- تم استبعاد تيار معين من الحوار الوطني.
- وجهت الدعوة فقط لمن تذكره القائم بإدارة الحوار الوطني.
- بعض الأطراف أقصت نفسها من الحوار الوطني.

وفيما يلي تفصيل ذلك :

- **لم يتم استبعاد أي طرف من الحوار الوطني :**

يساند هذا الرأي حزب الغد (جبهة أيمن نور)، و عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، عضو حركة ثوار ماسبيرو، حركة كلنا خالــد ســعيد،

---

(١) الشعب يعيد النظر بمشروع إلغاء محاكمة المدنيين عسكريا، جريدة الأهرام، ١٨ إبريل ٢٠١٢.

الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، ويتفقون على أن " الدعوة وجهت للجميع لم يتم استبعاد أي أطراف بما في ذلك أعضاء الحزب الوطني، ولكن على درجات، تم اختيار ٢٠ شخصية في الحوار الوطني الأول في مارس ٢٠١١، ثم دعوة باقي الشخصيات على مراحل ".

- **تم استبعاد تيار معين من الحوار الوطني :**

يرى مؤيدو هذا الرأي أن بعض الأطراف تم استبعادها أو عدم تذكر توجيه الدعوة لها وهى :

- " العمال والفلاحين، تم تجاهلهم من المجلس العسكري، ومجلس الوزراء، وقدمت الدعوة للنقابات الرسمية للعمال وهى جزء من النظام الذي همش العمال "[١].
- " الأحزاب الجديدة والأحزاب تحت التأسيس[٢] ".
- " السلفيون تم استبعادهم من الحوار "[٣].
- " تم استبعاد الشباب لأن شباب الحزب الوطني حضروا الحوار الوطني، وليس شباب الثورة، ولا يجب إقصاء شباب الحزب الوطني تماما، ولكن يتم حضورهم في حدود، لكن شباب الثورة الحقيقيين لم توجه لهم دعوة حقيقية، وتم قصر الأضواء على مجموعة من شباب الثورة، وتلميعهم، مما أدى لموت الثورة، وتشويه صورة الثوار أمام

---

(١) الحزب العربي الديمقراطي الناصري .

(٢) حزب المصريين الأحرار، حزب التحرير المصري .

(٣) عضو حزب الجبهة الديمقراطية، الائتلاف الإسلامي الحر .

الرأي العام، هو نتيجة استبعاد شباب الثورة الحقيقيين، يتم إقصاء كل صاحب رأى حقيقى"[1].

- " بعض ائتلافات شباب الثورة[2] ".
- "حزب الوسط، والقوى الإسلامية عموما[3] ".
- " لم تتم دعوة حزب الكرامة" [4].
- " الفصائل الاشتراكية، وحركة ناصريون معا، واليسار[5]".
- " لم يتم تمثيل المواطن العادى من أسوان والنوبة وسيناء، أو اللجان الشعبية، والشباب المشاركون تم اختيارهم من التليفزيون وفق ظهورهم الإعلامي، وليس الشارع، حتى يتم إرضاء غرور المتظاهرين [6]".
- " المحافظات على مستوى الجمهورية تم استبعادها، الحوار اهتم بالعاصمة فقط [7]".
- " في الحوار الأول تم استبعاد القوى الثورية والجبهة الديمقراطية، والغد [8]".

---

(١) عضو حزب الوفد، جبهة ثوار التحرير.

(٢) حزب الوسط، وحركة اتحاد قوى ثورة مصر، والجبهة الحرة للتغيير السلمي،حركة ثوار سيناء، ائتلاف شباب الثورة .

(٣) حزب الوسط، حزب الفضيلة .

(٤) حزب الكرامة، وحركة اتحاد قوى ثورة مصر، ائتلاف شباب الثورة.

(٥) حركة اتحاد قوى ثورة مصر.

(٦) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، ائتلاف شباب النوبة.

(٧) حركة ثوار سيناء .

(٨) ائتلاف شباب الثورة.

- " ائتلاف شباب النوبة، لم توجه له الدعوة[1] ".

- **وجهت الدعوة فقط لمن تذكره القائم بإدارة الحوار الوطني :**

يؤيد هذا الرأي حزب الحرية والعدالة ويرى أنه " تم توجيه الدعوة لمن تذكره القائم بإدارة الحوار الوطني، دعى من تـذكره فقـط، لـم توجـد لجنـة أو سكرتارية، أو إدارة وتنظيم، انعقد بلا تنظيم، فافتقد تنظيمه قبل أن ينعقد ".

- **بعض الأطراف أقصت نفسها من الحوار الوطني :**

يساند هذا الرأي حزب التيار المصري، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، د/عبد المنعم أبو الفتوح، ويتفقون على أنه " لم يتم إقصاء طـرف بعينه، لكن الأطراف أقصت نفسها وبعدت عن الحوار نتيجة عدم الجدية وفقد الثقة، وعزف عنه عدد من القوى الرئيسة مثل السلفيين و الوفد والإخوان ". ولم يحدد كل من حركة مستقبل مصر الثورة، المستقلة د/ سلمى أبو المجد، د / ممدوح حمزة، أ/ بثينة كامل، حزب المؤتمر الشـعبي الناصـري(تحـت التأسيس)، وعضو حزب النور الأطراف التي تم إقصـاؤها مـن الحـوار الوطني. وقد أجمعت فئات العينة التي ترى أنه تم استبعاد تيار معـين مـن الحوار الوطني، وأن بعض الأطراف أقصت نفسها من الحوار الوطني على أن **أثر هذا الاستبعاد والإقصاء** كان سلبيا على الحوار الوطني مما أدى لفشل الحوار، والاستبعاد دائما يؤثر على المدى الطويل [2]، وجاء الحوار مبتـورا

---

(١) ائتلاف شباب النوبة .

(٢) حزب التيار المصري .

ونتائجه قزمية، وإن وجدت نقاط أساسية، لكن لم يأت بكافة المطالب [1]، لـم يكن له تأثير، ولم يحدث عليه توافق[2].

ويمكن عرض الاستجابات المختلفة كما يلي :

جدول (٣٧)

رأى فئات العينة في القوى السياسية

قد تم استبعادها من الحوار الوطني

الرؤية المطروحة	الإجمالي
لم يتم استبعاد أي طرف من الحوار الوطني	٥
تم استبعاد تيار معين من الحوار الوطني	١٦
وجهت الدعوة فقط لمن تذكره القائم بإدارة الحوار الوطني	١
بعض الأطراف أقصت نفسها من الحوار الوطني	٣
لم يحدد الأطراف التي تم استبعادها	٦
المجموع	**٣١**

أن **الحوار الوطني** تم عقده ٣٠ مارس ٢٠١١، **والجلسـة التشـاورية** التي دعا إليها نائب رئيس مجلس الوزراء، د/ يحيى الجمل المسـئول عـن الحوار الوطني، كانت مخصصة لمناقشة معايير اختيار المشاركين في الحوار ومحاوره ومكان انعقاده، لكن معظم الشخصيات العشرين المشاركة فضـلت الحديث عن رؤى عامة أو أحكام شخصية أو تصورات لما يجب أن يخرج به

---

(١) الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

(٢) الائتلاف الإسلامي الحر .

هذا النقاش من عقد اجتماعي جديد أو توافق وطني حول مستقبل مصــــر [١].
وقد بدأت الجلسة الأولى التشاورية من جلسات الحوار الوطني الاسترشادى، بمشاركة عدد من الشخصيات من اتجاهات وانتماءات سياســية مختلفـــة [٢]، ويهدف الحوار الوطني الذي كان من المقرر أن جلساته التشاورية الخمــس فى١٠ إبريل ٢٠١١ إلى وضع رؤية مستقبلية لعقد اجتماعي جديــد يحــدد الإطار العام لدعم الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتمــاعي. والحـــوار الوطني الأساسي سوف ينتهي بإعلان وثيقة العقد الاجتماعي الجديد، لتكــون إحدى الوثائق الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها اللجنـــة التأسيســية التـــي يختارها البرلمان لإعداد الدستور الجديد [٣].

ويمكن توضيح الإيجابيات والسلبيات لهذا الحوار الوطني كما يلي :

سلبيات الحوار الوطني المنعقد في ٣٠ مارس ٢٠١١:

- غاب ممثلو شباب ٢٥ يناير لوجود رموز من النظام الســابق ومــن المؤيدين لسيناريو التوريث بين الحاضرين.

---

(١) سمر الجمل، الحوار الوطني تساؤلات عن الجدوى والأولويات، الشروق، ١ إبريل ٢٠١١.

(٢) مثل مرشح الرئاسة /عمرو موسى والمستشار/هشام البسطويسى والمستشارة / تهانى الجبالى ود/ عمرو حمزاوى وأ/ جورج اسحق ود/ حسن نافعة والمهندس / نجيب ساويرس ورجل الدين / إكرام لمعى وأ/ عصام سلطان ود/ جلال أمين وأ/ أحمد يوسف ود/ عبد المنعم أبو الفتوح ود/عصام العريان وأ/عبد الغفار شكر وأ/عبد الجليل مصطفي وأ/سكينة فؤاد و أ/معز مسعود. وغاب د/ محمد البرادعى، الذى منعته ارتباطات أخرى من المشاركة انظر:

- سمر الجمل، الحوار الوطني تساؤلات عن الجدوى والأولويات، الشروق، ١ إبريل ٢٠١١.

(٣) سحر زهران، انطلاق الحوار الوطني في مقر رئاسة الوزراء، الأهرام، ٣١ مارس ٢٠١١ .

- عدم وضوح الرؤية من الحوار، وغياب أجندة بالموضوعات التي سيتم إجراء الحوار بشأنها [١].

إيجابيات الحوار الوطني المنعقد في ٣٠ مارس ٢٠١١:

- الاهتمام بقضايا الوطن في المرحلة الانتقالية ومحاولة وضع رؤية مستقبلية.
- وجود آلية لسماع الآخر والتشاور في الشأن العام.

وقد أصدر رئيس الوزراء عصام شرف قرارا بإسناد إدارة الحوار الوطني المصري إلى رئيس الوزراء الأسبق د/عبد العزيز حجازى بدلا من د/ يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء آنذاك، عقب انتقادات كثيرة وجهتها القوى السياسية إلى الحوار الوطني، واتهمت الحكومة بتفريغ الحوار من مضمونه واستبعاد قوى وطنية رئيسة منها الجمعية الوطنية للتغيير برئاسة د/محمد البرادعى، وإعفاء د/ يحيى الجمل يستهدف إبعاد الحكومة عن الحوار الوطني بحيث تكون إدارته بعيدة عن نفوذ وسيطرة الحكومة بالكامل التي سيقتصر دورها على توفير الاحتياجات وتسهيل الاجتماعات[٢]. وكلف الدكتور عبد العزيز حجازى، رئيس لجنة الحوار الوطني، أعضاء لجنة الحوار بإعداد أوراق عمل حول الموضوعات المتعلقة **بالمحاور الخمسة** له، وهى:الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية

---

(١) أحمد فتحى، غياب الرؤية والأجندة يمنعان البرادعى من المشاركة في الحوار الوطني، الشروق، ١ إبريل ٢٠١١.

(٢) تغيير رئاسة الحوار الوطني بمصر، الجزيرة نت، ٢ أبريل ٢٠١١ .

www.aljazeera.net

والبشرية، والمحور الثقافي وحوار الأديان، وعلاقات مصر الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير[١].

سلبيات الحوار الوطني المنعقد في الفترة ٢٢ إلى ٢٤ مايو ٢٠١١:

- تحولت أولى جلسات الحوار الوطني إلى مشادات عنيفة واتهامات، انتهت بانسحاب ائتلاف شباب الثورة وحركة ٦ إبريل من الحوار الذي ضم عددًا من الحركات السياسية، بعد أن فوجئ الحضور بوجود عدد كبير من رموز الحزب الوطني المنحل والنظام السابق يجلسون في الصفوف الأولى، وزيادة حدة المشادات، وارتفاع الهتافات المطالبة برحيل أعضاء الحزب الوطني المنحل من مقر الحوار[٢].
- الشباب كانت لهم في كل جلسة مشادة لعدم إعطائهم فرصتهم في الحوار وفي هذا إشارة إلى عدم الإعداد الجيد للحوارات المختلفة، وهو ما اعترف به مسئولون عنها، أو اختلاف الرؤية بين المسئولين عن الحوار وبين الشباب، كما أن الشباب المعترضين لم يستطيعوا بعد التخلص من الآليات غير المؤسسية الضرورية لإسقاط نظام قديم، والانتقال إلى الآليات المؤسسية المطلوبة لبناء النظام الجديد. بعبارة

---

(١) أيمن حمزة، عبد العزيز حجازى: أنا مسئول الحوار، والجمل مسئول الدستور،المصري اليوم، ٦ مايو ٢٠١١.

(٢) منصور كامل وآخرون، مشادات واتهامات بالتخوين في الحوار الوطني وشباب الثورة يطرد أعضاء الحزب الوطني من المؤتمر، المصري اليوم، ٢٣ مايو ٢٠١١.

أخرى فإن ما جرى في ميدان التحرير لا يصلح للتكرار في جلسات الحوار [١].

- لم تمثل القوى الوطنية والسياسية والنقابات والمجتمع المدني بصورة متوازنة، بل شارك باليوم الأول للحوار عدد من المدافعين عن استبداد النظام السابق والمحرضين ضد الثورة. وفي مواجهة هذا سعى بعض الشباب إلى توسيع ممارسة الاستبعاد واحتكار الحديث باسم الثورة والديمقراطية على نحو أضر كثيرا بمصداقية الحركات الشبابية وهدد جهود إدارة الحوار بتعددية تضمن الرأي والرأي الآخر. وتورط البعض وتحت ضغط الإعلام في إعلان مواقف متعجلة والمزايدة أمام الكاميرات. وشهد الحوار التعبير الفوضوى عن الاحتجاج وتعويق أعمال الجلسات [2].
- بعض المشاركين لم تتم دعوتهم أصلاً، وكثرة الائتلافات التي تمثل شباب الثورة، ووجود العشرات منها دون تنظيم كان سببًا في ضعف التنظيم[٣]، ولم يتم الوصول إلى كل الجماعات الشبابية التي تم تشكيلها في ميدان التحرير والمعروفة باسم ائتلافات شباب الثورة[٤].

---

(١) أ.د / أحمد يوسف أحمد، الشباب وحوارات المستقبل، جريدة الشروق، ٩ يونيو ٢٠١١.

(٢) أ.د / عمرو حمزاوى عضو اللجنة الاستشارية للحوار الوطني، الحوار الوطني جردة حساب أولية، جريدة الشروق، ٢٥ مايو ٢٠١١.

(٣) شيرين ربيع، الدكتور عبد العزيز حجازى: ليس من حق شباب الثورة فرض رأيهم على الحوار الوطني وما فعلوه ضد الديمقراطية التي يطالبون بها، المصري اليوم، ٢٤ مايو ٢٠١١.

(٤) عبد المنعم فهمى، بيان لتحالف ثوار مصر يرفض ظلم الحوار الوطني، الأهرام، ٣١ مارس ٢٠١١.

- لم يتوصل المشاركون لصيغة توافقية حول شكل الدولة المدنية بمرجعية دينية، وطالب البعض بتوضيح أكثر لشكل الدولة في هذه الحالة، وفي مقابل ذلك اتفق المشاركون على رفض الدولة الدينية بالمفهوم الغربى، وطالبوا بترسيخ مفاهيم الدولة المدنية [١].

إيجابيات الحوار الوطني المنعقد في الفترة ٢٢ إلى ٢٤ مايو ٢٠١١:

- إعلان مبادئ الحوار الوطني وأنها تقوم على " حرية التعبير، وقبول الرأي الآخر، عدم إقصاء أي فكر، إتاحة الفرصة أمام الجميع بشكل عادل للتعبير عن الأفكار، الشفافية في نقل جلسات الحوار،عدم التركيز على القاهرة فقط، الوصول إلى نتائج محددة " [٢].
- شدد رئيس مجلس الوزراء على عدم تدخل الحكومة في الحوار، وترك كافة الأمور في يد الأعضاء المشاركين فيه لتحديد ما يرونه مناسبا [٣].
- التوافق على عدد من التوصيات مثل : الرفض للانفرادية في المشهد السياسي فيما يخص قانون الأحزاب و قانون مباشرة الحقوق السياسية، التوافق على عدم دعوة رموز النظام السابق ممن ثبت تورطه في التبرير لاستخدام العنف ضد المتظاهرين ومن تورط في

---

(١) مؤتمر الحوار الوطنى الجلسة الختامية،(القاهرة: مركز العقد الاجتماعي ورئاسة مجلس الوزراء والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٢ مايو ٢٠١١)، ص ٥.

(٢) كلمة الدكتور عبد العزيز حجازي، مؤتمر الحوار الوطنى الجلسات الافتتاحية، (القاهرة: مركز العقد الاجتماعي و رئاسة مجلس الوزراء والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٢ مايو ٢٠١١) ، ص ٥ .

(٣) كلمة الدكتور عبد العزيز حجازي، مرجع سابق، ص ٧.

أية قضايا فساد، التوكيد على اللامركزية، حل المجـالس المحليـة، إعادة النظر في وجود مجلس الشورى، التأكيد على استقلال السـلطة القضائية، إلغاء جميع القوانين التي تخلق تمييزا بين المصريين، دعم المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة، التمسك بمجانيـة التعلـيم الأساسي، التغييرات التي تمت في مجال الإعلام هي تغييـرات فـي الوجوه فقط ولم تمس السياسات، رفض فكرة ربط الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر بثورة ٢٥ يناير، تحقيق العدالة الاجتماعية مـع مراعاة مبدأ مكافأة من يعمل، التوجه نحو الضرائب العادلة و المتمثلة في وجود نظام يراعى الانتقال للضرائب التصاعدية، الدعم الحـالي غير رشيد، العمل على إيجاد وسيلة ما يتعرف من خلالها المسلمون والمسيحيون على المبادئ الموجودة في ديـن الآخـر .تفعيـل دور الأزهر الشريف وإصلاح مجمع البحوث الإسلامية، الاعتراف بوجود احتقان طائفي، أن تكون مصلحة الوطن فوق كل اعتبار(١).

وترى الدراسة أن **الشروط التي كان يجب توافرها لنجاح هذا الحـوار** أثناء توقيت انعقاده في المرحلة الانتقالية وقبل انتخاب البرلمان هي :

درجة عالية من التنظيم في تحديد أسماء المشاركين وإعلانها قبل عقد الحوار، والحوار بين كافة الأطراف المعنية بالموضـوع، ووضـع معـايير محددة لمن يتم استبعاده من أعضاء الحزب الوطني المنحل، عقـد جلسـات متوازية بحيث يسمح العدد بإعطاء الكلمة للمشاركين، وإعلان الهـدف مـن الحوار، والاعتداد بنتائج الحوار، ووضعها موضع التنفيذ.

---

(١) مؤتمر الحوار الوطني الجلسة الختامية، مرجع سابق، ص ٢- ٦.

وأن تكتسب هيئة الحوار الوطني ولكي تضطلع بالدور المنوط بها **طابعا مؤسسيا ببنية** واضحة المعالم وصلاحيات وتوقيتات محددة، لابد من بنية مؤسسية لهيئة الحوار بمكتب تنسيقي دائم، وبلجان وخبراء ونشطاء تنظر في القضايا المطروحة، بصلاحيات تمكن من الإسهام الفعلي مع المجلس الأعلى والحكومة في صناعة القرار.وتسهم مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة في صناعة التوافق المجتمعي حول أولويات المرحلة الانتقالية، وفي إدراج هذه الأولويات إلى مشاريع قوانين ومقترحات سياسات مفصلة. وأن تكتسب هيئة الحوار الوطني **صفة تمثيلية حقيقية،** بقدر الإمكان انطلاقا من أنها كغيرها من هيئات الحوار ليست منتخبة بل معينة. والمطلوب أن تضم الهيئة– إلى جانب الخبراء والمختصين في قضايا الانتقال الديمقراطي– سياسيين من قوى مختلفة ونشطاء من المجتمع المدني وفاعلين في الحركات الشبابية وأعضاء في النقابات العمالية والمهنية وممثلين عن مؤسسات الدولة المعنية بتنفيذ ما سيتم التوافق عليه من مشروعات قوانين وقرارات. و أيضًا **العلنية الكاملة** لعمل هيئة الحوار الوطني والالتزام بإخبار الرأي العام أولاً بأول عن نتائج الجلسات العامة وأعمال اللجان المتخصصة. ويرتبط بهذا مسئولية الهيئة في أن تخرج بالحوار من خانة غرف الاجتماعات الضيقة إلى فاعليات المجتمع الأوسع في المدن والمناطق الريفية. ليس فقط بهدف توعية المواطنين بما نقوم به، بل لكي نستمع إليهم وإلى آرائهم وهمومهم ونتعلم منهم. فالجميع شركاء في الوطن، والحوار لن يكون حوارا وطنيا إلا بإطلاقه فيما وراء الأبواب الموصدة[1].وأن تقود هذا الحوار **شخصية سياسية ذات ثقل** ولديها قبول لدى كل التيارات أطراف الحوار

---

(١) أ.د / عمرو حمزاوى، الحوار الوطني، الشروق، ٣١ مارس ٢٠١١.

وأيضا قبول لدى رجل الشارع العادي، ووجود هدف أمام الجميع يتحقق من خلال هذا الحوار والهدف هو مصلحة الوطن وليست المصالح الشخصية لأي تيار سياسي [1]، أي حوار وطني حقيقي يجب أن يسبقه تشاور بين القوى السياسية الرئيسة، وإعداد جيد لجميع القضايا والموضوعات الملحة على الساحة، حتى لا يتحول الحوار إلى مجرد جلسات تزيد من حالة التخبط والإحباط التي يعانيها الشعب[2]. **والاجتهاد الحقيقي** ينبغي أن يكون في القضايا الخلافية والشائكة التي تحتاج لتنوع في الآراء والمقاربات. وليس باختزال كل ما في الوطن إلى مواقف حدية من أمور حسمها العقل والوعي الجمعي، ولا يجب تكرار الحوار والتشاور حول قضايا محسومة[3]. يتعين على نيابة رئيس الوزراء لشئون الحوار الوطني كجهة وزارية ومؤسسية أن توفر آليات للتشاور تحول بين المواطنين وبين التعويل الأحادي على الشارع للضغط على الحكومة .وعلى نيابة رئيس الوزراء لشئون الحوار الوطني أن تتلقى «شكاوى» الأحزاب والنقابات والمنظمات والقوى الوطنية والمواطنين المتضررين من أعمال عنف طائفي، وأن تحتويها في المرحلة الأولى بالتفاوض الجاد الذي يحول دون تفجرها، وأن تطور في مرحلة ثانية ما يشبه نظام الإنذار المبكر للأزمات والاحتجاجات المجتمعية.[4]

---

(١) نادية منصور، الحوار الوطني كلاكيت ثالث مرة، الأهرام، ١ يناير ٢٠١٢.

(٢) ابتسام تعلب ، البرادعى: ما فائدة الحوار الوطني ما دامت القرارات المصيرية تصدر انفراديًا؟، المصري اليوم، ٢٢ مايو ٢٠١١.

(٣) أ.د / عمرو حمزاوى، المغرقون في نقاشات حسمت، الشروق، ٨ يونيو ٢٠١١.

(٤) أ.د / عمرو حمزاوى، ملاحظتان لضبط الإيقاع الحكومي ، الشروق، ١٧ مايو ٢٠١١.

مؤتمر الوفاق القومي المنعقد في ٢١ مايو ٢٠١١ عقد بشكل متواز مع الحوار الوطني **مؤتمر الوفاق القومي** برئاسة نائب رئيس الوزراء الدكتور/ يحيى الجمل، بهدف مناقشة المبادئ العامة لدستور مصري جديد لعرضها على اللجنة التأسيسية التي سوف يتم تشكيلها لوضع الدستور من أعضاء البرلمان الذي يتم انتخابه وفقا للإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة [١]. وفي هذا الإطار، أعلن الدكتور يحيى الجمل أن المؤتمر ليس بديلا عن اللجنة التأسيسية التي ستضع الدستور الجديد للبلاد، ولكنه سيتولى وضع المبادئ العامة للدستور، والتي ستساعد اللجنة التأسيسية على القيام بمهمتها، وتشكلت الأمانة الفنية للمؤتمر من: ممثل عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وممثل عن مجلس الوزراء، وعدد من رجال القضاء والأحزاب السياسية.[٢] وعدد اللجان ٤، عدد أعضائها قرابة ٣٠ عضوا.وهى لجنة **الحقوق والحريات والوجبات العامة** تناقش الحقوق والحريات والواجبات العامة لوضع تصور للمواد الدستورية التي يرغب المشاركون في أن يتضمنها الدستور الجديد. وقد قسمت أعمالها إلى ثلاثة محاور الأول الدولة المدنية ووضعية هذه الدولة، الثاني الحقوق والحريات، الثالث الآليات وسيادة القانون، و**لجنة النظام الانتخابي** وتهتم بتحديد طريقة الانتخاب والمواد الدستورية المقترحة لها سواء بالقائمة النسبية أو التصويت الحر، **لجنة السلطة العامة** لمناقشة شكل نظام الحكم والمواد الدستورية

---

(١) الوفاق الوطني: تشكيل ٤ لجان لمناقشة الدستور الجديد، ٢٦ مايو ٢٠١١

www.almogaz.com/**news**

(٢) منصور كامل ومحمد السنهورى ،شباب الثورة والإخوان يقاطعون الوفاق القومي والحكومة: المجلس العسكري يصرّ على تسليم السلطة في ديسمبر، المصري اليوم، ٢٢ مايو ٢٠١١.

المتعلقة برئيس الجمهورية والسلطة التشريعية والتنفيذية، **لجنة الأجهزة الاستشارية والرقابية والقوات المسلحة والأمن القومي**[1].

سلبيات مؤتمر الوفاق القومي المنعقد في ٢١ مايو ٢٠١١:

- شهدت الجلسة الأولى لمؤتمر الوفاق الوطني خلافات حادة حول الدستور الجديد بين رأيين **أولهما** يرى أن مهمة المؤتمر تتمثل في دراسة تاريخ الدستور المصري ووضع تصورات عامة أمام اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور وأن دستور ١٩٧١ كان جيدا إلا أنه تعرض للتشويه بعد التعديلات الأخيرة التي أدخلت عليه، و**ثانيهما** يطالب بعرض قرارات المؤتمر على الشعب لكي يشارك في وضع مواد الدستور وأهمية انتخاب جمعية تأسيسية من الشعب لصياغة الدستور. وأن ثورة ٢٥ يناير أسقطت دستور ١٩٧١ ولا يجب التعجل في إجراء الانتخابات البرلمانية [2].
- تمت مقاطعة بعض التيارات السياسية للمؤتمر مثل غياب جماعة الإخوان المسلمين وشباب الثورة، وقد برر الإخوان غيابهم" بعدم وجود داع للعجلة في عقد مؤتمر يضع المبادئ العامة للدستور، طالما أن اللجنة التأسيسية المنتخبة من أعضاء مجلس الشعب ستتولى القيام

---

(١) الجمل، توصيات مؤتمر الوفاق الوطني سرية وترسل إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أولا، جريدة الدستور، ٣١ مايو ٢٠١١.

(٢) ناصر فياض، مشادات عنيفة في أولى جلسات مؤتمر الوفاق الوطني، الوفد، ٢١ مايو ٢٠١١ .

بهذه المهمة".[1] وقام الإخوان بتعليق مشـــاركتهم فـــي المـــؤتمرات الموازية في المحافظات حتى التأكد من مصداقية القائمين على أمـــر هذه المؤتمرات وإعلان التوصـــيات الحقيقيـــة التـــي انتهـــى إليهـــا المتحاورون في القاهرة وليست المعدة سلفا" [2].

- شهدت بعض اللجان خلال اجتماعها مثل لجنة الحقوق والحريات والواجبات العامة مقاطعات كثيرة من جانب المقرر بسبب ابتعاد المتحدثين عما هو مقرر الحديث عنه[3].
- إيقاف اجتماعات مؤتمر الوفاق القومي نهائيا بعد تبين تبعية عدد كبير من أعضائه للحزب الوطني المنحل ولفلوله [4].
- عدم التوازن بين لجان المؤتمر، فبعض الجان لم تتضمن القدر الكافي من المتخصصين مثل لجنة الحريات العامة، وعلى خلاف ذلك فلجنة النظام الانتخابي وهى أكبر لجان المؤتمر بها ٥٦ عضـــوًا يمثلـــون جميع أطياف المجتمع، ولم تغفل جانبًا من الجوانب لوضـــعها فـــي الدستور وُمد لها العمل حتى منتصف يوليـــو ٢٠١١، واســـتطاعت

---

(١) منصور كامل ومحمد السنهورى ،شباب الثورة والإخوان يقاطعون الوفاق القومي والحكومة: المجلس العسكري يصرّ على تسليم السلطة في ديسمبر، المصري اليوم، ٢٢ مايو ٢٠١١.

(٢) بيان من الإخوان المسلمين:مؤتمر الوفاق الوطني يعد التفافا على إرادة الشعب لهذا اعتذرنا عنه، الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، ٢٦ مايو ٢٠١١، http://www.egyptwindow.net/news

(٣) الجمل، توصيات مؤتمر الوفاق الوطني سرية وترسل إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أولا، الدستور، ٣١ مايو ٢٠١١.

(٤) جمال عصام الدين، توقف أعمال مؤتمر الوفاق القومي بعد تفجر فضيحة تورط الفضالي في موقعة الجمل، الأهرام، ٢٠ يوليو ٢٠١١.

صياغة مشروع قانون مجلس الشعب الذي ورد من المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعدلت الكثير من بنوده[1].

إيجابيات مؤتمر الوفاق القومي المنعقد في ٢١ مايو ٢٠١١:

- **اتفاق المشاركين على عدد من المبادئ التوافقية الصادرة عن لجنة الحقوق والحريات مؤتمر الوفاق القومي باسم إعلان المبادئ الأساسية للدولة المصرية الحديثة [2].**

- الاتفاق على جعل مدة رئاسة الجمهورية ٥ سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة،وانتخاب نائب الرئيس مع الرئيس في ورقة واحدة ويكمل النائب مدة الرئاسة في حالة خلو المنصب.و إلزام المرشحين للرئاسة بالكشف عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية، وحظر حصولهم على تمويل أجنبي من شخصيات طبيعية أو اعتبارية، ورصد حجم التبرعات التي يحصل عليها كل مرشح، وحظر استخدام المرافق العامة ودور العبادة في الدعاية الانتخابية.واقتراح إنشاء مفوضية للانتخابات من رجال القضاء تتولى الإشراف الكامل على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، وإعداد قوائم الانتخابات بالرقم القومي، وتتولى المفوضية الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية.ودعت التوصيات إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في أكثر من يوم، وإعطاء

---

(١) حسام صدقة، تصاعد الخلافات بين مسئولي الوفاق القومي والأعضاء ينتقدون المؤتمر، المصري اليوم، ٩ يوليو ٢٠١١.

(٢) **المبادئ التوافقية الصادرة عن لجنة الحقوق والحريات، مؤتمر الوفاق القومي،** مؤسسة مصر المواطنة، ٧ ديسمبر ٢٠١١

http://www.masralmowatana.org

الحق لمندوب كل مرشح في حضور الاقتراع والفرز في اللجان العامة.

- وطالبت التوصيات بحصول المرشحين للرئاسة على دعم عيني من خلال إتاحة مساحات عادلة في وسائل الإعلام المملوكة للدولة تحددها المفوضية، فضلا عن تحديد سقف للدعاية لا يتجاوز ٥ ملايين جنيه في الجولة الأولى.
- واقترحت حظر ترشيح الوزراء للانتخابات البرلمانية وخفض سن الترشيح لمجلس الشورى إلى ٣٠ عاما، وتخفيض سن الترشيح للمحليات إلى ٢١ عاما، وفصل تمويل المحليات عن الإدارة المحلية، وحظر فرض رسوم إلا بقانون[١].
- وأبقت التوصيات على تعيين ثلث مجلس الشورى لضم الكفاءات عن طريق لجنة تتكون من رئيس الجمهورية ورئيسي مجلسي الشعب والشورى وبعض الوزراء والهيئات القضائية والقائم على رئاسة المجالس القومية، وتستبعد من اللجنة أول رئيس لمجلس الشورى في المرحلة الانتقالية
- واقتراح إجراء الانتخابات البرلمانية بالقوائم النسبية المغلقة، بحيث تجمع هذه القوائم بين القوائم الحزبية و ائتلاف الأحزاب والمستقلين.و ضرورة مواجهة جرائم العنف الانتخابي والتصدي للرشاوى، واستخدام الشعارات الدينية، فضلا عن حصر التصويت للمصريين

(١) مؤتمر الوفاق القومي: حظر استخدام المرافق العامة والمساجد والكنائس في الدعاية لمرشحى الرئاسة **الشروق**، ٥ يونيو ٢٠١١.

بالخارج في التصويت في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات.وحظر ترشيح مزدوجي الجنسية إلا بعد التنازل عن الجنسية الأجنبية(١). وطالب المؤتمر في توصياته بضرورة إصدار دستور جديد للبلاد، وإلغاء المجالس المحلية التي كانت قائمة قبل الثورة ونسبة العمال والفلاحين وكوتة المرأة، وإصدار مرسوم بقانون لحرمان قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي لمدة ٥ سنوات، وحظر ترشيحهم للانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية، وإنشاء أحزاب جديدة أو الانضمام إليها، بالإضافة إلى المتهمين في قضايا الفساد والاعتداء على المتظاهرين، ونهب وإهدار المال العام(٢).

وجهت الدراسة تساؤلا لفئات العينة لمعرفة ما إذا كانت **طبيعة التشاور السياسي قد اختلفت في الفترة الانتقالية من ١١ فبراير 2011 (يوم تنحى الرئيس) إلى أغسطس ٢٠١١ (مرور ٦ أشهر المقدرة للفترة الانتقالية) عنها في السابق** وتركزت الاستجابات في رأيين هما :

- التشاور في الفترة الانتقالية أفضل ولكنه ليس على المستوى المطلوب.
- لم يحدث تغيير في طبيعة التشاور.

ويمكن تفصيل ذلك كما يلي :

---

(١) مؤتمر الوفاق القومي" يرفع شعار الدستور أولا وحظر قيادات الوطني ، الأهرام، ٥ يونيو ٢٠١١.

(٢) مصطفي شعبان وعبد الجواد على، المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتلقى توصيات مؤتمر الوفاق القومي، الأهرام، ٢٢ يونيو ٢٠١١.

- **التشاور في الفترة الانتقالية أفضل ولكنه لـــيس علـــى المســـتوى المطلوب:**

يؤيد هذا الرأي من فئات العينة١٢ حزبًا [١]، و ٦حركات سياســية [٢]، و٣ ائتلافات [٣]، ومرشحا الرئاسة [٤]، ويتفقون على أن " التشاور في الفترة الانتقالية تطور للأفضل مقارنة بالنظام السابق ولكنه ليس علـــى المســـتوى المطلوب **ومظاهر ذلك الرأي ما يلي :**

- " في النظام السابق، لم تكن الحوارات الوطنية موجودة، ولا يســمع أحد الآخر، بينما في الفترة الانتقالية هناك استماع، ولا يوجد تنفيــذ، النتيجة غير ملزمة" [٥].
- " مهما كانت مصر في فوضى الآن هي أفضل من النظام الســابق، لأن هناك حرية رأى، وهذا أضعف المكاسب[٦]".
- " الآن كل المواطنين، يتحدثون في أي مكان فـــي مصـــر، النـــاس تتشاور، ولكن المشكلة أن النخبة تعتقد أن الحوار فقط في التلفزيون والإعلام " [١].

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، عضو حزب النور، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الفضيلة، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري .

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة، اتحاد قوى ثورة مصر، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة ثوار سيناء .

(٣) الائتلاف الإسلامي الحر، جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة.

(٤) د / عبد المنعم أبو الفتوح، أ/ بثينة كامل .

(٥) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة ثوار سيناء .

(٦) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .

- " الآن يوجد تقدم لكنه شكلي، هناك حوار وتشاور أو رغبة في الحوار، لكن لازالت الآليات بها مشكلة، المجلس العسكري، ومجلس الوزراء لا ينفذ ما ينتج عن التشاور "[٢].
- " الآن هناك حرية لا شك، والقدرة على التواجد، الباب مفتوح لمن يستطيع أن يصل، أنت لا تنتظر من يدعوك، إذا لم يدعوك اذهب لهم، أي مواطن يستطيع الوصول إلى مجلس الوزراء والمجلس العسكري، هناك عمل جماعي" [٣].
- " تطور التشاور للأفضل، لأن هناك حرية رأى، وحرية تعبير "[٤].
- " مهما كان سوء الوضع الحالي هو أفضل من عهد النظام السابق، الآن هناك درجة عالية من الحرية، واستجابة جزئية للمطالب، والتشاور مع فصيل أو اثنين على الأقل" [٥].
- " التشاور أفضل لأن مساحة الحرية زادت، لكن حالة الاستقطاب تسيطر على المشهد السياسي "[٦].
- " الخطوط مفتوحة أكثر، القوى السياسية والمجلس العسكري بينهما حوار وتشاور، لكن لا ينتج المرغوب، ينتج جزء صغير مما يرغب فيه " [٧].

---

(١) عضو حزب النور .

(٢) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

(٣) الحزب العربي الديمقراطي الناصري .

(٤) حزب المصريين الأحرار، و حزب الوسط، وحزب الفضيلة.

(٥) عضو حزب الجبهة الديمقراطية .

(٦) حزب الحرية والعدالة.

(٧) حزب الكرامة، الائتلاف الإسلامي الحر.

- " اختلاف للأحسن، الحياة السياسية أثريت، أحزاب جديدة، توجهات جديدة، مع التحفظ على تلقى تمويل خارجي، لأنهم يؤثرون سلبيا ويصنعون المشكلات " [١]
- " نعم اختلف التشاور، لأن هناك درجة من الديمقراطية، ولكنها ديمقراطية بوضع اليد[٢] "
- " الآن لا يتم التشاور إلا بالضغط الشعبي، في الموضوعات التي يتم فيها التشاور، ويكون بالمليونيات والاعتصامات والاحتجاجات، وهذا ما سبب بطء سير العملية السياسية في المرحلة الانتقالية [٣]".
- " نعم الآن هناك تشاور، في البداية كان المواطن مغلوب على أمره، الآن المواطن يمتلك زمام الأمور ولا يرهب أي شئ ولا يرضى بالفتات [٤]".
- " الآن حرية الرأي، مع استمرارية نهج مبارك التشاور لمجرد التشاور وتنفيذ وجهة نظر الحاكم " [٥].
- " المواطنون يعبرون عن أنفسهم، يتوقع عند انتخاب رئيس مدني وحكومة مدنية ورجوع العسكر لثكناتهم تظهر قوة التشاور والحوار"[٦].

---

(١) حزب التحرير المصري.

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة .

(٣) اتحاد قوى ثورة مصر .

(٤) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة .

(٥) عضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٦) جبهة ثوار التحرير .

- " نعم أصبحت الآن الحرية أكثر، وكثرة الائتلافات والأحزاب لا تثرى التشاور والحوار[1]".
- " الآن أفضل، اختلف عن عهد مبارك بسبب وجود درجة من الحرية، وإن كانت ليست هي الحرية المطلوبة ولكن يمكن التغاضي عن ذلك لأننا في مرحلة انتقالية، ولن يمكن التغاضي فيما بعد، لأنه سوف يكون هناك نظام مستقر، لذا لا يمكن التغاضي عن عدم التشاور والحرية في التعبير عن الرأي، النظام السياسي يجب أن يكون على أرقى درجة من الممارسة للتشاور والحوار[2] "
- " الشعب تغير لكن الحكام لا، الحكام لم يتغيروا، الشعب يتحدث ويعبر عن نفسه الآن" [3].

- **لم يحدث تغيير في طبيعة التشاور :**

يؤيد هذا الرأي من فئات العينة حزبان[4]، وحركتان سياسيتان[5]، وائتلاف[6]، وممثل المجلس الوطني[7] وناشط السياسي[8]، وناشطة مستقلة[9]،

---

(١) ائتلاف شباب النوبة .
(٢) د / عبد المنعم أبو الفتوح .
(٣) أ/ بثينة كامل .
(٤) حزب التيار المصري، عضو حزب الوفد .
(٥) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، حركة كلنا خالد سعيد.
(٦) ائتلاف شباب الثورة.
(٧) د / ممدوح حمزة .
(٨) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق.
(٩) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

ويتفقون على أنه لم يحدث تغير في طبيعة التشاور عما كان عليه في النظام السابق، ومظاهر ذلك ما يلي :

- " التشاور السياسي جوهره ليس موجود، المجلس العسكري له كل السلطات والصلاحيات، ليس هناك فرصة، المجلس العسكري يأخذ دور السلطة التشريعية والتنفيذية "[١].
- " استماع فقط وليس تشاور، نفس الأوضاع قائمة، ومازال أسلوب نسمع ما تريدون وننفذ ما نريده نحن مثل صدور قانون مجلس الشعب، كل التيارات السياسية تريد القائمة النسبية ولكن جاء القانون بنسبة ٥٠ % قوائم و ٥٠ % فردى، وحرية الرأي مازالت عليها قيود، لو تجاوزناها يتم العقاب بشدة مثل المحاكمات العسكرية للمدنيين وأصحاب الرأي والنشطاء[٢] " .
- " لا يوجد أي اختلاف، نحن نسير مثل النظام السابق، حتى الآن توجد درجة من الحرية فقط[٣] ".
- " لا يوجد اختلاف، هي نفس السياسة، ما يقوم به المجلس العسكري أنه ينفذ ما يتم الضغط عليه فيه" [٤].
- " لا لم يحدث على مستوى السياسات في الدولة، لم يحدث تغيير، انفراد تام بالسلطة[٥]" .
- " النظام القديم لازال قائما " [٦].

---

(١) حزب التيار المصري .

(٢) عضو حزب الوفد، المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٣) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

(٤) حركة كلنا خالد سعيد .

(٥) ائتلاف شباب الثورة.

(٦) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، ود / ممدوح حمزة .

ويستنتج أن خلاصة الرأيين ما يلي :

جدول (٣٨)

رأى فئات العينة في مدى اختلاف طبيعة التشاور السياسي في الفترة الانتقالية عنها في السابق

الرؤية المطروحة	الإجمالي
التشاور في الفترة الانتقالية أفضل ولكنه ليس على المستوى المطلوب.	٢٣
لم يحدث تغيير في طبيعة التشاور	٨
المجموع	٣١

طرحت الدراسة تساؤلاً مفاده **مدى إمكانية أن يصاحب تعزيز التشاور على المستوى السياسي تعزيز التشاور على المستوى الاجتماعي**، وقد **أجمعت كل فئات العينة** على أن " التشاور السياسي يصاحبه تعزيز التشاور على المستوى الاجتماعي، وأن هذا هو المنشود والمطلوب، كل شئ يؤخذ رأى الشعب فيه، وأن السياسة ترتبط بكل مجالات المجتمع، ومن الطبيعي البدء بالسياسة، فالهدف من الحوار السياسي أن تكون الحكومة منتخبة، والشعب يملك قراره، وتداول السلطة، فيؤثر على الاجتماعي والاقتصادي".

تناولت الدراسة آراء فئات العينة **ما إذا كان الأفضل تأجيل القضايا المعقدة أثناء التشاور إلى مرحلة تالية** وكانت الاستجابات معبرة عن ثلاث اتجاهات كما يلي :

- الأفضل البدء بالقضايا الصعبة.
- الأفضل البدء بالقضايا السهلة.
- الأفضل البدء بالقضايا التي تتسق مع أولويات المرحلة.

وفيما يلي تفصيل ذلك :

- **الأفضل البدء بالقضايا الصعبة :**

يساند هذا الاتجاه ٣ أحزاب سياسية[١]، و٦ حركات سياسية[٢]،وائتلاف واحد[٣]، ومرشح للرئاسة[٤]، ويتفقون على البدء بالقضايا الصعبة لعدة اعتبارات هي :

- " البدء بالقضايا المعقدة التي بها خلاف كثير في وجهات النظر، لأن عند إنهاء أوجه الخلاف الرئيسية أصل لحل في الباقي، السهل قد يستغرق وقت طويل لو بدأت به" [٥].
- " البدء بالمعقد أولاً، لأنه ينتج عنه اعتصامات واحتجاجات، لذا يجب حلها أولاً، لأنها مشكلة قائمة، والنظام السابق كان يأخذ القضايا الأسهل ويترك المعقدة لذا فشل"[٦]
- " لأننا في ظرف استثنائي، نبدأ بالقضايا الصعبة، مثل نقل الرئيس السابق للسجن، ومحاكمته، حتى تتم تهدئة الرأي العام، لكن في الظروف الطبيعية نبدأ بالتدريج بالأسهل " [٧].

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور)،عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب التحرير المصري .

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء .

(٣) إئتلاف شباب النوبة .

(٤) أ/ بثينة كامل .

(٥) عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب التحرير المصري .

(٦) حركة مستقبل مصر الثورة، و حركة ثوار سيناء .

(٧) عضو حركة ثوار ماسبيرو.

- " لابد من حل المشكلة من جذورها، لأن أطراف المشكلة كثيرين، لو بدأت بالصعب وتم حله، ستحل الأطراف أو القضايا السهلة تلقائيا"[١].
- " البدء بالقضايا الصعبة لأن في البداية يكون عند المشاركين في التشاور طاقة " [٢].

- **الأفضل البدء بالقضايا السهلة :**

يساند هذا الاتجاه ٧ أحزاب [٣]، وحركة سياسية واحدة[٤]، وائتلافان[٥]،

وناشط سياسي[٦] ويتفقون على البدء في التشاور بالقضايا السهلة لعدة اعتبارات هي :

- " القضايا السهلة أولاً لبناء ثقة واتخاذ قرارات، ومن ثم تتحول القضايا المعقدة إلى سهلة"[٧].
- " القضايا السهلة أولاً حتى يكون هناك كثير من نقاط الاتفاق التي نبنى عليها، ثم نرحل القضايا المعقدة في النهاية لتضييق فجوة

---

(١) الجبهة الحرة للتغيير السلمي ، والحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، حركة كلنا خالد سعيد، ائتلاف شباب النوبة.

(٢) أ/ بثينة كامل.

(٣) حزب التيار المصري، عضو حزب النور، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب العربي الديمقراطى الناصري، حزب المصريين الأحرار، حزب الحرية والعدالة، حزب الفضيلة.

(٤) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

(٥) الائتلاف الإسلامي الحر، جبهة ثوار التحرير.

(٦) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق .

(٧) حزب التيار المصري، عضو حزب النور، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

الخلاف [١]، هناك قرار مهم سهل وقرار مهم صعب، الأفضل البدء بالأسهل حتى يشعر الناس أنه تمت تلبيته والاستجابة له مثل مطلب علانية المحاكمات[٢] ".

- " القضايا السهلة أولاً لأن مصر لازالت تتعلم التشاور والحوار، والنجاح في السهل يمهد للنجاح في القضايا الأصعب " [٣].
- " نبدأ بالقضايا السهلة، ثم عند حلها، نذهب للقضايا الأصعب، لكن لو بدأنا بالصعب ولم يحل يحدث تعقد وانعدام ثقة " [٤]

- **الأفضل البدء بالقضايا التي تتسق مع أولويات المرحلة :**

يؤيد هذا الاتجاه ٤ أحزاب [٥]، وحركة سياسية واحدة[٦]، وائتلاف سياسي[٧]، ومرشح للرئاسة[٨]، وممثل المجلس الوطني [٩]، وناشطة مستقلة[١٠] ويتفقون على أن يبدأ التشاور بأولويات المرحلة البدء بالقضايا التي يحتاجها الناس أولاً، لا أوجل احتياج الناس بغض النظر عن درجة الصعوبة

---

(١) الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

(٢) الائتلاف الإسلامي الحر، و جبهة ثوار التحرير، الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق .

(٣) حزب المصريين الأحرار، حزب الحرية والعدالة، حزب الفضيلة .

(٤) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

(٥) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، عضو حزب الوفد، حزب الوسط، حزب الكرامة .

(٦) اتحاد قوى ثورة مصر .

(٧) ائتلاف شباب الثورة .

(٨) د / عبد المنعم أبو الفتوح .

(٩) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(١٠) د / ممدوح حمزة .

(1)، وينجح التشاور في النقاط الأصعب فيما بعد، ومثال لأولويات المرحلة الانتقالية التي كان يجب البدء بها المحاكمات العلنية (2)، والعدالة الاجتماعية، لأنها قضية ملحة، لا بد أن آخذ من الغنى وأعطى الفقير، لو لم توجد عدالة اجتماعية لن يوجد انتماء لمصر، الشباب بسبب غياب العدالة الاجتماعية يذهب للعمل في إسرائيل(3)، وقضية الشهداء والمصابين، والتطهير(4)، قانون الانتخابات، وقبل أي حوار يجب معرفة مصفوفة الهام والعاجل وأبدأ بها دون تأجيل بغض النظر عن السهولة والتعقيد (5)، فالمعيار هو الأهمية والأولوية(6)".

ويمكن عرض النتائج كما يلي :

جدول (٣٩)

آراء فئات العينة حول مدى أفضلية تأجيل القضايا المعقدة أثناء التشاور إلى مرحلة تالية

الرؤية المطروحة	الإجمالي
الأفضل البدء بالقضايا الصعبة	١١
الأفضل البدء بالقضايا السهلة	١١
الأفضل البدء بالقضايا التي تتسق مع أولويات المرحلة	٩
المجموع	٣١

(١) حزب الكرامة، و حزب الوسط.

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر.

(٣) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .

(٤) المستقلة د/ سلمى أبو المجد.

(٥) عضو حزب الوفد.

(٦) د / عبد المنعم أبو الفتوح، ود / ممدوح حمزة .

طرحت الدراسة عبارة مفادها **احتمال الوصول لاتفاق مع المعارضين في الرأي ما لم يكن هذا الخلاف خلافًا حول المبدأ** واستطلعت آراء فئات العينة تجاهها، وقد **أسفرت الاستجابات عن إجماع كل فئات العينة** على "احتمالية الوصول للاتفاق مع المعارضين في الرأي إذا الخلاف لم يكن حول المبدأ "، وأن " التفاصيل محل الاجتهاد [١]، و من أجل مصلحة مصر كلنا يجب أن نتفق[٢]، وأن التوافق وارد في حالة أن المعارضة ليس لها مصالح شخصية أو تدعيم من الخارج[٣] وأن يكون عندنا استعداد ورغبة للتوافق نفسه [٤]، وإذا وجد التشاور تزيد احتمالات الوصول للتوافق [٥]".

تناول هذا المبحث التشاور السياسي حول قضايا التحول الديمقراطي بعد الثورة من خلال جانبين **أولهما** طبيعة التشاور حول القضايا السياسية والاقتصادية بعد الثورة، **وثانيهما** الحوار الوطني والتحول الديمقراطي بعد الثورة، من خلال دراسة تقييم الحوار الوطني، والأجدر بإدارة الحوار، والقضايا التي تم إغفالها. وينتهي المبحث إلى اتفاق ٢١ قوى سياسية من بين فئات العينة البالغ عددها ٣١ على أن القضايا السياسية تشغل المساحة الأكبر من التشاور في الفترة بعد الثورة، ومن خلال تناول القوى السياسية التي تزيد إمكانية حدوث التشاور السياسي بينها يتضح أن آراء فئات العينة محصورة بين ٩ أنماط هي : وجود مجموعة عوامل تحدد القوى السياسية التي تزيد

---

(١) الحزب العربي الديمقراطي الناصري .
(٢) حزب التحرير المصري.
(٣) حركة مستقبل مصر الثورة .
(٤) ائتلاف شباب الثورة .
(٥) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

إمكانية التشاور بينها، وتزيد إمكانية التشاور بين النخبة المسئولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والقوى السياسية، وتزيد إمكانية التشاور بين القوى السياسية وبعضها البعض، وإمكانية حدوث التشاور تزيد بين أنواع معينة من القوى السياسية، وتزيد إمكانية التشاور بين المواطنين، وإمكانية حدوث التشاور تزيد داخل ائتلافات شباب الثورة، والتفرقة بين مستويين لتحديد القوى السياسية التي تزيد بينها إمكانية التشاور (المستوى الإعلامي، والمستوى الواقعي)، ورؤية تجمع بين إمكانية التشاور في أكثر من نمط من الأنماط السابقة، والتشاور مازال شكليا وغير واضح.وبالنسبة لقضية التعديلات الدستورية٢٠١١ **تتجه آراء غالبية فئات العينة** إلى أن التشاور في قضية التعديلات الدستورية كان نخبويا، وأن الإعلان الدستوري ٣٠ مارس ٢٠١١ كان إملاء ولم يتم التشاور بشأنه، وفيما يتعلق بالاختلاف حول أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات تم حسمه من خلال التشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري، أما طريقة التشاور حول وثيقة مبادئ حاكمة للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية يشوبها عدد من التحفظات مثل استدعاء رؤساء الأحزاب بشكل شخصي والاجتماع مع كل فرد على حدة، هو تشاور ليس مفتوحًا للجميع، و أنه تشاور نخبوي بسبب الاستقطاب، وأن المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية صدر دون تشاور لكن به عدد من النقاط الإيجابية مثل تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار، إلغاء لجنة شئون الأحزاب وأن يُستبدل بها لجنة قضائية، وأن المراسيم بقوانين بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية صدرت دون تشاور وبطريقة إملائية، لكن بها عدة إيجابيات مثل التصويت بالرقم القومي، عودة الإشراف القضائي على

الانتخابات، وأن قانون مجلسي الشعب والشورى صدر بصورة فردية دون تشاور ومن ثم الاضطرار لتعديله مرتين. وبالنسبة لإقرار الموازنة العامة للدولة تتفق غالبية العينة على أنه لم يحدث تشاور حول الموازنة ووضعت بطريقة إملائية.

وعن الحوار الوطني والتحول الديمقراطي بعد الثورة، أجمعت فئات العينة على أن الحوار الوطني فشل و ضعيف وبه منازعات وكان من طرف واحد و صوريا، و الشروط التي كان يجب توافرها لنجاح هذا الحوار أثناء توقيت انعقاده في المرحلة الانتقالية وقبل انتخاب البرلمان هي : درجة عالية من التنظيم في تحديد أسماء المشاركين وإعلانها قبل عقد الحوار، والحوار بين كافة الأطراف المعنية بالموضوع، ووضع معايير محددة لمن يتم استبعاده من أعضاء الحزب الوطني المنحل، عقد جلسات متوازية بحيث يسمح العدد بإعطاء الكلمة للمشاركين، وإعلان الهدف من الحوار، والاعتداد بنتائج الحوار، ووضعها موضع التنفيذ. وأن تكتسب هيئة الحوار الوطني ولكي تضطلع بالدور المنوط بها طابعا مؤسسيا ببنية واضحة المعالم وصلاحيات وتوقيتات محددة.

*** ***

دور وسائل الإعلام
في تحقيق التشاور السياسي وعوائق ممارسته

يتناول هذا المبحث دور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور السياسي وعوائق ممارسته، من خلال محورين **أولهما دور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور**، بمعرفة ما إذا كانت وسائل الإعلام لها دور في التشجيع على المناقشة والإدلاء بالرأي، وأبرز البرامج التي تشجع على ذلك،وهل يجب وضع برامج تربوية للتنشئة على الحوار والتشاور، وأيضا تقييم دور موقع الفيس بوك وغيره من الشبكات الاجتماعية في تحقيق التشاور المؤدى إلى التوافق بين القوى السياسية في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ١١ فبراير ٢٠١١(يوم تنحى الرئيس عن منصبه)، وتحديد أيهما أفضل التشاور في المجال الافتراضي أم المجال الواقعي، **وثانيهما عوائق ممارسة التشاور السياسي وطرق مواجهتها**، عن طريق تحديد معوقات التشاور وكيفية التغلب عليها. وذلك كما يلي :

أولاً : دور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور:

تهتم الدراسة بدور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور لعدة أسباب منها: أن وسائل الإعلام مصدر رئيس في إمداد المواطنين والقوى السياسية بالمعلومات التي تعد جوهرية في تقديم الأسباب والمبررات للتمسك برأى معين، أن الفيس بوك وغيره من مواقع التواصل شهد لها بدور إيجابى في قيام ثورة ٢٥ يناير، كما أن الإعلام الموضوعى يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في تحقيق التشاور حول القضايا المهمة بعد الثورة. طرحت الدراسة على فئات العينة تساؤلا عن **دور وسائل الإعلام في التشجيع على المناقشة**

والإدلاء بالرأي بما يسهم في تحقيق التشاور السياسي. وجاءت الاستجابات ما بين ثلاثة اتجاهات كما يلي :

- وسائل الإعلام تلعب دورا في تحقيق التشاور رغم استمرار عدة سلبيات بالإعلام.
- وسائل الإعلام تلعب دورا مزدوجا في تحقيق التشاور له جانبان سلبي وإيجابي.
- وسائل الإعلام لا تلعب دورا في تحقيق التشاور السياسي.

وفيما يلي تفصيل ذلك :

- **وسائل الإعلام تلعب دورا في تحقيق التشاور رغم استمرار عدة سلبيات بالإعلام:** يؤيد هذا الاتجاه من فئات العينة ٤ أحزاب [١]، و٣ حركات سياسية[٢]، وائتلافان[٣]، ويتفقون على أن " وسائل الإعلام تلعب دورا في تحقيق التشاور "**، ومن مظاهر هذا الدور الذي يلعبه الإعلام :**
    - "الإعلام هو الباب الذهبى لتوصيل المعلومات للناس، والإعلام يوصل المواطن ليحب اختيارًا أكثر من الآخر، ويفترض الحياد، وبرامج التوك شوز Talk Showsهى من آليات الحوار على نطاق جماهيرى كبير في نفس الوقت، كل

---

(١) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، عضو حزب الوفد .

(٢) اتحاد قوى ثورة مصر، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، حركة ثوار سيناء.

(٣) ائتلاف شباب الثورة، ائتلاف شباب النوبة .

شخص يعبر عن رأى مختلف، هناك جدل وحوار ومناظرات مستمرة " [١].

- " برامج التوك شوز Talk Shows، تقدم كل الآراء" [٢].
- " الإعلام يؤثر بما يبثه من أفكار في تكوين الرأي " [٣].

ولا يتغاضى هذا الاتجاه عن استمرار عدة سلبيات في أداء وسائل الإعلام، رغم أنها تلعب دورا في تحقيق التشاور، **ومن هذه السلبيات** " الإعلام موجه وغير محايد، من أجل تكوين عقيدة تتناسب مع توجهات القناة الإعلامية [٤]. والفضائيات فقط تلعب دورا في تحقيق التشاور السياسي، وبالنسبة للإعلام الحكومى الرسمي لا يلعب هذا الدور، لأنه مازال مثل قبل الثورة، هو نظام نمطى لإخفاء الحقائق، ولا توجد شفافية في الإعلام المصري [٥]،، وأن الإعلام يلعب دورا في تحقيق التشاور السياسي في بعض القضايا فقط، و في بعض الأوقات يكون موجه [٦]".

- **وسائل الإعلام تلعب دورا مزدوجا في تحقيق التشاور له جانبان سلبى وإيجابى:**

يساند هذا الاتجاه من فئات العينة ٤أحزاب[٧]، ومرشح للرئاسة [٨]، ويتفقون على أن " وسائل الإعلام تلعب دورا إيجابيا وآخر سلبيا في تحقيق

---

(١) عضو حزب الجبهة الديمقراطية .

(٢) عضو حزب الوفد .

(٣) اتحاد قوى ثورة مصر .

(٤) اتحاد قوى ثورة مصر.

(٥) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

(٦) ائتلاف شباب الثورة.

(٧) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطى الناصري، حزب الكرامة .

(٨) د / عبد المنعم أبو الفتوح .

التشاور السياسي، وذلك بالتوازي دون ميل لأحد الأدوار على حساب الآخر"، **ومظاهر الدور الإيجابى هي:**

- " خلق حالة حوار وتشاور ومعلومات متدفقة" [١].
- " الإعلام تحسن عن ذى قبل، وحدث تخفيـف فـي رقابـة السلطة، استطاع الإعلام الخاص عمل تغيير، وهـو أيضًـا عامل للتغيير "[٢].
- "برامج التوك شوز، التي ترفع الوعي، ودوره الحقيقى فـي إحداث التشاور هو احترام المهنية ونقل الحقيقة "[٣].

بينما مظاهر الدور السلبى هي :

- " الإعلام يأخذ أو يقتنص دور النخبة السياسية، ويتخذ هـو القرار نيابة عن التشاور والحوار، الإعلام يخلق رأى عـام موجه" [٤].
- " الإعلام يعطى مساحة ولكن لمن، بعض الضيوف ليس لهم جماهير، الإعلام يخلق ديكتاتورية الشخص، يمكن أن يمثـل الحزب ليس رئيس الحزب فقط، لا يجب الاقتصـار علـى رئيس الحزب، لابد من إعطاء الفرصـة للجميـع (الصـف الثاني)، والإعلام يقتصر على الرئيس في كـل المؤسسـات والمنظمات (تأليه الحاكم) " [٥].

---

(١) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
(٢) حزب الكرامة .
(٣) د / عبد المنعم أبو الفتوح .
(٤) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
(٥) الحزب العربي الديمقراطى الناصري.

- " الإعلام يلعب دورا انتقائيا، يسير في اتجاه واحد، يعبر عن رؤية المجلس العسكري،مازالت هناك تدخلات للسلطة في وسائل الإعلام، مثل اقتحام مكتب قناة الجزيرة وإيقافها، وكان من الممكن إنذارها لاستصدار الترخيص لكن تم مهاجمة مكتبها مباشرة. كما أن قنوات الإعلام ليست شركات مساهمة ولكن ملك رجال أعمال، ورجال الإعلام يخافون على مصالحهم مع السلطة. والإعلام من نفسه يبتعد عن موضوعات معينة ولا يناقشها، حيث يراعى ضغوط السلطة وتوجهاتها سواء قبل ٢٥ يناير أو بعده"[١].
- " تسريب المعلومات، وتضخيم الأحداث" [٢].

- **وسائل الإعلام لا تلعب دورا في تحقيق التشاور السياسي :**

يؤيد هذا الاتجاه ٦ أحزاب[٣]، و٥ حركات سياسية [٤]، وائتلافان [٥]،ومرشح للرئاسة[٦]، وناشطان سياسيان[٧]، والمجلس الوطني[٨]، ويتفقون على أن " وسائل الإعلام لا تلعب دورا في تحقيق التشاور ".

---

(١) حزب الكرامة .

(٢) د / عبد المنعم أبو الفتوح .

(٣) حزب التيار المصري، عضو حزب النور، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الفضيلة، حزب التحرير المصري .

(٤) حركة مستقبل مصر الثورة، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد .

(٥) الائتلاف الإسلامي الحر، جبهة ثوار التحرير.

(٦) أ/ بثينة كامل.

(٧) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٨) د / ممدوح حمزة .

والأسباب التي يستند إليها أنصار هذا الاتجاه ما يلي :

- " هناك فساد في الإعلام، وهو غير مستقل، ومركزي يهمل سيناء والنوبة والأقاليم[١]".
- " الإعلام متحيز وآراؤه مسبقة [٢]".
- " مازال الإعلام يسيطر عليه الاتجاهات الشخصية، والفلول، أداء سيئ، الحاكم فيه الفلول[٣] ".
- " الإعلام منقسم إلى جزأين، جزء هو إعلام حكومي موجه، وهو أسوأ، وجزء آخر يسعى للإثارة لتحقيق معدل رؤية عالية إلا فيما ندر [٤]".
- "وسائل الإعلام تمارس أقصى أنواع الإقصاء والتهميش والاستعداء لتيارات مختلفة، وللأفكار المخالفة، هناك تشويه وتشهير[٥] ".
- "الإعلام يشترى بالمال من يدفع أكثر يؤثر في الإعلام، من ليس معه مال لا يظهر في وسائل الإعلام [٦]".
- " الإعلام يثير المواطنين ضد النظام ويجعل الشعب عنيد، والإعلام يستفز المواطن، ويجعل المواطن يشعر أنه مظلوم ويأخذ حقه بصوته أن لم يكن بيده[٧] ".

---

(١) حزب التيار المصري.

(٢) عضو حزب النور.

(٣) حزب الحرية والعدالة.

(٤) حزب الوسط.

(٥) حزب الفضيلة.

(٦) حزب التحرير المصري.

(٧) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة.

- " الإعلام الرسمي يدار بنظرية الاتصال من جانب واحد وهو جانب المجلس العسكري، قراراته فوقية، لا يمس ولا ينتقد، لا أحد ينتقد المجلس العسكري[1] ".
- " الإعلام يلعب دور في التوجيه، ولا يطرح فكره بطريقة موضوعية أو تساعد على إيجاد بدائل، وبرامج التوك شو كل قناة لها توجه معين في برامجها، وتحاول الدفع باتجاه معين [2]".
- " الإعلام المصري يظهر وجهات النظر المفككة للمجتمع ويستضيف المتحدثين باسم الثورة وهم لا يمثلونها، ويركز على السلفيين بشكل غير لائق، حتى يفكك الثورة، ويخيف الشعب من السلفيين، كما يخيفهم من الإخوان، الإعلام المصري موجه [3]".
- " الإعلام في المرحلة الانتقالية يساعد على التشويش واصطناع قضايا لإرساء الخلاف، الإعلام يصنع الاشتباك وليس فض الاشتباك [4]".
- " الإعلام يترك المضمون، ويخوض في الفرعيات، وهو أكبر عدو لأهداف التشاور [5]".

وفيما يلي توضيح لهذه النتائج :

---

(١) عضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٢) الائتلاف الإسلامي الحر.

(٣) جبهة ثوار التحرير.

(٤) أ/ بثينة كامل .

(٥) د / ممدوح حمزة .

جدول (٤٠)

رأى فئات العينة في دور وسائل الإعلام في التشجيع على المناقشة والإدلاء بالرأي

الرؤية المطروحة	الإجمالي
وسائل الإعلام تلعب دورا في تحقيق التشاور رغم استمرار عـدة سلبيات بالإعلام	٩
وسائل الإعلام تلعب دورا مزدوجا في تحقيق التشاور له جانبـان سلبي وإيجابي	٥
وسائل الإعلام لا تلعب دورا في تحقيق التشاور السياسي	١٧
المجموع	**٣١**

طرحت الدراسة تساؤلا لفئات العينة التي ترى أن وسائل الإعلام لهـا دور في تحقيق التشاور، أو الفئات التي ترى أن وسائل الإعلام تلعـب دورًا مزدوجًا في تحقيق التشاور له جانبان سلبي وإيجابي عن **البرامج التي تشجع على التشاور** من خلال المناقشة والإدلاء بالرأي، واتجهت الاستجابات إلـى برامج التوك شوز Talk Shows وعلى وجه التحديد ما يلي :

- برنامج آخر كلام للإعلامي يسرى فودة [١].
- برنامج العاشرة مساء للإعلامية منى الشاذلي[٢].

---

(١) حزب الوسط،عضو حزب الجبهة الديمقراطية، عضو حزب الوفد، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، **حركة ثوار سيناء،** ائتلاف شباب الثورة ، يلاحظ أن حزب الوسط من الأحزاب التي ترى أن الإعلام لا يلعب دورًا في تحقيق التشاور إلا أنه يستثنى برنامج الإعلامي يسرى فودة من ذلك .

(٢) حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الوفد، حركة اتحاد قوى ثورة مصر، ائتلاف شباب الثورة، ائتلاف شباب النوبة .

- برنامج الحقيقة للإعلامي وائل الإبراشي[١].
- برنامج بلدنا بالمصري للإعلامية ريم ماجد[٢].
- برنامج الميدان للإعلامي بلال فضل[٣].
- برنامج آخر النهار للإعلامي محمود سعد[٤]
- برنامج الحياة اليوم[٥].
- برنامج الرأي والرأي الآخر على قناة الجزيرة [٦].
- برنامج الدكتور معتز بالله عبد الفتاح أ ب سياسة[٧].
- برامج قناة ٢٥ يناير [٨].
- برنامج صباح دريم للإعلامية دينا عبد الرحمن[٩].
- برنامج الإعلامي معتز الدمرداش[١٠].

وتتفق آراء فئات العينة التي ترى أن وسائل الإعلام لها دور في تحقيق التشاور، أو الفئات التي ترى أن وسائل الإعلام تلعب دورا مزدوجا

---

(١) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، ائتلاف شباب النوبة .

(٢) عضو حزب الجبهة الديمقراطية، ائتلاف شباب الثورة .

(٣) حزب الوسط، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، يلاحظ أن حزب الوسط من الأحزاب التي ترى أن الإعلام لا يلعب دورًا في تحقيق التشاور إلا أنه يستثنى برنامج الإعلامى بلال فضل من ذلك .

(٤) عضو حزب الوفد .

(٥) حركة اتحاد قوى ثورة مصر .

(٦) حركة اتحاد قوى ثورة مصر .

(٧) حركة ثوار سيناء.

(٨) حركة ثوار سيناء .

(٩) ائتلاف شباب الثورة .

(١٠) ائتلاف شباب النوبة .

في تحقيق التشاور له جانبان سلبي وإيجابي، على أن **دور هذه البرامج في تحقيق التشاور يتم من خلال** " رفع الوعي حول القضايا المجتمعية، وجعل المواطن يفكر في كل الآراء حتى لو عكس بعضها البعض، وفتح ملفات قد تكون غافلة عن الوعي المجتمعي، وبث التثقيف السياسي، و الوصول للمواطنين خاصة الطبقات الأقل ثقافة، وإدارة الحوار". ولم يوافق أي من فئات العينة على أن هذه البرامج تعلم احترام رأى الآخرين حتى لو أعارضه.كما تتفق **كل فئات العينة عدا حزب التحرير المصري،** على " أهمية وضع برامج تربوية للتنشئة على الحوار والتشاور سواء في المدارس أو الجامعات أو في وسائل الإعلام "، ويشترط عضو حزب النور لنجاح هذه البرامج الاهتمام بالتربية أولاً، وكذلك الجبهة الحرة للتغيير السلمي تشترط لنجاح هذه البرامج الإدارة النزيهة للإعلام. ويرجع رفض حزب التحرير المصري لوضع برامج تربوية للتنشئة على الحوار والتشاور إلى أن " الإعلام مازال يؤثر فيه الفئة الفاسدة، و التغيير أولاً".

يلاحظ أن استجابات فئات العينة **ركزت جميعها على وسائل الإعلام المرئية** وبرامج التوك شوز تحديدا Talk Shows، وأغفلت بعض البرامج التي يشاهدها عدد كبير من أبناء الريف والمناطق الشعبية ويتأثرون بها مثل برنامج د/ توفيق عكاشة، والصحف بالرغم من أن متابعة الصحف المصرية لا تزال تحظى باهتمام كبير من قبل الجماهير المصرية، وذلك راجع للعديد من الأسباب أهمها عدم وجود منافسة خارجية مثلما هو حال الفضائيات والمواقع الإليكترونية، مما يجعل الجمهور يتابع تلك الصحف بشكل مستمر. وخلال الفترة الانتقالية زادت برامج Talk Shows، فهناك 25 برنامج توك شو تعرض مابين الساعة السادسة مساء والواحدة صباحا على القنوات

المصرية[1]، وتوضح غالبية الاستجابات أن الإعلام الرسمي والخاص يعانى أزمة في ظل غياب جهات ضابطة يكون من شأنها تنظيم العمل وضمان استقلال الإعلام، بدلا من تضارب القوانين، وتعدد الجهات المختصة، وافتقاد وسائل الإعلام للإطار المؤسسي، وعدم خضوعها إلى أي من أنماط التنظيم الذاتي الفعال، أو الرقابة على الأداء[2].

وترى الدراسة أن ما يحد أيضًا من التأثير الإيجابي أن وجد أن نسبة كبيرة من الجماهير لا تتابع البرامج أو القنوات الأرضية والفضائية بسبب ضغوط الحياة اليومية، وهذا ما يفسر ضعف تأثير القنوات التليفزيونية في تحقيق التشاور السياسي[3]. كما أن وسائل الإعلام تصطدم من خلال أدائها الوظيفي تجاه الأفراد والمجتمع ببعض العقبات، التي تقلل من فاعليتها، وهى العمليات الانتقائية[4]،ويظهر ذلك في الاهتمام بجزئية من الموضوع أو تفسير الخطاب الإعلامي من شخص إلى آخر، أو تذكر خطاب إعلامي على آخر يطويه الإهمال، أو إضفاء المكانة والقوة على بعض الأفراد والجماعات دون غيرهم [5]. أن هناك حالة من عدم الرضا عن أداء وسائل الإعلام المرئية

---

(١) طارق رمضان، التوك شو يشعل مصر: رقابة شعبية على القنوات الرياضية والسياسية، الأهرام الرياضي، ٣٠ نوفمبر ٢٠١١

(٢) داليا شمس، " حول صياغة جهة ضابطة للإعلام المصري مجلس وطني على غرار انجلترا وفرنسا "، ورقة مقدمة لندوة إصلاح الإعلام والمجتمع المدنى خطوات نحو الديمقراطية، (الجيزة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٧ ديسمبر ٢٠١١)، ص ٣

(٣) الإعلام بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز، (القاهرة: مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز، يوليو ٢٠١١)، ص ٣

(٤) وهى الاهتمام الانتقائى، والإدراك الانتقائى، التذكر الانتقائى ، السلوك الانتقائى.

(٥) فاضل محمد البدرانى، " الأخلاقيات والإعلام "، المستقبل العربي، العدد ٣٨٥، مارس٢٠١١، ص ٥٣ .

بشكل عام بعد الثورة؛ إذ يرى عدد كبير من المواطنين أن أداء القنوات الفضائية والأرضية كان موجهًا سواء كان ذلك بالإيجاب أو بالسلب؛ إذ يرى الأفراد أن أداء القنوات الرسمية كان موجهًا تجاه دعم الحكومة المصرية وتبرير تصرفات أعضائها، بينما كان أداء وسائل الإعلام المستقلة موجهًا ضد الحكومة وضد الثورة، ويمكن حصر مكامن الخلل التي حدثت خلال فترة ما بعد الثورة في وسائل الإعلام المصرية في عدة نقاط أهمُها : أنه غير مُتفاعل مع نبض الشارع حيثُ خلا من البرامج التي تقوم بتوعية الجماهير بمخاطر الشائعات التي تؤثر على أمن واستقرار المُجتمع، كما أظهرت الثورة مدى الدور الكبير الذي مارسه رجال الأعمال المالكون لبعض الصّحف والقنوات الفضائية الخاصة، كذلك افتقاد بعض وسائل الإعلام للمهنية والحيادية في نقل الأخبار والأحداث، واعتمادهم على التقليد بدلاً من الإبداع والمُنافسة(١). وبصفة عامة يلاحظ رغم دور الإعلام الخاص في التوعية إلا أنه تغاضى عن ملف دور رجال الأعمال في الفساد السياسي والاقتصادي لمصر خلال حكم النظام السابق، وتقليص دور رجال الإعلام في السياسة، ومحاسبة رجال الأعمال المتورطين في الفساد، وكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية ولم يتم التعرض لها، وقد يرجع ذلك إلى أن ملكية قنوات الإعلام الخاص ترجع في غالبيتها لرجال الأعمال، مما يؤثر سلبيا على التشاور من خلال نقص المعلومات، وتجاهل موضوعات مهمة لطرحها للتشاور على نطاق جماهيري(٢).

---

(١) الإعلام بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) محمد ناصر، " قراءة سريعة في واقع الإعلام المصري قبل وبعد الثورة الفضائيات المصرية الملكية والمهنية"، ورقة مقدمة في مؤتمر الإعلام الثورة المصرية ماقبل وما بعد، (الجيزة: منتدى البدائل العربي للدراسات، يونيه ٢٠١١)، ص ١٧.

طرحت الدراسة تساؤلا على فئات العينة حول **تقييم دور موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق التشاور** المؤدى إلى التوافق بين القوى السياسية في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ١١ فبراير ٢٠١١(يوم تنحى الرئيس عن منصبه) وجاءت استجابات فئات العينة في اتجاهين هما :

- لعب موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي دورًا قويًا في تحقيق التشاور أثناء الثورة.
- لعب موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي دورًا قويًا في تحقيق التشاور قبل قيام الثورة.

ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :

- **لعب موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي دورًا قويًا في تحقيق التشاور أثناء الثورة.**

يؤيد هذا الاتجاه غالبية فئات العينة، ٩ أحزاب[١]، ٧حركات سياسية[٢]، وكل ائتلافات العينة[٣]، ومرشح للرئاسة [٤]، والمجلس الوطني[١]، وناشطان

---

(١) حزب التيار المصري، حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الحزب العربي الديمقراطى الناصري، عضو حزب الوفد، حزب الحرية والعدالة، حزب الفضيلة، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري.

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة، اتحاد قوى ثورة مصر، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء.

(٣) الائتلاف الإسلامي الحر، ائتلاف شباب الثورة، جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة.

(٤) د / عبد المنعم أبو الفتوح.

سياسيان[٢]. ويتفقون على أن " موقع الفيس بوك لعب وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي دورًا قويًا في تحقيق التشاور أثناء الثورة، ولا يتنافى ذلك مع الدور الذي لعبه قبل الثورة، ويعبر أنصار هذا الاتجاه عن المظاهر الإيجابية لاستخدام الموقع وكذلك السلبية "، وذلك على النحو التالي :

المظاهر الإيجابية لاستخدام موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق التشاور :

- " الإنترنت كان له دور كبير في نجاح الثورة، الفيس بوك وغيره نجح في توصيل صوت المعتصمين للأحياء الشعبية وللأقاليم والأحياء، لأن لو الشعب لم يكن مؤيد لهذا الاعتصام، كانت الثورة فشلت في كل المحافظات [٣]".
- " الفيس بوك لعب دور حقيقي، لأن المواطن لم ينتظر الأخبار من التليفزيون، التواصل كان عن طريق الإنترنت، وكان أخطر من أي قوة أخرى، لأنه لا توجد قوة سياسية منظمة في مصر غير الإخوان المسلمين و الإنترنت والفيس بوك سبقهم[٤]".
- " وجد دور كبير للفيس بوك داخل الميدان، لأنه كان شرارة وقود فجر الثورة [٥]".
- " أثناء فترة قطع الاتصالات وغلق الإنترنت توارى هذا الدور، ثم بعد فتحه وعن طريق الهواتف المحمولة تفجرت قيمة هذه الوسيلة،

---

(١) د / ممدوح حمزة .
(٢) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، المستقلة د/ سلمى أبو المجد .
(٣) حزب التيار المصري.
(٤) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .
(٥) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حركة مستقبل مصر الثورة .

وتشابهت مع استعمال الكاسيت في الثورة الإيرانية، أو الإذاعة وقت الرئيس عبد الناصر، والراديو الترانزستور، والآن الإنترنـــت، ولـــو كان الفيس بوك بمفرده كان سيفشل، ولكنه حشد المواطنين[1]".

- " لعب دور مهم قبل الثورة بسبب التضييق الأمني، وأيضا أثناءهـــا، وإلى الآن، خصوصا في قضية خالد سعيد، مـــن خـــلال التوعيـــة، والإعلام الحكومي والرسمي إعلام موجه، لذا الأخبار الحقيقية كانت تأتى من الفيس بوك، بعض النشطاء كان معهم لاب توب، لذا عنـــد قطع الاتصالات بدأ المواطنون للنزول فـــي الشـــارع والانضـــمام للثورة[2]".
- " لعب دور حيوى وقوى ويعتبر فاعـــل أساســـي فـــي خلـــق روح التشاور، وجعل المواطنين يتفاهمون خاصة قبـــل ٢٥ ينـــاير حشـــد المواطنين، مما جعل الجيل الأكبر سنا أصبح يثق في الفيس بوك[3]".
- " الفيس بوك وسيلة حديثة لها دور، وزاد هذا الدور بسبب هـــوامش الحرية والمساحات التي لا يتدخل فيها أحد، الفيس بوك تجاوز كـــل المساحات، والرقابة الذاتية والخارجية على الإعلام جعلت الفيس بوك يتسع، هو عمل تعبئة وحشـــد للثـــورة، ووســـيلة للتنظـــيم وحشـــد المواطنين[4]".

---

(١) الحزب العربي الديمقراطى الناصري، والمستقلة د/ سلمى أبو المجد.
(٢) عضو حزب الوفد .
(٣) حزب الحرية والعدالة .
(٤) حزب الفضيلة، و حزب الكرامة .

- " هو يساعد النشطاء على التواصل في العمل الإعلامي، وإنتاج قدر من الانتشار بما يحقق سرعة الإعلان لأجل تحرك أكبر عدد ممكن النشطاء [1]".
- الفيس بوك كان غالبية المستخدمين شباب، وهى الفئة الأكثر تضررا من الاعتماد على الواسطة في الحصول على وظائف، ومن ثم الأكثر تفاعلا مع الثورة[2] ".
- "لعب دور في زيادة الوعي السياسي وخلق إجماع على رأى معين في مدة زمنية قليلة جدا، حسم الموقف سريعا [3]".
- "الإنترنت والفيس بوك كان له دور أكبر في الدعوة للمليونيات بعد التنحي، وجعل من في المحافظات يتضامن مع الميدان، واختيار أكثر المحافظات تفاعلا والتركيز عليها[4]".
- " الفيس بوك كان نقطة الوصل الوحيدة بين الثوار في المحافظات المختلفة وميدان التحرير، ومجال للحوار وتواصل والتشاور بين النشطاء " [5].
- " لعب دور في نقل الأخبار للعالم خارج مصر، الفيس بوك كان يوصل معلومات حقيقية دون تحيز، ومحايد، وكان دوره واضح للمهتمين وليس المشاركين، لأن المشاركين نزلوا الشارع وشاركوا

---

(١) اتحاد قوى ثورة مصر، أ/ جورج إسحاق،د / عبد المنعم أبو الفتوح، د / ممدوح حمزة .

(٢) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) .

(٣) عضو حركة ثوار ماسبيرو.

(٤) حركة كلنا خالد سعيد.

(٥) حركة ثوار سيناء، الائتلاف الإسلامي الحر .

في الثورة، هو عمل لصالح الثوار وتحسين صـــورتهم لـــدى غيـــر الثوار[1]".

- " الصور والاعتداء وإطلاق الرصاص على الثوار، تم عرضها على الفيسبوك مما جعل الشعب يتعاطف مع الثوار[2] ".

السلبيات المصاحبة لاستخدام موقع الفيس بوك وغيره من شـــبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق التشاور :

- " مازالت لجنة الإعلام الإلكتروني للحزب الوطني موجودة إلـــى الآن، وقد تعمل ضد الثورة، هو سلاح ذو حدين[3]" .
- " يمكن لأي شخص باسم مستعار إبلاغ المواطنين معلومات غير صحيحة، وخلق إشاعات،ومدى صحة المعلومة ومدى احترام لغة الحوار المناسب هي مشكلات الفيس بوك، وقد يتم استخدام ألفاظ خارجة عن الآداب أو السب[4] ".
- " على المدى الطويل، قد يساعد على التفكك والتسيب التنظيمـــي والكسل وإعاقة العمل[5] ".

- **لعب موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي دورًا قويًا في تحقيق التشاور قبل قيام الثورة :**

يؤيد هذا الاتجاه ٥ أحزاب [1]، وحركة سياســية واحــدة[2]، مرشــح للرئاسة[3]، ويتفقون على أن "الفيس بوك كان له دور قبل ٢٥ يناير في الحشد

---

(١) ائتلاف شباب الثورة .

(٢) جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة .

(٣) عضو حزب الوفد .

(٤) حزب الكرامة، حزب التحرير المصري.

(٥) اتحاد قوى ثورة مصر.

حول الفكرة، دون عين الحكومة، الحكومة غفلت عما يحدث، لأنه أثبت قدرته للوصول لملايين المواطنين، الفيس بوك كان مفصـــول، فـــي فتـــرة قطـــع الاتصالات، وقطع الإنترنت جعل الناس تنزل الشارع ".

ويمكن عرض الرأيين كما يلي :

جدول (٤١)

رأى فئات العينة في تقييم دور موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق التشاور

الرؤية المطروحة	الإجمالي
لعب موقع الفيس بوك وغيره من شـــبكات التواصـــل الاجتماعي دورًا قويًا في تحقيق التشاور أثناء الثورة.	٢٤
لعب موقع الفيس بوك وغيره من شـــبكات التواصـــل الاجتماعي دورًا قويًا في تحقيق التشاور قبل قيام الثورة	٧
المجموع	**٣١**

ترى الدراسة أن الاتجاه الغالب في استجابات أفراد العينـــة هـــو دور الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير **إيجابيا** علـــى التشاور السياسي، وقد لعب موقع الفيس بوك وشبكات التواصل الاجتمـــاعي دورا فاعلا في الثورة المصرية، وأثبت الإنترنت أن الوقت والتكنولوجيا ليسا

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، عضو حزب النور، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب المصريين الأحرار، حزب الوسط.

(٢) الجبهة الحرة للتغيير السلمي.

(٣) أ/ بثينة كامل .

في صالح النظم الديكتاتورية [١]. وتندرج تلك الظاهرة ضمن ما يطلق عليه " الإعلام الجديد"، حيث يسهم المواطنون في عملية إنتاج المحتوى، وكتابة التعليقات، وبث الصور والفيديوهات، وتبادل الآراء وتكوين المجموعات Groups[٢].

ووفقا لتقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بلغ إجمالي مستخدمي الإنترنت في مصر يونيو ٢٠١٠ نحو ١٩،٦٦ مليون مستخدم، و٨٧% منهم يثقون، أو يثقون إلى حد ما في الإنترنت كمصدر للمعلومات[٣]. ويعد الفيس بوك هو الموقع الاجتماعي الأكثر شعبية على مستوى العالم، وتعد مصر أولى الدول العربية في استخدام الفيس بوك[٤]، وتشير البيانات في عام ٢٠١١ إلى أن ٢،٣مليون ناشئ وشاب في مصر بنسبة ٧،٥ % في الفئة العمرية من ١٠ إلى ٢٩ سنة من إجمالي النشء والشباب المصري يستخدمون الإنترنت، بمتوسط ١٣،٣ ساعة في الأسبوع، ويوجد مالا يقل عن ٦ ملايين مستخدم للفيس بوك في مصر تقل أعمارهم عن ٤١ عاما، ومن بين أهم المواقع التي يتردد عليها مستخدمو الإنترنت في مصر يحتل موقع

---

(1) Crovitz, L., Gordon, Egypt's Revolution by Social Media Face book and Twitter let the people keep ahead of the regime, Wall Street Journal, 14February, 2011.

(٢) هشام جعفر، "الإعلام الجديد والضوابط المهنية"، ورقة مقدمة في مؤتمر الإعلام الثورة المصرية ما قبل وما بعد، (الجيزة: منتدى البدائل العربي للدراسات، يونيه ٢٠١١)، ص ٢٨.

(٣) دينا مصطفي محمد وآخرون، استطلاع رأى الشباب حول استخدامهم للإنترنت تقرير مقارن، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أكتوبر ٢٠١٠)، ص ٩.

(٤) د/ محمد عبد الغنى رمضان وآخرون، من الإنترنت إلى التحرير ٢٥ يناير من واقع الفيس بوك والتويتر، سلسلة تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٥٣، مايو ٢٠١١، ص ٨.

الفيس بوك المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جوجل، ويأتي موقع اليوتيوب في المرتبة الثالثة، بينما تويتر في الترتيب ٢٦، وتحتل الموضوعات الدينية المكانة الأولى بين الصفحات التي يقوم مستخدمو الفيس بوك بتصفحها والتصويت عليها والمشاركة بآرائهم، ويليها في المكانة الثانية الموضوعات السياسية، وتعتبر الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة هي أكثر الصفحات الحكومية الرسمية متابعة على الفيس بوك [١]. ويمكن القول أن هذه الثورة تنتمي لشباب الإنترنت، ثم إلى الشباب المصري، ثم إلى كل المصريين[٢].

وجهت الدراسة لفئات العينة تساؤلا عن **أيهما أفضل التشاور في المجال الافتراضي أم المجال الواقعي** وجاءت الاستجابات معبرة عن ثلاثة اتجاهات كما يلي :

- التشاور الواقعي أفضل.
- التشاور الواقعي و التشاور الإلكتروني كلاهما مكمل للآخر.
- توجد عوامل محددة للمجال الذي يتم فيه التشاور.

ويمكن تفصيل ذلك كما يلي :

- **التشاور الواقعي أفضل :**

يؤيد هذا الاتجاه ٥ أحزاب[٣]، وكل الحركات السياسية بالعينة[١] وعددها ٨، وكل الائتلافات بالعينة[٢] وعددها ٤، ويتفقون على أن " التشاور الواقعي

---

(١) المرجع السابق، ص ٣.

(1) Douglas, Ian, The real use of social media in the Egyptian revolution, The Telegraph, 14February, 2011.

(٣) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، وعضو حزب النور، والحزب العربي الديمقراطي الناصري، وعضو حزب الجبهة الديمقراطية، و حزب الفضيلة .

أفضل لأنه تواصل حقيقي، لأنه يجب بعد ثورة المعلومات أن ننتقل للواقع والحوار والتشاور مع المواطن، وصحيح التشاور في المجال الإلكتروني سريع، لكن النتائج في المجال الواقعي فعلية وحقيقية، وبه لغة الجسد Body Language التي تلعب دورًا في التأثير على المشاركين في التشاور وخلق شعور بالصدق، ومازال كثيرون لا يستخدمون الإنترنت".

- **التشاور الواقعي والتشاور الإلكتروني كلاهما مكمل للآخر:**

يؤيد هذا الاتجاه ٧أحزاب[٣]، ومرشحان للرئاسة[٤]، وناشطان سياسيان[٥]، والمجلس الوطني[٦]، ويتفقون على أن " التشاور الواقعي والتشاور عبر المجال الإلكتروني كلاهما مكمل للآخر، فالتشاور عبر الإنترنت حقيقي ولكن ليس كاملاً، وبذلك يتم الجمع بين التواصل الإنساني الأكثر فاعلية ووصولا للنتائج، وبين التشاور السريع العابر للمسافات الجغرافية ".

---

(١) حركة مستقبل مصر الثورة، واتحاد قوى ثورة مصر، عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، عضو حركة ثوار ماسبيرو، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء.

(٢) الائتلاف الإسلامي الحر، ائتلاف شباب الثورة، جبهة ثوار التحرير، ائتلاف شباب النوبة .

(٣) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب المصريين الأحرار، عضو حزب الوفد،حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الكرامة، حزب التحرير المصري.

(٤) د/ عبد المنعم أبو الفتوح، أ/ بثينة كامل .

(٥) الناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٦) د / ممدوح حمزة .

- **توجد عوامل محددة للمجال الذي يتم فيه التشاور:**

يؤيد هذا الاتجاه حزبان هما حزب التيار المصري، و حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس)، ويجمعهما أن "توجد عوامل محددة للمجال الذي يتم فيه التشاور منها نوع القضية، ووجود قيود أمنية، مثل عندما نريد الوصول لكل أنحاء مصر، مثلما حدث في الثورة نستخدم المجال الإلكتروني، لكن قضية مثل التنمية أو القضايا الجزئية نحتاج إلى تشاور واقعي ولقاءات وترابط وحضور واقعي، وكذلك عند وجود قيود أمنية نلجأ للمجال الإلكتروني ".

والجدول الآتي يوضح هذه الآراء :

جدول (٤٢)

رأى فئات العينة في أفضلية التشاور

في المجال الافتراضي أو المجال الواقعي

الرؤية المطروحة	الإجمالي
التشاور الواقعي أفضل	١٧
التشاور الواقعي و التشاور الإلكتروني كلاهما مكمل للآخر	١٢
توجد عوامل محددة للمجال الذي يتم فيه التشاور	٢
المجموع	**٣١**

ثانيًا :عوائق ممارسة التشاور السياسي وطرق مواجهتها:

يتضح من المقابلات البحثية أن التشاور السياسي يكتنفه الكثير من العوائق، وقد طرحت الدراسة على المبحوثين **عددا من العوائق هي** نقص المعلومات، والشك في صدق المعلومات، والتشبث بالرأي، والاهتمام

بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، والاختلافات الأيديولوجية، وطبيعة النخبة الحاكمة، ولا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية، والافتقاد لقدرة التواصل مع الآخرين، والتنافس بين القوى السياسية، واستبعاد المواطنين من الانخراط في السياسة لعقود طويلة، وفقد الثقة بين القوى السياسية، وافتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلي، أو استجابة أخرى يطرحها المبحوث، **لمعرفة أيهم يعوق التشاور** وبأي درجة من الأهمية ويمكن عرض استجابات العينة في الفئات المختلفة كما يلي :

جدول (٤٣)

عوائق ممارسة التشاور مع الترتيب

حسب الأهمية في رأى أحزاب العينة

العوائق ـــــــ الحزب	نقص المعلومات	الشك في صدق المعلومات	التمسك بالرأي	الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة	الخلافات الأيديولوجية	غياب الثقة المتبادلة	لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية	افتقاد القدرة على التواصل مع الآخرين	التنافر بين القوى السياسية	استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة	فقد الثقة بين القوى السياسية	افتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلي	معوقات أخرى
١- حزب الغد (جبهة أيمن نور)													التعود على نظر مرحلة انتقالية
٢- حزب التيار المصري					١	٢	٣	٤			٤		
٣- حزب الكرامة الشعبي الناصري (تحت التأسيس)	٢			١					١ مثل حزب التجمع والناصري				
٤- مختصر حزب النور	١			٢	٣								
٥- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي							٢			٣	١		
٦- الحزب العربي الديمقراطي الناصري						١		٢		٣		٤	
٧- حزب المصريين الأحرار				٢						١	٣		
٨- مختصر حزب الجبهة الديمقراطية			١		٢						٣		
٩- مختصر حزب الوفد	٢			٣		١							

تابع عوائق ممارسة التشاور مع الترتيب

حسب الأهمية في رأى أحزاب العينة

العوائق ---- - الحزب	نقص معلومات	الشك في صدق معلومات	التمسك بالرأي	الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة	الخلافات الأيديولوجية	ضعف الثقة العامة	لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية	افتقاد مهارة التواصل مع الآخرين	التنافس بين القوى السياسية	استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة	فقد الثقة بين القوى السياسية	افتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلي	أسباب أخرى
١٠- حزب الحرية والعدالة				١		٢	٤			٣		٥	
١١- حزب الوفد		٢				١ عدم ميلها للتشاور	٣						
١٢- حزب الصحوة	٢		٣	٤		١							
١٣- حزب الكرامة				١	٢		٣	٤					كلها مهمة
١٤- حزب التحرير المصري					٢	١	٣			٤			كثرة الأحزاب تعوق التشاور لأن الأحزاب لا تعرف بعضها وعدم الوعي

ملاحظة : رقم ١ يشير إلى العائق الأكثر أهمية، و٢ الذي يليه في الأهمية، ٣ الأقل أهمية وهكذا.

يتضح أن **نقص المعلومات** كمعوق للتشاور السياسي يحظى بالأهمية الأولى عند عضو حزب النور، وفي المرتبة الثانية عند كل من حزب الفضيلة وعضو حزب الوفد، وتنال الترتيب الثالث عند حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس). وينال**الشك في صدق معلومات** الترتيب الثاني كمعوق للتشاور عند حزب الوسط. يأتي معوق **التشبث بالرأي** في المكانة الأولى عند عضو حزب الجبهة الديمقراطية وفي المكانة الثالثة عند حزب الفضيلة. أما عائق **الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة** فيشغل الدرجة الأولى في الأهمية عند حزب الحرية والعدالة و حزب الكرامة، والدرجة الثانية عند كل من حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)و عضو حزب النور وحزب المصريين الأحرار، والدرجة الثالثة عند عضو حزب الوفد، و الدرجة الرابعة من الأهمية عند حزب الفضيلة.جاء معوق **الاختلافات الأيديولوجية** في الترتيب الأول عند حزب التيار المصري، والترتيب الثاني عند كل من حزب الكرامة، وحزب التحرير المصري وعضو حزب الجبهة الديمقراطية، والترتيب الثالث عند عضو حزب النور، ويوضح حزب الكرامة أن" الاختلافات الأيديولوجية تؤدى لتقديم الأيديولوجيات على الوطن". نال معوق **طبيعة النخبة الحاكمة** ومدى ميلها للتشاور الترتيب الأول عند **خمسة** أحزاب هي الوسط، والفضيلة، والتحرير المصري، والحزب العربي الديمقراطي الناصري، وعضو حزب الوفد، والترتيب الثاني عند حزبي الحرية والعدالة والتيار المصري. وبالنسبة لمعوق **لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية** شغل الترتيب

الثاني عند حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، و الترتيب الثالث عند أربعة أحزاب هي حزب التيار المصري، و حزب الوسط، وحزب الكرامة، و حزب التحرير المصري، والترتيب الرابع عند حزب الحرية والعدالة.وفيما يخص **عائق الافتقاد لقدرة التواصل مع الآخرين** فجاء في المكانة الثانية عند الحزب العربي الديمقراطي الناصري، والمكانة الرابعة عند كل من حزبي التيار المصري و الكرامة. يعد **التنافس بين القوى السياسية** هو المعوق الأول في رأى حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس)، ويأتي عائق **استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة** في الدرجة الأولى عند حزب المصريين الأحرار، والدرجة الثالثة عند ٣ أحزاب هي حزب الحرية والعدالة وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والحزب العربي الديمقراطي الناصري، والدرجة الرابعة عند حزب التحرير المصري. ويشغل عائق **فقد الثقة بين القوى السياسية** الدرجة الأولى عند حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والدرجة الثالثة عند حزب المصريين الأحرار و عضو حزب الجبهة الديمقراطية، و الدرجة الخامسة عند حزب التيار المصري، أما **عائق افتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلي** فقد حصل على ترتيب متأخر، فهو في الدرجة الرابعة عند الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وفي الدرجة الخامسة عند حزب الحرية والعدالة. ويرى كل من حزب الغد (جبهة أيمن نور) وحزب الكرامة أن جميع هذه العوائق مهمة، ويضيف حزب التحرير المصري أن **كثرة الأحزاب** تعوق التشاور لأن الأحزاب لا تعرف بعضها وكذلك **الأمية السياسية.**

جدول (٤٤)

عوائق ممارسة التشاور مع الترتيب حسب الأهمية في رأى الحركات السياسية بالعينة

العوائق ------ الحركة	نقص معلومات	الحاجة إلى مصادر معلومات	ضعف التواصل	الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة	الخلافات الأيديولوجية	طبيعة الثقافة الحاكمة	عدم وجود آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية	افتقاد القوى التواصل مع الآخرين	التنافس بين القوى السياسية	اختلاف المواقف بين الأطراف أو سياسة القوى الحاكمة	فقد الثقة بين القوى السياسية	افتقاد القوى السياسية لطبيعة ممارسة التشاور في الدستور الحاكم	أسباب أخرى
حركة مستقبل مصر (الزراع)							٢				١		
ائتلاف أقباط مصر			٢		٤					٣	١		
حركة ٦ إبريل الجبهة الديمقراطية	١					٢	٣						
الحركة الشعبية للحفاظ على الأزهر			٣	٢			٤				١		
شباب حركة ماسبيرو			٢				٣				١		
الجبهة الحرة للتغيير السلمي	٢			١	٣								عدم ثقتها بما اتفقنا عليه
حركة كلنا خالد سعيد		١		٣							٢		
حركة شباب سيناء		١		٢						٣			

يستنتج من استجابات القوى السياسية أن **نقص المعلومات هو العـــائق** الأول أمام التشاور عند عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، والعـــائق رقم ٢ عند الجبهة الحرة للتغيير السلمي، بينما **الشك في صدق المعلومـــات** يشغل المرتبة الأولى عند كل من حركة كلنا خالد سعيد وحركة ثوار سيناء. ويشكل **التشبث بالرأي** المكانة الثانية عند كل من حركة اتحاد قوى ثورة مصر وعضو حركة ثوار ماسبيرو، والمكانة الثالثة عند الحركـــة الشـــعبية للحفاظ على الثورة. فقد يكون" الرأي خطأ ودون معلومات صحيحة "، ويأتي عائق **الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة** في الترتيب الأول عند الجبهة الحرة للتغيير السلمي، والترتيب الثاني في رأى كـــل مـــن الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة و حركة ثوار سيناء، والترتيب الثالث عند حركة كلنا خالد سعيد.وتأتي **الاختلافات الأيديولوجية** في الترتيب الثالث عند الجبهة الحرة للتغيير السلمي، والترتيب الرابع عند اتحاد قوى ثورة مصر. وبالنسبة **لعائق طبيعة النخبة الحاكمة** يشغل الدرجة الثانية عند عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، أما عائق أنه **لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية** فيشغل المكانة الثانية عند حركة مســـتقبل مصـــر الثـــورة، والمكانة الثالثة عند كل من عضو حركة ٦ إبريل (جبهـــة أحمـــد مـــاهر) وعضو حركة ثوار ماسبيرو، ويضيف عضو حركة ثوار ماسبيرو أنـــه "لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية، لا يوجد مكان ثابت أو ميعـــاد محدد"، كما تشغل المكانة الرابعة عند الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة .

جاء عائق **استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة** في الأهمية الأولى عند الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، والأهمية الثالثة عند حركتي اتحاد قوى ثورة مصر، وثوار سيناء. يحظى عائق **فقد الثقة بـــين**

القوى السياسية بالمكانة الأولى عند ثلاث حركات هي مستقبل مصر الثورة و اتحاد قوى ثورة مصر وعضو حركة ثوار ماسبيرو، والمكانة الثانية عند حركة كلنا خالد سعيد، وتضيف الجبهة الحرة للتغيير السلمي عائقًا آخر للتشاور هو" عدم تنفيذ ما اتفقنا عليه في التشاور ".لم تحظ عوائق **الافتقاد لقدرة التواصل مع الآخرين** أو **التنافس بين القوى السياسية** أو **افتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلي** بترتيب عند الحركات السياسية بالعينة.

جدول (٤٥)

عوائق ممارسة التشاور مع الترتيب حسب الأهمية في رأى الائتلافات بالعينة

العوائق ------ ------ الائتلاف	نقص معلومات	الشك في صدق معلومات	تشتت الرأي	الاختلافات الأيديولوجية	الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة	طبيعة الفترة الانتقالية	لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية	افتقاد القدرة على التواصل مع الآخرين	التنافس بين القوى السياسية	استبعاد المواطنين من الانخراط في السياسة لعقود طويلة	فقد الثقة بين القوى السياسية	افتقاد القوى السياسية تجربة ممارسة التشاور على المستوى الداخلي	استجابة أخرى
الائتلاف الإسلامي الحر	١	٢					٣				٤		
ائتلاف شباب الثورة					٢	١					٣		
جبهة ثوار التحرير			١	٢		٣							وجود أشخاص يتحدثون باسم الثورة * القوى السياسية لا تعمل على الأرض ولا تمثل الشعب
ائتلاف شباب الثورية					٣					١	٢		عدم الوعي

يلاحظ أن **نقص المعلومات** هو العائق الأول في رأى الائتلاف الإسلامي الحر، ويليه الشك في صدق المعلومات، بينما **التشبث بالرأي** هو العائق الأول عند ائتلاف جبهة ثوار التحرير، ويشكل **الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة** العائق الثاني عند ائتلاف شباب الثورة، والثالث عند ائتلاف شباب النوبة. وتشغل **الاختلافات الأيديولوجية** الدرجة الثانية عند ائتلاف جبهة ثوار التحرير، ويأتي عائق **طبيعة النخبة الحاكمة** في الأهمية الأولى عند ائتلاف شباب الثورة، والأهمية الثالثة عند جبهة ثوار التحرير، ولم يشغل عائق **عدم وجود آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية** سوى اهتمام الائتلاف الإسلامي الحر، فوضعه في المكانة الثالثة.ويعتبر **استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة** هو العائق الأول عند ائتلاف شباب النوبة، وجاء عائق **فقد الثقة بين القوى السياسية** ليشغل الأهمية الثانية عند ائتلاف شباب النوبة، والثالثة عند ائتلاف شباب الثورة، والرابعة عند الائتلاف الإسلامي الحر. ويضيف ائتلافان[1] عوائق أخرى للتشاور هي **وجود أشخاص تدعى التحدث باسم الثورة، وعدم الوعي، وبعض القوى السياسية لا تعمل على الأرض ولا تصل للشعب** مثل "ائتلافات الشباب رغم رفضها التعديلات الدستورية، لم تقدم شئ، ولم تنزل الشارع ولم تتحرك لمواجهة التعديلات التي رفضتها[2]". **وتتفق الائتلافات مع الحركات السياسية في** أن ٣ عوائق هي الافتقاد لقدرة التواصل مع الآخرين، والتنافس بين القوى السياسية، افتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلي لا تحظى بترتيب أو اهتمام أي من ائتلافات العينة.

---

(١) جبهة ثوار التحرير، و ائتلاف شباب النوبة .

(٢) جبهة ثوار التحرير.

جدول (٤٦)

عوائق ممارسة التشاور مع الترتيب حسب الأهمية في رأى المرشحين للرئاسة والنشطاء بالعينة

العوائق ----- ----- - مرشحو الرئاسة والنشطاء	نقص معلومات	شح في مصادر معلومات	التشبث بالرأي	الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة	الخلافات الأيديولوجية	طبيعة النخبة الحاكمة	لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية	إفتقاد القدرة التواصل مع الآخرين	التنافس بين القوى السياسية	استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لفترة طويلة	فقد الثقة بين القوى السياسية	افتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلي	استجابة أخرى
د/ عبد المنعم أبو الفتوح	١			٢			٣						
أ/ بثينة كامل	٢										١		تكميم المعارضين + التخوين والاتهام بالعمالة
د/ كمال أبو المجد				١			٣		٢				
أ/ جورج إسحاق	١									٢	٣		
د/ عمرو حمزاوي													عدم توفر الإرادة السياسية + عدم التشاور هو الإعتقاد الذي يحمل الإشاعات والخبر الكاذب

يستنتج أن **نقص المعلومات** هو العائق الأول في رأى كل من مرشح الرئاسة د / عبد المنعم أبو الفتوح والناشط السياسي أ/ جورج إسحاق، ويشغل المكانة الثانية عند مرشحة الرئاسة أ/بثينة كامل، وجاء **الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة** في المكانة الأولى عند الناشطة المستقلة د/ سلمى أبو المجد، والثانية عند د / عبد المنعم أبو الفتوح. ويتفق كل من د/ عبد المنعم أبو الفتوح و د/ سلمى أبو المجد أن عائق **عدم وجود آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية** يشغل الترتيب الثالث في الأهمية. أما عائق **التنافس بين القوى السياسية** فقد نال فقط اهتمام د/ سلمى أبو المجد، وجاء في المكانة الثانية. أما عائق **استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة** فقد شغل الأهمية الثانية عند أ/جورج إسحاق. ويأتي عائق **فقد الثقة بين القوى السياسية** في الدرجة الأولى عند أ/بثينة كامل، والدرجة الثالثة عند أ/جورج إسحاق.وبالنسبة لدكتور / ممدوح حمزة يرى أن ما يعوق التشاور هو عدم توافر الإرادة السياسية، و الإعلام الذي يحمل الإشاعات والخبر الكاذب، وتضيف أ/ بثينة كامل أن كل هذه العوائق مهمة. لم يشغل الشك في صدق المعلومات، و التشبث بالرأي، والاختلافات الأيديولوجية، وطبيعة النخبة الحاكمة، والافتقاد لقدرة التواصل مع الآخرين، و افتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلى، ترتيبا في عند مرشحي الرئاسة والنشطاء بالعينة.

ويمكن الجمع بين استجابات مختلف فئات العينة كما يلي :

جدول (٤٧)

إجمالي استجابات مختلف فئات العينة حول عوائق التشاور السياسي

العائق / فئات العينة	حزب (١٤ حزبًا)	حركة (٨ حركات)	ائتلاف (٤ ائتلافات)	نشطاء ومرشحو رئاسة (عددهم ٥)	الإجمالي
نقص المعلومات	٤	٢	١	٣	١٠
الشك في صدق المعلومات	١	٢	١	–	٤
التشبث بالرأي	٢	٣	١	–	٦
الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة	٧	٤	٢	٢	١٥
الاختلافات الأيديولوجية	٥	٢	١	–	٨
طبيعة النخبة الحاكمة	٧	١	٢	–	١٠
لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية	٦	٤	١	٢	١٣
الافتقاد لقدرة التواصل مع	٣	–	–	–	٣

العائق / فئات العينة	حزب (١٤ حزبًا)	حركة (٨ حركات)	ائتلاف (٤ ائتلافات)	نشطاء ومرشحو رئاسة (عددهم ٥)	الإجمالي
الآخرين					
التنافس بين القوى السياسية	١	–	–	١	٢
استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة	٥	٣	١	١	١٠
فقد الثقة بين القوى السياسية	٤	٤	٣	٢	١٣
افتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشاور على المستوى الداخلي	٢	–	–	–	٢
كلهم على نفس درجة الأهمية	٢	–	–	١	٣
كثرة الأحزاب تعوق التشاور	١	–	–	–	١
عدم الوعي	١	–	١	–	١
عدم تنفيذ ما اتفقنا عليه	–	١	–	–	١
وجود شخص	–	–	١	–	١

العائق / فئات العينة	حزب (١٤ حزبًا)	حركة (٨ حركات)	ائتلاف (٤ ائتلافات)	نشطاء ومرشحو رئاسة (عددهم ٥)	الإجمالي
يتحدث باسم الثورة					
القوى السياسية لا تعمل على الأرض	–	–	١	–	١
عدم توافر الإرادة السياسية	–	–	–	١	١
الإعلام الموجه	–	–	–	١	١

يلاحظ أن استجابات : كلهم على نفس درجة الأهمية، وكثرة الأحزاب تعوق التشاور، وعدم الوعي، وعدم تنفيذ ما اتفقنا عليه، ووجود شخص يتحدث باسم الثورة، والقوى السياسية لا تعمل على الأرض، وعدم توافر الإرادة السياسية، والإعلام الموجه الذي يحمل الإشاعات والخبر الكاذب، هي عوائق لم تطرحها الدراسة على المبحوثين ولكن أضافوها هم، ومن ثم لم تحظ بتكرارت كثيرة. ويتضح أن عائق **الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة**، هو **أكبر عائق** حظى بتكرارات فقد تم تكراره ١٥ مرة. ويليه عائقان هما **لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية، وفقد الثقة بين القوى السياسية** وتكرار كل منهم ١٣ مرة. كما يتساوى ثلاثة عوائق هي **نقص المعلومات، وطبيعة النخبة الحاكمة ومدى ميلها لإجراء التشاور، استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة**

وكل منهما تكرر ١٠ مرات. **ومن العوائق التي لاحظتها الباحثة من خلال التعامل مع القوى السياسية في الدراسة** نشر الشائعات على الفيس بوك من خلال بيانات الأحزاب والحركات السياسية مثل اتهام أحد الأطراف باستخدام القوة ضد الآخر أو الفساد دون سند معين، ونعت النشطاء والمنتمين للتيارات المختلفة بصفات غير لائقة، وحمل صورة ذهنية سلبية تجاه الطرف الآخر قبل التعامل معه، وبعض قيادات القوى السياسية تحاول السيطرة على فكر الشباب المنتمين إليها وتعوق أي محاولات لاقترابهم أو مناقشتهم مع التيارات السياسية الأخرى، كما أن تعذيب بعض تيارات المعارضة خاصة التيار ذى المرجعية الإسلامية في النظام السابق، كان يتطلب المصالحة المجتمعية وتطبيق برامج للعدالة الانتقالية قبل الانخراط في العمل السياسي، لتكون القوى السياسية أكثر تسامحا مع الآخر.

ويتضح أن جميع معوقات التشاور السياسي تنبع من التناقض بين المستوى النظري من افتراض استخدام أساليب واستراتيجيات مقنعة، وبين استخدام القوة في السياسة على مستوى الواقع، وتسود القوة بمعناها المادي وليس الحجة الأقوى[١]. وفي العالم الحقيقي للسياسة، حيث تأثير عدم المساواة على الإجراءات والنتائج للعمليات التشاورية يتم التحيز للأقوياء [٢]. وترى

---

(1) Fung, Archon, "Deliberation before the Revolution: Toward an Ethics of Deliberative Democracy in an Unjust World", Paper Prepared for Seminar in Ethics and Public Affairs, (New Jersey: Princeton University Center for Human Values and Woodrow Wilson School, October 9, 2003), P 5.

(2)Young, Iris Marion, "Activist Challenges to Deliberative Democracy", Political Theory, Vol. 29, No. 5, October 2001, P 671.

الدراسة أن **إذا ما ثبت صحة** دور ما للعامل الخارجي، ونظريـــة الفوضـــى الخلاقة لتأسيس مشروع الشرق الأوسط الكبير، فإنه يلعب دورا ســـلبيا فـــي علاقة القوى السياسية ببعضها، ومن ثم قدرتها على إجراء التشاور، وتقـــديم مصلحة الوطن فلا يستطيع أحد أن يجادل في المظالم الحقيقية التـــي تحفـــز الملايين على النزول إلى الشوارع وتعرضهم للخطر.أو أن يدافع عن فظائع التعذيب وقمع المعارضة وتردى الأوضاع الاقتصادية، ورغم مهادنة النظـــام السابق لواشنطن إلا أنه كان عقبة هائلة أمام واشنطن لتنفيذ مشروع الشـــرق الأوسط الكبير، مما يزيد احتمال وجود عامل خارجى(١).

طرحت الدراسة على المبحوثين تساؤلا عـــن **كيفيـــة التغلـــب علـــى معوقات التشاور** وتأتى رؤى فئات العينة لتندرج في خمسة محاور هي :

- المحور السياسي.
- المحور الإعلامي.
- المحور التعليمي والثقافي.
- المحور الاقتصادي.
- المحور القانوني.

وفيما يلي توضيح حلول كيفية التغلب على عوائق التشاور:

- **المحور السياسي :**

يقدم هذا المحور عدة اقتراحات وهى :

---

(1) Engdahl, F. William, Egypt's Revolution-Creative Destruction For a 'Greater Middle East'? The G8 Map of Washington's Greater Middle East extends right to the borders of China and Russia and West to Morocco, (Montreal: Global Research Centre for Research on Globalization, 7 February, 2011), p 2.

- إعادة الثقة بين القوى السياسية [١].
- تفعيل مشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية، حتى لا يتكرر إنتاج النظام السابق على الثورة [٢].
- الاستعانة بالمتخصصين، وإذابة الانتماءات الحزبية، ويكون العمل لصالح مصر، وضع هدف واحد الجميع يعمل من أجله، والتذكير بأن النخب التي لا تتشاور حتما ستسقط[٣].
- يجب تحديد موضوع ووضع هدف للتشاور حوله، ثم بعد ذلك توضع آلية لتحقيق الهدف، تكون هي آلية لتحقيق نتائج التشاور في ذات الوقت[٤].
- تفعيل دور الأحزاب، لابد أن ينبع الحزب من الشارع ويكون له قاعدة شعبية [٥].
- إعطاء المزايا بالتساوي لا لتمييز تيار على آخر، حتى لا يحدث استقطاب لحساب تيار واحد، التساوي في الخدمات، والتساوي في المزايا البرلمانية[٦].
- إقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وتعددية وحرية الرأي والاعتقاد [٧].

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور).
(٢) حزب التيار المصري، وحزب المصريين الأحرار، حزب الكرامة .
(٣) حزب التيار المصري .
(٤) حزب التيار المصري .
(٥) حزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .
(٦) عضو حزب النور .
(٧) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

- بعد نجاح إسقاط النظام، لابد من وصول الثوار للحكم، لتحقيق برنامجهم، أن يوضع برنامج من أجل ذلك لتحقيق التشاور وغيره وخلق برنامج عام، يجب وصول الثوار للحكم، لتحقيق العدالة الاجتماعية[١].
- التغلب على فقد الثقة بالحوار والتشاور، والمصداقية، ولابد من الاتفاق، وألا يخل طرف بالاتفاق، وإذا ما حدث ذلك نتشاور ثانية للتأكيد على الأطراف الأخرى أن عدم الالتزام يضر بمصلحة مصر[٢]. والرجوع للشعب أي موقف خطأ لتيار سياسي يخل باتفاقه يحسب عليه كخطأ يقلل تأييده الشعبي، نتحاور ونتشاور وعندما يوجد خلاف الشعب يحكم[٣].
- أثناء التشاور لا يفترض البدء من الصفر، لكن البدء من الأرضية المشتركة، ونقاط الاتفاق[٤].
- القوى السياسية والثوار ينزلون الشارع للمواطنين[٥] ومعرفة أولوياتهم ويتعلمون منهم[٦]، وأيضا الحركات السياسية الموجودة تعمل في الشارع وتوصل رجل الشارع المعلومة الصحيحة، وتوعيه سياسيا[٧].

---

(١) الحزب العربي الديمقراطي الناصري .

(٢) حزب المصريين الأحرار، حركة مستقبل مصر الثورة .

(٣) عضو حزب الجبهة الديمقراطية .

(٤) عضو حزب الجبهة الديمقراطية .

(٥) أ/ جورج إسحاق .

(٦) عضو حزب الوفد .

(٧) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، وحركة ثوار سيناء.

- الممارسة السياسية [1] والاعتياد، الصبر على هذه المعوقات حتى نصل للصورة المثلى، العمل والممارسة، بممارسة هذه العوائق والأساليب بنظام ديمقراطي تشاوري، الاستدعاء، سماع الأحزاب، سماع المواطنين، التشاور داخل القوى السياسية، من ليس في ثقافته سماع الآخر يسمعه، من ليس عنده ديمقراطية داخلية يمارسها [2].
- إشراك الآخر خيار استراتيجي آخر، معظم القوى السياسية لها نظرة ضيقة، فالتوجه العالمي مصلحته أن مصر يحكمها فصيل واحد حتى يكسرها بسهولة، ومن المهم إشراك التيارات الأخرى من يحكم بمفرده يفسد مصر [3].
- البدء بأن تعرف القوى السياسية بعضها البعض، وتقييد المصالح الحزبية الضيقة [4].
- القوى السياسية تتفق على آلية منظمة لإجراء حوار وتشاور [5] وتنسيق المواقف واجتماع دوري، والضغط على النخبة الحاكمة لتتشاور مع القوى السياسية، وتنفذ ما يتفق عليه [6].
- خلق آلية دائمة ومستقلة للحوار والتشاور، إنشاء هيئة الحوار القومي، إنشاء هيئة التشاور القومي، وتكون هيئة تمارس دورها بشكل أساسي [1].

---

(١) أ/ جورج إسحاق .

(٢) حزب الحرية والعدالة ، وحزب الفضيلة .

(٣) حزب الحرية والعدالة .

(٤) حزب التحرير المصري .

(٥) د / عبد المنعم أبو الفتوح، و المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٦) حزب الوسط .

- بعد الاستقرار وانتهاء الفترة الانتقالية يمكن عمل آلية للحوار بين القوى السياسية مثل حوار وطني دائم بين القوى السياسية والقوى الحاكمة، تحديد مكان للاجتماعات وجدول زمني[٢]، وتديرها شخصيات عامة بالتناوب وتكون قراراتها ملزمة مع وضع جدول زمني للتنفيذ، وهذا يعيد الثقة بين الحكومة والشعب حتى يوجد حساب وعقاب[٣].
- استخدام لغة حوار راقية ترفع قامة المواطن، إلى أعلى ويتساوى جميع المشاركين في التشاور في الاستماع لبعضهم، وتقديم الاقتراحات والابتعاد عن التعالي، وكلنا أصحاب مصلحة واحدة[٤].
- إلا ترسى النخب الحاكمة قناعة لدى القوى السياسية أن ما تريده وما تطرحه من رؤى ينفذ بالضغط وانتزاع الحقوق من النخب الحاكمة[٥].
- تحييد الخلافات الأيديولوجية بين القوى، تغليب المصلحة العليا[٦]، وعدم التفرقة بين أي قوى سياسية أو تيار الجميع يد واحدة تعمل لحساب المواطنين [٧].

---

(١) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وعضو حزب الوفد .

(٢) عضو حركة ثوار ماسبيرو .

(٣) عضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، وحركة كلنا خالد سعيد، الائتلاف الإسلامي الحر .

(٤) الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة .

(٥) الجبهة الحرة للتغيير السلمي .

(٦) المستقلة د/ سلمى أبو المجد .

(٧) حركة ثوار سيناء .

- التطهير والتنقية، تنقية القيادات من القوى السياسية المندسة، التي تفسد التشاور، والمغرضين وغيرهم لابد من استقصاء الحقيقة[1].
- التشاور مع جميع المكونات المجتمعية، لابد من التشاور بينها، لأن عدم التشاور إقصاء حتى لو تيار له الغلبة لا يجب إقصاء الآخر وإلا يحدث الصدام[2].
- القوى الحاكمة تبدأ تشاور حقيقي مع القوى الثورية، ويكون لديها إرادة سياسية لحوار حقيقي، تكون محايدة وهناك شفافية كاملة لإعطاء ثقة وتكوين ثقة للقوى المشاركة في التشاور ليصب في اتجاه المصلحة العامة[3].
- تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وحل المشكلات الأزلية مثل الأقباط والنوبة، بدو سيناء، لابد من المعالجة حتى لا تكون مشاكل موروثة وتنفجر في أي وقت،الاستماع للجميع، والتأكيد على أن بديل الحوار والتشاور هو العنف[4].
- التنشئة السياسية على التشاور والحوار والبدء بقصور الثقافة ومراكز الشباب، المصانع، إقامة عدد من النقابات والاتحادات المستقلة حتى توجد كيانات تعبر عن فئات المجتمع المختلفة، واتحادات المعاقين، والجمعيات[5].

---

(١) حركة ثوار سيناء .

(٢) الائتلاف الإسلامي الحر .

(٣) ائتلاف شباب الثورة .

(٤) ائتلاف شباب النوبة .

(٥) أ/ بثينة كامل .

- **المحور الإعلامي :**

تتمثل اقتراحات مواجهة عوائق التشاور من خلال الإعلام فيما يلي :

- إتاحة المعلومات [1].
- مصداقية مصدر المعلومات[2].
- الاهتمام بدور الإعلام للحد من التشبث بالرأي حتى يقبل الشخص الاختلاف[3].
- نقل جلسات التشاور والحوار من خلال القنوات الفضائية وقنوات التليفزيون [4].
- البدء بتطهير الإعلام، وتطهير الصحافة دون أن تكون صاحبة أجندات ولابد من احترام قواعد المهنية، تكون قائمة على المهنية وتغليظ العقوبة على الخبر الكاذب والإشاعة الكاذبة [5].

- **المحور التعليمى والثقافي :**

تأتى الاقتراحات التي تقدمها فئات العينة في هذا المحور كما يلي :

- يتم البدء بعمل قدرة للتواصل مع الآخرين، ونثقف أنفسنا[6].
- التمهيد للتشاور من خلال التعليم، ومناهج تربوية قائمة أو مبنية على الحوار، استخدام أدوات التواصل الجماهيري مثل قصور الثقافة

---

(١) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، و عضو حزب النور، وعضو حزب الوفد، الائتلاف الإسلامي الحر

(٢) حركة مستقبل مصر الثورة، الائتلاف الإسلامي الحر .

(٣) عضو حركة ثوار ماسبيرو .

(٤) أ/ بثينة كامل .

(٥) د / ممدوح حمزة، والمستقلة د/ سلمى أبو المجد.

(٦) حزب الغد (جبهة أيمن نور)، وحزب المؤتمر الشعبي الناصري(تحت التأسيس) .

الجماهيرية، مراكز الشباب، المجتمع المدني، الإعلام، التدريب على الحوار بحيث نخلق ثقافة الحوار، ثقافة تشاور. في المدارس لابد من تدريس عدد من المواد للتشجيع على الحوار وإبداء الرأي [١].

- التنشئة على المواطنة المواطن يعرف حقوقه وواجباته[٢].
- وضع البرامج التربوية وتغيير الثقافة وإنماء ثقافة الحوار[٣]، حتى أكون مرنًا و أقبل الآخر، ويكون الفرد مستقرًا نفسيا ويقبل النقاش ويحثه ذلك على القراءة[٤].
- السماح بالممارسة السياسية في الجامعات وأن تكون منابر للحرية وعمل تنشئة سياسية[٥].
- استلهام تجربة (محمد على) وإرسال البعثات العلمية لمرحلة معينة ثم يرجع العلماء لإفادة الوطن[٦].
- التوعية السياسية للمواطن، وتثقيف سياسي من نخبة مصدر ثقة للشعب[٧].

- **المحور الاقتصادي :**

يربط أنصار هذا المحور إيجابيا بين توفير العيش الكريم للمواطن وبين قدرته على متابعة الشأن العام والاهتمام بالتشاور والمشاركة كما يلي:

---

(١) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

(٢) حزب المصريين الأحرار .

(٣) حزب الكرامة .

(٤) حركة اتحاد قوى ثورة مصر .

(٥) عضو حركة ثوار ماسبيرو .

(٦) الجبهة الحرة للتغيير السلمي .

(٧) حركة ثوار سيناء .

- عمل مشروعات، وتوفير وظائف يكــون بهــا مســاواة فــي كــل التيارات[1].
- حل مشكلة الفقر والجهل واقتراح مشروع مصر ٢٠٢٠، يقوم هذا المشروع على جمع الدعم المادي والمعنوي من الشعب بحيث كل مواطن يدفع ١٠ ج شهريا وكذلك الحصول على دعم المنظمات الدولية ويتم تمويل مشروعات لمحو الأمية يشارك فيها الاتحاد العام للطلاب في الإجازة الصيفية، وكذلك مكافحة العشوائيات ونقلهم في مساكن بديلة ويكون له جدول زمني، وهدفه الأساسي القضاء على الفقر والجهل[2].

- **المحور القانوني :**

يساند هذا المحور د / عبد المنعم أبو الفتوح ويرى أن " لا قيمة أن يتم التشاور دون توافر معلومات، نقص معلومات هو أكبر عائق في المجتمعات المتأخرة مثلنا،لابد من توفير آلية لوصول المعلومات، وإتاحة قانونية، يكون الوصول للمعلومات حق قانوني لكافة الأطراف الوطنية "

ترى الدراسة أن الحلول المطروحة لتفعيل التشاور يجب أن تراعــي القضية نفسها، **فالقضية هــي التــي تحــدد المعنيــين بالتشــاور حولهــا،** والمشاركين في التشاور، ومستوى التشاور، ومن ثم قد يعــد إنشــاء هيئــة للتشاور غير فعال لأن كل قضية تختلف عن الأخرى، والمهم هو إيجاد آلية تحقيق التشاور ولا يشترط أن تكون الآلية هي هيئة للتشاور، مــن الحلــول

---

(١) عضو حزب النور .

(٢) ائتلاف جبهة ثوار التحرير .

أيضًا استطلاعات الرأي التشاورية [١]، وتختلف تطبيقاتها لكن المضمون أن يتم استطلاع رأى المعنيين بقضية ما علـــى أن يـــتم إمـــدادهم بالمعلومـــات الضرورية ذات المصداقية لتكوين آرائهم تجاه القضية، ورغم محدودية عدد من أشار إلى دور المحور الاقتصادي لتفعيل التشاور إلا أن منظري التشاور مثل هابرماس يؤكدون على أهمية الجانب الاقتصادي وتـــوفير الاحتياجـــات الأساسية للمواطن، وحقوق متساوية للمواطنة [٢]. ومن الحلول خلق حـــوافز للمؤسسات الاقتصادية لتوفير التدريب والتعليم وضـــرورة الاســـتثمار فـــي المواطن المصري[٣]. وتشير عدة دراسات إلى أنه يمكن الضغط مـــن أجـــل تحقيق التشاور، قد يأتي الضغط من خلال توسيع دائـــرة المشـــاركين فـــي الحوار، أو من خلال تعبئة شعبية من مظاهرات أو اهتمام وسائل الإعـــلام. من الناحية المثالية، فإن مثل هذه الضغوط تهدف إلى تغييـــر آراء الجهـــات المتمردة من أجل زيادة تكاليف مكافحة إجراء التشاور[٤].

---

(1) Borgida, Eugene, and Others, "Beliefs about Deliberation: Personal and Normative Dimensions", Journal of Social Issues, Vol. 64, No. 3, 2008, p 553.

(2) Habermas, Jürgenm, Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, William Rehg trans. (Cambridge, MA: MIT Press, 1998), p 308.

(3) Alterman, Jon B., Report Egypt in Transition insights and Option for U.S. Policy, (Washington, D.C: the Center for Strategic and International Studies, January 2012), P 12.

(4) Fung, Archon, "Deliberation before the Revolution: Toward an Ethics of Deliberative Democracy in an Unjust World", Paper Prepared for Seminar in Ethics and Public Affairs, (New Jersey:

يلاحظ أن الحلول التي طرحتها العينة لم تتجه لتفعيل مجلس الشورى، وفي ضوء استكمال البناء المؤسسي لسلطات مدنية منتخبة تم إجراء انتخابات مجلس الشورى عقب انتخابات مجلس الشعب، بناء على المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى[١]. وينظم الدوائر الانتخابية للقوائم الحزبية والفردي، ووفقا للمادة ٣٧ من الإعلان الدستوري الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١، "يتولى مجلس الشورى فور انتخابه دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ويجب أخذ رأى المجلس فيما يلي:

١- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

٣- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدول أو بسياستها في الشؤون العربية أو الخارجية. ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب". علاوة على ما نصت عليه المادة ٦٠ من ذات الإعلان باجتماع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد مشروع دستور جديد[٢]. **وبمقارنة هذه الصلاحيات بالتعديلات الدستورية التي أقرت في ٢٦ مارس ٢٠٠٧**، يلاحظ أن تعديلات

Princeton University Center for Human Values and Woodrow Wilson School, October 9, 2003), P15 .

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٣٨ مكرر (ب)، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١، ص ٨١.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ١٢ مكرر (ب)، ٣٠ مارس ٢٠١١.

٢٠٠٧ أقرت لأول مرة في تاريخ مجلس الشورى حصوله على صلاحيات تشريعية وضرورة موافقته على بعض التشريعات قبل إصدارها مثل القوانين المكملة للدستور، والدستور حدد اختصاصات مجلس الشورى في المادتين ١٩٤ و١٩٥، من دستور ١٩٧١، وتم تعديل هاتين المادتين في التعديل الدستوري الذي تم الاستفتاء عليه في ٢٦ مارس ٢٠٠٧. وتنص المادة ١٩٤ من الدستور – بعد التعديل – على أن مجلس الشورى يختص بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة.وتجب موافقة المجلس على الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، وموافقة مجلس الشورى ضرورية قبل إقرار مشروعات القوانين المكملة للدستور، كما تعد موافقة مجلس الشورى شرطا لسريان معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة[١].

وفي حالة حدوث خلاف مع مجلس الشعب يعرض الخلاف على لجنة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى و ٧ أعضاء من المجلسين وهي لجنة ال١٦ وإذا لم تحسم الخلاف يعرض في جلسة مشتركة للمجلسين.إلى جانب اختصاصات أخرى لمجلس الشورى منها امتلاكه للصحافة القومية في مصر وهى الصحف المملوكة للدولة ثم آلت الملكية لمجلس الشورى ويتولى المجلس مسؤولية اختيار وتعيين رؤساء

---

(١) أ. د / شادية فتحي، التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ وأثرها على تطور النظام السياسي في مصر، في أ.د / عبد المنعم المشاط (محررا)، الدستور المصري بين التعديل والإصلاح والتغيير: نحو رؤية ديمقراطية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ومؤسسة كورنارد إديناور، ٢٠٠٧)، ص ١٩٠ – ١٩١ .

مجلس الإدارة لتلك الصحف القومية التي تعبر عن الدولة وأيضاً المجلس الأعلى للصحافة حيث يتولى رئاسة المجلس الأعلى للصحافة رئيس مجلس الشورى بصفته، وأيضاً لجنة الأحزاب السياسيّة التي تتولى الترخيص للأحزاب ويرأسها رئيس مجلس الشورى، وأخيراً المجلس القومي لحقوق الإنسان فهو يتبع مجلس الشورى وعليه أن يقدم تقاريره لمجلس الشورى، ومن ثم كانت الصلاحيات أكثر مما نص عليه إعلان مارس ٢٠١١[١].

يرتبط أيضًا تفسير إغفال فئات العينة لأهمية وجود دور لمجلس الشورى ما كانت عليه طبيعة التمثيل السياسي داخل مجلس الشورى قبل ٢٥ يناير من سيطرة نواب الحزب الوطني على مجلس الشورى في انتخابات اتسمت بمحدودية المشاركة والتجاوزات الانتخابية، فمنذ إنشاء مجلس الشورى عام ١٩٨٠ وحتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير لم يدخل مجلس الشورى منتخبا من غير أعضاء الحزب الوطني سوى عضوين عن حزب التجمع أحدهما عام ٢٠٠٤ والآخر عام٢٠٠٧ وخلا دون ذلك من أي وجود لمعارضة حزبية أو غير حزبية على الإطلاق[٢]. علاوة على إذا لم تحسم لجنة الـ١٦ الخلاف يعرض في جلسة مشتركة للمجلسين، ويتم التصويت وفق الأغلبية، والتي امتلكها بالفعل الحزب الوطني، وأيضا محدودية الأدوات الرقابية لمجلس الشورى واقتصارها على الاقتراح برغبة وطلبات المناقشة

---

(١) عبد الفتاح الجبالي وآخرون، التقرير الاستراتيجي العربى ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٣٨٦ – ٣٨٧ .

(٢) أ. د/ محمد شوقي عبد العال،" الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات مجلس الشورى"، في: د/ عمرو هاشم ربيع (محررا)، انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٠)، ص ٢٤ .

بعكس مجلس الشعب الذي لديه طلبات الإحاطة والاستجوابات والتي يمكن من خلالها سحب الثقة من الحكومة (١).

أقر الدستور الجديد بعد الثورة في ديسمبر ٢٠١٢، ويتم تناول صلاحيات مجلس الشورى في الدستور الجديد ويمكن تقسيمها كما يلي :

أ- صلاحيات لفترة انتقالية :

بموجب المادة ٢٣٠ "يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد، وتنتقل إلى مجلس النواب فور انتخابه السلطة التشريعية كاملة لحين انتخاب مجلس الشورى الجديد وذلك خلال سنة من تاريخ انعقاد مجلس النواب"، وقد **أيد فريق** هذه المادة لنقل سلطة التشريع من الرئيس إلى مؤسسة منتخبة، بينما **رفضها فريق آخر** لعدة أسباب هي غالبية أعضاء المجلس لم يمارسوا التشريع من قبل ولم يتم انتخابهم على هذا الأساس، كما أن الرئيس عين ٩٠ عضوا بمجلس الشورى بما يمثل الثلث قبل إقرار الدستور الجديد مما يثير مخاوف احتكار السلطة(٢).

ترى الدراسة أن هذا النص يكرس الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ دون تشاور، ويحصن مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من الحل، بالإضافة لعدم جواز استباق حكم المحكمة الدستورية العليا في شأن عدم دستورية القانون الذي تم على أساسه انتخاب

---

(١) المادة ٩٧ وما بعدها، اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، (القاهرة: مجلس الشورى، ٢٠١٢)، ص ٤٤ .

(٢) قانونيون وسياسيون: ممارسة الشورى سلطة التشريع وثلث أعضائه معينون غير دستوري، جريدة الوطن، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢ .

مجلس الشورى لأن في ذلك اعتداء على سيادة القانون[1]، وبطلان التشكيل لمخالفة القانون لقاعدة تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون يهدر شرعية مجلس الشورى، وأيضا محدودية مشاركة المواطنين في انتخابات مجلس الشورى، وفق التقديرات الرسمية نسبة التصويت وصلت١٢،٧٥ %فقط، كما يوجد بهذا المجلس ١٣ عضوا سبق لهم النيابة منهم ١٠ في مجلس الشعب و٣ بالشورى[2] مما يتعارض مع أثارته مناقشات نص المادة ٢٣٢ من الدستور الجديد التي تنص على العزل السياسي ومطالبة البعض بعزل من كان نائبا في برلمان ٢٠٠٥ أو ٢٠١٠، ومطالبة فريق آخر بأن العزل لمن كان نائبا في هذين الفصلين التشريعيين معا.

ب- **صلاحيات دائمة :**

تنص المواد التي تتضمن صلاحيات مجلس الشورى في الدستور الجديد، وهى ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١٣١، ١٣٥، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٣، ٢٠٢، ٢١٧ ما مفاده أن لا يجوز لأي من مجلسى النواب والشورى إقرار مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي عليه.ولكل مجلس حق التعديل والتجزئة في المواد، وفيما يعرض من التعديلات.وكل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يبعث به إلى المجلس الآخر، ولا يكون قانوناً إلا إذا أقره المجلسان، في حالة الخلاف التشريعي بين المجلسين، تشكل لجنة مشتركة، لاقتراح نصوص للمواد محل الخلاف. من حق الأعضاء إبداء اقتراح برغبة

---

(١) في ظل الجدل حول صلاحياته التشريعية تعيينات الشوري نهاية انقسام أم بداية للاستقرار؟، جريدة الأخبار، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢ .

(٢) أ.د/ عمرو هاشم ربيع، " دلائل ومؤشرات ونتائج عامة لانتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢ "، في: أ.د/ عمرو هاشم ربيع محررا)، انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص ٢٨٢ .

في موضوع عام، يجوز لعشرة من أعضاء مجلس الشورى، على الأقل، طلب مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه.

ولكل مواطن أن يتقدم بالمقترحات المكتوبة إلى أي من مجلسي النواب والشورى بشأن المسائل العامة.وله أن يقدم إلى أي منهما شكاوى، يحيلها كل مجلس إلى الوزراء المختصين، وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بها إذا طلب المجلس ذلك، ويحاط صاحب الشكوى بنتيجتها.عند حل مجلس النواب، ينفرد مجلس الشورى باختصاصاتهما التشريعية المشتركة، يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكى المترشح عشرون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين في مجلسي النواب والشورى، يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلسي النواب والشورى. وتجب موافقة المجلسين بأغلبية ثلثى أعضائهما على معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة أو تحمّل الخزانة العامة للدولة نفقات غير واردة في موازنتها العامة. وفي حالة حل مجلس النواب يعرض إعلان حالة الطوارئ على مجلس الشورى، وتجب موافقة أغلبية عدد أعضاء كل من المجلسين على إعلان حالة الطوارئ. وعند خلو منصب رئيس الجمهورية و في حالة حل مجلس النواب يحل مجلس الشورى ورئيسه محل مجلس النواب ورئيسه. يعين رئيس الجمهورية رؤساء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية بعد موافقة مجلس الشورى، ولا يعزلون إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس. يناقش مجلسا النواب والشورى طلب تعديل مواد الدستور، ويصدر كل مجلس قراره بقبول طلب التعديل كليا أو جزئيا بأغلبية عدد أعضائه.

ترى الدراسة أن من **إيجابيات** الصلاحيات الدائمة لمجلس الشورى في الدستور أن المشروع لا يكون قانوناً إلا إذا أقره مجلس الشورى، وعند حل مجلس النواب، ينفرد مجلس الشورى باختصاصاتهما التشريعية، لذا على المواطن أخذ هذه النقطة في الاعتبار عند إجراء انتخابات مجلس الشورى. ووجوب موافقة المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه على جميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة. وبالأغلبية عند طلب تعديل مواد الدستور. بينما من **السلبيات** محدودية الأدوات الرقابية للمجلس وقصر الأدوات الرقابية على الاقتراح برغبة وطلب المناقشة العامة، وعدم وضع ضوابط لتعيين الأعضاء غير المنتخبين، والمطلوب تدعيم مجلس الشورى ليتحول لمجلس شيوخ يتكون من حكماء وعقلاء الأمة ويمثل المجتمع الذي يضم المتخصصين والأكاديميين والخبراء ممن لا تأتي بهم الانتخابات في مقابل مجلس الشعب الذي يضم رجال السياسة. في هذا الإطار يجب إعمال نظرية فصل السلطات فهي المدخل لفكرة التوازن بين السلطات، ولكي تتحقق الحرية والديمقراطية يتطلب الأمر أن تكون هذه السلطات منفصلة عن بعضها، لأن اجتماع أي سلطتين في هيئة واحدة يهدر الحرية، وفي ظل دستور ١٩٧١ كان هناك درجة كبيرة من الهيمنة والسيطرة للسلطة التنفيذية مقارنة بالسلطات الأخرى(١).

يخلص هذا الفصل بعد تناول التشاور السياسي والتحول الديمقراطي بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، من خلال دراسة " **التشاور السياسي حول قضايا التحول الديمقراطي بعد الثورة**"، و"**دور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور**

---

(١) أ. د / إكرام بدر الدين،التعديلات الدستورية والتوازن بين السلطات، في أ.د / عبد المنعم المشاط (محررا)، مرجع سابق، ص ٩١- ٩٢.

السياسي وعوائق ممارسته"، إلى اتفاق غالبية فئات العينة على أن القضايا السياسية تشغل المساحة الأكبر من التشاور في الفترة الانتقالية، وتختلف فئات العينة في تحديد القوى السياسية التي تزيد إمكانية حدوث التشاور السياسي بينها، فبعضها يرى وجود مجموعة عوامل تحدد القوى السياسية التي تزيد إمكانية التشاور بينها، وفئة ثانية ترى أن إمكانية التشاور تزيد بين النخبة المسئولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والقوى السياسية، وفئة أخرى تعتقد زيادة إمكانية التشاور بين القوى السياسية وبعضها البعض. وفي قضايا المرحلة الانتقالية مثل التعديلات الدستورية تتجه آراء غالبية فئات العينة إلى أن التشاور في قضية التعديلات الدستورية كان نخبويا، وأن الإعلان الدستوري ٣٠ مارس ٢٠١١ كان إملاء ولم يتم التشاور بشأنه، وفيما يتعلق بالاختلاف حول أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات تم حسمه من خلال التشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري، أما طريقة التشاور حول وثيقة مبادئ حاكمة للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية يشوبها عدد من التحفظات مثل استدعاء رؤساء الأحزاب بشكل شخصي والاجتماع مع كل فرد على حدة، هو تشاور ليس مفتوحًا للجميع، وأنه تشاور نخبوي بسبب الاستقطاب، وأن المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية صدر دون تشاور لكن به عدد من النقاط الإيجابية مثل تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار، إلغاء لجنة شئون الأحزاب وأن يُستبدل بها لجنة قضائية، وأن المراسيم بقوانين بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية صدرت دون تشاور وبطريقة إملائية، لكن بها عدة إيجابيات مثل التصويت بالرقم القومي، وعودة الإشراف القضائي على الانتخابات، وأن قانون مجلسي الشعب والشورى

صدر بصورة فردية دون تشاور ومن ثم الاضطرار لتعديله مرتين. وبالنسبة لإقرار الموازنة العامة للدولة ٢٠١١- ٢٠١٢ تتفق غالبية العينة على أنه لم يحدث تشاور حول الموازنة ووضعت بطريقة إملائية. وعن الحوار الوطني وكيفية إدارته في الفترة الانتقالية، أجمعت فئات العينة على أن الحوار الوطني فشل وضعيف وبه منازعات وكان من طرف واحد و صوريا.أما عن **دور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور السياسي** فتتجه غالبية فئات العينة وعددها ١٧ مابين أحزاب وائتلافات وحركات سياسية ونشطاء إلى أن وسائل الإعلام لا تلعب دورا في تحقيق التشاور السياسي، بينما يرى ٩ من فئات العينة أن وسائل الإعلام تلعب دورا في تحقيق التشاور رغم استمرار عدة سلبيات بالإعلام.ويعتقد ٥ من فئات العينة أن وسائل الإعلام تلعب دورا مزدوجا في تحقيق التشاور له جانبان سلبي وإيجابي. ومن أمثلة أبرز البرامج التي يرى أنصار الدور الذي يلعبه الإعلام أنها تشجع على التشاور برنامج آخر كلام، والعاشرة مساء، والحقيقة، وبلدنا بالمصري، والحياة اليوم، وآخر النهار. **وتتفق آراء** فئات العينة التي ترى أن وسائل الإعلام لها دور في تحقيق التشاور، أو الفئات التي ترى أن وسائل الإعلام تلعب دورا مزدوجا في تحقيق التشاور له جانبان سلبي وإيجابي،على أن **دور هذه البرامج في تحقيق التشاور يتم من خلال** " رفع الوعي حول القضايا المجتمعية، وجعل المواطن يفكر في كل الآراء حتى لو عكس بعضها البعض، وفتح ملفات قد تكون غافلة عن الوعي المجتمعي، وبث التثقيف السياسي، و الوصول للمواطنين خاصة الطبقات الأقل ثقافة، وإدارة الحوار. يلاحظ أن استجابات فئات العينة **ركزت جميعها على وسائل الإعلام المرئية** وبرامج التوك شوز تحديدا Talk Shows، بالرغم من أن متابعة الصحف المصرية لا تزال

تحظى باهتمام كبير من قبل الجماهير المصرية. تتفق **جميع فئات العينة** على أن موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي لعب دورًا قويًا في تحقيق التشاور سواء قبل ثورة ٢٥ يناير أو أثناء الثورة، ويعبر أنصار هذا الاتجاه عن المظاهر الإيجابية لاستخدام الموقع وكذلك السلبية ". ويفضل ١٧ من العينة التشاور على أرض الواقع، ويتجه ١٢ من العينة إلى أن التشاور الواقعي و التشاور الإلكتروني كلاهما مكمل للآخر، بينما يوضح حزبان أنه توجد عوامل محددة للمجال الذي يتم فيه التشاور مثل نوع القضية.

وتطرح فئات العينة ترتيبها لأهم **عوائق ممارسة التشاور السياسي**، ويتضح أن عائق **الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة**، هو **أكبر عائق** حظي بتكرارات فقد تم تكراره ١٥ مرة. ويليه عائقان هما **لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية، وفقد الثقة بين القوى السياسية** وتكرار كل منهم ١٣. كما يتساوى ثلاثة عوائق هي **نقص المعلومات، وطبيعة النخبة الحاكمة ومدى ميلها لإجراء التشاور، استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة** وكل منها تكرر ١٠ مرات. وعن **كيفية التغلب على معوقات التشاور** وتأتي رؤى واقتراحات فئات العينة لتندرج في خمسة محاور هي المحور السياسي، والمحور الإعلامي، والمحور التعليمي والثقافي، والمحور الاقتصادي، والمحور القانوني.

□□□ □□□

خاتمة

ترجع أهمية التشاور السياسي لعدة اعتبارات منها دوره في تحقيق العدالة التي تضمن الحقوق الأساسية وهى الحقوق المدنية والحقوق السياسية، والوصول لحلول رضائية وتوافقية دون تغليب الكم على الكيف، واستيعاب مطالب الشارع والتجاوب معها، علاوة على كونه آلية ديناميكية لتصحيح السياسات والقرارات. وتقديم الأسباب والمبررات المقبولة على نطاق واسع من جانب المواطنين لتبنى رأيًا معينًا. فالتشاور الجيد هو الذي ينتهي بسيادة الرأي الأفضل المستند لأسباب، فالتشاور السابق هو أفضل من الخلاف والصراع اللاحق.

القضايا التي تطرحها الدراسة :

تقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة، جـاء **الفصـل الأول** ليناقش "التشاور السياسي على المستوى النظري"، ويتكون مـن مبحثـين، يتطـرق **المبحث الأول** إلى تعريف التشاور السياسي، من خلال دراسة مفهوم التشاور السياسي على مستوى التعريفات اللغوية ثـم مسـتوى تعريفـات الأدبيـات السياسية، وكيفية تعريف الباحثين له سواء المهتمين بالجوانـب النظريـة أو التطبيقية له، والعلاقة بين التشاور والتحول الديمقراطي، وقيـاس التشـاور، والتشاور في المجال الافتراضي عبر شبكة الإنترنت.فيما يتنـاول المبحـث **الثاني** التشاور في الفكر السياسي. ويتناول المبحث التنظير الفكري للتشـاور السياسي في مراحل مختلفة من تطور الفكر السياسي مثل العصور القديمـة عبر تناول الفكر السياسي الفرعوني واليوناني والرومـاني، ثـم العصـور الوسطى من خلال تناول الفكر السياسـي المسـيحي، والفكـر السياسـي

الإسلامي. ثم ينتقل للعصر الحديث بدراسة نشأة التشاور السياسي في النظرية الليبرالية، ورؤى المفكرين المعاصرين، ومن أبرزهم جون راولز وهابرماس للقضايا المرتبطة به مثل دوره في تحقيق العدالة السياسية، واعتماده على المجال العام.

أما **الفصل الثاني** من الدراسة فعنوانه " نتائج المقابلة المتعمقة وتحليلها"، حيث قام **المبحث الأول** بتناول إجراءات التطبيق الميداني والتعريف بالعينة، وذلك بوصف العينة وفق انتمائها التعليمي، والتوجهات السياسية الرئيسة لعينة الدراسة. ما بين الليبرالي واليساري والإسلامي والثوري، تنوعت داخل التوجه الواحد ما بين الليبرالي والليبرالي ببعد اجتماعي، وفي التوجه اليساري تنوعت بين اليساري والناصري، وفي التوجه الإسلامي تنوعت بين المعتدل والإخوان والسلفي، والصوفي وفي التيارات الثورية تنوعت مابين تيارات ثورية دون انتماءات أيديولوجية، وأنها تضم العديد من التوجهات وبين تيارات تستلهم روح الثورة والحفاظ عليها. ثم التعريف بالأحزاب والحركات والائتلافات السياسية محل الدراسة.

فيما استعرض **المبحث الثاني** "وضعية التشاور السياسي في الفترة من ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير٢٠١١". وتوضيح تعريف النشطاء السياسيين وممثلي القوى السياسية لمفهوم التشاور السياسي، وفوائده والعوامل التي تؤثر على إجرائه، والأبعاد التي يتفق عليها في قياس التشاور السياسي، ونوعية القضايا التي يجب التشاور حولها وفق رأى المبحوثين. ثم يناقش التشاور السياسي في الممارسة من خلال تناول طبيعة التشاور السياسي من ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وتركز الدراسة على الفترة الزمنية من ٢٠٠٧ حيث الإعلان عن تعديل٣٤ مادة من دستور ١٩٧١

وتتناول العلاقة بين الحزب الوطني الديمقراطي والقوى السياسية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٥ يناير ٢٠١١ (اندلاع الثورة)، لاستنباط نمط العلاقة وما إذا كان يسمح بالتشاور بين القوى السياسية والحزب الوطني ثم ظهور مكثف للحركات الاحتجاجية حتى قيام الثورة بإسقاط النظام في ٢٠١١ بعد فشل الحوار بين القوى السياسية والنظام.

وفي **الفصل الثالث**، يتم التطرق إلى التشاور السياسي والتحول الديمقراطي ودور وسائل الإعلام بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث يتم الحديث عن التشاور السياسي حول قضايا التحول الديمقراطي بعد الثورة عبر **المبحث الأول**. من خلال جانبين **أولهما** طبيعة التشاور حول القضايا السياسة والاقتصادية بعد الثورة، عبر تناول القوى السياسية التي تزيد إمكانية حدوث التشاور السياسي بينها، ثم التشاور في قضية التعديلات الدستورية وما أعقبها من إعلان دستوري، والاختلاف حول أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات، وصدور وثيقة مبادئ حاكمة للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية، وصدور قانون الأحزاب السياسية، وصدور قانون مباشرة الحقوق السياسية،وصدور قانون مجلسي الشعب والشورى، وإقرار الموازنة العامة للدولة، و**ثانيهما** الحوار الوطني والتحول الديمقراطي بعد الثورة، من خلال دراسة وتقييم الحوار الوطني، والشخصية الأجدر بإدارة الحوار، والقضايا التي تم إغفالها، وإذا ما كانت أطراف معينة قد استبعدت، ونتائج ذلك، والاختلاف في طبيعة التشاور السياسي في المرحلة الانتقالية عنها في السابق، ومعرفة ما إذا كان تعزيز التشاور على المستوى السياسي يصاحبه تعزيز التشاور على المستوى الاجتماعي، ومدى أفضلية تأجيل القضايا

المعقدة أثناء التشاور إلى مرحلة تالية، وإمكانية الوصول لاتفاق مع المعارضين لي في الرأي ما لم يكن هذا الخلاف خلافًا حول المبدأ.

ويتم تناول دور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور السياسي وعوائق ممارسته في **المبحث الثاني**. حيث تتم دراسة دور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور السياسي وعوائق ممارسته، من خلال محورين **أولهما** دور وسائل الإعلام في تحقيق التشاور، بمعرفة ما إذا كانت وسائل الإعلام لها دور في التشجيع على المناقشة والإدلاء بالرأي، وأبرز البرامج التي تشجع على ذلك، وهل يجب وضع برامج تربوية للتنشئة على الحوار والتشاور، وأيضا تقييم دور موقع الفيس بوك وغيره من الشبكات الاجتماعية في تحقيق التشاور المؤدى إلى التوافق بين القوى السياسية في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ١١ فبراير ٢٠١١ (يوم تنحى الرئيس عن منصبه)، وتحديد أيهما أفضل التشاور في المجال الافتراضي أم المجال الواقعي. **وثانيهما** عوائق ممارسة التشاور السياسي وطرق مواجهتها، عن طريق تحديد معوقات التشاور وكيفية التغلب عليها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج فيما يخص المشكلة البحثية أن بعض الأدبيات تعتبر العملية التشاورية قابلة للتطبيق في الدول التي حققت درجة متقدمة من الديمقراطية، بينما تشير بعض الأدبيات الأخرى إلى إمكانية تطبيق التشاور بالتوازي مع عملية التحول الديمقراطي باعتباره عاملاً يساهم في التحول إلى شكل ديمقراطي للحكم، وبالتالي ما الظروف والمؤشرات الدالة على ذلك، وما السياق المناسب في التطبيق. وخلصت إلى عدة نتائج، على النحو التالي:

أولاً نتائج خاصة بالتشاور السياسي على المستوى النظري:

- أن أثينا أهم دول المدينة وكان لها الزعامة بين دول المدينـــة بحكـــم تفوق نظامها السياسي، وتمت ممارسة التشاور في أثينا لأن النظـــام السياسي كان قائما على الديمقراطية المباشـــرة، وكانـــت المواطنـــة وظيفة تملى على المواطن حق وواجب الاشتراك في الحياة السياسية مباشرة. وشجع على ذلك انتفاء وجود سلطة سياسية مركزية تفرض سلطانها، ولا نظام كهنوتيًا يفرض عقيدتـــه. ولكنـــه تشـــاور بـــين المواطنين فقط، واستبعد غالبية السكان لأنهم ليسوا مواطنين بالمفهوم السائد للمواطنة في دولة المدينة.
- فكرة الديمقراطية لم تستطع أن تثبت جذورها في روما لأسباب ترجـــع إلى طبيعة الرومان وتعلقهم الشديد بالتقاليد الموروثـــة، كـــانوا عكـــس اليونانيين، ولم تكن للمجالس الاستشارية سلطة ملزمة للحاكم، **ومن ثـــم لم يكن هناك مجال للتشاور.**
- بالرغم من احتواء المسيحية على قيمة المساواة في إطار الوحدة التي تربط بين المسيحيين برباط روحي أقوى من أي رباط دنيوي إلا أن مبدأ ازدواج السلطتين ما بين الســـلطة الزمنيـــة للدولـــة والمســـائل الروحية التي تشرف عليها الكنيسة أثر سلبيا على إمكانية ممارســـة التشاور.
- التشاور في العصر الإسلامي عرف بالشورى، **والثابت بين العلماء** أنه لا خلاف حول مشروعية الشورى، وأهميتها في حيـــاة الأمـــة، والمجال الذي تطبق فيه، وذلك وفق أدلة من القرآن الكريم والســـنة

النبوية الشريفة – إنما يقع الخلاف في بعض الأحكام الجزئية، مثـل حكمها، وصفات أهل الشورى، أسلوب وطريقة إجرائها.

- ظهر التشاور السياسي (Political Deliberation) في سياق النظرية الليبرالية والمراجعات التي تمت لها. حيث كانت معظم المقاييس التقليدية للمشاركة السياسية مقيدة بالمؤشرات السلوكية مثل التصويت، والانضمام إلى أو العمل التطوعي لتنظيم سياسي، جهود الضغط Lobbying ، والانخراط في الاحتجاج السياسي، لكن هناك شكلاً آخر من المشاركة هو التشاور العام والخطاب السياسي بين المواطنين[1].
- يتضح أن المتفق عليه في التعريفات اللغوية المختلفة لمفهوم التشاور، أن التشاور هو "نوع من تبادل الرأي بحرية استنادا إلـى الدراسـة المتأنية والتفكير وأخذ كل جوانب القضية في الاعتبـار مـع تقـديم أسباب التمسك برأي معين".
- تتعدد تعريفات التشاور السياسي باختلاف البـاحثين و منظـوراتهم، ولكن تتفق تلك التعريفات على أنها تشير إلى طريقة جماعيـة فـي اتخاذ القرار من خلال مشاركة كل من يتـأثرون بهـذا القـرار أو ممثليهم، كما أنها تتفق على عرض الآراء المختلفة و أسبابها والتزام المشاركين بقيم العقلانية و الموضوعية، وقد يمتد التشاور من صنع القرار إلى تنفيذ السياسات.

---

(1) Borgida, Eugene, and Others, "Beliefs about Deliberation: Personal and Normative Dimensions", Journal of Social Issues, Vol. 64, No. 3, 2008, p. 552.

- أن التشاور السياسي هو أحد سمات الـنظم الديمقراطيـة، وهـو لا يقتصر على التحول الديمقراطي، ويرتبط بصفة عامة بالديمقراطية، حيث تهدف العملية التشاورية في المقام الأول إلى تعزيـز شـرعية القرارات التي تتخذ بطريقة جماعية، مما يؤدى لقبـول المـواطنين الاختيارات التي يصدرها المسئولون في صورة قرارات تتخذ بشكل تشاوري حتى بالنسبة للمواطنين الذين يتلقون أقل مما يستحقون، لأنها قرارات لم تُبن على أساس المساومات الحزبية فقط.
- ثمة اعتقاد بأن التشاور يمكن إعماله فقط في الدول الديمقراطية، لكن الأدبيات المعاصرة عن تحقيق العدالة في المجتمع، كما في كتابـات جون راولز، وغيرها تتحدث عن التشاور كمكون أو عنصـر مـن عناصر الديمقراطية، فالتشاور ليس فقط نتيجة للديمقراطيـة ولكـن أيضًا سببًا لها. لا يتم التحول الديمقراطي فقط باحترام حقوق الإنسان أو تحسين شروط المنافسة بين الأحزاب السياسية ولكن أيضًا بتفعيل التشاور السياسي بين المواطنين أو ممثليهم والسلطة القائمة.
- يواجه دور التشاور في التحول الديمقراطي بعدة تحـديات، حيـث توجه عدة انتقادات للتشاور أهمها : اللامساواة الاقتصـادية، غيـاب الإرادة، الاستقطاب، ربما ينتج عن التشاور نوع مـن الاسـتقطاب، ويحدث الاستقطاب حينما تكون الأسباب و المبررات للآراء المختلفة محدودة أو غير موضوعية.
- من الطرق الكيفية في قياس التشاور أسلوب دراسة الحالة لقضـية معينة، ووضع عدد من مؤشرات التشاور السياسي و اختبارها مثـل تساوى فرصة المشاركين في التشاور في عـرض آرائهـم، كفايـة

الوقت المخصص للتشاور، شعور المشاركين بالعدالة، توافر المعلومات اللازمة عن موضوع التشاور، مدى شعور المواطن برضائه عن القرار الذي تم التوصل له، المعلومات الجديدة التي اكتسبها أثناء التشاور، وجود تغير في رأيه نظرا لاقتناعه برأي آخر.

ثانيًا : نتائج خاصة بممارسة التشاور السياسي في مصر:

يمتد الإطار الزمني للدراسة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، وقد شهد عام ٢٠١١ قيام ثورة أسقطت النظام القائم، وفي ضوء أن الثورة وفق تعريف صمويل هنتجنتون" عملية تغيير هيكلي وسريع وعنيف في القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة، وفي المؤسسات السياسية، وفي البنية الاجتماعية والقيادة، وفي السياسات والأنشطة الحكومية[١]"، تستكشف الدراسة دور التشاور السياسي في معالجة قضايا الفترة الانتقالية، ومدى قدرة الممارسة على التحول نحو الديمقراطية، وتأتى النتائج كما يلي :

- تتفق فئات العينة المختلفة وعددها ١٤ حزبًا، و٨ حركات سياسية، ٤ ائتلافات، ومرشحان للرئاسة، وممثل المجلس الوطني، و٢ من النشطاء على إمكانية تكامل إجراء التشاور مع التصويت أي الديمقراطية التشاورية مع الديمقراطية التمثيلية، وذلك لحسم القرار بعد الوصول لحد أدنى من الاتفاق بين الأطراف. ولا توجد خلافات جوهرية في فهم التشاور نظريا بين الأحزاب والائتلافات والقوى المختلفة. والتعريفات المقدمة تضاهى تعريفات أدبيات العلوم السياسية

---

(١) خليل العنانى، " الثورات العربية بين النجاح والفشل "، شؤون عربية، العدد ١٤٩، ربيع ٢٠١٢، ص ١١١ .

للتشاور، وأنه يهتم بإعطاء تبريرات لصالح المبادئ والآراء التي يتم تبنيها.

- انتشار اختيار تعريف التشاور أنـــه أخـــذ آراء كافـــة الاتجاهـــات ومبرراتها للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، حيث اختـــاره ٦ أحزاب[١] من بين ١٤ حزبًا في العينة، و٦ حركات سياسية [٢] مـــن بين ٨ حركات سياسية في العينة، وائتلافان[٣] من ٤ ائتلافـــات فـــي العينة، ناشط سياسي واحد[٤]، ومبحوث مســـتقل[٥]، والإجمـــالي ١٦ قوى سياسية من الحجم الكلى للعينة البالغ ٣١.
- طرحت فئات العينة فوائد لممارسة التشاور السياسي وهى : تبـــادل الثقافة والمعرفة والاستماع لوجهة نظر مختلفة، تفعيـــل المواطنـــة، طرح البدائل للوصول لاتفاق، إنجاز التحول الديمقراطي، ومعرفـــة نقاط القوة والضعف لكل اختيار، التوصل لأرضية مشتركة والحد من الادعاء بالمعرفة المطلقة، أخذ أفضل قرار، تفـــتح الـــذهن وتفعيـــل المواطنة وزيادة الثقة في الحكومة وإنجـــاز التحـــول الـــديمقراطي بمشاركة المواطن في صنع القرار، إلا تكون مخالفة آراء الآخـــرين

---

(١) هي حزب التيار المصري، وحزب المؤتمر الشعبي الناصري تحت التأسيس، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، عضو حزب الجبهة الديمقراطية، حزب الوسط، حزب الكرامة .

(٢) هي حركة مستقبل مصر الثورة، وعضو حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر)، الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة ، عضو حركة ثوار ماسبيرو، حركة كلنا خالد سعيد، حركة ثوار سيناء .

(٣) هما ائتلاف جبهة ثوار التحرير وائتلاف شباب النوبة.

(٤) هو أ / جورج إسحاق.

(٥) د/ سلمى أبو المجد .

عن عمد، بحيث تقتنع الأطراف بوجود دوافع حقيقية للآراء الأخرى، توافر المعلومات وتدفقها بين المتشاورين، تنمية القدرة على الإبداع، عدم ممارسة التشاور يؤدى للاقتتال وحدوث انقلاب، الوصول لنتيجة ملزمة يحترمها الجميع، تحقيــق مصـــالح المــواطنين والوصـــول للمصلحة العليا للوطن، مطلوب في الفترات الانتقالية عقب الثورات، فهم الآخر.

- تتعدد العوامل المؤثرة على التشاور، ويأتي العامل الأكثر تأثيرا في رأى فئات العينة هو تعقد القضية المطروحة للتشاور، ويليه إمكانية توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين، ثم كلا من امتلاك موارد القوة وعلانية التشاور.ويتفق ٢١ من القوى السياسية بالعينة وعددها ٣١ على أن التشاور يجب أن يكون في كل القضايا السياسية.
- يؤيد ٢٤ من القوى السياسية أنه " لم يوجد تشاور إطلاقا " بين القوى السياسية الفترة من بداية ٢٠٠٧ إلى ٢٥ يناير ٢٠١١ بداية انــدلاع الثورة. ويتجه ٢٠ من فئات العينة لتأييد قدرة التشاور إذا مــا تــم إجرائه على احتواء الحركات الاحتجاجية التي نشــأت منــذ ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وبالتطرق إلى أســباب انــدلاع الثورة التي لها علاقة بالتشاور السياسي يأتي أكثر الأسباب تكــرار محدودية ممارسة التشاور، يعقبه أن نتائج التشاور غيــر ملزمــة. وتصب الأسباب المتعددة التي أوردتها فئات العينة حول فشل التشاور مع النظام أثناء الثورة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير فــي اتجــاه أن التشاور فشل لأنه لم يكن يعبر عن رغبة حقيقية من جانب النظام في

أغلب الحالات، وهو ما ساهم من جانب آخر في نجاح التشاور على مستويين أولهما بين المواطنين المتظاهرين وبعضهم البعض، وثانيهما بين معظم القوى السياسية وبعضها البعض، ونجاحهم في إسقاط النظام أو على الأقل رأسه.

- أن التشاور نجح داخل ميدان التحرير في الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١ رغم أنه كان يضم أطيافًا مختلفة وانتماءات سياسية متعددة لأنهم **جمعهم هدف** إسقاط النظام بعد التيقن من عدم جدوى إصلاح النظام، وتجردوا من انتماءاتهم السياسية، بينما المعارضون لهذا الهدف أو الخائفون من بطش النظام بقوا في منازلهم خارج الميدان.
- تتفق ٢١ قوى سياسية من بين فئات العينة البالغ عددها ٣١، على أن القضايا السياسية تشغل المساحة الأكبر من التشاور بعد الثورة، ومن خلال تناول القوى السياسية التي تزيد إمكانية حدوث التشاور السياسي بينها يتضح أن آراء فئات العينة محصورة بين ٩ أنماط هي: وجود مجموعة عوامل تحدد القوى السياسية التي تزيد إمكانية التشاور بينها، وتزيد إمكانية التشاور بين النخبة المسئولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والقوى السياسية، وتزيد إمكانية التشاور بين القوى السياسية وبعضها البعض، وإمكانية حدوث التشاور تزيد بين أنواع معينة من القوى السياسية، وتزيد إمكانية التشاور بين المواطنين، وإمكانية حدوث التشاور تزيد داخل ائتلافات شباب الثورة، والتفرقة بين مستويين لتحديد القوى السياسية التي تزيد بينها إمكانية التشاور (المستوى الإعلامي، والمستوى الواقعي)، ورؤية تجمع بين إمكانية

التشاور في أكثر من نمط من الأنماط السابقة، والتشاور مازال شكليا وغير واضح.

- **تتجه آراء غالبية فئات العينة** إلى أن التشاور في قضية التعديلات الدستورية ٢٠١١ كان نخبويا، وأن الإعلان الدستوري ٣٠ مارس ٢٠١١ كان إملاء ولم يتم التشاور بشأنه، وتم حسم الاختلاف حول أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات من خلال التشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكري، أما طريقة التشاور حول وثيقة مبادئ حاكمة للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية يشوبها عدد من التحفظات مثل استدعاء رؤساء الأحزاب بشكل شخصي والاجتماع مع كل فرد على حدة، هو تشاور ليس مفتوحًا للجميع، وأنه تشاور نخبوي بسبب الاستقطاب.
- صدر المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية دون تشاور لكن به عدد من النقاط الإيجابية مثل تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار، إلغاء لجنة شئون الأحزاب وأن يُستبدل بها لجنة قضائية، وأن المراسيم بقوانين بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية صدرت دون تشاور وبطريقة إملائية، لكن بها عدة إيجابيات مثل التصويت بالرقم القومي، عودة الإشراف القضائي على الانتخابات، وأن قانون مجلسي الشعب والشورى صدر بصورة فردية دون تشاور ومن ثم الاضطرار لتعديله مرتين. وبالنسبة لإقرار الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١١- ٢٠١٢ تتفق غالبية العينة على أنه لم يحدث تشاور حول الموازنة ووضعت بطريقة إملائية.

- أجمعت فئات العينة على أن الحوار الوطني بعد الثورة فشل وضعيف وبه منازعات وكان من طرف واحد و صوريا، وقدمت مقترحات لمن يدير الحوار الوطني وهى : السلطة وصاحب القرار، تيار الشباب، اقتراح شخصية معينة[1]، لجنة للحوار، ليس المهم الشخصية وإنما الإرادة السياسية، مجلس رئاسي مدني، قيادة ميدانية تنزل للشارع، وزارة الثقافة،إرجاء الحوار في الفترة الانتقالية.

و الشروط التي كان يجب توافرها لنجاح هذا الحوار أثناء توقيت انعقاده في المرحلة الانتقالية وقبل انتخاب البرلمان هي : درجة عالية من التنظيم في تحديد أسماء المشاركين وإعلانها قبل عقد الحوار، والحوار بين كافة الأطراف المعنية بالموضوع، ووضع معايير محددة لمن يتم استبعاده من أعضاء الحزب الوطني المنحل، وعقد جلسات متوازية بحيث يسمح العدد بإعطاء الكلمة للمشاركين، وإعلان الهدف من الحوار، والاعتداد بنتائج الحوار، ووضعها موضع التنفيذ. وأن تكتسب هيئة الحوار الوطني ولكي تضطلع بالدور المنوط بها طابعا مؤسسيا ببنية واضحة المعالم وصلاحيات وتوقيتات محددة.

---

(١) ويجب توافر معايير في الشخصية التي تقود الحوار مثل الحياد، والموضوعية، أن تحظى باحترام كافة الأطراف، غير حزبي، الكفاءة، القدرة على التكيف، الحنكة السياسية، الإلمام الجيد بكافة جوانب القضية محل الحوار، لمزيد من التفاصيل انظر:

- Pruitt, Bettye & Thomas, Philip, Democratic Dialogue: A Handbook for Practitioners,(Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Canadian International Development Agency, the Organization of American States, United Nations Development Programme ,2011) ,p 76.

- تتجه غالبية فئات العينة وعـددها ١٧ مـابين أحـزاب وائتلافـات وحركات سياسية ونشطاء إلى أن وسائل الإعلام لا تلعب دورا في تحقيق التشاور السياسي، بينما يرى ٩ من فئات العينـة أن وسـائل الإعلام تلعب دورًا في تحقيق التشاور رغم استمرار عـدة سـلبيات بالإعلام. ويعتقد ٥ من فئات العينة أن وسائل الإعـلام تلعـب دورا مزدوجا في تحقيق التشاور له جانبان سلبي وإيجابي. ومن أمثلة أبرز البرامج التي يرى أنصار الدور الذي يلعبه الإعلام أنها تشجع علـى التشاور برنامج آخر كلام، والعاشـرة مسـاء، والحقيقـة، وبلـدنا بالمصري، والحياة اليوم، وآخر النهار.
- **وتتفق آراء** فئات العينة التي ترى أن وسائل الإعلام لهـا دور فـي تحقيق التشاور، أو الفئات التي ترى أن وسائل الإعلام تلعـب دورا مزدوجا في تحقيق التشاور له جانبان سلبي وإيجابي، علـى **أن دور هذه البرامج في تحقيق التشاور يتم من خلال** " رفع الوعي حـول القضايا المجتمعية، وجعل المواطن يفكر في كـل الآراء حتـى لـو عكس بعضها البعض، وفتح ملفات قد تكون غافلـة عـن الـوعي المجتمعي، وبث التثقيف السياسي، والوصـول للمـواطنين خاصـة الطبقات الأقل ثقافة، وإدارة الحوار. يلاحظ أن استجابات فئات العينة **ركزت جميعها على وسائل الإعلام المرئية** وبـرامج التـوك شـوز تحديدا Talk Shows، بالرغم من أن متابعة الصحف المصـرية لا تزال تحظى باهتمام كبير من قبل الجماهير المصرية.
- تتفق **جميع فئات العينة** على أن موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعي لعب دورًا قويًا في تحقيق التشاور سـواء قبـل

ثورة ٢٥ يناير أو أثناء الثورة، ويعبر أنصار هذا الاتجاه عن المظاهر الإيجابية لاستخدام الموقع وكذلك السلبية ". ورغم الاتفاق على أهمية المجال الإلكتروني يفضل ١٧ من العينة التشاور على أرض الواقع، ويتجه ١٢ من العينة إلى أن التشاور الواقعي والتشاور الإلكتروني كلاهما مكمل للآخر، بينما يوضح حزبان أنه توجد عوامل محددة للمجال الذي يتم فيه التشاور مثل نوع القضية.

- وتطرح فئات العينة ترتيبها لأهم **عوائق ممارسة التشاور السياسي**، ويتضح أن عائق **الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة**، هو **أكبر عائق** حظي بتكرارات فقد تم تكراره ١٥ مرة. ويليه عائقان هما **لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية، وفقد الثقة بين القوى السياسية** وتكرر كل منهم ١٣مرة. كما يتساوى ثلاثة عوائق هي **نقص المعلومات، وطبيعة النخبة الحاكمة ومدى ميلها لإجراء التشاور، استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة** وكل منهما تكرر ١٠ مرات. وعن **كيفية التغلب على معوقات التشاور** تأتي رؤى واقتراحات فئات العينة لتندرج في خمسة محاور هي المحور السياسي، والمحور الإعلامي، والمحور التعليمي والثقافي، والمحور الاقتصادي، والمحور القانوني.

كما ثبتت فرضيات الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين تطبيق التشاور في صنع القرار السياسي والتمثيل الكيفي للآراء في المجتمع، وأيضا توجد علاقة طردية بين تضمين التشاور كجزء من عملية اتخاذ القرار وعملية

التحول الديمقراطي، توجد علاقة عكسية بين تحقيق التشاور وتنامي الانقسامات والاستقطاب في النظام السياسي.

نظرة إلى مستقبل التشاور السياسي:

يظل تقديم الأسباب والمبررات وألا تستند الأسباب إلى أسانيد شخصية غير موضوعية وهو ما يعرف بعقلانية التشاور، وتضمين الأطراف المختلفة في التشاور وعدم إقصاء أحد لضمان سماع مختلف الأصوات، والوصول لصيغة رضائية ملزمة للجميع ولا يتعارض مع ذلك وجود عدة اختلافات بعد التشاور، أن يكون التشاور عملية ديناميكية مستمرة تتطلب مجالاً عامًا نشطًا، تتم فيه مناقشة القضايا السياسية والموضوعات محل الاهتمام المشترك.هي التحديات الأساسية أمام مفهوم التشاور السياسي.ويتوقع إذا ما تم تشكيل مجالس محلية تعبر عن المواطنين وتقوم بدورها في إشراكهم في إدارة شئونهم المحلية سينعكس ذلك إيجابيا على التشاور على المستوى القومي، وذلك بعد حل المجالس المحلية بموجب المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ [(١)]، على خلفية انخراطها في فساد النظام السياسي السابق.

وتمتد فترة الدراسة من ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ إلا أن عام ٢٠١٢ شهد نقاشات وحوارًا حول الدستور الجديد، فبعد إسقاط وثيقة المبادئ الأساسية للدستور والتي عرفت إعلاميًا "بوثيقة السلمي"، انتخب البرلمان في جلسة مشتركة لمجلسي الشعب والشورى، أعضاء لجنة المائة التي تمثل

---

(١) أ.د/ سمير عبد الوهاب، "اللامركزية وحقوق المواطنة المحلية مع دراسة حالة مصر"، ورقة مقدمة لندوة احتجاجات بعض القرى وحقوق المواطنة المحلية في مصر، (الجيزة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وحدة دعم سياسات اللامركزية، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢).

جمعية تأسيسية لتضع أول دستور لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وتشكلت اللجنة بواقع **خمسين عضوًا من أعضاء البرلمان ومثلهم من خارجه (التشكيل الأول في مارس ٢٠١٢). وتؤيد غالبية التيارات الإسلامية وجود تشاور** حول اختيار أعضاء هذه الجمعية **لأسباب منها:** أن المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري لم تحظر أن يكون أعضاء الجمعية التأسيسية من داخل البرلمان، وأن نسب التمثيل قد تم التصويت عليها بأغلبية وصلت إلى ٨٦% خلال اجتماع مجلسي الشعب والشورى بعد مناقشات تناولت العديد من الخيارات منها ما طالب باختيار كل أعضاء الجمعية من البرلمان ومنهم من طالب بالعكس، وفي النهاية وافق المجلس على اقتراح وسط بأن تكون نسبة التمثيل ٥٠% من داخل البرلمان. كما تمت مراعاة التمثيل الجغرافي والتخصصي وممثلي الأحزاب والاتجاهات المختلفة، والشباب والطلاب والأقباط والنساء وكذلك المصريين في الخارج، وبناء على المعايير التي تستند إلى الخبرة والتخصص والتنوع [1]. **وتعارض التيارات المدنية و حزب البناء والتنمية إجراء تشاور حول اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية**، ويستند المعارضون **لأسباب منها** : أن قرار البرلمان بالاستحواذ على نسبة ٥٠% من اللجنة التأسيسية لوضع الدستور الجديد، يخالف نص المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري، التي لم تنص على انضمام أعضاء البرلمان للجمعية التأسيسية، إذ جعلت منهم ناخبين وليسوا منتخبين. وأن الدستور ينظم العلاقة بين السلطات

---

(١) بيان من الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة حول اختيارات الجمعية التأسيسية، ٣١ مارس ٢٠١٢،

http://www.hurryh.com/Party

والمواطن ويقر مبدأ الفصل بين السلطات، بالإضافة إلى أنه عقد مجتمعي يجب أن يرسخ لفكرة المواطنة الكاملة لكل من يحمل الجنسية المصرية، وهو ما يتعارض مع سيطرة التيار الإسلامي على البرلمان، حيث تم تغليب الكم على الكفاءة[1]. فضلا عن ضعف تمثيل المرأة والأقباط، وكل القوى السياسية والوطنية، ومختلف النقابات المهنية والعمال، والاتحادات الطلابية، والهيئات القضائية والشخصيات العامة التي لديها خبرة في وضع الدساتير في هذه الجمعية التأسيسية[2]. ولا يجوز مشاركة السلطات التي ينظمها الدستور في الهيئة التي تتولى إنشاء الدستور ذاته[3]. كما احتكرت الأغلبية حق معرفة الأسماء التي تم اختيارها باللجنة التأسيسية[4]. علاوة على طبيعة قضايا سوف يحسمها الدستور تحتاج الحياد مثل قضية ٥٠% عمال وفلاحين ووجود مجلس الشورى من عدمه، واختيار النظام النيابي الذي سيقره الدستور سواء كان برلمانيا أو رئاسيا أو مختلطا، ولذلك كان أفضل أن يكون أعضاء اللجنة التأسيسية للدستور من خارج مجلسي الشعب والشورى[5]. وقد قضت **محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بوقف تشكيل الجمعية التأسيسية** للدستور،

---

(١) سمير السيد، الجبهة الحرة: استحواذ البرلمان على نصف تأسيسية الدستور مخالف للإعلان الدستوري، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١٢.

(٢) د / عمرو حمزاوى، أستأذن في الانسحاب، الشروق، ٢٧ مارس ٢٠١٢ .

(٣) وجدي رزق، فيتو على الجمعية التأسيسية، الأهرام، ١٩ مارس ٢٠١٢ .

(٤) مصطفى النجار، لماذا انسحبنا من انتخابات التأسيسية؟، المصري اليوم، ٢٥ مارس ٢٠١٢ .

(٥) أ.د / نور فرحات، الجلسة الافتتاحية لمؤتمر توافق وطني حول الدستور الجديد، (القاهرة: المجموعة المتحدة و مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف، ١٤ مارس ٢٠١٢).

وأكدت المحكمة في حيثيات حكمها أن المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري، لم تنص صراحة على مشاركة أعضاء البرلمان بعضوية الجمعية التأسيسية[١].

وعقد **المجلس العسكري خلال شهر إبريل ٢٠١٢ أربعة اجتماعات مع رؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان** للوصول لتوافق حول تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور[٢]. وتوصل إلى نسب محددة لتمثيل فئات المجتمع [٣]، وأن إقرار بنود الدستور، يكون الأصل فيه التوافق، وإذا لم يتم التوافق يؤخذ بالتصويت بنسبة الثلثين، أي ٦٧ عضوا من إجمالي الأعضاء المائة، فإن لم تصل النسبة للثلثين يتم التصويت في جلسة أخرى خلال ٢٤ ساعة يتم التصويت بنسبة ٥٧%.

وانتهاء الدستور قبل الانتهاء من جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية[٤]. **ولم يحظ هذا التشكيل بموافقة مجلس الشعب**[٥]. يلاحظ أن عدم

---

(١) أ.د/ وحيد عبد المجيد، معارك الدستور الجزء الأول، (القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣)، ص ١٢٩ .

(٢) اللواء / محمد العصار عضو المجلس العسكري، مؤتمر صحفي للمجلس العسكري، ٣ مايو ٢٠١٢.

(٣) يوزع ٣٧ مقعدا للأحزاب ٦٣ لجميع فئات المجتمع في التأسيسية، ويرشح الأزهر ٤ شخصيات، والكنائس المصرية الكاثوليكية والأرثوذكسية والإنجيلية ٦ شخصيات، ويتم اختيار ١٠ من الخبرات القانونية من فقهاء القانون والدستور وعضو واحد من كل هيئة قضائية، و٢ممثلين عن الفلاحين و٢ عن العمال بالإضافة إلى شخصيات عامة من المرأة والطلبة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

(٤) المجلس العسكري يتوصل لاتفاق مع القوي السياسية لكتابة الدستور٣٧ مقعدا للأحزاب ٦٣ لجميع فئات المجتمع في التأسيسية، جريدة الأهرام، ٢٩ إبريل ٢٠١٢ .

(٥) تشريعية الشعب ترفض اتفاق المجلس العسكري والقوى السياسية حول تأسيسية الدستور، جريدة الأهرام، ٢٩ إبريل ٢٠١٢

التزام القوى السياسية بنتائج التشاور في اجتماعاتها مع المجلس العسكري في إبريل ٢٠١٢ سبب أساسي في أزمة تشكيل الجمعية التأسيسية.

وما **حدث فعليا أن مجلس الشعب أعد قانون معايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية في ١٢ يونيو ٢٠١٢، قبل الحكم بحل المجلس في ١٤ يونيو٢٠١٢**، ولم يوافق المجلس العسكري على التصديق عليه في حينه، وفيما بعد تولى الرئيس محمد مرسي لمنصبه وصدّق على القانون برقم ٧٩ لسنة ٢٠١٢، ونشر بالجريدة الرسمية[١] تحصينا له لتجنب صدور حكم قضائي بحل الجمعية. ولم يحدد القانون نسبًا لتمثيل فئات المجتمع، ونص على صياغة فضفاضة هي "يراعى تشكيل الجمعية -قدر الإمكان- تمثيل كافة أطياف المجتمع" [٢].

ولم تختلف طريقة **التشكيل الثاني في يونيو ٢٠١٢** للجمعية عما تم الاتفاق عليه في اجتماعات المجلس العسكري مع رؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان. وقد يفسر ذلك أن المجلس العسكري طلب من مجلس الشعب سرعة إقرار معايير اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية حتى يتم الانتهاء من الدستور قبل الانتخابات الرئاسية، وإلا سيُصدر إعلانا مكملا بصلاحيات الرئيس[٣].
وانقسم الرأي في التشاور بشأن التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية للدستور كما يلي :

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ (مكرر)، ١٢ يوليو ٢٠١٢، ص ٣.
(٢) المادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٢بمعايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد مشروع دستور جديد للبلاد .
(٣) البرلمان يسابق الزمن لإعداد الدستور، جريدة الوطن، ٨ مايو ٢٠١٢.

الاتجاه المؤيد لوجد تشاور حول التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية للدستور يستند لعدد من الأسباب هي :

١- الجمعية التأسيسية تشمل تنوعًا سياسيًا وفكريًا وثقافيًا ومهنيًا وجغرافيًا وفقا لاختيارات القوى السياسية ؛ حيث تضم ٩ من فقهاء الدستور، و٦ من الهيئات القضائية المختلفة، و٥ من مؤسسة الأزهر الشريف، و٤ من مرشحي الكنائس المصرية الثلاث، و٧ من النقابات المهنية، و٤ من ممثلي العمال والفلاحين، و٣٣ عضوا يمثلون ٨ أحزاب سياسية، و٣ يمثلون السلطة التنفيذية القوات المسلحة والشرطة والحكومة، و٢٩ من الشخصيات العامة والشباب(١).

٢- يمكن قراءة التصنيف وفق تعدد صفة كل عضو، مثال د/ منى مكرم عبيد هي سيدة وأستاذة جامعية وقبطية (٢).

٣- تم إنشاء موقع إلكتروني بمجلس الشعب يسمى (الشعب يكتب دستوره) لتلقى المقترحات والمداخلات على أبواب الدستور(٣).

---

(١) كلمة دكتور/ محمد سعد الكتاتنى، إعلان نتيجة انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، ١٣ يونيه ٢٠١٢ .

(٢) مكن التصنيف كما يلي: ٨أحزاب سياسية،٧ يمثلون المرأة، و٧ يمثلون الشباب ومصابي الثورة، و١٠ من علماء الدين الإسلامي من الأزهر الشريف وباقي الهيئات الشرعية، و٨ من الأقباط، و٢٨ فقيها قانونيا منهم أساتذة و مستشارون وفقهاء قانون، و١٠ من الكتاب والمفكرين، و٧ نقباء للصحفيين والمعلمين والمهن التمثيلية والأطباء والصيادلة والمهندسين، و٣٠ أستاذا جامعيا، و٤ يمثلون النقابات العمالية ونقابة الفلاحين، وعضو واحد يمثل المصريين بالخارج.

(٣)الفائزون بعضوية الجمعية التأسيسية لدستور مصر، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات

http://www.sis.gov.eg_

الاتجاه الرافض لوجود تشاور حـــول التشــكيل الثـــاني للجمعيـــة التأسيسية للدستور يستند لعدد من الأسباب هي :

١- أن التيار الإسلامي لا يزال يسيطر على الأغلبية في تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور التي تمكنه من الانفراد بصياغة الدستور الجديـــد، ومازال هناك تهميش وضآلة تمثيـــل للمثقفـــين والنســـاء والشـــباب والمجتمع المدني.

٢- اللجنة التأسيسية شكلت على أساس فكرة المخاصمة، مثل لبنان بحيث يكون للتيار الديني٥٠% والتيار المدني ٥٠% وهذا تكريس للانقسام وليس التوافق[١]. ويفترض أن القوى المدنية وكذلك القوى الإسلامية يمثل كل منها كتلة صماء تشترك في داخلها في كل شيء وتختلف مع الكتلة الأخرى في كل شئ، وهذا خاطئ، ويختزل المشهد كله في الموقف من علاقة الدين بالدولة[٢].

٣- تضم الجمعية نوابا من مجلسي الشـــعب والشـــورى، الأمـــر الـــذي يتعارض صراحة مع مقتضى الحكم القضـــائي لمحكمـــة القضـــاء الإداري والذي حل الجمعية التأسيسية السابقة[٣].

---

(١) بعد انسحابات مثيرة للجدل من التأسيسية القوى المدنية تحذر من انفراد الإسلاميين بصياغة الدستور، جريدة الأهرام، ١٤ يونيو ٢٠١٢ .

(٢) أ.د/ نيفين مسعد، جمعية تعميق الخلاف أم تأسيس الدستور، جريدة الشروق،١٤ يونيو ٢٠١٢ .

(٣) أحمد عبد الحفيظ، متاهة ثورة ومأساة دستور أزمة مشروعية الجمعية التأسيسية، كراسات استراتجية، العدد ٢٣٢، ٢٠١٢، ص ٢٧ .

٤- وضع الجيش والأزهر والكنيسة ضمن حصة القوى المدنية، مع أن الأصل أنها تسمو فوق الجميع، فهي مؤسسات وطنية لكل المصريين[١].

٥- كان يمكن اشتراط نسبة الثلثين أيضًا –عند فشل الوصول لنسبة الثلثين في الجولة الأولى للتصويت –لإجبار القوى السياسية على تقديم التنازلات المتبادلة وتقريب وجهات نظرها[٢].

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة **إعلانًا دستوريًا مكملاً في ١٧ يونيو ٢٠١٢** [٣]، يحدد صلاحيات الرئيس المنتخب، بسبب عدم الانتهاء من إعداد الدستور قبل الانتخابات الرئاسية. وقد **فشل التشاور مع القوى السياسية بشأن الإعلان المكمل**، ونشبت خلافات حادة بين الأحزاب والقوى

---

(١) أ.د/ وحيد عبد المجيد، القصة الكاملة لمعركة الجمعية التأسيسية، جريدة الشروق،٢١ يونيو ٢٠١٢.

(٢) أ.د/ نيفين مسعد، جمعية تعميق الخلاف أم تأسيس الدستور، جريدة الشروق،١٤ يونيو ٢٠١٢ .

(٣) مؤدى هذا الإعلان: تحديد الجهة التي سيؤدى الرئيس المقبل اليمين أمامها، عودة سلطة التشريع للمجلس العسكري لحين انتخاب مجلس الشعب، يختص المجلس العسكري بتشكيله القائم حاليًا بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة، تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور في حالة وقوع ما يمنع اللجنة التأسيسية القائمة من ممارسة عملها، الدعوة لانتخابات مجلس الشعب بعد شهر واحد من موافقة الشعب على مشروع الدستور الدائم الجديد، لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضمن آخرين حق الاعتراض على أي من مواد مشروع الدستور في حالة مخالفتها مبادئ الثورة أو المبادئ المتواترة للدساتير المصرية السابقة. انظر:
- إعلان دستوري مكمل، الجريدة الرسمية، العدد (٢٤) مكرر، ١٧ يونيه ٢٠١٢ .

السياسية، منعتها من الاتفاق على صيغة نهائية للإعلان الدستوري المكمل الذي كان من المفترض أن توجهه للمجلس العسكري لوضعه في الاعتبار عند إصدار إعلان دستوري يحدد صلاحيات الرئيس[١]. وقد أعلن د/ محمد مرسى رئيس الجمهورية، بعد تسلمه مهام منصبه إلغاء الإعلان الدستوري المكمل في ١٢ أغسطس ٢٠١٢[٢]. كما أصدر في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ إعلانا دستوريا[٣] لم يتم التشاور حوله، وأعلن عدد من المستشارين تقديم استقالتهم، وانسحبت المعارضة من الجمعية التأسيسية، وخرجت مظاهرات شعبية عديدة لرفضه، وأدانته القوى السياسية المدنية، وانقسم حوله القانونيون[٤]، فأصدر

---

(١) أ.د/ وحيد عبد المجيد، المصري اليوم، ٢١ مايو ٢٠١٢ .

(٢) الرئيس مرسي يطيح بالإعلان الدستوري المكمل،الشروق، ١٣ أغسطس ٢٠١٢.

(٣) مؤداه إعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين، وأن الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، ولا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية، ويعين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات، لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة ٢٥ يناير أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون. انظر:

- إعلان دستوري في٢٢/١١/٢٠١٢، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات
http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=2427

(٤) أ.د. عبد الله الأشعل، أزمة الإعلان الدستوري وتداعياتها في مصر، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/01340911-63c7-4ecb-aedf-681f7275c529

الرئيس إعلانا دستوريا في ٨ ديسمبر لإلغاء إعلان ٢١ نوفمبر[١] مع إبقاء آثاره.

عقدت الجمعية التأسيسية جلسة امتدت من بعد ظهر الخميس ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، إلى صباح الجمعة ٣٠ نوفمبر، واختتمت أعمالها بالتصويت على مسودة الدستور، كل مادة على حدة، وفي السبت ١ ديسمبر، تسلّم الرئيس في احتفالية رسمية المشروع، وطرح مشروع الدستور للحوار المجتمعي ١٥ يوما فقط، وهى **مدة قصيرة وغير كافية للتشاور**، لكنها تتفق مع نص المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري في ٣٠ مارس ٢٠١١، وتم الاستفتاء على مشروع الدستور يوم ١٥ ديسمبر ٢٠١٢[٢].

تم تمرير مشروع الدستور بنسبة **٦٣،٨% للتصويت بنعم،** ورفض٣٦،٢ % من المشاركين في الاستفتاء وعددهم ١٧ مليونا و٥٨ ألفا و٣١٧ ناخبا، بينما عدد الهيئة الناخبة ٥١ مليونا و٩١٩ ألفا و٦٧ ناخبا، يصل عدد الأصوات الصحيحة التي صوتت **بنعم ١٠ ملايين و٦٩٣ ألفا**

---

(١) ومؤداه إلغاء الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، ويبقى ما ترتب عليه من آثار، وإعادة التحقيقات في جرائم قتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين في حالة ظهور دلائل أو قرائن جديدة، وفي حالة رفض الناخبين للدستور يقوم الرئيس بدعوة الشعب لانتخاب جمعية جديدة لوضع الدستور تتكون من ١٠٠ عضو وتقوم بوضع الدستور خلال فترة لا تتجاوز ٦ أشهر، وتجرى فرز الاستفتاء في اللجان الفرعية فور انتهائها، وأن الإعلان الدستوري الجديد غير قابل للطعن . انظر:

- إعلان دستوري في ٢٠١٢/١٢/٨، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=2268

(٢) خطاب الرئيس محمد مرسى، ١ ديسمبر ٢٠١٢.

و٩١٩ ناخبا[١]، ومن ثم أقر الدستور **بأغلبية العادية للمشاركين في الاستفتاء** وليس من الهيئة الناخبة المقيدة بالجداول الانتخابية. وترى الدراسة أن الآلية التي يقر **بها الدساتير يجب أن تكون التشاور والتوافق وألا تقل عن نسبة الثلثين** من الهيئة الناخبة لضمان أكبر قدر من التراضي، فخضوع الأقلية للأغلبية قد يكون أمرًا مسلمًا به حين يتعلق الأمر بالتشريع لكن ليس حين يتعلق الأمر بصناعة الدساتير[٢]. وقد انتهت الجمعية من المشروع قبل حكم القضاء في الطعن المقدم عليها؛ فإثر تشكيل الجمعية التأسيسيّة – كما سبقت الإشارة– أقيمت دعوى أمام المحكمة الإدارية العليا للطعن في شرعيّتها وقد أجّلت المحكمة الإداريّة العليا النظر في هذه الدعوة عدّة مرّات[٣]، وفي ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢ أحالت المحكمة الإداريّة الدعوى إلى المحكمة الدستوريّة العليا والتي كان مقرّرًا لها أن تنظر في دستورية تشكيل الجمعية التأسيسيّة في ٢ ديسمبر٢٠١٢، إذ كان من المرجّح أن تقوم المحكمة بحلّها لولا الإعلان الدستوري الصادر في ٢١ نوفمبر٢٠١٢، و حصار أنصار التيار الإسلامي لمقرّ المحكمة بما يضر بهيبة القضاء[٤].

دعا الرئيس **لحوار وطني** ظهر يوم ٨ ديسمبر ٢٠١٢، على خلفية تصاعد التوتر وانتقال المظاهرات أمام القصر الرئاسي في الاتحادية [٥]،

---

(٣) المستشار سمير أبو المعاطى رئيس اللجنة العليا للانتخابات، المؤتمر الصحفي لإعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور، الثلاثاء ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ .

(١) أ.د/ حسن نافعة، تكريس الانقسام، المصري اليوم، ١٧ ديسمبر ٢٠١٢ .

(٢) وهى ٢٦ يونيو، ٤ سبتمبر، ٩ أكتوبر، ١٦ أكتوبر٢٠١٢ .

(٣) الأزمة المصريّة مخاض الديمقراطيّة العسير، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢)، ص٥.

(٤) خطاب الرئيس محمد مرسى، ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

ورفضت المعارضة[1] الالتحاق بالحوار الوطني، بدون استجابة الرئيس لمطالبها أولاً بإلغاء الإعلان الدستوري الذي أصدره، وشارك في الحوار عدد من الشخصيات العامة، وشيخ الأزهر، وبعض الأحزاب[2]، وأعلن المشاركون في الحوار **الاتفاق على** إلغاء الإعلان الدستوري الأول بإعلان دستوري ثان، حمل في ثناياه تخلى الرئيس عن المادتين الثانية والسادسة في الإعلان الأول، مع التوكيد على تحصين إعلانات الرئيس الدستورية، وإقرار عزل النائب العام السابق، والتوكيد على أن موعد الاستفتاء باق في موعده، وأعلن الرئيس التوكيد على ترحيبه بأى توافق وطني يؤدى إلى إجراء تعديل دستوري بمجرد انعقاد مجلس الشعب الجديد بعد إقرار الدستور.[3] **وانضمت قوى جديدة لجلسات الحوار اللاحقة**، ابتداءً من جلسة الأربعاء ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ [4]، بما في ذلك ممثلون عن الكنائس المصرية الرئيسة،

---

(١) مثل د /محمد البرادعي، وأ.حمدين صباحي، وأ.عمرو موسى، وأ.السيد البدوي، وهم زعماء جبهة الإنقاذ الوطني التي تمثل تحالفاً للمعارضة.

(٢) مثل غد الثورة وزعيمه د/ أيمن نور، وحزب مصر برئاسة د/ عمرو خالد، وحزب الوسط، الحرية والعدالة، حزب النور

(٣) مرسى مكاسب وتكاليف المعركة الدستورية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات،١٢ ديسمبر ٢٠١٢، ص ٤.

(٤) والقوى المشاركة في تلك جولة ٩ يناير ٢٠١٣ هي حزب مصر، حزب مصر القوية، حزب المصري الديمقراطي، حزب صوت مصر، حزب الحضارة، حزب التيار المصري، حزب نهضة مصر، حزب البناء والتنمية، حزب حراس الثورة، حزب العمل الجديد، حزب غد الثورة، حزب الاتحاد، حزب الإصلاح والتنمية، حزب الثورة، الحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي، حزب التحرير المصري، حزب مصر أكتوبر، حزب مصر الحديثة، بالإضافة إلى ممثلين عن الكنائس الأرثوذكسية والكاثولكية والإنجيلية، ونقابة الأطباء البيطريين، ونقابة الصحفيين والنقابة العامة للمرشدين السياحيين. انظر جريدة الأهرام، ١٠ يناير ٢٠١٣ .

وحزب مصر القوية، الذي يقوده مرشح الرئاسة السابق د. عبد المنعم أبو الفتوح، وحزب التيار المصري، الذي يضم شبابًا ساهموا في الثورة؛ إضافة إلى شخصيات حزبية وعامة أخرى، وهيئة الحوار الوطني كان يرأسها نائب الرئيس المستشار محمود مكي، وهي التي وضعت **معايير اختيار الأعضاء المعينين من مجلس الشورى، التي التزم بها الرئيس عند تسميته للأعضاء التسعين**. واستمرت الهيئة في الانعقاد لمناقشة مشروع قانون الانتخابات الجديد؛ ومواد الدستور محل الجدل وكيفية تعديلها. وقد دُعيت كافة القوى السياسية، بما ذلك تلك التي تنضوي تحت مظلة جبهة الإنقاذ، للمشاركة في الحوار وتقديم تصوراتها حول المسألتين، وأرسلت جبهة الإنقاذ بصورة غير مباشرة تصورها مكتوبًا لمشروع قانون الانتخابات التشريعية[1].

وتشاورت القوى السياسية أثناء جلسات الحوار الوطني حول **قانون الانتخابات** ووصلت لاتفاق حول بعض القضايا الخلافية إلا أن مناقشة القانون وإقراره داخل مجلس الشورى **لم تكن بالتشاور**، حيث يؤيد **التيار الإسلامي** أن قانون الانتخابات يسعى من خلال الانتخاب بنظام القائمة والفردي إلى تمكين الأحزاب السياسية من ترسيخ الحياة الحزبية الناضجة، وفي الوقت نفسه تمكين المستقلين من خوض الانتخابات في جو من تكافؤ الفرص، وأن كوتة المرأة تتعارض مع نص المادة ٣٣ من الدستور «المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك».[2] ووفق تصريح نائب رئيس حزب الحرية والعدالة "الهيئة البرلمانية

---

(١) مصر توازنات ما بعد الاستفتاء وإقرار الدستور، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات،٣١ ديسمبر ٢٠١٢، ص ٥.

(٢) البناء والتنمية: قانون الانتخابات يلبي طموحات الشعب ونرفض كوتة المرأة، المصري اليوم، ٨ يناير ٢٠١٣ .

تلتزم أثناء مناقشة قانون الانتخابات باحترام ما تم التوافق عليه بالحوار الوطني، وتلتزم أيضًا باحترام الدستور وعدم مخالفته حتى ولو توصل الحوار الوطني لمسائل تصطدم بالدستور فاحترام الدستور مقدم، ما لم يكن هناك اجتهاد دستوري وتفسير مقنع، مثل وضع المرأة [١]". بينما يرفض **التيار المدني** طريقة إقرار القانون التي تمت دون التشاور حوله، ويدلل على ذلك بأن :

عددًا من أعضاء اللجنة التشريعية طلب خلال مناقشات يوم ٢ يناير ٢٠١٣، بسرعة إنجاز المناقشات وعدم انتظار ما تسفر عنه مناقشات لجنة الحوار الوطني[٢]، وعدم تعريف «صفة الفلاح» تعريفًا دقيقًا، فالقانون يتيح لكل فئات المجتمع تمثيل العمال والفلاحين لأنه خرج بدون أي ضمانات أو اشتراطات تحمى حق الفلاحين في التواجد داخل البرلمان، كأن يقدم المرشح ما يثبت انتماءه لإحدى النقابات، أو تقديم شهادة من الجمعية الزراعية[٣]، وقد انسحب عدد من النواب المنتمين لحزب النور والقوى المدنية من جلسات مناقشة القانون اعتراضا على انفراد حزب الحرية والعدالة به وتهميشهم لباقي القوى السياسية المختلفة[٤]، ورفضت اللجنة التشريعية بمجلس الشورى بأغلبية تصويتية من أحزاب التيار الديني لبند وضع المرأة في النصف الأول

---

(١) العريان: نلتزم بنتائج الحوار الوطني عند مناقشة قانون الانتخابات بالشورى، ١٧ يناير ٢٠١٣.

http://www.akhbarak.net/articles

(٢) الشورى يناقش مشروع قانون الانتخابات الجديد، الشروق، ٢ يناير ٢٠١٣.

(٣) الفلاحين تطعن على دستورية قانون الانتخابات لعدم تعريف صفة الفلاح بدقة، المصري اليوم، ٢٢ يناير ٢٠١٣ .

(٤)النور انسحبنا من الشورى لرفض الحرية والعدالة مناقشة قانون الانتخابات، الشروق، ١٧ يناير ٢٠١٣

للقائمة التي تزيد على ٤ مرشحين لمجلس النواب، رغم الموافقة بإجماع كل المشاركين في الحوار، بمن فيهم ممثلو أحزاب التيار الديني،على تمييز إيجابي لصالح المرأة المصرية[١]. وتقسيم الدوائر في القانون الجديد هو الذي أجريت عليه انتخابات البرلمان ٢٠١١ وهو مخالف للدستور بشكل صريح، لوجود محافظات عدد سكانها أكبر من أخرى ومع ذلك عدد نوابها يكون أقل، فالقليوبية عدد سكانها أكبر من الدقهلية، ومع ذلك القليوبية لها ١٨نائبًا والدقهلية لها ٣٦، ولم يتسع الوقت في جلسات الحوار الوطني لمناقشة تقسيم الدوائر[٢].وفق نص مشروع القانون الجديد يجوز للنواب تغيير صفتهم النيابية، كمستقلين أو حزبيين، عقب الانتخاب، خلافًا لما توافق حوله المشاركون في جلسات الحوار[٣]. علاوة على السماح بالترشح لمجلس النواب دون شرط أن يكون المرشح لأبوين مصريين بالمخالفة لما اتفق عليه في جلسات الحوار[٤]. وأيد هذا الاتجاه **حكم المحكمة الدستورية العليا** في الطلب رقم ١ لسنة ٣٥ " رقابة سابقة " بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانونين رقمي ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، بعدم دستورية بعض مواد المشروع[٥]،

---

(١) حزب مصر ينسحب من الحوار الوطني ويؤكد: الجلسات دون جدوى ولا يُنفذ ما يتم التوافق عليه، جريدة الوطن، ١٤ يناير ٢٠١٣

(٢) مساعد وزير العدل: الدستورية العليا ستبطل قانون الانتخابات الجديد بسبب تقسيم الدوائر، الأهرام، ٢٠ يناير ٢٠١٣ .

(٣) أزمة بـــالحوار الوطني بعد تغيير الشورى قانون الانتخابات، ١٧ يناير ٢٠١٣ www.alshahed.com

(٤) الجبهة: نعترض علي عدم اشتراط الأبوين المصريين، الأهرام، ١٨ يناير ٢٠١٣.

(٥) مثل مواد تعريف العامل والفلاح، وتغيير الصفة التي ترشح بها النائب أو الانتماء الحزبي، وتقسيم الدوائر انظر:

ترى الدراسة أنه كان يجب على الحزب الحاكم، وبقيّة الأحزاب الممثلة في جلسات الحوار الوطني، بتوجيه أعضائها للتصويت لصالح ما تم الاتفاق عليه في جلسات الحوار.

أجرى **مجلس الشورى** تعديلات على المشروع وفق حكم المحكمة الدستورية، **وألتزم في بعض المواد بقرار المحكمة مثل :** وضع تعريف محدد لمهنة الفلاحة والعمالة، الفلاح هو من امتهن الزراعة لمدة ١٠ سنوات على الأقل سابقة على ترشحه لعضوية مجلس النواب، ويعتبر عاملا كل من يعمل لدى الغير مقابل أجر أو مرتب، منع أن يغير عضو مجلس النواب انتماءه الحزبي بعد انتخابه، تصحيح بعض الدوائر الانتخابية في محافظات القاهرة والشرقية والإسكندرية والجيزة والقليوبية وأسوان،وزيادة عدد أعضاء مجلس النواب من ٤٩٨ عضوا إلى ٥٤٦ عضوا.[١]**ولم يلتزم مجلس الشورى بقرار المحكمة في مواد أخرى مثل :** عدم عدالة توزيع الدوائر الانتخابية، حيث وضعت المحكمة ثلاثة معايير لذلك، وأحدها يناسب عدد النواب مع عدد سكان الدائرة، المعيار الثاني أن تمثل كل المحافظات، والثالث إلا يتم توزيع الدوائر الانتخابية بطريقة تعسفية تخدم تيارًا سياسيًا بعينه"[٢]، مخالفة رأى المحكمة الدستورية وتمكين المستثنين من أداء الخدمة بقرار من وزير الدفاع لاعتبارات الأمن القومي من الترشح، عدم النص على ضمانات

– الدستورية تبطل تقسيم الدوائر والعزل السياسي وتصويت المصريين في الخارج، الأهرام، ١٩ فبراير ٢٠١٣ .

(١) مجلس الشورى بمصر يقر قانون الانتخابات، ٢١ فبراير ٢٠١٣، http://mubasher.aljazeera.net/news/2013/02/201322173756860988.htm

(٢) فقهاء البرلمان القادم معرض للحل، جريدة الدستور، ٢٤ فبراير ٢٠١٣.

الإشراف القضائي الكامل على انتخابات المصـــريين بالخـــارج والاكتفـــاء باستخدام عبارة مبهمة عن تشكيل لجان من الدبلوماســيين يعملـــون تحـــت إشراف القضاء[1]. ولم تقر المحكمة الدستورية بدستورية القانون ؛لذا اتجـــه مجلس الشورى لإعداد قانون جديد.

مع تصاعد العنف في ذكرى الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١٣، دعا الرئيس للحوار وشاركت أحزاب التيار الإسلامي ولم يشارك فيه من القوى المدنيـــة سوى حزب غد الثورة، واشترطت جبهة الإنقاذ عددًا من المطالب للمشاركة لضمان جدية الحوار، وتتضمن المطالب تشكيل حكومة وحدة وطنية، لجـــان قانونية وقضائية للتحقيق فيما حدث ويحدث من اشـــتباكات وأعمـــال عنـــف وشغب وتشكيل لجنة من فقهاء الدستور لتعديل مواد الدستور المختلف عليها، وبرغم من عدم مشاركتها إلا أن جميع القوى السياسية وقعت على وثيقة نبذ العنف التي طرحها الأزهر الشريف[2].

يتوقف **مستقبل التشاور السياسي** في الحالة المصرية على قدرته على مواجهة معوقات أهمها الخروج من حالة الاســتقطاب السياســـي، و نقـــص المعلومات، والشك في صدق المعلومـــات، والتشـــبث بـــالرأي، والاهتمـــام بالمصلحة الشخصـــية علـــى حســـاب المصـــلحة العامـــة، و الاختلافـــات الأيديولوجية، وطبيعة النخبة الحاكمة، لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية، والافتقاد لقدرة التواصل مع الآخـــرين، والتنـــافس بـــين القـــوى

---

(٢) القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الجريدة الرسمية، العدد ٨ تابع (أ)، ٢١ فبراير ٢٠١٣، ص ١-٧ .

(٢) القوى السياسية تؤكد الالتزام بوثيقة الأزهر والتمسك بمطالبها لإنجاح الحوار الوطني، الأهرام، ٢ فبراير ٢٠١٣.

السياسية، و استبعاد المواطن من الانخراط في السياسة لعقود طويلة، فقد الثقة بين القوى السياسية، وافتقاد القوى السياسية نفسها ممارسة التشـــاور علـــى المستوى الداخلي مما يتطلب تفعيل حلول تدور في مجملهـــا حـــول تفعيـــل مشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وتعددية وحرية الرأي والاعتقاد.

□□□ □□□

المراجع

أولاً مراجع باللغة العربية:

المصادر الأولية :

١. إعلان دستوري، الجريدة الرسمية، العدد ٦(مكرر(، ١٣ فبراير سنة ٢٠١١.

٢. إعلان دستوري، الجريدة الرسمية، العـــدد ١٢ مكـــرر(ب)، ٣٠ مارس ٢٠١١.

٣. إعلان دستوري مكمل، الجريدة الرسمية، العدد (٢٤) مكرر، ١٧ يونيه ٢٠١٢.

٤. الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ (مكرر)، ١٢ يوليو ٢٠١٢.

٥. الخطوط العريضة للبرنامج العام القائم على مبـــادئ وأهـــداف حزب المصريين الأحرار، (القاهرة: حزب المصريين الأحرار، ٢٠١١).

٦. القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠، الجريدة الرسمية العدد ١٥ مكررًا، ١٥ أبريل سنة ٢٠٠٠.

٧. قانون" تجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريـــب المنشـــآت"، الجريدة الرسمية، العدد ?? مكرر، ?? أبريل، ٢٠١١.

٨. قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقـــم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقانون رقـــم ٧٣ لســـنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الجريدة الرسمية، العدد ٨ تابع (أ)، ٢١ فبراير ٢٠١٣.

٩. القرار بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠، الجريدة الرسمية، العدد ٢٧) مكرر(، ١٢ يوليو سنة ٢٠٠٠.

١٠. اللائحة الداخلية لحزب الغد، (القاهرة: حزب الغد، ٢٠٠٥).

١١. اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، (القاهرة : مجلس الشورى، ٢٠١٢).

١٢. المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى، الجريدة الرسمية، العدد ٣٨ مكرر (ب)، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١.

١٣. المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية٢٠١١/ ٢٠١٢ وبتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر(ب)، ٢٨يوليو ٢٠١١.

١٤. المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر(أ)، ٢٣ إبريل ٢٠١٢

الكتب :

١. أبو العلا ماضي، رؤية الوسط في السياسة والمجتمع، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ط٢، ٢٠٠٧).

٢. أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق د/ أحمد مبارك البغدادي (الكويت : دار بن قتيبة، ط١، ١٩٨٩).

٣. أحمد الموصللى، الشورى والديمقراطية: الديمقراطيـة وحقـوق الإنسان في الفكر الإسلامي، (بيروت : مركز دراسات الوحـدة العربية، ط١ ٢٠٠٧).
٤. أحمد شلبى، السياسة في الفكر الإسـلامي، (القـاهرة : مكتبـة النهضة المصرية، ط ٥، ١٩٨٣).
٥. أحمد عبد الحفيظ، الحـزب العربـي الـديمقراطي الناصـري، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥).
٦. أحمد محسن وآخرون، نحو إستراتيجية لتمكين المرأة المصرية، (الجيزة : الجمعية المصرية لنشر وتنميـة الـوعي القـانوني، ٢٠٠٩).
٧. أكرم عسكر الناصر، دستور الدولـة الإسـلامية، (عمـان: دار أكرم، ١٩٩٦).
٨. أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة د/ محمد صفار، (القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٢)
٩. أيمن عقيل وشيماء أحمد، اعرف حقك الانتخـابي، (القـاهرة : مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ٢٠١١).
١٠. إبراهيم الشهاوى، ثقافة التفاوض والحوار، (القـاهرة : بـدون، ط١، ٢٠١٠) .
١١. إكرام بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية و نماذجهـا التطبيقيـة، (بيروت: دار الجوهرة، ١٩٨٦).
١٢. توفيق محمد الشاوى، الشورى أعلـى مراتـب الديمقراطيـة، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٩٤).

١٣. توفيق محمد الشاوى، فقه الشورى والاستشارة، (المنصـــورة : دار الوفاء، ط٢، ١٩٩٣).

١٤. جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، (بيروت : الـــدار العالميـــة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٣).

١٥. جان مارك فيري، فلسفة التواصل، ترجمة عمر مهيبل،(بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦).

١٦. جون راولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة د/ حيـــدر إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، (بيروت : المنظمـــة العربيـــة للترجمة، ط١، ٢٠٠٩).

١٧. حسن ضياء الدين محمد،الشورى في ضوء القرآن والسنة،(دبى : دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ٢٠٠١).

١٨. حسن عيسى، مسألة سيناء المصرية، (القاهرة: المركز الـــدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٧).

١٩. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلـــى محمـــد عبده، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٩٩).

٢٠. رأفت عبد الحميد، الفكر السياســـي الأوروبـــي فـــي العصـــور الوسطى، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

٢١. رأفت غنيمى الشيخ، سيناء شأن مصري آسيوي، (القاهرة :عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٧).

٢٢. سامح فوزي (محررًا)، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقـــع والطموح، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقـــوق الإنســـان، ٢٠٠٧).

٢٣. سحر إبراهيم الدسوقي، مستقبل المجتمع المدني بعد ثـورة ٢٥ يناير، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١١).
٢٤. سعد عبد السلام حبيب، الشورى في الإسلام،(القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٦).
٢٥. سلوى العامري، أوضاع النساء المنتخبات في المجالس المحلية، (القاهرة : المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٨).
٢٦. صلاح على نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، (الدنمارك : كلية القانون والعلوم السياسية الأكاديمية العربية، ٢٠١٠).
٢٧. عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر القرطبى، الجـامع لأحكـام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآيـات الفرقـان،تحقيق د/ عبد ا لله بن عبد ا لمحسن التركي وآخرون،الجزء الثامن عشر، (بيروت : مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦).
٢٨. عبد العاطى محمد أحمد، الفكر السياسي للإمام محمـد عبـد ه، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).
٢٩. عبد الله إبراهيم، المطابقة والاختلاف : بحث في نقد المركزيات الثقافية، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤).
٣٠. عز الدين الخطيب التميمى (محررا)، الشورى في الإسلام،الجزء الأول، (عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضـارة الإسـلامية، ١٩٨٩).
٣١. على بن سعيد الغامدى، فقه الشورى: دراسة تأصـيلية نقديـة، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط١،٢٠٠١).

٣٢. عمرو هاشم ربيع (محررا)، انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٠، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٠).
٣٣. ---------(محررا)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ – ٢٠١٢، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢).
٣٤. -------- (محررا)، انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢).
٣٥. ------------(محررا)، نحو انتخابات حرة نزيهة، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢)
٣٦. فاروق يوسف، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٧٨).
٣٧. فاروق مصطفى (مشرفا)، أولوية الحاجات الاجتماعية في المجتمع النوبي، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٠).
٣٨. فيلوثاوس فرج، النوبة ملوكًا وشعبًا، (القاهرة: بدون، ٢٠٠٦).
٣٩. محمد بن عبد الله البرعى، مبادئ الإدارة والقيادة في الإسلام دراسة مقارنة، (الدمام : نادي المنطقة الشرقية الأدبي، ط٢، ١٩٩٦).
٤٠. محمد الجوهري حمد الجوهري، النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي،(القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٩٣).
٤١. محمد الخطيب، الفكر الأغريقى، (دمشق : دار علاء الدين، ط١، ١٩٩٩).

٤٢. محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبد ه، الجزء الأول، (القاهرة: مطبعة المنار، ١٩٣١).
٤٣. محمد زكى أبو النصر، لياقة التصميم المنهجي للبحث الاجتماعي، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨).
٤٤. محمد عباس إبراهيم، الثقافات الفرعية دراسة أنثروبولوجية للجماعات النوبية بمدينة الإسكندرية، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥).
٤٥. محمد ممدوح على محمد العربي، الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسى، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢).
٤٦. محمود قنديل وعلاء قاعود، اعرف حقوقك الانتخابية انتخابات ما بعد ثورة ٢٥ يناير، تقديم علاء شلبي، (القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط١،أكتوبر ٢٠١١) .
٤٧. نظلة الحكيم، ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣).
٤٨. هالة مصطفى، الأحزاب، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٠).
٤٩. هويدا عدلى رومان، التسامح السياسي المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠).
٥٠. وحيد عبد المجيد، معارك الدستور الجزء الأول، (القاهرة : هلا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣).

الدوريات :

١. أبو الفضل الإسناوى،" الوجه الجديد للصوفية في مصر التحــول نحو العمل السياسي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة الســابعة عشر، العدد ٢٠٠، سبتمبر ٢٠١١،ص ١١٥-١١٦.
٢. أحمد سيد حسين، "حركات الاحتجاج في مصر"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، قضايا، العدد ٦٩، سبتمبر ٢٠١٠، ص ١- ٣٢.
٣. أحمد عبد الحفيظ، "متاهة ثورة ومأساة دستور أزمة مشــروعية الجمعية التأسيسية "، كراسات إستراتيجية، العدد ٢٣٢، ٢٠١٢، ص ١- ٢٩.
٤. إكرام بدر الدين، "التوحدية دراسة للجماعــات المصــلحية فــي تطورها المعاصر"، سلسلة بحوث سياســية، مركــز البحــوث السياسية، العدد رقم ٢٦، مارس ١٩٩٠، ص ١- ٣٤ .
٥. أميمة عبود، "الليبرالية الجديدة"، سلسلة مفاهيم، المركز الــدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ٢٥، ٢٠٠٧، ص ١- ٤٤.
٦. حسن سلامة، "السلفيون في مصر معضـــلة أم حــل؟"، مجلــة الديمقراطية، العدد ٣٨، إبريل ٢٠١٠، ص ٦٥- ٧٦.
٧. خليل العناني، " الثورات العربية بين النجاح والفشل "، شــؤون عربية، العدد ١٤٩، ربيع ٢٠١٢، ص ١١٠-١٢٠.
٨. عادل عبد الصادق،"أهل النوبة ووادي كركر جهــود التــوطين وإعادة الاعتبار"، تقرير القاهرة، مركــز الدراســات السياســية والإستراتيجية، العدد ٣٢، ٢٦ أبريل ٢٠٠٩.

٩. علي بكر، "مفهوم السلفية "، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة مفاهيم، العدد ٥٠، فبراير ٢٠٠٩، ص ١- ٣١.

١٠. عمر الحضرمي، " الشورى والديمقراطية حوارية الموروث الديني والحداثة السياسية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧، ص ٣٥- ٥٩.

١١. عمرو الشوبكى، " الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر المغرب لبنان البحرين "، المستقبل العربي، عدد ٣٨٤، فبراير ٢٠١١، ص ١٠١- ١١٤.

١٢. غانم محمد صالح، "مقاربة سياسية بين الشورى والديمقراطية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣١، صيف ٢٠١١، ص ٩- ٣١.

١٣. فاضل محمد البدرانى، " الأخلاقيات والإعلام "، المستقبل العربي، العدد ٣٨٥، مارس٢٠١١، ص ٥٠ – ٦٧.

١٤. مايكل ج. ساندل،" الليبرالية وحدود العدالة "، المستقبل العربي، العدد ٣٧٤، إبريل ٢٠١٠، ص ٢٠ – ٣٣ .

١٥. محمد العجاتى، " قانون الأحزاب وخطوة جديدة نحو الديمقراطية"، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة فردريش إيبرت، ٢٠١١، ص ١-٧.

١٦. محمد عمارة،" الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية "، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٨، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٩٣- ٩٨.

١٧. محمود بسطامى،" أزمة العدالة في الفكر القانوني"، المجلة الجنائية القومية، مجلد ٥٥، العدد الأول، مارس ٢٠١٢، ص ١- ٤٤.

١٨. محمود قنديل، " قانون مباشرة الحقوق المدنية والسياسية هل من خطوات للأمام"، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة فردريش إيبرت، ٢٠١١، ص ١- ١٢.

١٩. مصباح الشيبانى، " الثورة العربية الراهنة وتحديات البناء الديمقراطي "، شؤون عربية، العدد ١٤٧، خريف ٢٠١١، ص ١٤٦- ١٦٩.

٢٠. نشوى محمد أحمد، "الطرق الصوفية والمشاركة السياسية الدوافع والعوائق"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، العدد ٨٢، أكتوبر ٢٠١١، ص ١-٣٠.

٢١. نور الدين علوش، "هابرماس من العقل الأداتي إلى العقل التواصلي "، العرب الأسبوعي، ٦ نوفمبر ٢٠١٠ .

٢٢. هاني نسيرة، "السلفية في مصر تحولات ما بعد الثورة"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، كراسات إستراتيجية، السنة الحادية والعشرون، العدد ٢٢٠، ٢٠١١، ص ١-٤٥.

الرسائل العلمية :

١. شادى أحمد محمد عبد الوهاب، أثر الطائفية على النظام السياسي: دراسة حالة العراق في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجيزة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ٢٠٠٩).

المؤتمرات والندوات :

١. تامر محمود، ندوة قانون مجلسي الشعب والشورى، (القـــاهرة : حزب الغد، ٢٩ يوليو ٢٠١١).

٢. داليا شمس، "حول صياغة جهة ضابطة للإعلام المصري مجلس وطني على غرار انجلترا وفرنسا"، ورقة مقدمة لندوة إصـــلاح الإعلام والمجتمع المدني خطوات نحو الديمقراطية، (الجيـــزة : منتدى البدائل العربي للدراسات، ٧ ديسمبر ٢٠١١).

٣. سمير عبد الوهاب، "اللامركزية وحقوق المواطنة المحليـــة مـــع دراسة حالة مصر"، ورقة مقدمة لندوة احتجاجات بعض القـــرى وحقوق المواطنة المحلية في مصر،(الجيزة: كليـــة الاقتصـــاد والعلوم السياسية، وحدة دعم سياسات اللامركزية، ٢٢ أكتـــوبر ٢٠١٢).

٤. الشيخ محمد الشيخ، " الكائن الجمعي يحبط الحل الأمني"، ورقـــة مقدمة في المؤتمر الخامس لاتحاد الكتّاب الســـودانيين بعنـــوان مستقبل الدولة الوطنية في السودان، (الخرطوم : اتحاد الكتّـــاب السودانيين، ٣ – ٤ ديسمبر ٢٠١١).

٥. عبد العزيز حجـــازي، مـــؤتمر الحـــوار الـــوطني الجلســـات الافتتاحية، (القاهرة : مركز العقد الاجتماعي و رئاسة مجلـــس الوزراء والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٢ مايو ٢٠١١).

٦. عبد الغفار شكر، " الدوائر الانتخابية بين طموحـــات الجمـــاهير وآمال المرشحين"، مؤتمر هل تقود الانتخابات البرلمانية القادمة

قاطرة التحول الديمقراطي فـــي مصـــر؟، (القـــاهرة: المنظمـــة المصرية لحقوق الإنسان، ١٤ سبتمبر ٢٠١١).

٧. عمرو هاشم ربيع، "قانون مجلس الشعب والشورى الجديد بـــين القوائم الحزبية والنظام الفردي"، مؤتمر هل تقـــود الانتخابـــات البرلمانية القادمة قاطرة التحـــول الـــديمقراطي فـــي مصـــر؟، (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،١٤ سبتمبر ٢٠١١).

٨. ماجدة صالح، "العلاقات الدينية المدنية "، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إدارة التحول في مصر رؤى سياسية واقتصادية، (الجيزة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٦– ٧ إبريل ٢٠١٣)

٩. محمد زارع، ندوة نحو فهم أوضح للنظام الانتخـــابي الجديـــد، (القليوبية: مركز ٢٥ يناير لحقوق الإنســـان ومركـــز القـــاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٨ سبتمبر ٢٠١١).

١٠. محمد ناصر، " قراءة سريعة في واقع الإعلام المصـــري قبـــل وبعد الثورة الفضائيات المصرية الملكية والمهنية "، ورقة مقدمة في مؤتمر الإعلام الثورة المصرية ما قبل وما بعد، (الجيـــزة : منتدى البدائل العربي للدراسات، يونيه ٢٠١١).

١١. مصطفى كامل السيد، كلمة رئيس جلسة ثورات الكرامة العربية والمفاهيم العامة، مؤتمر ثـــورات الكرامـــة العربيـــة المفـــاهيم والتطورات، (الجيزة: منتدى البدائل العربي ومنظمة هيفـــوس، ٢٨ – ٢٩ أغسطس ٢٠١٢).

١٢. مؤتمر الحوار الوطني الجلسة الختامية، (القاهرة : مركز العقد الاجتماعي ورئاسة مجلس الوزراء والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٤ مايو ٢٠١١).

١٣. ندوة رؤية سياسية وقانونية للانتخابات الرئاسية، (الجيزة : منتدى البدائل العربي، ٤ يناير ٢٠١٢) .

١٤. هشام جعفر، "الإعلام الجديد والضوابط المهنية"، ورقة مقدمة في مؤتمر الإعلام الثورة المصرية ما قبل وما بعد، (الجيزة : منتدى البدائل العربي للدراسات، يونيه ٢٠١١).

التقارير:

١. أحمد السيد النجار (محررا)، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١).

٢. الأزمة المصريّة مخاض الديمقراطيّة العسير، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢).

٣. الإعلام بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز، (القاهرة: مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز، يوليو ٢٠١١).

٤. أنيسة حسونة وآخرون، المشهد السياسي المصري بعد ٢٥ يناير الأحزاب السياسية المصرية (٢)، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠١١.

٥. التقرير الأول عن الانتخابات البرلمانية، (القاهرة: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ١١ سبتمبر ٢٠١١).

٦. تقرير البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصـــرية ٢٠١١، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٧ ديسمبر ٢٠١١).
٧. دينا مصطفى محمد وآخرون، اســتطلاع رأى الشــباب حــول استخدامهم للإنترنت تقرير مقارن، (القاهرة: مركز المعلومـــات ودعم اتخاذ القرار، أكتوبر ٢٠١٠).
٨. محمد عبد الغنى رمضان وآخرون، من الإنترنت إلى التحريــر ٢٥ يناير من واقع الفيس بــوك والتــويتر، سلســلة تقــارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٥٣، مايو ٢٠١١
٩. مرسى مكاسب وتكاليف المعركة الدستورية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات،١٢ ديسمبر ٢٠١٢.
١٠. مصر توازنات ما بعد الاستفتاء وإقرار الدستور، تقدير موقــف، مركز الجزيرة للدراسات،٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
١١. نهال سرحان وآخرون، ثورة الشعب المصري ملهمــة شــعوب العالم، سلسلة تقارير معلوماتية، مركز المعلومات و دعم القرار، العدد ٥٠، فبراير ٢٠١١.
١٢. مؤشرات مرشحي انتخابات مجلس الشــورى ٢٠١٢ المرحلــة الثانية، (القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فبرايــر ٢٠١٢)

المقابلات الشخصية:

١. مقابلة شخصية مع أ / أحمد المقدامى، صحفي وعضو مؤســس بحركة مستقبل مصر الثورة،، يوم ١٨ يوليو ٢٠١١، في مقــر

خيمة الحركة بميدان التحرير، ومرة أخرى يوم ٤ نوفمبر ٢٠١٢، لمعرفة أسباب حل الحركة، بفندق جراند حياة، وامتدت المقابلة الأولى من الخامسة إلى السادسة مساء، والمقابلة الثانية من الثانية إلى الثالثة عصراً.

٢. مقابلة مع أ / إبراهيم محمد أبو زينة، مذيع بالتليفزيون المصري وأحد أعضاء حركة ثوار ماسبيرو، بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١١، بأحد الأماكن العامة بالقاهرة، وامتدت المقابلة من الثانية حتى الرابعة عصرا.

٣. مقابلة مع أ / أحمد عبد ربه البرعى، ممثل لائتلاف شباب الثورة وعضو بحزب الجبهة الديمقراطية، ١١ أغسطس ٢٠١١، بمكان عام بمحافظة الغربية، وامتدت المقابلة من الثالثة إلى الرابعة والنصف عصرا.

٤. مقابلة مع أ / أكرم مجدى، محامى، وناشط سياسي وتعرض للمضايقات الأمنية قبل الثورة، وهو ممثل عن حركة اتحاد قوى ثورة مصر، يومي ٢٠ و٢١ يوليو ٢٠١١، بأحد الأماكن العامة بالقاهرة، امتدت المقابلة الأولى من التاسعة إلى العاشرة مساء وكانت للتعريف بالحركة وأنشطتها، والمقابلة الثانية من الساعة ١٢ ظهرا حتى الساعة الثانية ظهرا.

٥. مقابلة مع أ / خالد محمد العدوى، صحفي وعضو الهيئة العليا في حزب الغد وممثل عن الحركة الشعبية للحفاظ على الثورة، يوم ٢٤ يوليو ٢٠١١، بخيمة الحركة من ناحية شارع قصر العيني أثناء الاعتصام في ميدان التحرير، وامتدت المقابلة

التعريفية بالحركة من ٤ إلى ٥ مساء والمقابلة الأخرى بذات اليوم من الساعة السابعة إلى التاسعة مساء.

٦. مقابلة مع أ / خالد محمود محمد طه، المتحدث الرسمي باسم ائتلاف جبهة ثوار التحرير، تم إجراء مقابلتين في ١٤ و١٥ أغسطس، بمكان عام بالقاهرة شارع عدلي، متوسط المقابلة ساعة. امتدت المقابلة الأولى من التاسعة إلى العاشرة مساء، والثانية من الثالثة إلى الرابعة عصرا.

٧. مقابلة مع أ / سيد فرج محمد فرج، محامي وعضو حزب البناء والتنمية وعمل في الجماعة الإسلامية وممثل الائتلاف الإسلامي الحر، تم إجراء ثلاث مقابلات متوسط المقابلة ساعتان، في ١٦ و١٨ و ١٩ يوليو ٢٠١١، في نقابة الصحفيين، وفي أحد الأماكن العامة بالقاهرة.

٨. مقابلة مع أ / عبد الله عبد الغفار نوفل، مسئول التنظيم والاتصالات بحركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) ومدير عام بالشركة الهندسية للسيارات، المقابلة الأولى يوم ٢٣ يوليو ٢٠١١، وكان من المقرر أن تقابل الباحثة أ / محمد عادل ممثلا عن الحركة إلا أنه نظرا لتعرض مسيرة الحركة المتجه لمقر وزارة الدفاع لاعتداء من البلطجية اعتذر وتمت المقابلة مع أ / عبد الله عبد الغفار نوفل الذي تعاون مع الباحثة ثم أجل اللقاء نظرا لإصابة بعض أعضاء الحركة، والمقابلة الثانية يوم ١٠ أغسطس ٢٠١١، بأحد مقار حركة ٦ إبريل، وامتدت المقابلة

الأولى من السادسة حتى السابعة والنصف مساء، والمقابلة الثانية من الخامسة حتى السابعة مساء.

٩. مقابلة مع أ /ميادة مدحت عاشور، مدونـــة وناشـــطة سياســـية وعضو حزب الوفد ومؤسس لاتحاد نهضة الوفد وهـــو اتجـــاه إصلاحي داخل الحزب، وعضو اللجنة الثقافية بالمجلس القومي للمرأة، ٥ سبتمبر ٢٠١١، بمكتبها بدار الكتب والوثائق القومية، استمرت المقابلة من الثانية عشرة إلى الثانية ظهرا.

١٠. مقابلة مع أ. د / خالد محمد عزت، مساعد رئيس حزب التحرير المصري ومدرس الأدب الفرنسي بجامعة مونبليه ببـــاريس، ١٣ أكتوبر ٢٠١١، بمقر الحزب بشارع مجلس الشـــعب، وامتـــدت المقابلة من السابعة إلى الثامنة والنصف مساء.

١١. مقابلة مع أ. د / محمد سراج، منسق حزب الوسط بالدقي وأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة، ١٣ سبتمبر ٢٠١١، بمكتبـــه فـــي جامعة القاهرة، واستمرت المقابلة من الساعة العاشرة والنصـــف إلى الحادية عشرة والنصف صباحا.

١٢. مقابلة مع أ/ أحمد جمال محمد الشافعي، صحفي وممثل حركـــة مستقبل مصر الثورة ومنسق حملات انتخابية ومراقب في اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، يومي ١٥و ١٧يوليو ٢٠١١، بأحد الأماكن العامة بمحافظة الغربية، وامتدت المقابلة الأولـــى مـــن الساعة السابعة وحتى الثامنة مساء، والمقابلة الثانية من الســـاعة السابعة وحتى التاسعة مساء.

١٣. مقابلة مع أ/ أحمد عبد العال محمد، ممثل عن حركة كلنا خالد سعيد، يوم ٢٧ يوليو ٢٠١١، بأحد الأماكن العامة بمركز منيا القمح بمحافظة الشرقية، واستمرت المقابلة من الواحدة إلى الثالثة عصرا.

١٤. مقابلة مع أ/ بكر عثمان على، الأمين العام للجمعية المصرية النوبية للمحامين وممثل ائتلاف شباب النوبة، بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١١، بمقر نقابة المحامين، وامتدت المقابلة من الواحدة إلى الثالثة عصرًا.

١٥. مقابلة مع أ/ حلمي السيد فريد محمود، ممثل عن حزب المؤتمر الشعبي الناصري (تحت التأسيس)، ٢٥ أغسطس ٢٠١١، بنقابة الصحفيين، وامتدت المقابلة من الساعة الواحدة إلى الثانية والنصف ظهرا.

١٦. مقابلة مع أ/ رامز على المصري، مسئول التنظيم بالجبهة الحرة للتغيير السلمي، يوم ٢٦ يوليو ٢٠١١، بمقر خيمة الحركة أثناء الاعتصام في ميدان التحرير، وامتدت المقابلة من الخامسة حتى السابعة مساء.

١٧. مقابلة مع أ/ رضا طلبة، عضو اللجنة المركزية بالحزب العربي الديمقراطي الناصري، ١٩ سبتمبر ٢٠١١، بمقر الحزب، واستمرت المقابلة من السابعة إلى العاشرة مساء.

١٨. مقابلة مع أ/ شادى محمد رضا أبو اليزيد طه، مساعد رئيس حزب الغد لشئون الإعلام والعلاقات الخارجية، ووكيل المؤسسين لحزب الغد المصري الجديد، بمقر الحزب، يوم ١٩

يوليو ٢٠١١، واستمرت المقابلة من الساعة السابعة إلى الثامنة والنصف مساء.

١٩. مقابلة مع أ/ مالك أنس محمد، عضو حزب النور ومؤسس لائتلاف دعم المسلمين الجدد، يوم ٢٨ يوليو ٢٠١١، بمكان عام بالقاهرة، واستمرت المقابلة من السابعة إلى الثامنة والنصف مساء.

٢٠. مقابلة مع أ/ محمد عمر هندى، المتحدث الإعلامي باسم حركة ثوار سيناء، يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١١، وقد تفضل بتوفير عناء سفر الباحثة إلى العريش، وقام بالحضور للقاهرة لإجراء المقابلة، واستمرت المقابلة من الساعة الثالثة إلى الرابعة والنصف مساء.

٢١. مقابلة مع أ/ محمد فرج، أمين مساعد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، يوم ٣٠ يوليو ٢٠١١، بمقر الحزب، استمرت المقابلة من التاسعة إلى العاشرة مساء.

٢٢. مقابلة مع أ/ محمود محمد أحمد إبراهيم، عضو مؤسس لحزب التيار المصري، يوم ٢٠ يوليو ٢٠١١، بالقاهرة، وامتدت المقابلة من الثامنة إلى التاسعة والنصف مساء.

٢٣. مقابلة مع أ/ هدى عبد المنعم، محامية وأمينة المرأة بحزب الحرية والعدالة بمنطقة شرق القاهرة وقيادية بجماعة الإخوان المسلمين وعضو اللجنة العالمية الإسلامية للمرأة والطفل إحدى لجان المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، ١٧ سبتمبر

٢٠١١، بفندق ماريوت بالقاهرة، واستمرت المقابلة من الواحدة إلى الثانية ظهرا.

٢٤. مقابلة مع الإعلامية / بثينة كامل، مرشحة لرئاسة الجمهورية، يوم ١٤ أغسطس ٢٠١١، وقد أجريت المقابلة بمنزلها بوسط البلد، وامتدت المقابلة من الساعة الثانية ظهرا حتى الرابعة عصرا.

٢٥. مقابلة مع الناشط السياسي الأستاذ / جورج إسحاق، مؤسس حركة كفاية، وقيادي بالجمعية الوطنية للتغيير، يوم ٦ سبتمبر ٢٠١١، بمقر مكتبه في الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية، واستمرت المقابلة من الساعة الثانية عشرة إلى الواحدة ظهرا.

٢٦. مقابلة مع الناشطة السياسية المستقلة د / سلمى أبو المجد وهى من ضمن المعتصمين بميدان التحرير، يوم ٢٧ يوليو ٢٠١١، وقد أجريت المقابلة بميدان التحرير، وامتدت المقابلة من الساعة الخامسة وحتى السابعة والنصف مساء.

٢٧. مقابلة مع النائب صبحي صالح، عضو لجنة التعديلات الدستورية ٢٠١١ وقيادي بجماعة الإخوان المسلمين وممثل عن حزب الحرية والعدالة، ووكيل اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، ٧ سبتمبر ٢٠١١، بمكتبه بالإسكندرية، واستمرت المقابلة من الثانية عشرة إلى الثانية ظهرا.

٢٨. مقابلة مع أمين المجلس الوطني وراعى مؤتمر مصر الأول د / ممدوح حمزة، يوم ١٤ سبتمبر ٢٠١١، بمقر مكتبه في حي

الدقى، وامتدت المقابلة من الساعة العاشرة والنصف صباحا إلى الحادية عشرة والنصف صباحا.

٢٩. مقابلة مع د / عبد المنعم أبو الفتوح، مرشح لرئاسة الجمهورية، يوم ٢٧ سبتمبر ٢٠١١، وقد تمت المقابلة بمكتبه بجاردن سيتى، ولاقى الباحثة بالترحاب ولم يبخل بأي جهد أو وقت، وامتدت المقابلة من الواحدة ظهرا حتى الثالثة عصرا.

٣٠. مقابلة مع د / مصطفى سامح أبو العز، عضو المكتب التنفيذي في حزب الجبهة الديمقراطية، ١٣ أغسطس ٢٠١١، بمقر الحزب بالمهندسين، امتدت المقابلة من الرابعة إلى الخامسة والنصف مساء.

٣١. مقابلة مع د/ إيهاب سمير، مدير شئون الأعضاء بحزب المصريين الأحرار، يوم ١ أغسطس ٢٠١١، بمقر الحزب بالمهندسين، واستمرت المقابلة من الثانية عشرة إلى الواحدة ظهرا.

٣٢. مقابلة مع مهندس / عبد العزيز الحسيني أمين التنظيم وعضو الهيئة العليا لحزب الكرامة، تم إجراء مقابلتين يومي ٢١ و٢٣ سبتمبر ٢٠١١، بمقر الحزب بحي المنيرة في القاهرة، ومتوسط المقابلة ساعة.

٣٣. مقابلة مع مهندس / محمود محمد فتحي، من الوكلاء المؤسسين ورئيس حزب الفضيلة، ٢١ سبتمبر ٢٠١١، بمقر الحزب بمدينة نصر، واستمرت المقابلة من الحادية عشرة إلى الثانية عشرة ظهرا.

٣٤. مقابلة مع المستشار/ طارق البشرى، رئيس لجنـــة التعـــديلات الدستورية، على هامش حضوره أعمال المؤتمر المصري، بمقر المجلس القومي للشباب، ١٦ يوليـــو ٢٠١٢، الســـابعة مســـاء، وامتدت المقابلة نصف ساعة.

خطب وكلمات:

١. المشير / محمد حسين طنطاوى، كلمة القائد الأعلـــى للقـــوات المسلحة بمناسبة مرور عام على الثـــورة، الثلاثـــاء ٢٤ ينـــاير ٢٠١٢.

٢. بيان اللواء عمر سليمان بشأن تنحى الرئيس السابق، ١١ فبراير ٢٠١١.

٣. خطاب الرئيس مبارك الأول، ٢٨ يناير ٢٠١١

٤. خطاب الرئيس مبارك الثالث، ١٠ فبراير ٢٠١١.

٥. خطاب الرئيس مبارك الثاني، ١ فبراير ٢٠١١.

٦. سمير رضوان وزير المالية، مؤتمر صحفي لعـــرض ملامـــح الموازنة العامة لعام ٢٠١١– ٢٠١٢، ١ يونيو ٢٠١١.

٧. لقاء رئيس المجلس الأعلى للقوات المســـلحة المشـــير حســـين طنطاوي مع قادة وضباط القـــوات المســـلحة بـــالجيش الثـــاني الميداني، ٢٩ ديسمبر ٢٠١١.

٨. كلمة اللواء عمر سليمان، ٣١ يناير ٢٠١١

٩. كلمة دكتور/ محمد سعد الكتاتنى، إعلان نتيجة انتخاب أعضـــاء الجمعية التأسيسية، ١٣ يونيه ٢٠١٢.

١٠. اللواء / محسن الفنجرى، بيان صادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يوم ١٢ يوليو ٢٠١١.
١١. اللواء / محسن الفنجرى، البيان رقم ٣ من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ١١ فبراير ٢٠١١.
١٢. اللواء محسن الفنجرى، البيان رقم ٤ من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ١٢ فبراير ٢٠١١.
١٣. اللواء ممدوح شاهين، مؤتمر صحفي، ٢٠ يوليو ٢٠١١
١٤. اللواء / محمد العصار عضو المجلس العسكري، مؤتمر صحفي للمجلس العسكري، ٣ مايو ٢٠١٢

الصحف:

١. الأهرام الرياضي، ٣٠ نوفمبر ٢٠١١
٢. الأهرام المسائي، في أعداد مختلفة.
٣. جريدة الاتحاد، ٣ يناير ٢٠٠٧
٤. جريدة الأخبار، في أعداد مختلفة.
٥. جريدة الأهالي، في أعداد مختلفة.
٦. جريدة الأهرام، في أعداد مختلفة.
٧. جريدة البديل، ٣ إبريل ٢٠١٢
٨. جريدة البشاير، ١٥ يوليو ٢٠١١
٩. جريدة التحرير، ١٩ نوفمبر ٢٠١١
١٠. جريدة الجمهورية، ١٨ مايو ٢٠١١.
١١. جريدة الدستور، ٣١ مايو ٢٠١١
١٢. جريدة المساء، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

١٣. جريدة الوفد، ١٥ سبتمبر ٢٠١١.

١٤. جريدة نهضة مصر، ٢٠٠٨/٦/٣٠.

١٥. الشروق، في أعداد مختلفة.

١٦. المصري اليوم، في أعداد مختلفة.

١٧. الوطن، ٧ يوليو ٢٠١٢

١٨. اليوم السابع، في أعداد مختلفة.

مواقع الإنترنت :

- الاضطهاد الروماني للمسيحيين بين الاعتقاد الكنسي والفكر السياسي،
  http://www.qudamaa.com/vb/t18977.html
- شورى الإخوان يقرر زوال عضوية أبو الفتوح من الجماعة، ١٨ يونيه ٢٠١١،
  www.ikhwanismailia.com/ismailia/14664.html
- موقع حزب الغد، ١٨ أكتوبر ٢٠١١
  http://www.aymannour.net/ShowGhadInfo.aspx
- برنامج حزب الوفد، الصفحة الرسمية للحزب، ١٧ نوفمبر ٢٠١١،
  www.alwafd.org/
- حزب الجبهة الديمقراطية الرؤية والرسالة، الموقع الرسمي للحزب، ١٧ نوفمبر ٢٠١١
  http://www.democraticfront.org/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=129
- البرنامج الانتخابي لحزب التجمع، ١٦ نوفمبر ٢٠١١،
  http://www.al-ahaly.com/index.php ?
- موقع حزب الكرامة العربية، ١٩ نوفمبر ٢٠١١،

http://www.facebook.com/pages

- حزب الوسط، موسوعة ويكبيديا،

http://ar.wikipedia.org/wiki

- برنامج حزب الوسط، الموقع الرسمي للحزب، ١٧ نوفمبر ٢٠١١

http://www.alwasatparty.com/dpages.aspx?id=7

- الأحزاب السياسية في مصر، ٢٩ أكتوبر ٢٠١١ ،

http://alaqsaalaziz.alafdal.net/t2174-topic

- برنامج حزب الحرية والعدالة، الموقع الرسمي للحـــزب، ص ٥-١٠

http://www.hurryh.com /

- حزب المؤتمر الشعبي الناصري، ٢٠ نوفمبر ٢٠١١،

http://www.facebook.com/pages/

- كلنا خالد سعيد، ٧ فبراير ٢٠١١،

www.aljazeera.net

- اتحاد قوى ثورة مصر، موقع الحركة على الفيس بوك

http://www.facebook.com/pages%/

- الصفحة الرسمية لائتلاف شباب الثورة،

http://www.facebook.com/Revolution.coalition?sk=info

- على عطا، تاريخ النوبة صورًا في كتاب،

www daralhaya.com

- دراسات ألمانية تساهم في الحفاظ على اللغة النوبية،

http://www.dw-world.de/dw/article

- جلسات مؤتمر النوبة، على موقع صوت النوبة

www.alnobaa.com

- الموقع الرسمي للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح،١٤ نوفمبر ٢٠١١
  http://www.abolfotoh.net
- بثينة كامل، موقع انتخابات مصر،١٤ نوفمبر ٢٠١١
  http://www.intikhabat-masr.com
- ممدوح حمزة، موسوعة ويكبيديا،
  http://ar.wikipedia.org
- بيان صحفي صادر عن مؤتمر مصر الأول، ١٩ إبريل ٢٠١١، موقع المجلس الوطني،
  http://www.almaglesalwatany.org
- الأستاذ / جورج إسحاق، موسوعة ويكبيديا، ١٤ يوليو ٢٠١١،
  http://ar.wikipedia.org
- موقع الجبهة الحرة للتغيير السلمي على الفيس بوك،
  http://www.facebook.com/?ref=tn_tnmn#!/gabha7ora
- تقرير لجنة تقصى الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، موقع المجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢٣ مارس ٢٠١١.
  http://www.nchregypt.org
- دليل الأحزاب السياسية المصرية، بوابة معلومات مصر،
  http://www.eip.gov.eg
- نصوص التعديلات، موقع اللجنة القضائية العليا، ٢٠ مارس ٢٠١١،
  http://referendum.eg/2011-03-13-00-09-44.html
- بيان القوى والأحزاب السياسية في مصر حول وثيقة السلمي، الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة، ٢ نوفمبر ٢٠١١.
  http://www.hurryh.com

- أيمن نور يعتبره مفصلا من أجل فلول الوطني: قـــانون مجلســـى الشعب والشورى، ٢٠ مايو ٢٠١١
  http://www.alroeya-news.net/political/arab-affairs/18666-18667.html
- نجوى أبو الخير، رؤساء الأحـــزاب يرحبـــون بتعـــديل القـــانون ويختلفون على إلغاء الدعم، الموقع الرسمي لأخبـــار مصـــر، ٢٩ مارس ٢٠١١.
  http://www.egynews.net
- شعيب عبد الفتاح، قراءة في تعديلات قـــانون مباشـــرة الحقـــوق السياسية، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات،
  http://www.sis.gov.eg:
- تعديل مرسوم مجلسي الشعب والشورى،الموقع الرسمي للهيئـــة العامة للاستعلامات المصرية، ٢٧ سبتمبر ٢٠١١
  http://www.sis.gov.eg
- تعديل مرسوم مجلسي الشعب والشورى، موقـــع الهيئـــة العامـــة للاستعلامات المصرية، ٢٧ سبتمبر ٢٠١١
  http://www.sis.gov.eg/
- عبد الرحيم الليثي، التجمع : التعديلات الأخيرة للمجلس العســـكري بها عيوب وأخطاء دستورية، ٢٩ سبتمبر ٢٠١١
  http://almorakeb.com
- مجلس الوزراء يناقش الموازنة العامة للدولة في أول اجتماع لـــه الأحد، ١٥ ديسمبر ٢٠١١، موقع أخبار مصر
  http://www.egynews.net

- أكرم سالم، الموازنة العامة للدولة وعملية الدمج الاقتصادي الاجتماعي، الحوار المتمدن، العدد ٢٠٠٨، ١٥ أغسطس ٢٠٠٧، www.ahewar.org
- تغيير رئاسة الحوار الوطني بمصر، الجزيرة نت، ٢ أبريل ٢٠١١.
  www.aljazeera.net
- الوفاق الوطني : تشكيل ٤ لجان لمناقشة الدستور الجديد، ٢٦ مايو ٢٠١١
  www.almogaz.com/news
- المبادئ التوافقية الصادر عن لجنة الحقوق والحريات، مؤتمر الوفاق القومي، مؤسسة مصر المواطنة، ٧ ديسمبر ٢٠١١
  http://www.masralmowatana.org/
- بيان من الإخوان المسلمين :مؤتمر الوفاق الوطني يعد التفافا على إرادة الشعب لهذا اعتذرنا عنه، الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، ٢٦ مايو ٢٠١١،
  http://www.egyptwindow.net/news
- هند خيرى، صلاحيات غائبة: جدوى مجلس الشورى المصري بعد ثورة يناير، موقع مجلة السياسة الدولية، ١٩ يناير ٢٠١٢، http://www.siyassa.org.eg
- إعلان دستوري فى٢٢/١١/٢٠١٢، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات
  http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=2427

- د. عبد الله الأشعل، أزمة الإعلان الدستوري وتداعياتها في مصر، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/01340911-63c7-4ecb-aedf-681f7275c529

- أ.د/ أحمد شاكر العلاق، الديمقراطية والحرية في الحضارات القديمة

http://ahmedalalaq.3abber.com/post/107398

- شيماء عز، إثنولوجيا الفكر الإنساني في مصر القديمة

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=356184

القواميس والمعاجم:

١. قاموس أطلس الموسوعي، (القاهرة : مركز أطلس العالمي للدراسات والأبحاث، ط١، ٢٠٠٢).

٢. قاموس إلياس العصري عربي إنجليزي، (القاهرة : شركة دار إلياس العصرية للطباعة و النشر، ١٩٩٤).

٣. محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت : جامعة الكويت، ١٩٩٤).

٤. المعجم العربي الأساسي، (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩).

٥. المعجم الوسيط، الجزء الأول، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط ٣، ١٩٨٥).

٦. منير البعلبكي، قاموس المورد إنجليزى عربي، (بيــروت : دار العلم للملايين، ١٩٧١)

أخرى:

١. التطورات الحالية في ملف النوبة، دراسة غير منشورة صــادرة عن الجمعية المصرية النوبية للمحامين، (القــاهرة : الجمعيــة المصرية النوبية للمحامين، ٢٠١٠)
٢. سورة آل عمران، الآية رقم ١٥٩.
٣. سورة الشورى، الآية رقم ٣٨.
٤. مشاركة ميدانية في الاستفتاء، بطاقة الاستفتاء على التعــديلات الدستورية، الاستفتاء الشعبي، ١٩ مارس ٢٠١١.
٥. مشاركة ميدانية للباحثة بميدان التحرير مساء الإعداد لجمعة لــم الشمل بميدان التحرير، الخميس ٢٨ يوليو.
٦. مطبوع رسمى من الائتلاف الإسلامي الحر كان يتم توزيعه يوم ١٦ يوليو ٢٠١١ الساعة الخامسة والنصف مساء بميدان التحرير من ناحية مدخل عبد المنعم رياض.

ثانيًا : مراجع باللغة الانجليزية:

BOOKS:

1. Aaken, AnneVan, (Editor), Deliberation and Decision Economics, Constitutional Theory and Deliberative Democracy, (England: Ashgate, 2004).
2. Bohman, James & Rehg William,(Editors), Deliberative Democracy Essays on Reason and Politics, (Cambridge, MA: MIT Press, 1997).

3. Brown, L. Carl, Religion and State: The Muslim Approach to Politics, (England: Columbia University Press, 2000).
4. Dryzek, John S, Foundations and Frontiers of Deliberative Governance, (Oxford: Oxford University Press, October 2010).
5. Eemeren, Frans H. van & Grootendorst, Rob, A Systematic Theory of Argumentation: The Pragma-dialecticalA pproach, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
6. Elster, Jon, (Editor), Deliberative Democracy ,(Cambridge: Cambridge University Press, 1998.(
7. Engdahl, F. William, Egypt's Revolution-Creative Destruction For a 'Greater Middle East'? The G8 Map of Washington's Greater Middle East extends right to the borders of China and Russia and West to Morocco, (Montreal: Global Research Centre for Research on Globalization, 7 February, 2011).
8. Honneth, Axel&Joas, Hans (Editors), Communicative Action, (England: Polity press, 1991).
9. Forester, John, the Deliberative Practitioner: Encouraging Participatory Planning Processes, (Cambridge: M.I.T Press. 1999.(
10. Guttmann, Amy& Thompson, Dennis, Democracy and Disagreement(,(Cambridge: MA Belknap Press, 1996).
11. ,---------------Why Deliberative Democracy?, (New Jersey: Princeton University Press, 2004).

12. Habermas , Jurgen , The Structural Trans Formation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society, translated by Burger, Thomas & Lawrence, Frederic, (Cambridge : Polity Press,1989.(

13. Habermas, Jurgen& Cronin, Ciaran& De Greiff, Pablo (Eds), the Inclusion of the Other: Studies in Political Theory, (Cambridge: Cambridge, MA: MIT Press, 1998.(

14. Habermas, Jurgen, Truth and Justification, Fultner, Barbara(Translator), (Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 2003.(

15. Habermas, Jürgenm, Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, William Rehg trans. ,(Cambridge, MA: MIT Press, 1998.(

16. Habermass, Jurgen, Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy (Studies in Contemporary German Social Thought),Translated by,Rehg,William,(Cambridge: MIT Press , Third Edition , 1999.(

17. John Rawls, Political Liberalism , (New York : Columbia University Press, 1993.(

18. Johnston, David, the Idea of a Liberal Theory: A Critique and Reconstruction, (New Jersey: Princeton university press, 1994.(

19. Kenny, Michael, The politics of identity: liberal political theory and the dilemmas of difference, (Cambridge: Polity Press, 2004.(
20. Lang, Mabel, The Athenian Citizen Democracy in the Athenian Agora,) Princeton: American School of Classical Studies at Athens,2004.(
21. Macedo , Stephen ,(ed), Deliberative Politics, (Oxford : Oxford University Press, 1999 .(
22. ,----------------ed), Democracy and Disagreement, (Oxford: Oxford University press, 1999.(
23. Mansbridge, J., beyond adversary democracy, (New York: Basic Books, 1980.(
24. Margot Badran, Feminists, Islam and Nation, (Cairo: Printshop of The American University in Cairo, 1996 .(
25. Muhlberger, Peter, Report to the Deliberative Democracy Consortium: Building a Deliberation Measurement, (Texas: Texas Tech University, 2007.(
26. N. Bellah, Robert, The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial,(Chicago: University of Chicago Press, Second Edition,1992.(
27. Passerine D'Entreves, Maurizio (Editor), Democracy as public deliberation: new perspectives. Perspectives on Democratization,(Manchester, UK, and New York: Manchester University Press,2002.(
28. Pruitt, Bettye & Thomas, Philip, Democratic Dialogue: A Handbook for Practitioners,

(Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Canadian International Development Agency, the Organization of American States, United Nations Development Programme ,2011.(

29. Rawls, John, Political Liberalism , (New York : Columbia University Press, 1993.(

30. Stone, Deborah, Policy Paradox: The Art of Political Decision Making, (New York: W.W. Norton & Company, 3rd edition, 2002.(

Periodicals:

1- Addis , Adenom, "Constitutionalizing Deliberative Democracy in Multilingual Societies", Berkeley Journal of International Law, Vol.25, No. 2, 2007,pp101-148.

2- Andreou, Chrisoula," Might Intentions Be the Only Source of Practical Imperatives?", Ethical Theory and Moral Practice, Vol. 9, No. 3, Jun., 2006, pp 311-325.

3- Bachtiger, Andre &others," Toward More Realistic Models of Deliberative Democracy Disentangling Diversity in Deliberative Democracy: Competing Theories, Their Blind Spots and Complementarities", The Journal of Political Philosophy, Volume 18, Number 1, 2010, pp 32–63.

4- Barabas, Jason, "How Deliberation Affects Policy Opinions", The American Political Science Review, Vol. 98, No. 4 ,Nov., 2004, pp 687-701.

5- Becker, Ted," How Much Deliberative Democracy Is There In Internet Politics?", Journal of Public Deliberation, Vol. 2, No. 1, 2006,pp27-35.

6- Blau, Adrian," Rationality and Deliberative Democracy: A Constructive Critique of John Dryzek's Democratic Theory", Contemporary Political Theory ,Vol. 10, No. 1, 2011, pp 37-57 .

7- Borgida, Eugene, and Others, "Beliefs about Deliberation: Personal and Normative Dimensions", Journal of Social Issues, Vol. 64, No. 3, 2008, pp 551—569.

8- Bride, Cillian Mc, "Deliberative Democracy and the Politics of Recognition", Political Studies, Vol.53, No.3, 2005, pp 497-515 .

9- Brier, Robert," Adam Michnik's Understanding of Totalitarianism and the West European Left a Historical and Transnational Approach to Dissident Political Thought", East European Politics and Societies, Vol. 25, NO. 2, May 2011, PP 197-218.

10- Brown, Eric," Rawls and the Duty of Civility", IWM Junior Visiting Fellows Conferences, Vol. 15, Issue 1, 2003, pp1-18.

11- Cohen, Joshua," The Economic Basis of Deliberative Democracy", Social Philosophy and Policy, Volume 6 , Issue 2 , Spring 1989, pp 25-50.

12- Dryzek, John S. & List, Christian "Social Choice Theory and Deliberative Democracy: A Reconciliation", British Journal of Political Science, VOL. 33, Issue 1, 2003, PP 1-28.

13- Dryzek, John & Niemeyer, S, "Discursive Representation", American Political Science Review, Vol. 102, No. 4, 2008, pp 481-493.

14- Duncan, Lauren E., &. Stewart, Abigail J," Personal Political Salience: The Role of Personality in Collective Identity and Action", Political Psychology, Vol. 28, No. 2, Apr., 2007, pp 143-164.

15- Feuille, James, " Reforming Egypt's Constitution: Hope for Egyptian Democracy?", Texas International Law Journal, Vol. 47, Issue 1, 2011, pp 237- 260.

16- Fishkin, James S & He, Baogang & Others," Deliberative Democracy in an Unlikely Place: Deliberative Polling in China", British journal of political science, Vol. 40, No. 2,2010, pp 435-448.

17- Fung, Archon," Deliberation before the Revolution: Toward an Ethics of Deliberative Democracy in an Unjust World ", Political Theory, Vol. 33, No. 2, June 2005, PP 397-419.

18- Friedman, Will," Deliberative Democracy and the Problem of Scope", Journal of Public Deliberation, Vol. 2, No. 1, 2006, pp1-31.

19- Gastil, J., & Dillard, J.," Increasing political sophistication thorough public deliberation", Political Communication, Vol. 16, Issue 1, 2001, pp 3-23.

20- Gimmler, Antje," Deliberative democracy, the public sphere and the internet", Philosophy & Social Criticism, Vol. 27, No 4, 2001, pp 21–39.

21- Goi, Simona," Agonism, Deliberation, and the Politics of Abortion", Polity, Volume 37, Number I, January 2005, PP 54- 81.

22- John S. Dryzek and Christian List, "Social Choice Theory and Deliberative Democracy: A Reconciliation", British Journal of Political Science, Vol. 33, No.1, 2003, 1-28.

23- Guttmann, Amy& Thompson, Dennis , "Deliberative Democracy Beyond Process", Journal of Political Philosophy, Vol.10, No. 2, 2002 ,PP 153-174.

24- Hess, Thomas M.&others," To Deliberate or Not to Deliberate:

Interactions between Age, Task Characteristics, and Cognitive Activity on Decision Making", Journal of Behavioral Decision Making, Vol. 25, Issue 1, 2012, pp 29–40.

25- Honig, Bonnie," Between Decision and Deliberation: Political Paradox in Democratic

Theory", The American Political Science Review, Vol. 101, No. 1 , Feb., 2007, pp 1-17.

26- Hope, Valerie M," Trophies and tombstones: commemorating the Roman soldier", World Archaeology, Vol. 35, No. 1, Jun., 2003, pp 79-97.

27- Karolewski, Ireneusz Pawel," Pathologies of Deliberation in the EU", European Law Journal, Vol. 17, No. 1, January 2011, pp 66–79.

28- Kim, Joohan& Kim,Eun Joo," Theorizing Dialogic Deliberation: Everyday Political Talk as Communicative Action and Dialogue", Communication Theory, Vol. 18 Issue 1, February 2008 , pp 51–70.

29- Knops, Andrew," Delivering Deliberation's Emancipatory Potential", Political Theory, Vol. 34, No. 5, Oct., 2006, pp 594-623 .

30- Levinson, Meira," Challenging deliberation ", Theory and Research in Education, Vol 1, No.1, March 2003, PP 23–49.

31- Mansbridge, Jane& others ," The Place of Self-Interest and the Role of Power in Deliberative Democracy", The Journal of Political Philosophy, Volume 18, Number 1, 2010, pp 64–100.

32- Mansfield, JR., Harvey C.," The Right of Revolution", Daedalus, Vol. 105, No. 4, fall, 1976, pp 151-162.

33- Martin, Robert W.T, "Between Consensus and Conflict: Habermas Post- Modern Agonism and the Early American Public Sphere", Polity, Volume 37, Number 3, July 2005, pp 365-388.

34- Mccoy, Martha L.,& Scully, Patrick L.," Deliberative Dialogue to Expand Civic Engagement: What Kind of Talk Does Democracy Need?", National Civic Review, Vol. 91, No. 2, Summer 2002,pp 117-135.

35- Nieuwenburg, Paul, "Learning to Deliberate: Aristotle on Truthfulness and Public Deliberation", Political Theory, Vol. 32, No. 4, Aug., 2004, pp 449-467.

36- O'Doherty, Kieran c.& Davidson, Helen j, "Subject Positioning and Deliberative Democracy: Understanding Social Processes Underlying Deliberation", Journal for the Theory of Social Behaviour, Vol. 40 , No. 2 , June 2010,pp 224-245.

37- Onbasi, Funda Gencoglu, " Democracy, Pluralism and the Idea of Public Reason: Rawls and Habermas in Comparative Perspective",CEU Political Science Journal, Vol. 6, No. 3, November 2011,pp 433-457.

38- P. J. Atkins & M. M. Hassan, and C. E, Dunn, "pragmatic governance and deliberative democracy: the Poisons arsenic crisis in Bangladesh", Geoforum, Vol. 38, No.1, 2007, pp 155-170.

39- Patterson, Rachael," Reviewing Public Reason: A Critique of Rawls' Political Liberalism And The Idea Of Public Reason", Deakin law review, Vol. 9, No. 2,2004, pp 715-729 .

40- Pimbert, Michel, & Wakeford, Tom, "Overview: Deliberative Democracy and citizen Empowerment", PLA Notes, Issue 40, February 2001, PP 23-28.

41- Pingree, Raymond J.," How Messages Affect Their Senders: A More General Model of Message Effects and Implications for Deliberation", Communication Theory, Vol. 17, No.4, November 2007,pp 439–461.

42- Prychitko, David L.& Storr, Virgil Henry" Communicative Action and The Radical Constitution: The Habermasian Challenge to Hayek, Mises, Ana Their Descendents" ,Cambridge Journal of Economics, Vol.31, No. 2, 2007, pp 255-274 .

43- Pyatt, Sandra Marquart, & Paxton, Pamela," In Principle and in Practice: Learning Political Tolerance in Eastern and Western Europe", Political Behavior, Vol. 29, No. 1, Mar., 2007, pp 89-113.

44- R. Sunstein, Cass, "Deliberative Trouble? Why Groups Go to Extremes", Yale Law Journal, Vol.110, Issue 1, October 2000, pp 71-120.

45- Rawls, J. ,"The idea of public reason revisited", The University of Chicago Law Review, Vol.64, No.3, 1997 ,pp765- 807.

46- Risse, Thomas,& Kleine, Mareike" Deliberation in negotiations", Journal of European Public Policy, Vol. 17, Issue 5, Aug2010, p708-726.

47- Rosenblum, Nancy L," Religious Political Identity, and the Cold Shoulder of Liberal Democratic Thought", Ethical Theory and Moral Practice, Vol. 6, No. 1, Mar., 2003, pp 23-53.

48- Schkade, David& Sunsteint, Cass R& Hastie, Reid, "What Happened on Deliberation Day?" California Law Review, Vol. 95, No. 3, Jun., 2007, pp 915-940.

49- Schneiderhan, Erik & Khan, Shamus," Reasons and Inclusion: The Foundation of Deliberation", Sociological Theory, Vol. 26, No. 1. March 2008, pp 1-24.

50- Setala, Maija& Gronlund, Kimmo& Herne, Kaisa," Citizen Deliberation on Nuclear Power: A Comparison of Two Decision-Making Methods", Political Studies, Vol. 58, No.4, October 2010, pp 688–714.

51- Shahramnia A. M., "Explanation of deliberative democracy in philosophical thoughts of Jurgen Habermas", African Journal of Political Science

and International Relations, Vol. 5,No. 5, May 2011, pp 254-261.

52- Smith, Andrew, "On the Epistemic Incentives to Deliberate publicly", Journal of Social Philosophy, Vol. 41 No. 4, winter 2010, pp 454–469.

53- Smith, Matthew Noah," Rethinking Sovereignty, Rethinking Revolution”, Philosophy & Public Affairs, Vol. 36, no. 4, 2008, pp 405- 440.

54- Somin, Iiya,"Deliberative Democracy and Political Ignorance", Critical Review, Vol.22, No. 2, 2010, PP 253-279.

55- Steenburgen , Macro R & Bachtige , Andre &Others ,"Measuring political Deliberation , Discourse Quality Index", Comparative European politics, Volume 1, Number 1,2003, pp 21-48 .

56- Straumann , Benjamin, "Ancient Caesarian Lawyers in a State of Nature: Roman Tradition and Natural Rights in Hugo Grotius's "De iure praedae", Political Theory, Vol. 34, No. 3 ,Jun., 2006, pp 328-350.

57- Sulkin, Tracy& F. Simon, Adam,"Habermas in the Lab: A Study of Deliberation in an Experimental Setting", Political Psychology, Vol. 22, No. 4, 2001, pp 809- 826.

58- Tarnopolsky, Christina," Platonic Reflections on the Aesthetic Dimensions of Deliberative

Democracy ", Political Theory, Vol. 35, No. 3, Jun., 2007, pp 288-312.

59- Thomassen, Lasse, "The Inclusion of the Other? Habermas and the Paradox of Tolerance", Political Theory, Vol.34, No. 4, August 2006, pp 439-462.

60- Timmerman, David M.," Fix: Fourth Century B.C. Perspectives on Political Deliberation", Rhetoric Society Quarterly, Vol. 32, No. 3, summer, 2002, pp 77-98.

61- Trifiro, Fabrizio," John Rawls's Justice as Fairness: anti-foundationalism, deliberative democracy, and cosmopolitanism", IIISDiscussion Paper No. 93,October 2005,pp 9-11.

62- Tucker, Aviezer," Pre-emptive Democracy: Oligarchic Tendencies in Deliberative Democracy", Political Studies, VOL 56, No.1, March 2008, pp 127–147.

63- Vitale, Denise," Between deliberative and participatory democracy: A contribution on Habermas", Philosophy & Social Criticism, Vol. 32, No 6, 2006, pp 739–766.

64- Wing, Adrien K. & Kassim, Hisham A.," After the Last Judgment: The Future of the Egyptian Constitution", Harvard International Law Journal, Vol. 52, No 2, August 2011, pp302-310.

65- Yack, Bernard, "Rhetoric and Public Reasoning an Aristotelian Understanding of Political Deliberation ", Political Theory, Vol. 34, No. 4, Aug., 2006, pp 417-438.

66- Young, Iris Marion, "Activist Challenges to Deliberative Democracy ", Political Theory, Vol.29, No.5, October 2001, PP 670-690.

67- Zavestoski, Stephen & Shulman, Stuart & Schlosberg ,David," Democracy and the Environment on the Internet Electronic Citizen Participation in Regulatory Rulemaking ",Science, Technology, & Human Values , Vol. 31, No. 4, 2006,p p383-404.

Dissertations& Thesis:

.١ Blong, Linda, Making Public Deliberation: A Study of Moderator Episode Work at National Issue Forums, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor Of Philosophy,(Santa Barbara: the faculty of Fielding Graduate University,2008).

.٢ Bucci, Lucie Marisa, Bringing The Public Back In: Stem Cell Research and National Bioethics Committees as Mechanisms of Public Deliberation, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Master in Public Policy, (Montreal: Concordia University, 2007).

.٣ Drake, Anna Marie, Constructing Democratic Space: Inclusion Efficacy, And Protest in

Deliberative Democratic Theory, A dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy,(Ontario: Queen's University, November 2008).

٤. Forrester,Alexa A, Considering The Options :The Purpose and Authority Of Practical Deliberation ,A dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy,(Michigan: The University Of Michigan,2009).

٥. Gurke, Deborah E., Deliberation and the Equity Task Force, dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy, (Madison: University of Wisconsin-Madison, Madison Metropolitan School District, 2008).

٦. Hally , Edmond David, How To "Sell" Engaged Politics: An Examination An Justification of Individual -Level Benefits In Deliberative Democracy , A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy,(Iowa : Graduate College of The University of Iowa, July 2007).

٧. Keane,Michael J, political Equality and The Empirical Analysis of Deliberation, A dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy,(Indiana: University of Notre Dame,2010).

.٨ King, Chris, Democracy, Deliberation, And Political Legitimacy, dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, (Tennessee: Vanderbilt University, Faculty of the Graduate School, August 2007).

.٩ Mohamed, Ahmed Abdrabou Ahmed, Policy Networks and Policy –Making Process A Comparative Study OF Education and ODA Reform In JAPAN 1984-2008, A dissertation Presented For The Degree Doctor Of Philosophy, (Hokkaido :Hokkaido University, Graduate School Of Law. 2011).

.١٠ Pegram, Jeffrey Keefe, Political Liberalism, Religion, and The Prophetic Tradition, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor Of Philosophy, (Georgia :University of Maryland, the Faculty of the Graduate School of the College Park,2007).

.١١ Rissi, Jill Jamison, Deliberative Democracy: How Dialogue Structures Policy Preferences For Health System Reform, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy,(Arizona: Arizona State University, May 2008).

.١٢ Roth, Amanda L, Ethical Inquiry as Problem – Resolution : Objectivity ,Progress and Deliberation, dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree

Doctor Of Philosophy,(Michigan : University Of Michigan,2010).

.١٣ Senchaudhuri, Esha, A Critique of Pure Public Reason, A thesis submitted to the Fulfillment for the degree of Doctor of Philosophy, (London: The London School of Economics and Political Science, December, 2011).

.١٤ Smith ,Ryan Atkinson , A Comparative Assessment Of Deliberative Claims :The Health Services Commission ,The Oregon Watershed Enhancement Board , And New Community Meeting 1And 11, dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy,(Oregon : University Of Oregon, 2009).

.١٥ Sundberg, Eric, Deliberative Civic Education and Student Civic Engagement, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor Of Philosophy, (New York: Hofstra University, April 2008).

Conferences & Workshops:

.١ Bachtiger, Andre & Hangartner, Dominik," Institutions, Culture, and Deliberative Ideals: A Theoretical and Empirical Inquiry", Paper Presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, (Washington, DC: American Political Science Association, August 30th-September 2nd, 2007).

.٢ Bolton, Roger, "Habermas'S Theory of Communicative Action And The Theory of

Social Capital", Paper read at meeting of Western Regional Science Association ,(San Diego, California: Western Regional Science Association, February 2005).

.٣ Burawoy, Michael ,"Deliberative Democracy in A Global Context: A South African Model of Higher Education", Paper Presented at The Stakeholder Summit on Higher Education Transformation,(Cape Peninsula: Cape Peninsula University of Technology, April 22-23 ,2010).

.٤ Connelly, Stephen," Deliberation in the face of power: stakeholder planning in Egypt ", Paper presented at Discourse, Power and Politics, 4th International Conference in Interpretive Policy Analysis, (Kassel : University of Kassel , June 2009).

.٥ Dryzek, John ,"Democratization As Deliberative Capacity Building", Paper Presented at Political Science Program Research School of Social Sciences ,(Canberra: Australian National University, July 2008).

.٦ Fung, Archon, "Deliberation before the Revolution: Toward an Ethics of Deliberative Democracy in an Unjust World", Paper Prepared for Seminar in Ethics and Public Affairs, (New Jersey: Princeton University Center for Human Values and Woodrow Wilson School, October 9, 2003).

.٧ Gaventa, John, "Triumph, Deficit or Contestation Deepening the Deepening Democracy Debate",

Paper Presented at the Seminar on Deepening Democracy Governance and Civil Society Unit, (Rio de Janeiro: Ford Foundation, December, 2004).

.٨ Hibbing, J., & Theiss-Morse, E., "Deliberation as a source of system delegitimation and popular disharmony", Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, (Chicago: Midwest Political Science Association April, 2000).

.٩ Janssen, Davy& Kies, Raphael, "Online Forums and Deliberative Democracy Hypotheses, Variables and Methodologies", paper presented at the Conference on "Empirical Approaches to Deliberative Politics, (Florence: European University Institute, 22-23 May 2004).

.١٠ Long, Ryan," A New Proviso for Rawlsian Public Reason", Paper Presented To Political Theory Workshop,(Chicago: University of Chicago Law, 23April 2012).

.١١ Mansbridge, Jane, "Deliberative and Non-deliberative Negotiations", Paper Presented at HKS Faculty Research Working Paper Series, (Harvard: Kennedy School of Government - Harvard University, April 2009).

.١٢ Saward, Michael," Direct and Deliberative Democracy", Paper Presented at Workshop on Democracy from Below, (Copenhagen: the ECPR Joint Sessions, April, 2000).

Reports:

.١ Alterman, Jon B., Report Egypt in Transition insights and Option for U.S. Policy, (Washington, D.C: the Center for Strategic and International Studies, January 2012).

.٢ Avery, Patricia G, (Supervisor), Deliberating In a Democracy Project Evaluation Report: Year 4, (Minneapolis: University of Minnesota, 2008).

Journals:

.١ Crovitz, L., Gordon, Egypt's Revolution by Social Media Face book and Twitter let the people keep ahead of the regime, Wall Street Journal, 14February, 2011.

.٢ Douglas, Ian, The real use of social media in the Egyptian revolution, The Telegraph, 14February, 2011.

Internet Sites:

1- Bantas, Hercules, "John Dryzek and Deliberative Democracy", P2,www.reluctantgeek.weebly.com

2- Dodd, Jordan" On Gutmann and Thompson's Arguments that Deliberative Democrats Shouldn't be Pure Proceduralists", pp2-5 http:// publ icreason.net/wp-content/PPPS/Spring2009/Dodd.pdf

3- Jorge, Marcos Engelken," A Collective Learning Perspective on Public Deliberation ,"University of the Basque Country,November,2012,
http://www.ecprnet.eu/MyECPR/proposals/reykjavik/uploads/papers/1411.pdf

4- Gastil, John, "Cultivating a Deliberative Civic Culture The Potential Value of Public Deliberation in Mexican Municipal Governance", University of Washington ,p 9 .
http://faculty.washington.edu/jgastil/pdfs/Cultivating%20a%20deliberative%20civic%20culture.pdf

Encyclopedias& Dictionaries:

1- Allen, R.E, (Editor), the Concise Oxford Dictionary of Current English, Eighth Edition, (Oxford: Clarendon Press, 1990.(

2- Elias Modern Dictionary Arabic English, (Cairo: Elias Modern Publishing House, 1994.(

3- Encyclopedia Americana, NO 8, (New York: Grolier Incorporated, 1982.(

4- Encyclopedia Britannica INC, the New Encyclopedia Britannica, Vol. 5, (Chicago: Encyclopedia Britannica INC, 1976.(

5- Friend, Joseph H.& Guralink,David B.,(General Editors),Webster s New World Dictionary Of The American Language,(New York: The World Publishing Company,1957.(

6- Gould, Julius& Kolb, William L, A Dictionary of the Social Science, (New York: The Free Press of Glencoe, Third Printing, 1965.(
7- Kuper, Adam & Kuper, Jessica, the Social Sciences Encyclopedia, 2nd Editions, (London: Routledg, 1996.(
8- Mclean lain (Editor), The Concise Oxford Dictionary of Politics, (New York: Oxford University Press, 1996.(
9- Munir Baalbaki, AL –Mawrid a Modern English Arabic Dictionary, (Bauritt: Dar El Eilm Lil Malayen, 1971).
10- Pearsall, Judy, (Editor), the Concise Oxford Dictionary, Tenth Edition, (New York: Oxford University Press, 1999).
11- The American Heritage Dictionary of the English Langua, Third Edition, (New York: Houghton Mifflin Company, 1996).

□□□ □□□

الفهرس